" آراءُ ابنِ هشامٍ النَّحْويَّةُ بينَ البَصرةِ والكوفةِ في كتابِ مُغني اللَّبيبِ "

إعداد

أهيف عبد العزيز محمد بوريني

المشرف

الأستاذ الدكتور عبد الكريم مجاهد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

عمادة البحث العلمي والدِّراسات العليا

الجامعة الهاشمية

كانون أول / ٢٠٠٤ م

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ : .....

أعضاء لجنة المناقشة **التوقيع**

الدكتور عبد الكريم مجاهد ، رئيساً _____

أستاذ اللغويات / الجامعة الهاشمية

الدكتور حسن موسى الشاعر ، عضواً _____

أستاذ النحو والصرف / الجامعة الهاشمية

الدكتور يحيى عطية عبابنة ، عضواً _____

أستاذ النحو والصرف / جامعة مؤتة

الدكتورة خلود إبراهيم العموش ، عضواً _____

أستاذ مساعد علم اللغة والنحو / الجامعة الهاشمية

الإهــداء

إلى شجرة العلم التي لا زلــتُ أقطف من ثمارها .....والدي .
(الدكتور عبد العزيز بوريني)

إلى شجرةِ العناية والحنان .....أمي .

إلى من خفَّف عني وأعانني.....زوجتي.

إلى من شجعني ..... إخواني وأخواتي.

إلى من تجشَّم عناء طباعة الجزء الأكبر في هذا البحث.....أخي وزوجته.
(الدكتور عمر عبد العزيز بوريني)

إلى من ساندني ..... أصدقائي.

إلى كل غيورٍ على العلم.

أهدي هذه الثَّمرة البكر.

شكر وعِرفان

أتقدم بالشكر والعرفان إلى الجامعة الهاشمية ، ممثلة برئيسها وأساتذتها وموظفيها ، وإلى كليةِ العُلوم والآداب ، ممثلة بعميدها وأساتذتها وموظفيها .

كما أخصُّ بالشكر الجزيل ، ودعائي الصَّادق ، أستاذي القدير الدكتور عبد الكريم مجاهد ، الذي تفضَّل بالإشراف على هذه الرسالة ، موجهاً ، وناصحاً ، ومرشداً ، برحابة صدره.

وأتوجه بشكر الأساتذة الأكارم لمناقشتي هذه الرسالة ، داعياً المولى أن يحفظهم وينفع بهم الأمة بالخير والصلاح .

فجزاهم الله عنا كلَّ الخير ونفع بعلمِهم الإسلام والمسلمين .

واللَّهَ أسالُ التَّوفيقَ والصَّلاح

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	ن– ش
الفصل الأول (ابن هشام والبصريون في المغني)	١- ١٠٨
المبحث الأول(مذهب ابن هشام النحوي وعلاقته بالبصريين)....	٢-٤

علاقة ابن هشام بالمذهب البصري ٣-٤

المبحث الثاني(موقف ابن هشام من آراء بعض نحاة البصرة ٥-١٣

الخليل بن أحمد الفراهيدي ٥-٧

يونس بن حبيب ٨-٩

سيبويه. ٩-١٠

الأخفش الأوسط ١١-١٢

المبرد ١٢-

المبحث الثالث(آراء ابن هشام البصرية في المغني) ١٣ ١٤-

العطف على الضمير المجرور ١٤-١٥ ١٥

لا تكون(إن) بمعنى (إذ) ١٥-٢٠

(إن) المخففة ٢٠-٢٢

(أنْ) ضمير المتكلم ٢٢-٢٣

إهمال (أنْ) الناصبة ٢٣-٢٥

(أنْ) بمعنى لئلا ٢٥

(إنّ) المكسورة المشددة تعمل عملين ٢٦-٢٧

امتناع دخول (أل) الموصولة على المضارع ، إلا في الضرورات.. ٢٨-٣٠

أدوات الشرط لا تدخل على الأسماء ٣٠-٣٢

المضارع بعد (أو) التي للاستثناء ٣٢-٣٣

المضارع بعد (أو) ٣٣-

إعراب ما بعد (أيْ) التفسيرية ٣٤ ٣٤-٣٥

(أيُّ) الموصولة المضافة المحذوف صدر صلتها مبنيَّة لا معربة .. ٣٥-٣٩

لا يعمل ما في حيز الشرط فيما قبله ٣٩-٤٠

المسألة الزنبوريَّة ٤٠-٤١

حكم المرفوع بعد (إذا) الشرطية ٤١-٤٣

ما النافية لها الصدر ٤٣

(ايمن) المختص بالقسم ٤٣-٤٤

هل يقع مجرور (حتى) ضميراً ؟ ٤٤-٤٥

ناصب المضارع بعد (حتىّ) ٤٥-٤٦

العطف بـــ(حتى)..... ٤٧

تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه ٤٧-٤٩

رُبّ ٤٩-٥٠

السين أصل مستقل عن سوف ٥١-٥٢

هل تأتي(إليك) بمعنى خذ في قوله تعالى (واضمم إليك) [القصص:٣٢]؟ ٥٢-٥٣

المضارع بعد فاء السببية ٥٤

(قطُّ) تضمنت معنى مُذ و إلى ٥٤-٥٥

إضمار (أنْ) بعد كي ٥٥-٥٦

هل تأتي (كي) جارّة دائماً أم ناصبة دائماً ؟ ٥٦-٥٧

تمييز (كم) الاستفهامية ٥٧-٥٨

(كأي) مركبة أم بسيطة ؟ ٥٨-٥٩

(كم) مركبة أم بسيطة ؟ ٥٩

تمييز كذا ٦٠

خبر (كُلْ) مفرد مذكّر ٦٠-٦١

كلا و كلتا ٦١-٦٢

(كيفَ) الشرطية لا تجزم فعلين : فعل الشرط وجوابه ... ٦٢-٦٤

ناصب المنادى ٦٤-٦٥

ناصب المضارع بعد لام التعليل ٦٥-٦٦

ناصب المضارع بعد (لام) الجُحُود ٦٦-٦٧

وجوب دخول اللام والنون معاً على الفعل المضارع المثبت

الذي بمعنى الاستقبال وليس بين اللام والفعل فاصل في القسم ٦٨-٦٩

(لا) النافية للجنس ٦٩-٧١

المرفوع بعد (لولا) ٧١

(لن) أصلية أم مركبة ؟ ٧٢

اللام زائدة في خبر (لكنّ) ٧٢-٧٤

هل تعمل (لكنّ) في الخبر ٧٤

العطف بـــ(لكنْ) المخففة ٧٤

(ما) المتصلة بـــ(إنَّ) وأخواتها ٧٤-٧٥

(ما) الزائدة ٧٥-٧٦

(مِن) تقع لابتداء الغاية الزمانية ؟ ٧٦-٧٧

(ذا) بعد (مَنْ) الاستفهامية ٧٨

الأصل (مُنذُ) ، و(مُذ) فَرْعٌ عليها ٧٨-٨٠

(إيَّا) أصل الضمير في (إيَّاهُ) ٨١-٨٢

هاء التأنيث ٨٢-٨٣

واوان ينتصب ما بعدهما ٨٣-٨٤

واو رُبّ ٨٤-٨٥

هل يجوز أن تكون جملة "زيدٌ قام" فعلية ؟ ٨٥-٨٦

الجملة الواقعة بعد الحكاية بالقول أو مرادفه وليس

معها حرف تفسير ٨٦

ناصب الظرف إن وقع خبراً ٨٧

الضمير (إياه) في جملة : (رأيتهُ إياهُ) بدلٌ أم توكيد ؟ ٨٧-٨٨

اجتماع عاملين على معمول واحد ٨٩

هل يُفسَّرُ ضمير الشأن والقصَّة بمفرد له مرفوع أم بجملة ؟ ٨٩-٩٠

اختيار إعمال الثَّاني في باب التَّنازع ٩٠-٩٣

حذف جواب الشرط ٩٣-٩٤

جواز الابتدائية والفاعلية ٩٤-٩٥

المرفوع بعد (إنْ) الشَّرطيَّة ٩٥-٩٧

هل يوصف الموصول والعامل من وصف ومصدر قبل العمل ٩٧-٩٩

حذف حرف القسم مع اسم الله تعالى ٩٩

هل يُقسَم بفعل الحال ؟ ١٠٠

اشتراط مطابقة الدليل اللفظي للدليل المحذوف ١٠٠-١٠١

حذف الموصوف ١٠١-١٠٢

(لو)لا يليه إلاّ فعلٌ ظاهرٌ أو مُضمَرٌ ١٠٢-١٠٣

رافع المضارع ١٠٣-١٠٥

المبحث الرابع (الآراء البصرية التي فندها ابن هشام)..... ١٠٦-١٠٨

لام الصيرورة ١٠٦

ترك تنوين اسم (لا) المُطوَّل غير المُحلّى بـــ(أل) وغير المضاف... ١٠٦-١٠٧

نائب الفاعل في جملة النهي التفسيرية الواقعة بعد قِيلَ ١٠٧

هل تقع الجملة فاعلاً أو نائباً عنه ؟ ١٠٧

وقوع المضاف إليه فعلاً معرباً أو جملة اسمية يوجب الإعراب ؟ ١٠٨

الفصل الثاني : ابن هشام والكوفيون في المغني ١٠٩-١٧١

المبحث الأول : علاقة ابن هشام بالمذهب الكوفي ١١٠-١١١

المبحث الثاني : موقف ابن هشام من آراء بعض نحاة الكوفة ١١٢-١٢٨

الكسائي ١١٢-١١٨

الفرّاء ١١٨-١٢٣

ثعلب ١٢٤-١٢٨

المبحث الثالث : آراء ابن هشام الكوفية في المغني **١٢٩-١٦٨**

فعل الأمر معرب أم مبني ؟ ١٢٩-١٣٠

هل تقع (أنْ) تفسيرية ؟ ١٣٠-١٣٢

من بعض معاني (أنْ) ورودها شرطيّة ١٣٢-١٣٣

اجتماع الإضراب والاستفهام ليس شرطاً في (أم) المنقطعة ١٣٣-١٣٦

من معاني حرف العطف (أوْ) الجمع المطلق كالواو ١٣٦-١٣٧

تأتي (أو) للإضراب مطلقاً ١٣٧-١٤٠

عامل النصب للمستثنى بـــ(إلا) ١٤٠-١٤٢

ترد (إلاَّ) عاطفة ١٤٢-١٤٣

نيابة حروف الجر بعضها عن بعض ١٤٤-١٤٨

لام (لعلَّ) الأولى أصلية أم زائدة ؟ ١٤٨-١٥٠

جواز وقوع الفعل الماضي حالاً غير مسبوق بـــ(قد) ١٥٠-١٥٣

(أنَّ) ومعمولها الواقعة بعد (لو) موضعها الرفع على الفاعلية ... ١٥٣-١٥٥

من معاني (لعلَّ) الاستفهام ١٥٥-١٥٦

جملة البسملة اسمية أم فعلية ؟ ١٥٧

ما فيه معنى القول يعمل في الجُمل ١٥٨

هل تقع الجملة فاعلاً ؟ ١٥٩-١٦١

وقوع عطف البيان في النكرات ١٦٢

وجوب الربط بين عاملي التنازع ،

وضعف الإضمار قبل الذكر في باب التنازع ١٦٣-١٦٤

يجوز كون (الذي) في :(تماماً على الذي أحسنَ) [الأنعام:١٥٤]

موصولاً اسمياً ، وموصولاً حرفياً ، ونكرة موصوفة ١٦٤-١٦٨

المبحث الرابع : (الآراء الكوفية التي فنَّدها ابن هشام) ١٦٩-١٧١

الجزم بـــ(أنْ) ١٦٩-١٧٠

(إنَّ ذلك لحق) [ص:٦٤] جواب لـــ(ص والقرآن ذي الذكر) [ص:١] ١٧١

الفصل الثالث : (آراء ابن هشام المعلقة بين البصرة والكوفة) ١٧٢-١٨٦

إعمال الضمير الذي مع المبتدأ في الظرف والاسم الجامد

الذي يقع خبراً ١٧٢-١٧٥

(لكنَّ) مركبة أم بسيطة ؟ ١٧٦-١٧٧

إعراب (منذ ، ومذ) إنْ وليهما اسم مرفوع ، وإعراب هذا الاسم خبر

أم فاعل ؟ ١٧٧-١٨١

هل نونا التوكيد (الخفيفة والثقيلة) أصلان ؟ أم الخفيفة فرع على الثقيلة ؟ ١٨١-١٨٢

وجه توكيد النفي في (لام الجحود) ١٨٣

محل الضمير المسمى فصلاً وعماداً ١٨٤-١٨٦

دخول (قد) على الماضي الواقع خبراً لـــ(كان أو إحدى أخواتها) ١٨٦

الفصل الرابع : (بعض آراء ابن هشام التي تفرَّد بها عن مذهبي

البصرة والكوفة) ١٨٧-٢١٢

(مهما) بسيطة وليست مركبة ١٨٧-١٨٨

تأتي (إلا) صفة بمنزلة (غير) فتكون هي وما بعدها صفة ،

وما بعدها يكون مُخَصَّصاً أو مؤكداً ١٨٩-١٩٠

تزاد (الباء) مع المبتدأ الواقع بعد (إذا) الفجائية والمبتدأ المُخبَر عنه بـــ(كيفَ) ١٩٠-١٩١

تأتي (بل) عاطفة للمفرد إن سبقت بأمر أو إيجابٍ أو نهي ولكنه قليل ... ١٩١-١٩٢

(حاشا) اسمٌ في قوله تعالى : (حاشا لله ما هذا بشراً) [يوسف:٣١[..... ١٩٢-١٩٥

تسمية (السين وسوف) حرفا استقبال أجود من تسميتهما بحرفي تنفيس .. ١٩٦

وقوع (عن) مرادفة لـــ(من) ١٩٧-١٩٨

(اللام) في (لتزول) في قوله تعالى: (وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال)

[إبراهيم:٤٦] لام كي ١٩٨-١٩٩

(قد) لا تفيد التوقع أصلاً مع الماضي ، أو مع المضارع ١٩٩-٢٠١

أصل لام المستغاث ٢٠١-٢٠٣

أجود تفسير لـــ(لو) هو أن يقال فيه : (حرف يقتضي في

الماضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه) ٢٠٣-٢٠٦

تقدير متعلق شبه الجملة في الخبر ، والحال ، والصفة

يكون بمعنى حسب الجملة في حاليتها ، أو استقباليتها ، أو مضيها ٢٠٧-٢٠٨

قد يُظن أنَّ حذف المفعول أو المفعولين اقتصاراً في بعض المواطن ،

وهو ليس من باب الحذف ٢٠٨-٢٠٩

الفاء الواقعة في جواب الشرط ٢٠٩-٢١٢

الخاتمة ٢١٣-٢١٥

قائمة المصادر والمراجع ٢١٦-٢٢٩

الملخص ٢٣٠-٢٣١

المُلخَّص

" آراءُ ابنِ هشامٍ النحويةُ بينَ البصرةِ والكوفةِ في كتابِ مُغني اللَّبيبِ "

إعداد

أهيف عبد العزيز محمد بوريني

المشرف

الأستاذ الدكتور عبد الكريم مجاهد

احتوت هذه الدراسة على مقدمة وأربعة فصول وخاتمة ، تناولتُ في المقدمة مشكلة الدراسة ، وأهميتها ، ومسوغات اختيارها ، وذكرَ بعض الدراسات السابقة ، ومنهجية البحث، والتعريف بعنوان الرسالة .

والفصلُ الأول جاء بعنوان : " ابن هشام والبصريون في المغني " وقسمته إلى أربعة مباحث ، وكان هذا الفصل أكبر فصول الرسالة ؛ لكثرة موافقاته مذهب البصريين . والفصل الثاني جاء بعنوان : " ابن هشام والكوفيون في المغني " وقسمته إلى أربعة مباحث أيضاً ، وكان هذا الفصل أقلَّ من سابقه ؛ لقلة ما وافق فيه ابن هشام مذهب الكوفيين قياساً بالبصريين ، والفصل الثالث جاء بعنوان : " آراء ابن هشام المعلقة بين البصرة والكوفة " وذكرت فيه عدداً من الآراء النحوية لمدرستي البصرة والكوفة التي ذكرها ابن هشام دون أن يؤيدها أو يفنِّدها ، فبقيت معلقةً دون إشارة منه –رحمه الله– إلى قبولٍ أو ردٍّ ، والفصل الرابع والأخير جاء بعنوان: " بعض آراء ابن هشام التي تفرد بها عن مذهبي البصرة والكوفة " . وفيه استطعتُ تلمُّسَ بعض تلك الآراء التي اشتقها ابن هشام لنفسه بين ما جاء عند سابقيه ، على أنَّ البحث في مثل هذه الموضوعات التي يضع الباحث أصابعه من خلالها على رأي خاصٍ لعالم من علماء النَّحْو – رحمة الله عليهم – هو من أصعب أنواع البحث ، إذ تحتاج إلى مراجعةٍ مضنيةٍ في كتب السَّالفين ، على أنها لا تخلو من المشقة في استنزاف الفكر والجهد والوقت ، لمعرفة مدى التفرد بهذه الآراء .وسيرد في هذا الفصل بعض الآراء التي تفرَّد بها المُصنِّف عن نحاة أهل البصرة والكوفة وإن كان قد اتَّخذ من رأي نحْويٍّ لم يكن بصرياً أو كوفياً ما يراه صحيحاً في الاصطلاح ، أو التركيب والبساطة ، أو المعنى ، أو الموقع الإعرابي، فسيرد ذكره هنا ، أي: إنني سأورد ذكر موافقات ابن هشام لبعض النحويين ما لم يكونوا بصريين أو كوفيين باعتباره رأياً تفرَّد به عنهم ، وهذا لم يقف عند النحويين بل يتعداه إلى المفسرين .

أما الخاتمة فقد جاء في ثناياها أهم النتائج التي توصلتُ إليها ، وتضمنت كذلك بعض المقترحاتِ، والتوصيات ، التي من شأنها أن تغنيَ البحثَ مُستقبلاً .

المُقدِّمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين ، والصلاةُ والسلام على نبينا محمد بن عبد الله ، المبعوثِ رحمة للعالمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد :

كان من بين علماء العربية ، عالم شهد له القاصي والداني بالإمامة في علـــم النحـــو ؛ وذلك لغزارة علمه ، وكثرة مؤلفاته ، ذلكم هو العالم القدير ابن هشام الأنصاري المتوفى ســـنة [٧٦١هـــ] .

وقد وقع اختياري على كتابه العظيم (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) ليكون موضوعاً لهذه الدراسة ، وجعلت عنوانها :

" **آراءُ ابنُ هشامٍ النحويةُ بينَ البصرةِ والكوفةِ في كتابِ مغني اللبيبِ** "

وذلك بعد أن وفقني اللهُ إلى اختيار الموضوع ، بحثت في مدرستي البصرة والكوفـــة ، مقلباً صفحات كتبهم ، متلمساً طريقي بين آرائهم ، ناهلاً من معين علمهم الـــذي لا ينـــضب ، مستنيراً برجاحة عقولهم ، ونور قلوبهم .

كما أنَّ لأستاذي الجليل **الأستاذ الدكتور عبد الكريم مجاهد** – حفظه الله – فضلاً عليَّ لا أنكره ما حييت ، في تشجيعي وإرشادي إلى هذا الموضوع ورعايتي .

[١] (أ)- مشكلة الدَّراسة وأهميتها :

تحاولُ هذِه الدراسة أن تقف على ما في هذا المُصنَّف من آراءٍ بصرية ، وأخرى كوفية ، وبعض الآراء الخاصَّة بابن هشام التي انفرد بها عن سائر النحاة ، أو حتى كانت هي نتـــائج فكره الخالص ، وتحاولُ أيضاً تتبع هذه الآراء التي نصَّ عليها ، والتي لم ينص عليها على أنها رافد من مدارس نحوية ، إذ تأتي هذه الدراسة بغية الوصول إلى خطوط عامة ترسم الملامـــح الواضحة لكل رأي اتخذه في مغنيه .

وستحاولُ الدراسة الإجابة عن كثير من الأسئلة ، منها :

أ- هل كان ابن هشام بصرياً في آرائه ؟

ب-هل سار ابن هشام على خطوط مدرسة الكوفة ؟

ج- ما أبرز الآراء التي انتهجها لِنفسه ؟

د- كيف وجَّه ابن هشام المسألة النحوية ؟

هـــ- هل حاول ابن هشام الجمعَ بين المدرستين : البصرية والكوفية ؟

و- هل كان ابن هشام مقلداً لإحدى المدارس السابقة ؟

(ب)- أهميَّة الدِّراسة :

تتجلى أهمية الدراسة في أنها غير مسبوقة بشكل مباشر، إذ انصرفت الدراسات السابقة إلى الشرح ، والاختصار ، والتبسيط ، وشرح شواهده ، وإعراب شواهده القرآنية ، وفي بعض الدراسات تمَّ تناول الظواهر الألسنية فيه .

ولم تُشكِّل الدراسات التي قامت على مؤلفات ابن هـــشام كتبـــاً مـــستقلة ، إلاَّ بعـــض الدراسات التي تناولت " المغني " على وجه الخصوص ، وبعضها بيَّنَ منهجه في كتابه شـــرح شذور الذهب [١] وغيرها .

---

[١] انظر : هارون الربابعة – منهج ابن هشام الأنصاري في كتابه (شرح شذور الذهب) ، رسالة ماجستير .

وأهمية الدَّراسة تكمن في أنها لم تسبق بأنْ أفردَ مؤلَّفٌ لابن هشام يتحدث عن آرائه فيه، وإنما جاء الحديث عاماً عن آرائه في مختلف مؤلفاته ، وقد عرضَ بعض الدارسين لآرائه مبثوثة في مؤلفاتهم ، يقف المتتبع فيما قيل حول مذهبه النَّحوي وقفة المتسائل عندما يرى بعض من قال عنه مَوْصلي المذهب النحوي ، وقيل بصري ، وقيل جمَع بين البصرة والكوفة ، ويقال أخذ من المدرستين البغدادية ، والأندلسية ، وتحدثوا بأنه اشتقَّ لنفسه آراء جديدة لم يسبق إليها .

يقول ابن خلدون : " وكأنَّه ينحو في طريقته منحاة أهِل المَوْصِل ، الذين اقتفوا أثر ابن جني واتبعوا مصطلح تعليمه ؛ فأتى من ذلك بشيءٍ عجيبٍ دالٍّ على قوة ملكته واطلاعه " [١].

ويقول الدكتور ضيف : " ومنهجه في النحو هو منهجُ المدرسة البغدادية ". [٢] ويضيف أيضاً : " كان يختار لنفسه من المدرستين البغدادية والأندلسية " [٣].

-(ج)- مسوِّغات اختيار الدِّراسة :

كان لي منذ دراستي في المرحلة الأولى من حياتي شغفٌ بعلم النَّحو العربي ، وازداد ذلك الشَّغف حينما درجت في مرحلة الماجستير ، وقد كان لمؤلفات ابن هشام حظوةٌ عندي ، ولا سيما كتابه " المغني " فأخذتُ أتخيّر موضوعاً علَّني أجدُ فيه مرادي ، إلى أن وفقني المولى عز وجل إلى اختيار هذا الموضوع ، بتوجيه من أستاذي الجليل عبد الكريم مجاهد رعاه الله .

أمَّا سبب اختيار (مغني اللَّبيبِ عن كُتبِ الأعاريبِ) دون بقية كتب ابن هشام فيعود إلى أسبابٍ عدةٍ ، منها :

١-لأنه كتاب يحتوي على حروف المعاني ؛ فهو يغني عن كتب الأعاريب .

٢-يمثل خلاصة آراء ابن هشام .

٣-لأنَّ ابن هشام قد سلك فيه منهجاً فريداً في ترتيب أبواب الكتاب .

٤-شهرة الكتاب التي طبقت الآفاق .

---

[١] ابن خلدون – المقدمة ، الفصل الثالث ، علوم اللسان ، علم النحو ، ج٤ ، ص١٢٥٨ .

[٢] شوقي ضيف – المدارس النحوية ، ص٣٤٧ .

[٣] المرجع نفسه ، ص٣٥١ .

٥-هذا الكتاب من أجلِّ مؤلفاته قدراً، وأكثرها نفعاً ، كما ينعتها كثير من علمائنا . وفي قولهم عن المغني : " وكان في شهرته كما كان كتاب سيبويه " [١]

٦- خدمة الكتاب الكبيرة له من الشُّرَّاح ، ومؤلفي الحواشي ، وشارحي شواهده ، ومختصريه ، ومُعربي آياته . دليل على أهمية الكتاب .

[٢]-الدِّراساتُ السَّابقة :

كثُرت الدراسات عن ابن هشام وأشير هنا إلى أنَّ هذه الدِّراسة لم تسبق بشكل مباشر ، إذ إنَّ الدراسات السابقة تناولت بعض آرائه مبثوثة بين سطورها ، وحاولت التعريف بمنهجه ، منها :

١-(ابن هشام الأنصاري ، آثاره ومذهبه النَّحوي) للدكتور علي فودة نيل .

تناول في القسم الأول آثار ابن هشام ، وذكر منها المغني ، وتكلم على مخطوطاته ، وشروحه ، ومختصراته .

وفي القسم الثاني يتحدث عن موقف ابن هشام من الدراسات السابقة ، وموقفه من أشهر النحاة ، وموقفه من أصول النَّحو المختلفة ، وقصدَ المؤلفُ أن يعرف بآثار ابن هشام المختلفة.

٢-(ابن هشام النحوي (٧٠٨هـ - ٧٦١هـ) :عصره ، فكره ،مؤلفاته ، منهجه و مكانته في النحو) للدكتور سامي عوض .

تحدث عن المغني بشكل موسع، مُلمحاً لما فيه من آراء نحويَّةٍ.

٣-(المدرسة النحوية في مصر و الشام) لعبد العال مكرم .

يتحدث عن ابن هشام ومؤلفاته باختصار ، ويوجز القول في بعض آرائه .

---

[١] عبدالعال سالم مكرم - المدرسة النحوية في مصر والشام ، ص٣٧١.

كما أنَّ الدراسات السابقة عنه كانت كثيرة ، وكذلك الشروح ، والمختصرات ، والشواهد وشروحها ، والحواشي على المغني ، إذ جُمعت في رسالة بعنوان : " الفتح القريب على مغني اللبيب للسيوطي(-٩١١هـ) دراسة وتحقيق " لعبد المجيد فلاح [١].

وهناك دراسات حديثة عن المغني مضمونه ومنهجه في ضَوء المناهج الحديثة ، منها : (مغني اللبيب ، دراسة لسانية حديثة في ضوء منهج التوليد والتحويل) لعبير النجار [٢].
وهي دراسة تبحث في المغني من ناحية الألسنية الحديثة .

وقد حاولت بعض هذه الدراسات بيان منهج ابن هشام الأنصاري في مغني اللبيب ، مشيرةً إلى بعض الآراء النحوية فيه ، دون استقصاء شافٍ لها ، إذ هي ليست من صُلب هذه البحوث ، منها : منهج ابن هشام الأنصاري من خلال كتابه المغني لعبد السلام شعيب .
وتختلف الدراسة التي سأقدمها - بإذن الله- عن الدراسات السابقة ، بأنها مختصة بتعقب كل الآراء التي جاءت في المغني ، سواء أكانت بصرية أم كوفية ، وتعقبُ بعض الآراء الخاصة بابن هشام الأنصاري .

[٣] - منهجية البحث :

لما كانت المناهج المستخدمة في دراسة اللغة مختلفة ومتنوعة لخدمة الهدف المرجو من هذه الدراسات ، فقد اعتمدت على ما يلي :
(أ)- المنهج الاستقرائي التحليلي، للمسائل والقضايا النحوية التي جاءت في (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) .
(ب)-الإفادة من الدارسات اللغوية والنحوية وكتب التفسير.
(ج)-المنهج الوصفي في الدراسات اللغوية ، للتعامل مع الظواهر الإعرابية ، ووصف توجيه الظاهرة النحوية عند ابن هشام .
(د)- المنهج الإحصائي ، لبيان مدى توجه ابن هشام وتأثره بأحد المذهبين .

---

[١] انظر : عبد المجيد فلاح - الفتح القريب على مغني اللبيب للسيوطي(-٩١١هـ) دراسة وتحقيق : رسالة دكتوراة .

[٢] انظر : عبير النجار - مغني اللبيب ، دراسة لسانية حديثة في ضوء منهج التوليد والتحويل ، رسالة ماجستير .

هذا وقد كانت المنهجية في هذه الدراسة تقوم على :

أولاً : عنونة المسألة النحوية بما يتناسب وموضوعها.

ثانياً : ترتيب المسائل حسب ورودها في المغني ، الأولى فالتالية ، وكنت قد قدَّمت بعض المسائل على غيرها ، مراعاةً لربط المسألة بالعنوان ، و لهذا الترتيب عِلِلٌ ، منها :

الأولى : إعراضي عن تقسيم أبواب الرِّسالة على ما اعتيد عليه في كتب النحو إلى : (المرفوعات ، والمنصوبات ، والمجرورات) ، وذلك لأسباب منها :

أ* أن ابن هشام لم يرتض هذا التقسيم في هذا الكتاب ، فهو قد فاخر في ابتداع ترتيب لمصنفه ، لم يُسبق إليه ، فارتأيت أن لا أحرم الَّرجلَ شيئاً ابتدعه .

ب* في تقسيم البحث إلى : (المرفوعات ، والمنصوبات ، والمجرورات) له من تفكيك البناء ما له ؛ وذلك في أنَّك سترى اسم إنَّ في المنصوبات ، وخبرها في المرفوعات .

وكذلك الحال في كان وأخواتها ، ما له من بتر اسمها عن خبرها ، فالأول تحت باب المرفوعات ، والثاني تحت باب المنصوبات ، وعلى ذلك فقِس .

الثانية : طبيعة البحث تقتضي هذا التقسيم ، وذلك لأسباب منها :

أ* الحديثُ عن أصالة لفظٍ أو تركيبه ، لا ينضم تحت أيِّ باب من المذكورات ، فحين الحديث عن أصالةِ (لنْ) أو تركيبها مثلاً ، يتعذرمعها مطلبُ تقسيم المسائل على الأبواب تلك .

ب* الكلام على العامل النحوي لا يندرج تحت تلك الأبواب ، وخاصة إذا كان العامل معنوياً.

الثالثة : وجدتُ أنَّ هذا التقسيم يتلاءم وطبيعة هذه الدِّراسة ؛ كي لا تكثُر أبواب البحث فتتشعَّب إلى أبواب غير متراصة ، ثم إنني وجدتُ سلامته نوعاً ما ، مما قد يُقرِّب البحث إلى وجه الدِّقة

وقد تأثرتُ بما نهجه أبو البركات الأنباري (-٥٧٧ هـ) في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف) .

ثالثاً : عرضتُ لكلام ابن هشام في المسألة ، بلفظه أو معناه ، وبينت إن كان رأيه متجهاً مع البصريين أو الكوفيين ، سواء أنص ابن هشام على ذلك أم لا .

رابعاً : كانت لحاشية الدُّسوقي (-١٢٣٠هـ) على المغني مكانةٌ كبيرة في الرجوع إليها ؛ لفهم ما استغلق من مراد ابن هشام ومقصده ؛ ذلك أنَّ بعض عباراته قد تُشكل على الباحث ، خاصة في فصل كلامه عن كلام من كان ينقل عنهم ، في حين عرضه لآراء النحاة في المسألة .

ووقعَ اختياري على هذه الحاشية من بين الحواشي التي صنفت على المغني ؛ لأنني رأيتُ فيها الشرح الوافر – وإن كانت لا تخلو من النقص أحياناً – ثم إنَّ صاحبها قد ضمَّن

المفيد من كلام الشُّراح وواضعي الحواشي قبله ، مستفيداً – أي الدسوقي – مما جاء عند الدَّماميني (–٨٢٧هـ) ، والشُّمني (–٨٧٢هـ) .

وذلك لا يعني أنني أهملت غيرها من الحواشي ، فقد عدت إلى حاشية الشُّمني ، وحاشية الدَّماميني ، وعدت أحياناً إلى حاشية الأمير (–١٢٣٢هـ) .

خامساً : اتخذت من كتاب سيبويه (–١٨٠هـ) عمدةً في الرجوع إلى رأي البصريين في المسألة النحوية التي أبحث فيها ، غير مُغفلٍ مصنفات البصريين النحوية الأُخر.

سادساً : رأيت في كتاب (الإنصاف) منهلاً عذباً في تحقيق المسائل الخلافية بين أهل البلدين كما في غيره ؛ وذلك لأنه المصدر الموسَّع فيما وصلنا عن الكوفيين إن سلَّمنا بأن هذه الآراء هي للكوفيين حقاً .

سابعاً : لمَّا كانت طبيعة البحث تقتضي البحثَ في المسائل عند نحاة البصرة ، ونحاة الكوفة ، وبيان ما توجه ابن هشام لأحدهما ، اتخذت المسألة التي شاعت في ذلك المذهب ، وإن شدَّ أحد هؤلاء النحاة ، أو اثنان أثبتُّها ، أمَّا ما كان الخلاف فيها واسعاً بين نحاة أهل المذهبِ أنفسهم ، فلم أعرها انتباهاً ؛ لأن مُراد هذا البحث التحقيقُ فيما شاع من هذه المدرستين ، وكان غالباً في أُصولهم .

ثامناً : اكتفيتُ حينَ الحديث عن موقف ابن هشام من آراء بعض نحاة البلدين ، بإيراد بعض الآراء النحوية التي أيَّدها لهؤلاء الأعلام ، وبعضها التي خالفهم فيها ، وأشرتُ إلى مواطن الآراء التي علَّق الأخذ بها أو الرَّد لها .

وذلك لأنَّ البحث في مثل هذا قد يطيل الموضوعَ بما هو ليس من هدفه ، وقد يثقلُ كاهله دون فائدةٍ مرجوةٍ ، وكنت قد تخيرتُ أشهر هؤلاء النَّحاة ممن ذكرهم ابن هشام ، وذلك لا يعني أنَّ من لم أذكره لم يكن ذا شهرة ، بل قصدتُ الاختصار .

تاسعاً : ابتعدتُ عن الخوض في مسألة وجود بعض المدارس النحوية غير البصريَّة والكوفيَّة، كالبغدادية ، والأندلسية ، والمصرية ، وغيرها ، كما في بعض الدراسات [1] ؛ لأنَّ البحث في مثل ذلك يفضي بي إلى ما هو ليس في بُغيتي ، ثم إنه لا يختص بما هو مرجو هنا .

---

[1] انظر : إبراهيم السامرائي – المدارس النَّحوية ، أسطورة وواقع .

وأذكر أنني قد بحثت في العوامل ، إيماناً مني بما قد سنَّه النحاةُ ، وذكروه من هذه العوامل ، إذ لستُ رافضاً لفكرة وجودها ، كما دعا ابن مُضاء (-٥٩٢هـ) لطرحها ، أو إنكارها أصلاً[١] ومن تابعه من المعاصرين[٢]مدَّعين أن مثل هذا الخلاف النظري في العامل ، والجدل الطويل أخذ مساحة كبيرة من تفكير النحويين، زاعمين أنَّ هذا لا يهم الدارس اللغوي الحديث[٣].

عاشراً : اعتمدت نسخة مغني اللبيب بتحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، ومراجعة سعيد الأفغاني ، مطبعة أمير قم ، ط٤ ، والكتاب في جزأين .

وتجاوزتُ عرض تمهيدٍ يحتوي التعريف بابن هشام الأنصاري ؛ وذلك لأنه من المواضيع التي أُشبعت بحثاً ودراسة .

[٤]-التعريف بعنوان الرسالة :

(آراءُ ابنُ هشامٍ النحويةُ بينَ البصرةِ والكوفةِ في كتابِ مغنِي اللَّبيبِ)

يتخصص هذا العنوان ببيان الآراء النحْوية ، مبعداً الآراء الصرفية ، والآراء الفقهية ، والآراء الصوتية ، وآراء التفسير ، والقراءات ، وغيرها ، غير أنني تحدثت في بعضها ، حينما اقتضت الضرورة ذلك ، أو جاء أحد هذه الآراء ملازماً لرأي نحوي في كلام المصنف .

وكذلك فقد تخصص العنوان ببيان آراء ابن هشام البصرية والكوفية ،غير متعرضٍ لما أيده ابن هشام ، أو فنده لمدارس أخر ، إلا ما جاء عن أخذ ابن هشام برأي البغداديين بجواز ترك تنوين اسم لا المطول ؛ وذلك بسبب أنه رفض بالمقابل رأي البصريين الموجبين لذلك .

ثم إن العنوان أخذ بتحديد المؤلَّف المنوط بالدراسة ، وهو (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) ، وذلك لم يعفِ من الرجوع إلى غير هذا المؤلَّف لابن هشام ، حتى أحاول تقديم صورة أوضح لتطور آرائه النحوية ، مستفيداً مما كتبه الأستاذ الدكتور حسن موسى الشاعر في هذا المضمار في كتابه (تطور الآراء النحوية عند ابن هشام الأنصاري) .

---

(١) انظر : ابن مضاء القرطبي – الرَّد على النحاة .

(٢) انظر : تمام حسَّان – اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٩٩ وغيرها .

وانظر : إبراهيم مصطفى – إحياء النحو ، ص ٣٨- ٤٢.

(٣) انظر : تمام حسان – اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٩٩- ٢٠٠.

الفصل الأول : ابن هشام والبصريون في المغني

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : مذهب ابن هشام النحوي وعلاقته بالبصريين

المبحث الثاني : موقف ابن هشام من آراء بعض نحاة البصرة

المبحث الثالث : آراء ابن هشام البصرية في المغني

المبحث الرابع : الآراء البصرية التي فندها ابن هشام

المبحث الأول : مذهب ابن هشام النَّحوي وعلاقته بالبَصريين

يقوم مذهب ابن هشام على الانتخاب والاختيار من المدارس النحوية السابقة له ، إذ لم يكن مقلداً لمذهب من المذاهب ، فهو يعرض المسألة والآراءَ للأئمة السابقين ، على اختلاف مدارسهم ومذاهبهم واتجاهاتهم ، ويوازن بينها ، وإن كان يميلُ إلى الاتجاه البصري ، فإنه لم يُغمط الكوفيين حقهم عندما يظهر له صواب رأيهم [١].

فابن هشام قد تأثر بنحو من سبقه ، خصوصاً في الباب الأول من المغني ، إلاَّ أنه واعٍ متبصرٌ يعرض للآراء موازناً ، أو مؤيداً ، أو معارضاً ، بل قد يغفل الترجيح أحياناً .

وألمسهُ يُضفي على الآراء – في غير موضع – شخصيته العبقرية ، وقد شهد له ابن خلدون قائلاً : " ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر ، منسوب إلى جمال الدين بن هشام ، من علمائها ، فوقفنا منه على علم جم ، يشهد بعلو قدرة في هذه الصناعة ، ووفور بضاعته منها ، وكأنه ينحو في طريقته منحاة أهل الموصل ، الذين اقتفوا أثر ابن جني ، واتبعوا مصطلح تعليمه ، فأتى من ذلك بشيء عجيب دالٍّ على قوة ملكته واطلاعه ، والله يزيد في الخلق ما يشاء " [٢]

إلا أنَّ ابنَ هشامٍ ذو شخصية أكثر بروزاً في أبواب مصنفه هذا ، التي تلت الباب الأول ، وخير دالٍّ على ذلك حديثُه في اعتراضاته على المعرب ، وكيفية الإعراب ، فهذان البابان من الأبواب التي تكشفت فيها قريحته .

وبعيداً عن مسألة الخوض في أخذ النحاة وردهم للحديث النبوي الشريف في الإجماع[٣] كمصدر من مصادر الاحتجاج ، فقد أكثر ابن هشام من الأخذ والاستشهاد به [٤].

---

[١] انظر : سامي عوض – ابن هشام النحوي ، ص ٨٧–٨٨ .

[٢] ابن خلدون– المقدمة ، ج٤ ، ص١٢٥٧–١٢٥٨ .

[٣] انظر : خديجة الحديثي – موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف . وانظر : حسن الشاعر – النحاة والحديث النبوي الشريف .

[٤] انظر مؤلفات ابن هشام . وانظر : محمد خير الحلواني – أصول النحو العربي ، ص ٥٤ .
وانظر : خديجة الحديثي – موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ، ص١٩٢ .

وفي بيان قوة ملكته يقول الطنطاوي : " إنَّ ابن هشام نسيج وحده ، فما من كتاب له إلاَّ وفيه شاهدٌ على علو كعبه "[١] .

وفي بيان قدرة ابن هشام ، يقول الأستاذ حسن الشاعر في تحقيقه إحدى رسائل ابن هشام : "هذه إحدى رسائل ابن هشام القيمة ، تظهر فيها قدرته العجيبة على المناقشة والتحليل في توجيه النصب في ألفاظ مشهورة استعملها الناس قديماً وحديثاً " [٢].

علاقة ابن هشام بالمذهب البصري في النَّحو:

ألمحَ بعض الدارسين إلى علاقة ابن هشام بنحو البصرة ونحوييها ، ذاكرين هذه العلاقة مشفوعة بالإحصاء الرَّقمي ، وذكر بعض الأمثلة ، دون تفصيل القول ، موجزين إيجازاً شديداً ، إذ لم تكن تلك الدراسات – على أهميتها– لتبحث في صُلب الموضوع ، ولا متعمقة في استقصاء جوانب المسائل النحوية ، ومن هنا نبعت أهمية الدراسة هذه .

وممن عرض لعلاقة ابن هشام بالبصريين : الدكتور علي فودة نيل في كتابه " ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي " ، وعمران عبد السلام شعيب في " منهج ابن هشام الأنصاري من خلال كتابه المغني " ، والدكتور سامي عوض في " ابن هشام النحوي : عصره ، بيئته ، فكره ، مؤلفاته ، منهجه ، ومكانته في النحو " .

فالدكتور نيل يعرض مبحثاً موجزاً عن علاقة ابن هشام بالبصريين يقع في ثماني صفحات[٣] ، ويتناول فيها آراء لابن هشام التي يوافق فيها نحو البصريين في مؤلفاته المختلفة ، بلغت سبعة عشر رأياً ، كان نصيب المغني منها، أربعة آراء فقط ، ولم يفته التنبيه على مذهب ابن هشام النحوي حين يقول : " وابن هشام بصري النزعة في أغلب مباحثه ، ولهذا فهو ينسب نفسه للبصريين في نصوص متعددة " [٤].

---

[١] محمد الطنطاوي – نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، ص٢٧٨ .

[٢] ابن هشام الأنصاري – رسالة في توجيه النصب في إعراب فضلا ولغة وأيضاً وهلم جرًّا ، ص٧.

[٣] انظر : علي فودة نيل – ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه المغني ، ص٣٩٧-٤٠٤

[٤] المصدر نفسه ، ص٣٩٧ .

ويتحدث عمران شعيب في مبحث سمّاه (ابن هشام والمدارس النَّحوية)[١] : عن علاقة ابن هشام بهذه المدارس ، ويعرض فيه عرضاً موجزاً عن نقل ابن هشام من هذه المدارس قائلاً : " ولم يكن نقله عن هذه المدارس على درجة واحدة من الكثرة والقلة ، بل كان يَقلُّ ذلك أو يكثر تبعاً لأهميتها عنده ، فحين يكثر نقله عن البصريين ثم الكوفيين ، يَقِلُّ صنيعه هذا مع غيرهم كالبغداديين "[٢] .

ويقول شعيب : " وصلت نقوله عن البصريين إلى (٧١) نقلاً ، منها نقول وسمها بالرجحان أو الصِّحة ، أو ما في معناها(٤١) نقلاً ، وأغفل الترجيح أو التضعيف في (٤٠) نقلاً ، فتكون نسبة الآراء التي أيدها بين مجموع الآراء (٣٤) بالمئة "[٣] .

ويُضيف : " ومع كثرة هذه الآراء توضَّح أنَّ له اتجاهاً قوياً نحو مذهب البصريين ، وليس معنى هذا أنه يسير في ركابهم ، أو ينحاز دون تبصر منه إلى آرائهم ، فهو حرُّ الرأي ، ناضج الفكر ، يرجح ما يراه راجحاً ، ويضعف ما يراه ضعيفاً "[٤] .

وقد اكتفى شعيب بذِكر سبعة آراء يضربها مثلاً على اتباع ابن هشام فيها الكوفيين[٥] .

ويسوق الدكتور سامي عوض خمسة آراء لابن هشام يتبع فيها البصريين ، أربعة منها في المغني [٦].

وما ذكره الباحث شعيب في إحصائيته السابقة هو ما يختصُّ بنقول ابن هشام الصريحة عن البصريين ، فشعيب لم يُعنَ في هذه الإحصائية بذكر موافقات ابن هشام ومخالفته وتعليقاته لآراء البصريين التي لم يذكرها صراحة . كما أغفل شعيب ذكر الآراء التي ردَّها ابن هشام للبصريين . لكنني هنا في هذا البحث قد أوضحتُ جميع الآراء التي وافق فيها ابن هشام البصريين سواء أصرح بذكرهم أم لم يصرِّح ، وأرى أنَّ كلام شعيب غير دقيق في رأيه الزاعم إغفال الترجيح أو التضعيف من ابن هشام لآراء البصريين ، فهي لم تبلغ هذا الحد إذا محصنا

---

[١] انظر : عمران عبد السلام شعيب – منهج ابن هشام الأنصاري من خلال كتابه المغني ، ص١٦٦-١٧١.

[٢] المصدر نفسه ، ص ١٦٦ .

[٣] المصدر نفسه ، ص١٦٨.

[٤] المصدر نفسه ، ص ١٦٨-١٦٩ .

[٥] انظر : المصدر نفسه ، ص١٦٩-١٧٠.

[٦] انظر : سامي عوض – ابن هشام النحوي ، ص٨٨-٨٩ .

كلام ابن هشام ، فالمصنِّف قد أقلَّ في إغفال الترجيح في آراء المذهبين كما سيأتي في الفصل الثالث من هذه الدراسة .

المبحث الثاني : موقف ابن هشام من آراء بعض نحاة البصرة

(١)- الخليل بن أحمد الفراهيدي (-١٧٥هـ) :[١]

لقد أورد ابن هشام آراءه في المغني ثلاثاً وعشرين مرَّة ، ورأيين للخليل دون أن يذكر اسمه صراحة. أيَّده في اثنين منها ، وفنَّده في اثني عشر منها ، وأحد عشر بقين معلقات بين الأخذ والرَّد [٢].

آراؤه التي أيدها ابن هشام :

(أ)- **[ألاَ]** من معانيها : العرض ، والتحضيض . والعرض : طلب الشيء بلين . والتحضيض : طلبٌ بِحَثٍّ .

وتقدير الخليل أولى من تقدير يونس ، إذ يراها الخليل للعرض والتحضيض ، ويونس يقول: إنها للتَّمني ، وذلك في بيت الشعر:

ألا رجلاً جَزَاهُ اللَّهُ خيراً يدلُ على مُحَصِّلةٍ تُبيتُ [٣]

إذ يقول ابن هشام : " والتقدير عند الخليل : ألا تروني رجلاً هذه صفته ، محذوف الفعل مدلولاً عليه بالمعنى "[٤] .

ويعرض قول يونس إنها للتمني ، ثم يقول ابن هشام : " وقول الخليل أولى "[٥] .

---

[١] انظر ترجمته عند السيوطي -بغية الوعاة ، ج١ ، ص٥٥٧-٥٦٠.

[٢] انظر : ابن هشام- مغنى اللبيب ، ج١ ، ص٨٩ ، ١٢٦ ، ٢٨٥ ، ٢٩٨ ، ٣٣١ ، ٤٤٣ ، ج٢ ، ص٦٢٠ ، ٦٣٤ ، ٦٤٥ ، ٦٧٧ .

[٣] البيت لعمرو بن قعَّاس المرادي ، والبيت في كتاب سيبويه ج٢، ص٣٠٨ ، وذُكر في الحاشية (٥) من المغني ج١، ص٩٧ . وشُرح بأنَّ المحصلة هي المرأة التي تحصل على الذهب وتميزه من الفضة .
وقال سيبويه : " فزعم أنه ليس على التمني ، ولكنه بمنزلة قول الرجل : فهلاَّ خيراً من ذلك ، كأنه قال : ألا تروني رجلاً جزاه الله خيراً " الكتاب - ج٢، ص٣٠٨ .

[٤] ابن هشام - المغني ، ص١-٩٧

[٥] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٩٨ .

(ب)-[حذف المؤكَّد وبقاء توكيده] ابن هشام يؤيد سيبويه في جواب الخليل له عن كيفية نطق التوكيد في نحو "مررتُ بزيدٍ وأتاني أخوه أنفسهما " ، فأجاب الخليل بالرفع والنصب . والرفع بتقدير : هما صاحباي أنفسُهما ، والنَّصب بتقدير: أعْنيهما أنفسَهُما[١] .

فابن هشام – وإن لم يصرح بذلك التأييد – إلا أنه لمَّا رد قول الأخفش في منعه حذف العائد في نحو " الذي رأيته نفسه زيد " لأنَّ المقتضي للحذف الطول ، ولهذا لا يحذفون في نحو " الذي هو قائمٌ زيدٌ " ، هذه كانت حجة الأخفش ، ردَّها ابن هشام بقوله : " فإذا فرُّوا من الطول فكيف يؤكِّدون ؟ " . [٢]

من آرائه التي فندها ابن هشام[٣]:

(أ)-[النَّصب بإذن] يرى ابن هشام أنَّ إذن بسيطة ، لا مركبة من (إذ) و (أن) ، وعلى ذلك فهي الناصبة ، لا (أنْ) مضمرة بعدها[٤].

وفي هذه لم يذكر ابن هشام الخليل ، ولكنه كان يعنيه ، لأنَّ الخليل قال بتركيبها ، وبإضمار (أنْ) بعدها ، فسيبويه يقول : " وقد ذكر لي بعضهم أنَّ الخليل قال :(أنْ) مضمرة بعد إذن "[٥] ، ولم يتبَع سيبويه رأي أستاذه ، وكذلك فعل البصريون .

(ب)- [أنْ ناصبة] يقول ابن هشام : " ويردُّ قولَ الخليل أنَّ الناصبة لا يليها الاسم على إضمار الفعل "[٦] . وفي رأي ابن هشام أنَّ ذلك في إن المكسورة . وهذا في قول الشاعر :

أتغضب أنْ أذْنا قتيبة حُزَّتا جهاراً ،ولم تغضب لقتل ابن خازم

وقال الخليل والمبرد : الصواب (أنْ) بفتح الهمزة من أنْ أي لأن أذنا ، ثم عند الخليل أن الناصبة ، وعند المبرد أنْ المخففة من الثقيلة .

---

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص ٧٩٣ .

[٢] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٧٩٤ .

[٣] انظر بقية المخالفات في المغني : ج١ ، ص٣٧٤ ، ٤٣٦ . ج٢ ، ص٦٨٢ ، ٧٤٥ ، ٧٨٣ ، ٨٤٥ ، ٨٧٣

[٤] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٣٠.

[٥] سيبويه – الكتاب ، ج٣ ، ص١٦.

[٦] ابن هشام – المغني ،ج١،ص٤٠ .

(ج)-[مفعول ننزع برأي الخليل محذوف في الآية ﴿لننزعنَّ من كُلِّ شيعةٍ أيُّهم أشدُّ﴾][مريم:٦٩].

يقول ابن هشام : " ولا يجوز (لأضربنَّ الفاسقُ) بالرفع بتقدير: الذي يقال فيه هو الفاسق ".[١] ويشرح هذه العبارة الدُّسوقي قائلاً : " إن فيها رداً على الخليل نفسه ؛ لما فيه من تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه ".[٢]

أي تهيئة الفعل(أضرب) ليعمل في الفاسق ، ثم نقطعه عن العمل ، إذ يحتاج إلى مفعول ، وهذا ينطبق على الآية الكريمة ، إذ فيها تهيئة (ننزع) للعمل ، ثم قول الخليل فإنه يُقطع عن عمل النصب في المفعول .

ثُمَّ إن ابن هشام ردَّ قول الخليل في قول الأول : " ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته ؛ ولا يُستأنف ما بعد الجار ".[٣]

ويقول الدسوقي : " ردَّ على الخليل ؛ لأنه على مذهبه يصير التقدير فسلم على الذي يقال فيه أيُّهم ".[٤]

(د)-[كلاَّ تفيد الرَّدع و الزَّجر] عند الخليل ، وعند أكثر البصريين تفيد هذا المعنى فقط . وينعت ابن هشام هذا بالتعسف ؛ لأنه قد ورد في الذكر الحكيم استعمال (كلاَّ) في غير هذا المعنى ، فمثلاً قوله تعالى:﴿كلاَّ إنَّ كتاب الفجَّار لفي سجِّين﴾ [المطففين:٧] ، وغيرها من الآيات الكريمة [٥]. وكان ابن هشام قد ردَّ بهذه الآيات على الكسائي الذي قال بأنَّ معنى (كلا) حقاً ، وبهذا الرد فهو قد ردَّ قول الخليل أيضاً .

وبرأيي أنَّ ابن هشام مصيبٌ في ذلك ؛ لأنَّ معنى الرَّدع والزجر غير متأتٍّ من قوله تعالى في الآية السابقة ، وأرى أنها لا تفيد الردع والزجر في جواب السؤال المنفي .

---

[١] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص١٠٨ .

[٢] الدسوقي – حاشية الدسوقي على المغني ، ج١ ، ص٨٣ .

[٣] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص١٠٨.

[٤] الدسوقي – حاشية الدسوقي على المغني ، ج١ ، ص٨٣ .

[٥] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٢٤٩ .

(هـ)-[قد مع الماضي تفيد التَّوقع] يقول ابن هشام : " قال الخليل : (يقال : قد فعلَ لقومٍ ينتظرون الخبر ، ومنه قول المؤذن : قد قامتِ الصَّلاة ؛ لأن الجماعة منتظرون لذلك) ".[٦]
ويفنِّده ابن هشام بأنَّه لا يرى أنها تفيد التَّوقع أصلاً.

(٢)- يونس بن حبيب(-١٨٢هـ):[١]

يورد له ثلاثة عشر نقلاً ، يؤيده في ثلاثة ، ويخالفه في ستة ، ويُعلَّق أربعة [٢].

نقوله التي أيَّدها ابنُ هشام :

(أ)-[إمَّا الثانية في جملة (جاءَني إمَّا زيدٌ وأمَّا عمرٌو) غير عاطفة] فهي عند أكثر النحاة عاطفة ، ويزعم يونس أنها غير عاطفة كالأولى[٣] .

لم يؤيد ابن هشام رأي يونس صراحة ، إلاَّ أنه لمَّا فند حجة من جعلها عاطفة ، فقد أيَّد يونس في جعله إياها غير عاطفة ، فهو يجعل الواو هي العاطفة ؛ لأن عطف إما على إما غريب ؛ لأنه عطف حرف على حرف .

(ب)-[مُمَيَّز كأيٍّ مجرور بمن غالباً وليس لازماً] فقد ردَّ ابن هشام قول ابن عصفور إنه لازم إلاَّ أنَّ أكثر العرب لا يتكلمون به إلا مع مِنْ وهذا قول سيبويه ، وهذا نقل يونس[٤] .

(ج)-["شهرٌ" خبر في قولهم : شهرٌ ثرى ، وشهرٌ ترى ، وشهرٌ مرعى] [٥] إذ التقدير في احتمالية أن يكون (شهر) خبر: أشْهُر الأرضِ الممطورة شهرٌ ذو ثرى ، أي ذو ترابٍ ندٍ ، وشهرٌ ترى فيه الزرعَ ، وشهرٌ ذو مرعى . فيونس ينقل عن رُؤبة بن العجَّاج (-١٤٥هـ) قوله : المطرُ شهرٌ ذو ثرى...الخ ، وهذا دليلٌ على أنَّه خبر .

---

[٦] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٢٢٨ .

[١] إيراد ابن هشام كان لنقول يونس ؛ لأنه قد شُهر عنه الرواية والنقل ، لا آراء نحوية .

[٢] انظرها في ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٣٨٦ . ج٢ ، ص٦٧٧ ، ٧٠٩ ، ٩٠٩ .

[٣] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٨٤ .

[٤] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٢٤٦-٢٤٧ . وانظر : سيبويه – الكتاب ، ج٢ ، ص١٧٠ .

[٥] انظر: ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٦١٤-٦١٥ . والمثل في كتاب الميداني- مجمع الأمثال ، ج١ ، ص٣٨٤ . وفي سيبويه – الكتاب ، ج١ ، ص٨٦ .

ويونس لم يعربها ولكنه نفل كلام رؤبة . فوجَّه ابن هشام بأنَّ (شهر) خبر مبتدأ محذوف ، وليس مبتدأ . وسوَّغ الابتداء بالنكرة لدلالتها على التفصيل .

من نقوله التي فنَّدها ابن هشام[١] :

(أ)-[ألا للتمني في قول الشاعر : ألا رجلاً جزاهُ اللهُ خيراً يدلَّ على محصِّلةِ تبيتُ] وردت هذه المسألة في موافقة ابن هشام للخليل في اعتبار(ألا) للعرض والتحضيض ، ويزعم يونس أنها للتمني[٢] . ويرى يونس أنه نَوَّنَ اسم لا للضرورة ، ويرده ابن هشام لأنه لا ضرورة في إضمار الفعل ، بخلاف التنوين.

(ب)-[مفعول ننزع في الآية ﴿لننزعنَّ من كُلِّ شيعةٍ أيهم أشدُّ﴾ [مريم:٦٩] هو الجملة]
ويرى يونس أنَّ ننزع عُلقت عن العمل ، ويرده ابن هشام ، بأن التعليق مختصٌ بأفعال القلوب[٣] ويكرر ابن هشام ، خلافه مع يونس بقوله : "خلافاً ليونس ؛ لأن نزع ليس بفعل قلبي ، بل أي موصولة ، لا استفهامية ، وهي المفعول ، وضمتها بناء لا إعراب ، وأشدُّ : خبر لهو محذوفاً ، والجملة صلة"[٤].

(ج)-[لكنْ حرفٌ يَعمل] يذهب يونس إلى أنَّ لكنْ حرف يعمل[٥] ، أي ينصب ويرفع ، وهو عند ابن هشام حرف ابتداء لا يعمل ، وحجته في أنها بعد التخفيف تدخل على الجملتين .
أي لما هو معلومٌ أن الحَرف لا يعمل إلاَّ إذا اختصَّ ، لكنْ بدخولها على الاسمية والفعلية تفقد هذه الحروف اختصاصها فيبطل عملها .

(٣)- سيبويه(-١٨٠هـ)[٦] :

---

[١] انظر بقية المخالفات في ابن هشام – المغني : ج١ ، ص٣٧٧ ، ٤٢٣ . ج٢ ، ص٧١٩ .
[٢] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٩٨ . وقد ورد الحديث عنها في موافقة ابن هشام للخليل الموافقة رقم (١) .
[٣] المصدر نفسه ، ج١ ، ص١٠٨ .
[٤] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٥٤٤ .
[٥] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٣٨٥ .
[٦] انظر ترجمته في السيوطي – البغية ، ج٢ ، ص٢٢٩-٢٣٠ .

ورد اسمه في نحو مئة وواحد وخمسين موضعاً من كتاب المغني [٧]، منها سبعون نقلاً مصحوبة بالتقدير والترجيح ، وما يقارب عشرة نقول يتجه فيها إلى تضعيفه فيها ، أمـــا بقيـــة نقوله فهي خالية من الترجيح والتضَّعيف ، إذ إنَّه لم يُتبعها بالحُكم ترجيحاً أو تضعيفاً " [٨].

من آرائه التي أيدها ابن هشام [١]:

(أ)-[تقديم الهمزة لأصالتها] فالهمزة تتقدم لأصالتها ، ولها تمام التصدير، ويقول : "هذا مذهب سيبويه والجمهور "[٢] .

(ب)-[أمَا بمعنى أحقاً] فموضع ما النصب على الظرفية ، كما انتصب حقاً ، ثم يقول : " وهو قول سيبويه ، وهو الصحيح "[٣] .

(ج)-[أمَّا تفيد التوكيد] فجملةُ " أمَا زيدٌ فذاهبٌ " تعني أنه مهما يكن من شيءٍ فزيدٌ ذاهبٌ ، ففيه التوكيد ، وفيه معنى الشرط ، وهذا تفسير سيبويه[٤] .

(د)-[ترد إلاَّ صفة بمعنى غير] ففي جملة سيبويه " لو كان معنا إلا زيدٌ لغلبَنا " أي " رجلٌ مكان زيد أو عِوضاً منه[٥] .

من آرائه التي فندها ابن هشام [٦]:

(أ)-[اتصال ضمير منصوب بعسى يجعلها حرفاً] يخالفه ابن هشام في ذلك إذ يراهافعلاً مطلقاً[٧]

(ب)-[لولا جارَّة للضمير في (لولاي ، ولولاه ، ولولاك)] يخالفه ابن هشام في أنه يراها أنهـــا ليست كذلك ؛ لأنَّ نيابة ضمير عن ضمير يخالفه في الإعراب إنما ثبت في المنفصل[٨] .

---

[٧] انظر : علي فوده نيل – ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي ، ص٤١٧ .

[٨] انظر : عمران عبد السلام شعيب – منهج ابن هشام الأنصاري من خلال كتابه المغني ، ص١٧٥ .

[١] انظر من موافقات ابن هشام له في المغنـــي : ج١ ، ص٩٧، ١٢١-١٢٥، ١٦٩، ٢٣٩، ٢٤٠ ، وغيرهـــا الكثير.

[٢] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٢١-٢٢ .

[٣] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٧٨-٧٩ .

[٤] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٨٢ .

[٥] المصدر نفسه ،ج١ ، ص٩٩ .

[٦] انظر من مخالفاته لسيبويه في المغني : ج١ ، ص٢١٩ ، ٤٢٥ ، ج٢ ، ص٥٤٧ ، ٥٦٦ ، ٥٦٨ ، ٦٣٢-٦٣٣ ، وغيرها .

[٧] انظر ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٢٠١ ، وذكر ذلك سيبويه في الكتاب ، ج٢ ، ص٣٧٤-٣٧٥ .

[٨] ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٥٧٦ .

(ج)-[(كيف) تقع ظرفاً وهي منصوبة دائماً وتقديرها في أي حال أو على أي حال] يخالف هذا الرأي ابن هشام ، ويرى أن (كيف) ليست زماناً ، ولا مكاناً ، وهي اسم ظرف يُطلق عليها مجازاً[٩] . وهذا رأي ابن مالك نقله عنه ابن هشام ووافقه عليه .

(٤)-الأخفش الأوسط (-٢١٠هـ)[١] :

ذُكِرَ الأخفش في المغني في نحو مئة وثلاثة وعشرين موضعاً . [٢]

من آرائه التي أيدها ابن هشام:

(أ)-[الواو الزائدة من أنواع الواو] استشهد الأخفش بالآية الكريمة﴿ حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها﴾[الزمر:٧٣] مثلاً ، واستدل بها الكوفيون أيضاً ، وأيدهم ابن هشام وإن لم ينص على ذلك التأييد[٣] .

(ب)-[جواز الابتداء بالوصف من غير اعتماد] أيَّد ابن هشام الأخفش في ذلك[٤] .

(ج)-[أيا تُوصف] الأسماء المتوغلة في شبه الحرف لا توصف ، إلاَّ (مَنْ) و(مَا) النكرتين ، فإنهما يوصفان ، وألحق الأخفش (أيا) بهما ، نحو (مررتُ بأيٍّ معجبٍ لك وبما معجبٍ لكَ) ويعلق ابن هشام على هذا بقوله : " وهو قويٌّ في القياس ؛ لأنها معربة "[٥] .

(د)-[المُقدر في "أنت منِّي فرسخان"] يقدره الأخفش : بُعدك مني فرسخان ،ويؤيده ابن هشام[٦].

من آرائه التي فندها ابن هشام :[٧]

أ- **[دخول إنْ المخففة غير العاملة على الماضي غير الناسخ]** أجاز الأخفش " إن قام لأنا ، وإن قعد لأنت " ويرى ابن هشام أنه لا يقاس عليه . [٨]

---

[٩] انظر ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٢٧٢ . وذكر ذلك سيبويه في الكتاب ، ج٤ ، ص٢٣٣ .

[١] انظر ترجمته في السيوطي – البُغية ، ج١ ، ص٥٩٠-٥٩١ .

[٢] انظر : علي فودة نيل – ابن هشام الأنصاري : آثاره ومذهبه النحوي ، ص٤٢٣ .

[٣] انظر ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٤٧٣ .

[٤] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٤٩٢ .

[٥] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٧٦٥ .

[٦]المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٨٠٢ . ولك أن تنظر من الموافقات في المغني : ج٢ ، ص٧٩٣ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، وغيرها .

[٧] انظر من الآراء التي خالفه فيها في المغني : ج١ ، ص٢٤٢ ، ٣٦١ ، ٤١٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٦ ، ج٢ ، ص٥٥٠ ، ٥٦٢ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، وغيرها .

ب-**[إذ معربة في الآية (ويومئذٍ يفرح المؤمنون) [الروم:٤]]** يذهب الأخفش إلى أن (إذ) معربة ؛ لزوال افتقارها إلى الجملة ، وأنّ الكسرة إعراب ؛ لأن اليوم مضافٌ إليها فيقول ابن هشام : " ورُدّ بأنّ بناءها لوضعها على حرفين ، وبأنّ الافتقار باقٍ في المعنى كالموصول تحذف صلته لدليل "[١].

ج- [عسى تبقى على عملها حتى إذا اتصل بها ضمير نصب] يزعم الأخفش أنه إذا اتصل بها ضمير نصب تبقى على عملها عمل كان ، ولكن استُعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع . وردّه ابن هشام بأن إنابة ضمير عن ضمير إنما ثبت في المنفصل ، نحو " ما أنا كأنت ، ولا أنت كأنا " ويستشهد ببيت بقي فيه الخبر مرفوعاً . [٢]

د- [لكنْ يعمل] يخالف ابنُ هشام الأخفش ، ويرى أن (لكن) لا يعمل ؛ لأنّ تخفيفه أزال شبهه بالاسمية [٣] .

(٥)- المُبرِّد (-٢٨٥هـ)[٤] :

أورد له ثمانية وخمسين رأياً نحوياً ، ووافقه على أربعة ، وخالفه في تسعة وثلاثين ، وخمسة عشر مغفلاً الترجيح أو التضعيف[٥] .

من آرائه التي أيّدها ابن هشام :

(أ)- [المصدر المؤول بعد(لو) مرتفعٌ على الفاعلية بفعل مقدّر بعد لو] وهذا قول أبي العباس وقد رجّحه ابن هشام وذلك لإبقاء (لو) على الاختصاص [٦] ، أي اختصاصها بالفعل .

(ب)- [نعت الإشارة يجب أن يكون مطابقاً لها] ففي نحو " مررتُ بهذين الطويل والقصير " امتنع أن يكون الطويل نعتاً لاسم الإشارة ؛ لأنّ نعت الإشارة – كما وصفه ابن هشام – لا يكون إلاّ طبقها في اللفظ ، ويقول ابن هشام :" وهو مُقتضى القياس "[٧].

---

(٨) انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٣٧ .

[١] ابن هشام- المغني ، ج١ ، ص١١٩ .

[٢] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٢٠٤ .

[٣] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٣٨٥ .

[٤] انظر ترجمته في السيوطي – البغية ، ج١ ، ص٢٦٩-٢٧١ .

[٥] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٣٥-٣٦ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٧٩ ، ٨٣ ، ١٥٢ ، ١٦٥ ، وغيرها .

[٦] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٣٥٦ . وانظر المبرد – المقتضب ، ج٣ ، ص٧٧ .

[٧] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٧٤٩ . وانظر المبرد – المقتضب ، ج٤ ، ص٢١٦ ، ٢٨٢ .

(ج)- [قراءة (أتُحاجُّوني) [الأنعام :٨١] عند من قرأها بنون واحدة ، المحذوف نون الوقاية] فابن هشام يرى صواب رأي المُبرّد بقراءتها بنون واحدة ؛ لأن حذفها أولى من حذف نون الوقاية[٨].

(د)- [يقول المبرد إنّ أصل (أفعلَه) هو (أفعلُها) في قوله :

أرَدْتُ بها فتكاً فلَمْ أرتَمِض لَه وَنَهنَهتُ نَفْسي بَعد مَا كِدْتُ أفْعلَه] [٩]

ويعلّل ذلك المبرد بأنّ الأصل (أفعلُها) ثم حذفت الألف ونُقلت حركة الهاء إلى ما قبلها .

وابن هشام يرجحه على قول سيبويه ، إذ يرى سيبويه أنّ المحذوف (أنْ) قبلها على الشذوذ [١].

من آرائه التي فنّدها ابن هشام [٢] :

(أ)_ [نون (إذن) تُكتب بالنون إذا وقف عليها] يُخالفه ابن هشام في رأيه هذا ، ويقول : " والصحيح أنّ نونها تُبدل ألفاً "[٣] .

(ب)- [(إنَّ) حرف جواب في قراءة الآية (إنَّ هَذانِ لَسَاحِران) [طه :٦٣]] فقد قال المبرد بأنها في الآية بمعنى نعم ، وقد أنكر عليه هذا ابن هشام ، مع أنه يرى بأنها تأتي بمعنى نعم ، لكن ليس في هذا الموضع ، وينفي ذلك ابن هشام بأمرين ، الأول : مجيئها بمعنى نعم شاذ ، حتى قيل إنه لم يثْبُت ، والثاني : أنّ اللام لا تدخل في خبر المبتدأ [٤].

---

(٨) المصدر نفسه ، ج١ ، ص٨٠٨ . قرأ نافع وهشام بنون واحدة والباقون بنون ثقيلة . انظر البنا – إتحاف فضلاء البشر ، ص٢٦٧ .

(٩) أثبت صدره المحققان ، ونصّا على خلاف صدره ، والبيت لعامر بن جوين الطائي . وانظر : سيبويه = – الكتاب ، ج١ ، ص٣٠٧ . ويثبت صدره " فلم أر مثلها خباسة واحد " .

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٨٣٩ . وانظر : سيبويه – الكتاب ، ج١ ، ص٣٠٧ . يقول : " فحملوه على (أنْ) ، لأن الشعراء قد يستعملون (أن) ههنا مضطرين مكثرين " .

[٢] انظر هذه المخالفات في ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٨٤ ، ٩٩ ، ٢٠٤ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٤٩ ، ٢٨٥ ، ٢٩٧ ، ٢٩٩ ، وغيرها .

[٣] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٣١ . ولم يرد عند المبرد ذلك.انظر المبرد – المقتضب ، ج٢ ، ص٦-١٣

[٤]المصدر نفسه ، ج١ ، ص٥٧ . وانظر المبرد – المقتضب ، ج٢ ، ص٣٦٤ .

(ج)- [إذا الفجائية ظرف مكان] لم يقبل ابن هشام رأيه هذا ، وأيّد رأي الأخفش القائل بحرفيته [٥] إذ لم يبدُ رد ابن هشام صريحاً لرأيه ، فهو حينما أخذ بترجيح رأي الأخفش فكأنّه ردّ قول المبرّد .

(د)- [مخفوض (حتى) قد يأتي مضمراً] فقد أجاز المبرد أن يكون مجرور (حتى) ضميراً ، في قولك :" حَتّاك " . وقد خالفه ابن هشام ، وكان الكوفيون قد أجازوه أيضاً ونعت ابن هشام قول الشاعر " حَتّاك " بأنه ضرورةٌ[٦] .

المبحث الثالث : آراء ابن هشام البصرية في المغني

(١) – [العطف على الضّمير المجرور من غير إعادة الخافض]

يتحدّث ابن هشام عن أسباب طول كتب الإعراب ، ويجعل منها كثرة التكرار ، ومن ثمّ يتحدث عن تكرارها في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض ، وما فيه من خلاف ، وكذلك الخلاف في جواز العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير وجود الفاصل [١] .

ثمّ يذكر أنّ مثل هذه المسائل قد جمعها في الباب الرابع من الكتاب ، ولعلّ ذلك سهْو منه ؛ فهو قد تحدّث عن العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض في الباب الخامس ، وأظنّ أنّ الذي حمله على مثل هذا السهو أنه عقد جزءاً منه يتحدث فيه عن العطف فظنّ أنّه تكلم على ذلك فيه ، مع أنّه في الباب الرابع قد أورد أمثلة على العطف على المجرور والمرفوع ، إلاّ أنهما ليسا ضميرين . وكان قد ذكر قول العرب في العطف على الضمير المنصوب في " إنّك وزيدٌ ذاهبان " وخرّجه على التوهم ، أو أنه تابع لمبتدأ محذوف [٢].

وفي حديث ابن هشام عن مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض ، أراه لا يجيزه ؛ إذ يمنع ذلك إلاّ أنْ تأتي بالخافض مرّة أخرى ، حينئذٍ يُجاز العطف ، ويقول

---

[٥] المصدر نفسه ، ج١ ، ص١٢٠ . وانظر المبرد – المقتضب ، ج٣ ، ص١٧٨ .

[٦] المصدر نفسه ، ج١ ، ص١٦٦-١٦٧ . ولم يرد عند المبرد شيئ من ذلك . انظر المبرد – المقتضب، ج٢ ، ص٣٨-٤٣ .

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص١٥ .

[٢] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٦١٧-٦١٨ .

ابن هشام في قراءة الآية (وصدٌّ عن سبيل الله وكفرٌ به والمسجدِ الحرام) [البقرة :٢١٧] مبعداً أن يكون (المسجد) عطف على الضمير المخفوض قبلها ، بل هو عطف على سبيل الله . ويقول :" والصّواب أنّ خفض (المسجد) بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها ، لا بالعطف . ومجموع الجار والمجرور عطف على (به) ولا يكون خفض المسجد بالعطف على الهاء ؛ لأنه لا يُعطف على الضمير المخفوض إلاّ بإعادة الخافض " [٣] .

وما ذهب إليه ابن هشام إنما هو رأي نحاة أهل البصرة ؛ لأنهم ذهبوا إلى عدم جواز ذلك ، وعلى النقيض من مذهبهم يذهب نحاة أهل الكوفة.[٤]

وحُجة البصريين في ذلك أنّ الجار والمجرور شيء واحد ، إذ إنّ عطف الاسم على الحرف لا يجوز ، ومنهم من قال : إنّ الضمير صار عوضاً عن التنوين ، فينبغي أن لا يجوز العطف عليه ، كما لم يجز العطف على التنوين ، ومنهم من قال : لا يجوز عطف المضمر المجرور على المظهر ؛ فلا يجوز القول : " مررتُ بزيدٍ وَكَ " فكذلك لا يجوز عطف المظهر المجرور على المضمر المجرور[١] ، ويقف أبو البركات إلى جانب البصريين [٢] .

ويُشير الباحث الأستاذ حسن الشاعر إلى تطور رأي ابن هشام في هذه المسألة [٣]، فقد كان لابن هشام رأي في كتابه : " شرح شذور الذهب " أنه يجوز ذلك متابعاً فيه الكوفيين [٤] وكذلك في " أوضح المسالك " فقد قال ابن هشام : " وليس بلازمٍ وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين "[٥] ويشير الأستاذ الشاعر إلى إنّ ابن هشام عاد وتابع البصريين في " المغني "[٦].

وفي مسألة العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام ، رأى البصريون أنّه لا يجوز إلاّ على قبح في ضرورة الشعر ، ومذهب الكوفيين الجواز في اختيار الكلام [٧] .

---

[٣] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٧٠٠ .

[٤] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة ٦٥ ، ج٢ ، ص٤٦٣ .

[١] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (٦٥) ، ج٢ ، ص٤٦٦-٤٦٧ .

[٢] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٤٧١-٤٧٢ .

[٣] انظر : حسن موسى الشاعر – تطور الآراء النحوية عند ابن هشام الأنصاري ، ص٩٦-٩٧ .

[٤] انظر : ابن هشام – شرح شذور الذهب ، ص٤٤٩ .

[٥] انظر : ابن هشام – أوضح المسالك ، ج٣ ، ص٦١ .

[٦] انظر : حسن موسى الشاعر – تطور الآراء النحوية عند ابن هشام الأنصاري ، ص٩٧ .

وانظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٧٠٠ .

[٧] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (٦٦) ، ج٢ ، ص٤٧٤-٤٧٥ .

يقول سيبويه :" وإن حملت الثاني على الاسم المرفوع المضمر فهو قبيح ؛ لأنك لو قلت : اذهب وزيدٌ كان قبيحاً ، حتى تقول : اذهب أنت وزيدٌ " [٨] .

وكذلك قوله:" لو قلت : اقعد وأخوك كان قبيحاً حتى تقول : أنت ، لأنه قبيح أن تعطف على المرفوع المضمر "[٩].

(٢)- [لا تكون (إنْ) بمعنى (إذ)]

يذكر ابن هشام أن (إنْ) ترد على أربعة أوجه : أن تكون شرطية ، وأن تكون نافية ، وأن تكون مخففة من الثقيلة ، وأن تكون زائدة[١٠] .

ثم يقول إنه قد زيد معنيان آخران ، فقطرب (محمد بن المستنير -٢٠٦هـ) يزعم أنها قد تكون بمعنى (قد) ، ويزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى (إذ) ، وجعلوا منه : (واتقوا الله إن كنتم مؤمنين) [المائدة:٥٧] ، و(لتدخُلُنَّ المسجدَ الحرامَ إن شاء الله آمنين) [الفتح:٢٧] ، وقوله عليه الصلاة والسلام : " وإنّا إن شاءَ اللهُ بكم لاحِقُونَ "[١] . وكذلك جعل الكوفيون (إنْ) بمعنى (إذ) مما الفعل فيه محقق الوقوع ، فنفوا أن تكون فيه (إنْ) شرطية ؛ لأن الشرط مستقبل ، وحدوث الشيء لا يقتضي الشرط ، فقال الكوفيون في قوله :

أتغضبْ إنْ أُذنا قتيبة حُزَّتا جِهاراً ، ولمْ تغضبْ لقتْلِ ابنِ خازَمِ ؟[٢]

إنها ليست شرطية ، أي (إنْ) ؛ لأن الشرط للمستقبل ، وهذه القصة قد مضت[٣] .

---

[٨] انظر : سيبويه ، الكتاب ، ج١ ، ص٢٧٨ .

[٩]المصدر نفسه ، ج١ ، ص٢٩٨ .

[١٠] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٣٣ – ٣٩ .

[١] مسلم – صحيح مسلم ، كتاب الطهارة ، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء ، حديث رقم ٣٦٧ ، وكتاب الجنائز ، باب ما يقال عند دخول القبور ، حديث رقم ١٦١٨ – ١٦٢٠ .

[٢] البيت للفرزدق (همام بن غالب : – ١١٤هـ ، ٧٣٣م) يشير إلى مقتل عبد الله بن خازم وقتيبة بن مسلم ، أميريّ خراسان ، وفي القصيدة مدح سليمان بن عبد الملك ، وهجاء قيس وجرير .

انظر البيت في ديوانه ، ج٢ ، ص٣١١ . لكنه مُثبَت بفتح همزة (أنْ) ، طبعة دار صادر . وانظر ديوانه ج٢ ، ص٨٥٥ . بتحقيق الصاوي . وانظر ديوانه /٦١٤ ، بشرح علي فاعور .

وانظر : سيبويه – الكتاب ، ج٣ ، ص١٦١ . مثبت بكسر همزة (إنْ) ، وسيبويه يذهب إلى أن (إنْ) شرطية كما سيأتي .

[٣] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٣٩ .

ثم ينقل ابن هشام عن الجمهور جوابهم عن قوله تعالى (إن كنتم مؤمنين) [المائدة:٥٧] ، بأنه شرط قد جيء به للتهييج والإلهاب ، كما تقول لابنك : إن كنت ابني فلا تفعل كذا . ونقل إجابتهم عن الآية الثانية ، وهي (لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين) [الفتح:٢٧] ، وهي تعليم للعباد كيف يتكلمون إذا أخبروا عن المستقبل ، أو بأن الأصل ذلك الشرط ، ثم صار يُذكر للتبرك ، أو أن المعنى : لتدخلن جميعاً إن شاء الله ألاّ يموتَ أحدٌ قبل الدخول ، وهذا الجواب لا يدفع السؤال ، أو أن قول (إن شاء الله) من كلام الرسول صلى الله عليه وسلم لأصحابه ، حين أخبرهم بالمنام ، فحكى الله لنا ذلك ، أو من كلام المَلَك الذي أخبره في المنام[٤].

وأما البيت فقد حُمل على وجهين ، يقول ابن هشام : " أحدهما : أن يكون على إقامة السبب مقام المسبِّب ، والأصل : أتغضبْ إن افتَخر مفتخِر بسبب حَزِّ أذنيّ قتيبة ، إذ الافتخار بذلك يكون سبباً للغضب ، ومسبَباً عن الحَزّ . الثاني : أن يكون على معنى التبيُّن ، أي : أتغضب إن تبيَّن في المستقبل أن أذنيّ قتيبة حُزّتا فيما مضى "[١] .

يعرض ابن هشام في هذه المسألة رأي الكوفيين ، ورأي البصريين مشيراً إلى نحاة البصرة بالجمهور . فالكوفيون لا يرون أنَّ (إنْ) تكون للشرط ، فهي في وقوعها مع ما تحقَّقَ من الفعل إنما تكون بمعنى (إذْ) ، وهي عند البصريين إنما تكون لمعنى الشَّرط بالحُجج المذكورة عند ابن هشام ، دونما إشارة منه إلى أنَّ هذه الحجج والتخريجات هي من قول البصريين .

فقد ذكر أبو البركات الأنباري هذه المسألة في (الإنصاف) ، فجاء عنده فيها أنَّ الكوفيين يذهبون إلى أنَّ (إنْ) تقع بمعنى (إذ) ، ويذهب البصريون إلى أنها لا تقع كذلك[٢] .

فاحتجَّ الكوفيون بكلام الله تعالى – كما في آية المائدة المذكورة في هذه المسألة ، وآية الفتح المذكورة هنا أيضاً – وبكلام العرب ، فلا يجوز : (إن قامت القيامة) ، ويجوز : (إذا أو إذ قامت القيامة) . وحجتهم في ذلك أنَّ (إنْ) الشرطية تفيد الشَّك ، و(إذ) بخلافها . واحتجوا كذلك

والقصة (هي قصة حزّ أذنيّ قتيبة) . انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٢٥ .

[٤] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٣٩ – ٤٠ .

[١] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٤٠ .

[٢] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (٨٨) ، ج٢ ، ص٦٣٢ .

بشعر العرب ، ويقول الأنباري : " والشواهد على هذا النحو أكثر من أن تحصى "[٣] . وهذا في حديثه عن شواهد الكوفيين .

أمَّا البصريون فحجتهم تكمنُ في أنَّ الأصل في (إنْ) أن تأتي شرطاً ، والأصل في (إذ) أن تكون ظرفاً ، والأصل في كلِّ حرفٍ أن يكون على ما وُضع له في الأصل ، فمن تمسّك بالأصل فقد تمسَّك باستصحاب الحال ، ومن عدلَ عن الأصل بقي مُرتهناً بإقامة الدَّليل[٤] .

والكوفيون يرون أنه إن ثبُت أنَّ (إنْ) الشرطية فيها معنى الشَّك ، فهي في هذه الشواهد لا يجوز جعلها شرطية . والبصريون يدللون على صحَّة ما ذهبوا إليه بأنَّ العرب قد تستعمل (إنْ) شرطية وإن لم يكن هناك شكٌّ ، جرياً على عادتهم في إخراج كلامهم مخرج الشك وإن لم يكن هناك شكٌّ ، ومنه : (إن كنتَ إنساناً فأنت تفعلُ كذا) ، وغيره[٥] .

ويقول البصريون إنَّ قوله تعالى في : (لَتَدخُلُنَّ المسجدَ الحرامَ إن شاء اللهُ آمنين) على وجهين : أحدهما : أن يكون الاستثناء وقع على دخولهم آمنين ، والتقدير فيه : لتدخُلنَّ المسجد الحرام آمنين إن شاء الله . والثاني : أن يكون ذلك على طريق التأديب للعباد ليتأدبوا بذلك[١] .

وللبصريين تخريجات في حجج الكوفيين ، تحمل هذه التخريجات (إن) على الشرطية ، وانتهج محقّق الإنصاف (محمد محيي الدين عبد الحميد) منهج الكوفيين في هذه المسألة[٢] .

ثمَّ ينقل ابن هشام قول الخليل والمبرِّد في بيت الفرزدق ، يقول : " وقال الخليل والمبرد : الصَّواب (أنْ أُدُنا) بفتح الهمزة من (أنْ) ، أي لأن أُدنا ، ثمَّ هي عند الخليل أنْ النَّاصبة ، وعند المبرد أنها المخففة من الثقيلة "[٣] .

---

[٣] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٦٣٣ .

[٤] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٦٣٤ .

[٥] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٦٣٣ – ٦٣٤ .

[١] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، ج٢ ، ص٦٣٥ .

[٢] وذلك في قوله في تأييد الكوفيين : " ومما يؤيدهم أنك تجد (إنْ) – فيما ذكروه من الآيات الكريمة والأبيات – لم يُذكر بعدها جواب ؛ وأن الآيات قد قرئ في كل منها بكسر همزة (إنْ) ، وقرئ بفتحها ؛ وكذلك الأبيات التي رووها ، تُروى بكسر الهمزة وبفتحها ؛ فهذه ثلاثة أشياء في كون الفعل بعدها ماضياً ، وعدم ذكر الجواب ، ورواية فتح الهمزة . وكلها يمنع أن تكون (إنْ) شرطية . وقد تمحَّل البصريون في كل واحد من هذه الثلاثة : أما ما فيه الفعل فزعموا أنه – وإن كان ماضياً في اللفظ – مستقبل في المعنى ؛ لأنه سبب لما أراد التعليق عليه ، أو لأن المراد أن يتبين كذا ، وأما عدم ذكر الجواب ، فقد ادعوا محذوفاً لدلالة الكلام عليه ، وهو مراد ، وأما فتح الهمزة فقد أنكروا وجوده . انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، ج٢ ، ص٦٣٤ .

ويردُّ ابن هشام قول الخليل بقوله : " ويردُّ قول الخليل أنَّ الناصبة لا يليها الاسم على إضمار الفعل ، وإنما ذلك لإنْ المكسورة ، نحو : (وإنْ أحدٌ من المشركين استَجارَكَ) "[٤] [التوبة:٧] .

لكنَّ الخليل لم يذكر ذلك كما جاء عند سيبويه في الكتاب ، إذ يقول سيبويه : " وسألتُ الخليل عن قول الفرزدق :

أتغضبْ إنْ أُدْنا قتيبة حزَّتا جهاراً ولم تغضب لقتلِ ابن خازَمِ

فقال : لأنَّه قبيحٌ أنْ تفصلَ بين أنْ والفعل ، كما قبُحَ أنْ تفصل بين كي والفعل ، فلما قبُح ذلك ولم يجز حُملَ على إن ، لأنه قد تُقُدِّمَ فيها الأسماء قبل الأفعال "[١] .

وجاء عند سيبويه منع إتباع الاسم بعد (إنْ) ، وقد يتبعها على تقدير فعل[٢] .

وعلى ما تقدَّم من كلام سيبويه ، يكون الخليل قد قال بكسرها (أي كسر همزة إنْ) ، ويبقى كلام ابن هشام غير دقيق فيما نقله عن الخليل إلاَّ إن كان قد اطَّلع على غير ما اطَّلعتُ عليه في كتاب سيبويه .

أمَّا ما حمل الباحث على القول بموافقة ابن هشام لما يذهب إليه البصريون ثلاثة أوجه :

---

[٣] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٤٠ .

[٤] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٤٠ .

[١] سيبويه – الكتاب ، ج٣ ، ص١٦١ – ١٦٢ .

يقول المحقق عبد السلام هارون في الحاشية رقم (٥) من الكتاب ، ج٣ ، ص١٦١ : " والشاهد فيه كسر (إنْ) وحملها على معنى الشرط لتقديمه الاسم على الفعل الماضي ، ولو فتح (أنْ) لم يحسن ، لأنها موصولة بالفعل ، فيقبح فيها الفصل . وردَّ المبرد كسرها وألزم الفتح ؛ لأن الكسر يوجب أن (أذني قتيبة) ، لم تُحَزّا بعد ، والفرزدق لم يقل هذا إلا بعد قتله ، وحز أذنيه . وحجة سيبويه أن لفظ الشرط قد يقع لما هو في معنى الماضي " وانظر في كلامه أيضاً في تفصيل مناسبة البيت .

[٢] انظر : سيبويه – الكتاب ، ج٣ ، ص١١٢ – ١١٣ .

وانظر : نفسه ، ج٣ ، ص١١٤ . قال : " لأنه لا تبتدأ بعدها الأسماء ثم يُبنى عليها " .

وقوله في ج٣ ، ص١٤٩ : " ونظير ذلك قوله : إنْ خيراً فخيرٌ ، وإن شرّاً فشرٌّ ، حملته على الفعل حين لم يجز أن تبتدئ بعد (إن) الأسماء ... فاضطررت في هذا الموضع إلى أن تحمل الكلام على الفعل " .

أوَّلها : حين تابع ابن هشام كلامه في المسألة ، فإذ به يخرِّج قول الشَّاعر :

إنْ يَقتُلوكَ فإنَّ قتْلكَ لمْ يكُنْ عاراً عليكَ ، ورُبَّ قتْلٍ عارُ[٣]

على أنَّه محمولٌ على وجهين ، وهما : إقامة السبب مقام المُسبَّب . أي : (إن يفتخروا بسبب قتلك) ، أو على معنى التَّبيُّن . أي : (إن يتبيَّن أنهم قتلوك)[٤] .

ففي بيت الشعر هذا يرى ابن هشام أنَّ القصَّة قد مضت ، وهي : قتل المرثي ، فمع مضي الزمن إلاَّ أنَّ (إنْ) فيه شرطية . وهذا – كما مرَّ – حجَّة أهل البصرة في أنها (أي : إنْ) ليست بمعنى (إذ) ، حتى في وقوع الحدث في الماضي .

لكنني أرى أنَّ الأولى بابن هشام أن يذكر دليلاً آخر – غير بيت الشعر هذا – يكون فيه الفعل ماضياً ليقوى الدَّليلُ .

والذي يدل على وقوع الحدث (أي قتل المرثي) هو أنَّ قتله لم يكن عاراً ، أي أنَّ الفعل قد حدث . ولو قال (لن يكونْ) لتغيَّرت وجهة الكلام .

الثاني : أنَّ ابن هشام لم يدرج رأيَ الكوفيين في أوجه (إنْ) . فكأنه لم يعتدّ برأيهم .

الثالث : أشار ابن هشام إلى رأيهم ورأي قطرب مقروناً بالزعم ؛ وكأنه غير مرتضٍ لما قالوا .

(٣) [(إنْ) المخففة]

تدخل على الجملتين (الاسمية والفعلية) ، وفي دخولها على الاسمية جاز إعمالها خلافاً للكوفيين ، وإن دخلت على الفعل أهملت وجوباً[١] .

وظاهر كلامه بخلاف الكوفيين ، ما يوحي بأن الكوفيين يقولون بالمخففة ، ويقولون بإلغاء عملها إن دخلت على الاسمية ، وليس كذلك ؛ لأنهم لا يقولون بالمخففة أصلاً ، فلا يجوز عندهم تخفيف المشدّدة ، التي يقول عليها البصريّ مخففة ، يقول عليها الكوفيّ نافية [٢] .

---

[٣] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٤١ .

ينسب المحققان البيت لثابت قطنة ، في رثاء يزيد بن المهلب .

[٤] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٤١ .

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٣٦-٣٧ .

ويستدلّ ابن هشام على (إنْ) في تخفيفها وعملها ، قوله :" لنا قراءة الحـــرميّين وأبـــي بكر[٣] (وإنْ كلاً لما ليوفينّهم) [هود :١١٢] وحكاية سيبويه " إنْ عمراً لمنطلقٌ " [٤] .

ويأخذ الدسوقي على ابن هشام أنّه ضم أبا بكر إلى الحرميين ؛ لأنهما يخففان إن ، وما . وأمّا أبو بكر فإنه يخفف إنْ ؛ إلاّ أنه يشدد لمّا[١].

وأرى أنّ هذا الذي أخذه الدسوقي على ابن هشام له من الصواب الكثير ، كي لا يلتبس في نسبة صحة القراءة .

واللام الواقعة بعد (إنْ) هي لام الابتداء عند البصريين ، والكوفيون يقولون بـــأنّ هـــذه اللام الواقعة بعد (إنْ) بمعنى (إلاّ) . وإن وقع بعد (إنْ) (لمّا) كانت إيجابية إن كانت الميم مشدّدة ، وإن كانت مخففة (فما) صلة أو نكرة بمعنى (حقاً) ، أو موصولة بتقدير القول[٢].

ومما يؤكد نهج ابن هشام في هذه المسألة نهج البصريين قوله : " وحيـــث وجـــدت (إنْ) وبعدها اللام المفتوحة كما في هذه المسألة فاحكم عليها بأنّ أصلها التشديد "[٣].

---

[٢] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٢٢ ..

[٣] الحرميان : (ابن كثير المكي (–١٢٠هـــ) ونافع المدني (–١٦٩هـــ) من القراء السبعة ، انظر الحاشية (١) من المغني ج١ ، ص١٨) . وأبو بكر : شعبة بن عياش الكوفي (–١٩٣هـــ) ، انظر : الحاشية (٥) من المغني ج١ ، ص٣

(٤)انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٣٦ .

قرأ الزهري وسليمان بن أرقم (لمَّا) بالتشديد والتنوين ، وقرأ ابن مسعود والأعمش (إنْ كلٌّ إلاَّ ليوفينَّهم ربُّك). انظر : ابن جني – المحتسب ، ج١ ، ص ٤٥١ .

[١] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٢٣ .

[٢]المصدر نفسه : ج١ ، ص٢٣ .

[٣] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٣٧ .

ويقول الدسوقي: (فاحكم) أي على مذهب البصريين ، وأنّ أصلها التشديد : وعلى ذلك فاللام فارقة إن خففت (ما) ، وتكون (ما) حينئذٍ صلة ، فإن شدّدت (لمّا) كانت (إنْ) نافية و(لمّا) بمعنى (إلاّ)[٤].

وقد ذكر ابن هشام الخلاف في هذه اللام ، مشيراً إلى قول سيبويه والأكثرين ، في أنها لام الابتداء ، وقد أفادت توكيد النسبة ، وتخليص المضارع للحال . ثم ذكر رأي أبي الفتح وأبي علي ، مقروناً بالزعم ، فقد زعموا أنها فارقة ، وذكر ابن هشام زعم الكوفيين ، في أنها بمعنى (إلا) ، ولم يردَّ رأي الكوفيين ، ورأي أبي الفتح ، وأبي علي [٥] . وذكر أبو البركات هذا الخلاف[٦].

ويذكر الدكتور نيل أن جواز إعمال إنْ المخففة ، من المسائل التي تماشى فيها ابن هشام مع البصريين[١] .

وقد ذكر السيوطي أنّ (إنْ) تخفف فتهمل غالباً ، وتلزم اللام إن خيف الالتباس بإن النافية ، وهي الابتدائية . إذ لا تخفف وخبرها ماضٍ ، ولا تُعملها الكوفة ، بل بنافية واللام كإلاّ ، وقال الكسائي : إن دخلت على فعلية ، وإلاّ عملت ، والفراء : هي كقد [٢].

يقول سيبويه : " واعلم أنهم يقولون : إن زيدٌ لذاهبٌ ، وإن عمرٌو لخيرٌ منك ، لمّا خففها جعلها بمنزلة لكنْ حين خففها ،وألزمها اللام لئلا تلتبس بإن التي هي بمنزلة ما التي تنفي بها.(٣) والكوفيون يذهبون إلى أنّ (إنْ) لا تعمل النصب في الاسم ، والبصريون على أنها تعمل فيه (٤).

(٤)-[(أنْ) ضمير المتكلم]

تردُ أنْ ضميراً للمتكلم في قول بعضهم " أنْ فعلتُ " وفيه النون ساكنة ، والأكثرون على فتحها وصلاً ، وعلى الإتيان بالألف وقفاً[٥].

---

[٤] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٢٣ .

[٥] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٣٠٦ – ٣٠٧ .

[٦] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (٩٠) ، ج٢ ، ص ٦٤٠-٦٤٢ .

[١] انظر : علي فودة نيل – ابن هشام آثاره ومذهبه النحوي ، ص ٣٩٩ .

(٢) انظر : السيوطي – همع الهوامع ، ج٢ ، ص١٨٠ .

(٣) سيبويه – الكتاب ، ج٢ ، ص١٣٩ .

(٤) انظر: أبو البركات الأنباري –الإنصاف ، مسألة (٢٤) ،ج١ ، ص١٩٥– ٢٠٨ .

(٥) انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٤١ .

لم يصرّح ابن هشام بأنّ هذا رأي البصريين ، إذ يقبل رأيهم ، وفي قول بعض العرب بها ما يكفي لأن يكون دليلاً على ورودها .

وقال الكوفيون هو مجموع الثلاثة بدليل ثبوت الألف وصلاً في لغة تميم [٦].

وجاء عند سيبويه أنّ (أنْ) أصلٌ لأنا ، وذلك في (باب عدّة ما يكون عليه الكلم) ، فيقول: " و(أنا) ، وهي علامة المضمر " [٧]. وكان قد تحدّث عنها في حديثه على أنّها مما جاءعلى حرفين ويقول أيضاً: " فإذا وصل قال : أنْ أقول ذاك ، ولا يكون في الوقف في أنا إلاّ الألف"[٨] .

وقد ذكر ابن هشام من وجوه الألف أنها تأتي بدلاً من النون الساكنة ، ومثّل عليها بقول البصريين في (أنا) . وهو يستشهد بكلامهم بأنها يجب أن لا تُعدّ أي الألف[١].

(٥) – [إهمال (أن) الناصبة]

يزعم الكوفيون أنّ (أنْ) يشدّ اتصالها بالفعل ، فتكون مخففة من الثقيلة ، واستشهدوا بقوله :

أن تقرآن على أسماءَ ويحكما منِّي السلامَ وأن لا تُشعرا أحداً [٢]

وفي هذا يقول ابن هشام : " والصواب قول البصريين أنها أنْ الناصبة أُهملت حملاً على (ما) أختها المصدرية "[٣] .

ويشير الدكتور نيل إلى أنّ ابن هشام كان في هذا الرأي مع البصريين[٤] ، ولكن دون شرح مستوفٍ للمسألة ، فهو يقتصر عليها ذكراً . وكذلك جاء عند الدكتور سامي عوض ، إلاّ أنه يشير في الحاشية أنّ القول معكوس ، فالبصريون يرونها مخففة من الثقيلة ، والكوفيون يرونها مهملة حملاً على (ما) [٥] .

---

(٦) انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٢٦ .

(٧) انظر : سيبويه – الكتاب ، ج٤ ، ص٢٢٨ .

(٨) المصدر نفسه – ج٤ ، ص١٦٤ .

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٤٨٧ .

[٢] ذكره السيوطي –شرح شواهد المغني ، ج١ ، ص١٠٠ : " ولم يُسمّ قائله ، ويذكر أنه شاهد للكوفيين على إهمال (أنْ) " ويح : كلمة رحمة ، كما أنّ ويل كلمة عذاب .

[٣] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٤٦ .

[٤] انظر : علي فودة نيل – ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي ، ص ٤٠٠ .

[٥] انظر : سامي عوض – ابن هشام النحوي ، ص٨٨.

وشذوذ اتصال (أن) بالفعل ، ذلك أنّ (أن) المخففة إذا وقع بعدها فعل ، فإن كان جامـــداً أو فعل دعاء لم يحتج إلى فاصل بينها وبين الفعل ، وإن لم يكن جامداً ولا دعاء فلا بدّ من تنفـــيس أو قد أو لو أو حرف نفي ، والفعل هنا متصرف ، ولم يفصل بواحد منها فهو شاذ[٦] .

كذلك لم يرد عن سيبويه أنّ (أن) تأتي للجزم ، وذلك في حديثه عن وجوه (أنْ)[٧] .

ثم إنّ ابن هشام يوافق البصريين في أثناء كلامه على (أنْ) ، إذ يقول :" و (أنْ) هذه ثلاثية الوضع ، وهي مصدرية أيضاً ، وتنصب الاسم وترفع الخبر ، خلافاً للكوفيين ، زعموا أنها لا تعمل شيئاً "[١].

وقوله هذا يعني أنها على ثلاثة أحرف أصلاً ، فخففت بحذف إحدى النونين،فصارت ثنائية ، وثلاثية الوضع أي لا الاستعمال ، وقوله وهي مصدرية يقصد الثنائية التي ذكرهـــا ، ويقـــصد بقوله (خلافاً للكوفيين) أي في العمل فقط ، وليس ما قد يُتوهم من أنّ خلافهم راجع للأحكـــام الثلاثة التي ذكرها[٢] .

وفي كلام ابن هشام وشرح الدسوقي السابق على عمل (أنْ) ما يُوهم أيضاً ؛ إذ قد يُظنُّ أنّ (أنْ) لا تعمل شيئاً أي النصب عند الكوفيين ، وهذا لم يقل به أحدٌ من نحاتهم ؛ لأنهـــم متفقـــون على أنها تنصب ما بعدها ، كما تنصب لن ، وكي ، وإذن .

---

[٦] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٣٠ .

[٧] انظر : سيبويه – الكتاب ، ج٣ ، ص١٥٢ .

[١] انظر :ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٤٧ .

(٢) انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٣٠ .

فمراد ابن هشام أنها لا تعمل في الخبر ، لما سيأتي في مسألة (عمل إنّ المكسورة والمشددة) ومراده أيضاً أنّ (أنْ) لا تعمل شيئاً في الخبر عند الكوفيين وهي على وضعها الثنائي والثلاثي ، وكذلك جميع أخوات (إنّ) تعمل عند البصريين عملين ، وعند الكوفيين تعمل عملاً واحداً ، وهو نصب الاسم .

بل إنّ الكوفيين يذهبون إلى أنّ (أنْ) تعمل محذوفة من غير بدل ، والبصريين يقولون إنها لا تعمل مع الحذف من غير بدل [١].

(٦)-[(أنْ) بمعنى لئلا]

يتحدث ابن هشام الأنصاري عن معاني (أنْ) ، ويورد أنّ من معانيها أن تكون بمعنى لئلا[٢] ثم يقول إنه قد قيل به في قوله تعالى : (يُبَيِّنُ اللهُ لكُم أنْ تَضِلُّوا) [النساء:١٧٦] ، وكذلك في :

نَزَلْتُمْ مَنزلَ الأضْيافِ مِنّا فَعَجَّلنا القِرَى أنْ تَشْتُمُونا[٣]

فهو هنا لا يرى أنّ (أنْ) قد أتت بمعنى (لئلا) ، وذلك في قوله:" والصواب أنها مصدرية ، والأصل كراهية أنْ تضلوا ، ومخافة أن تشتمونا ، وهو قول البصريين " [٤].

---

[١] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (٧٧) ، ج٢ ، ص٥٥٩ –٥٧٠ .

[٢] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٥٥ .

[٣] البيت لعمرو بن كلثوم في معلقته رقم ٣٢ – شرح المعلقات العشر،فوزي عطوي ، تقديم بولس سلامة ، ص ١١٨ . لكن كلمة فعجّلنا وردت : فأعجلنا . والقِرى : الضيافة ، وهي نار الضيافة أصلاً . وانظر : الزوزني – شرح المعلقات السبع ، رقم ٣٢ ، ص ١٤٧ .

وكان قد ردّ تأويل بعضهم (أي الكوفيين) في أنّ (أنْ) هنا مضمر قبلها (لام) وبعــدها (لا) وينعته بالتعسف فالأنصاري يتماشى مع البصريين في قوله بصواب رأيهم في أنّ (أنْ) في هذين الموضعين مصدرية ، وليست بمعنى لئلا ، ثم إنه يتماشى معهم في تأويلهم للمحذوف .

(٧)- [(إنّ) المكسورة المشددة تعمل عملين]

يقول ابن هشام فيها إنها حرف توكيد ، تنصب الاسم وترفع الخبر[١] .

فهي- كما ذكر الأمير - حرفٌ للتوكيد ؛ لهذا يجاب بها القسم[٢] . وتفيد توكيد النسبة – كما ذكر الدسوقي - لذلك يجاب بها القسم ، كما يجاب باللام نحو " والله إنّك لفطين " [٣].

تنصب الاسم وترفع الخبر ، أي إنّ اسمها أُضيف إليها من حيث العمل ، وكــذا الخبــر ، ولاحظوا فيه ما كان من دون المبتدأ لظهور منافاة سبقها للابتداء . وعملت للاختصاص ، كمــا اختصت الأفعال بالأسماء عند ابن عصفور ، وقال الجمهور لشبهها بالأفعال في الثلاثية وفــتح الآخر وحذف النون نحو " لم يكُ " ولأنّ معناها (أكدتُ) ونحوه ، زيد ولاتصال نــون الوقايــة والضمير بها[٤] .

إذ السر في عملها على هذا الوجه – كما ذكر الدسوقي - أنّ هذه الحروف مشابهة للأفعال المتعدية معنى ؛ طلبها جزأين مثلاً . وشابهت مطلق الأفعال الماضية من حيث كونها على ثلاثة أحرف فصاعداً ، ومن حيث فتح أواخرها . ومشابهتها للأفعال أقوى من مشابهة (ما) الحجازية؛ لذلك جعل عملها أقوى بأن قُدّم منصوبها على مرفوعها ؛ وذلك لأن العمل الطبيعي عنــدهم أن

---

[٤] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٥٥ .

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٥٥ .

[٢] انظر : الأمير – الحاشية ، ج١ ، ص٣٥ .

[٣] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٣٧ .

[٤] انظر : الأمير – الحاشية ، ج١ ، ص٣٥ .

يُرفع ثم ينصب ، فعكسه عمل غير طبيعي ، فهو تصرف في العمل . وقيل : قُـدم المنـصوب على المرفوع قصداً إلى الفرق بينها وبين الأفعال التي هي أصلها من أوّل الأمر ، وتنبيهاً يجعل عملها فرعياً على كونها فروعاً للفعل هنا [٥].

مما تقدم يظهر اتجاه ابن هشام تُجاه مذهب البصريين – وإن لم يكن قد صرّح برأيهم هذا – في قولهم إنها تعمل عملين ، حتى إنّ الدسوقي والأمير لم يوضحا ذلك النزوع نحو البـصريين .فسيبويه يقول :" وزعم الخليل أنها عملت عملين : الرفع والنصب ، كما عملت كـان الرفـع والنصب " [٦].

وجاء كلام سيبويه السابق حين عقد باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده . وللمتسائل أن يقول إنّهنّ ستة ، والجواب أنه جعل من (إنّ) (أنّ) أيضاً .

ويقول سيبويه في موضع آخر إنّ الخبر منتصب بها، وانتصابه إذا صار ما قبله مبنياً على الابتداء ، يقول :" لأن المعنى واحد في أنه حال ؛ وأن ما قبله قد عمل فيه ، ومنعه الاسم الذي قبله أن يكون محمولاً على (إنّ) ، وذلك قولك :إن هذا عبدُ الله منطلقاً " [١].

ثم إنّ سيبويه يؤكد فكرة عمل (إن) وأخواتها عملين ، إذ يقول:" ... فلعلّ وأخواتها قد عملن فيما بعدهنّ عملين : الرفع ، والنصب " [٢].

مسألة عمل (إنّ) عملين من المسائل الخلافية بين نحاة أهل البلدين ، فالأنباري لم يغمـض الطرف عنها في الإنصاف ، فالكوفيون لا يرون أنها ترفع الخبر ، والبصريون يذهبون إلى أنها ترفعه، وحجة الكوفيين في ذلك أنها تشبه الفعل فانحطت عن الأصل . والبصريون على أنهـا قويت بمشابهتها للفعل ، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب ، فالمنصوب قُدّم لأن عمل (إنّ) فرع ، فألزموا الفرع للفرع [٣].

---

[٥] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٣٧ .

[٦] سيبويه – الكتاب ، ج٢ ، ص١٣١ .

[١] سيبويه – الكتاب ، ج٢ ، ص١٤٧ .

[٢] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص١٤٨ .

[٣] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة(٢٢) القول في رافع الخبر بعد إنَّ . الخبر بـاقٍ علـى وضعه قبل دخول إنَّ عند الكوفيين . والمسألة (٢٣) (القول في العطف علـى اسـم إنَّ بـالرفع قبـل مجـيء الخبر)ج١ ، ص١٨٦–١٨٧. وذكر عن الكوفيين أنهم يُعملون (إنَّ) في الاسم فقـط دون الخبـر، والبـصريون يعملون إنْ كما يُعملون إنَّ ، مسألة (٢٤) (القول في عمل إنْ المخففة النصب في الاسم) ج١ ، ص١٩٥ – ١٩٦ . وانظر المسألة (٢٦) (القول في لام لعلَّ الأولى ، زائدة هـي أم أصـلية ؟) ج١ ، ص٢٢٤–٢٢٦. ففيهـا أنَّ

ويذكر الصبّان أنّ (إنّ) تنصب الاسم وترفع الخبر[٤] .

ويكرر ابن هشام أنها عملت عملين في موضع آخر ، دون الإشارة إلى مذهب البصريين[٥].

ويرى الفراء ضعفها ، بأنها لا عمل لها في الخبر ؛ فيقول : " يقع على الاسم ولايقع على الخبر "[٦] . ويذكر هذه المسألة الخلافية بعض الباحثين بإيجاز.[٧]

(٨) – [امتناع دخول (أل) الموصولة على المضارع ، إلاَّ في الضرورات]

يقف ابن هشام على مسألة دخول (أل) على الظرف ، وعلى وصله بالجملة الاسمية ، أو الفعلية فعلها مضارع ، و(أل) في ذلك اسم موصول ، وبدخولها على ما ذكر دليل على أنها ليست حرف تعريف . وقد رفض ابن هشام أن يقال في (أل) الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين حرف تعريف ؛ إذ لو صح ذلك لمَنَعت من إعمال اسمي الفاعل والمفعول . وينكر ابن هشام كذلك تسميتها وجعلها موصولاً حرفياً ؛ لأنها لا تؤول بالمصدر . ومنع كذلك دخول (أل) على الصِّفة المشبَّهة ؛ لأنها للثبوت فلا تؤول بالفعل ، ولهذا فـ(أل) الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق[١] .

ثمَّ يضرب ابن هشام على دخول (أل) على الظَّرف وعلى الجملة الاسمية وعلى الفعلية فعلها مضارع بأمثلة من الشعر العربي ، ويخصُّ ذلك بالشعر ، ويصرح بأنه خلاف للأخفش وابن مالك في دخولها على المضارع . فدخولها على المضارع[٢] ، كقوله :

يقولُ الخَنَى وأبغَضُ العُجْمِ ناطِقاً إلى ربِّنا صَوتُ الحِمارِ اليُجَدَّعُ[٣]

البصريين يقولون إنَّ (إنَّ وأخواتها) تعمل النصب والرفع ، فهي عندهم تشبه الفعل لفظاً فقط ، والكوفيون يشبهونها بالفعل.

[٤] انظر : الصبّان– حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج١ ، ص٢٦٩.

[٥] انظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٨٧٥ .

(٦) الرضي الاستراباذي – شرح الرضي على الكافية ، ج١ ، ص١١٠ .

(٧) انظر : مهدي المخزومي – مدرسة الكوفة ، ص٢٨٥ . وانظر : عبد الرحمن السيد – مدرسة البصرة ، ص ١١٤ – ١٨٢

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٧١ – ٧٢ .

[٢] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٧٢ .

[٣] البيت لذي الخرق الطهوي (دينار أو قرط بن هلال) ، شبّهه بالحمار في فحشه ، حين تجدع أذناه (أي تقطع) فينهق .

وعلى ما تقدَّم يكون ابنُ هشام قد وافق البصريين ، وخالف معظم الكوفيين – دون ذكر رأيٍ لأهل مذهب الكوفة – المجوِّزين أن تأتي (أل) موصولة بالمضارع في اختيار الكلام ، وعجيبٌ من المصنِّفِ أن ذكر مخالفته للأخفش وابن مالك دون ذكره لنحاة الكوفيين في معظمهم .

وقد قال قومٌ من الكوفيين بجواز إتيان ذلك (أي دخول أل على المضارع) في سائر الكلام ، وقد كان لأبي البركات الأنباري وقفةٌ عند ذلك ، عندما دافعَ عن حجَّة البصريين الذين يمنعون التَّعجُّب من البياض والسَّواد ، وردَّ حجة الكوفيين في ذلك ؛ إذ يقول في حجة الكوفيين في التعجب من البياض على صيغة (أبيضُهم) : " إنه شاذٌّ فلا يؤخذ به "[٤] .

ثمَّ ذكر البيت السَّابق ، وبيتاً آخر فيه الفعل (اليتقصَّعُ) موصولاً بـ(أل) ، ثمَّ يقول أبو البركات الأنباري : " فأدخل الألف واللام على الفعل ، وأجمعنا على أنَّ استعمال مثل هذا خطأٌ ، لشذوذه قياساً واستعمالاً ، فكذلك هاهنا ، وإنما جاء لضرورة الشِّعر ، والضَّرورة لا يُقاس عليها "[١] .

وللأنباري وقفة أخرى مع بيت ذي الخرق الطهوي (الذي فيه لفظة اليجدَّعُ) . ففي ردِّه لحجة الكوفيين في مسألة (القول في تعريف العدد المركَّب وتمييزه) الذين يجيزون (الخمسة العشر درهماً ، والخمسة العشرة الدرهمَ) يذكر أنَّ هذا قليل في الاستعمال وبعيد عن القياس ،

انظر ذلك في الحاشية رقم (٥) من المغني ، ج١ ، ص٧٢ . وانظر : شرحه في الإنصاف ، مسألة (١٦) ، ج١ ، ص١٥١ – ١٥٢ .

الخنى: الفاحش من الكلام ، وأبغض : من البغض ، والعُجم : جمع أعجم أو عجماء : الحيوان ، واليُجدع : الذي يقطع أنفه ، أو أذنه ، أو يده ، أو شفته .

[٤] أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (١٦) ، ج١ ، ص١٥٢ .

(١) انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (١٦) ،ج١ ، ص١٥٢ . والبيت الآخر هو :

ويستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيخة اليتقصَّعُ

اليربوع : دويبة تحفر الأرض ، والنافقاء : جحر يكتمه اليربوع ويستره ، والشيخة : رملة بيضاء ، واليتقصع : الذي يتقصع ، والقاصعاء : جحر آخر من جحرة اليربوع .

يقول محمد محي الدين تعليقاً في الحاشية على البيت ، ج١ ، ص١٥٢ : " فوصل أل الموصولة بالفعل المضارع ، وقد اتفق الفريقان على أن وصل (أل) الموصولة بالفعل شاذ ، هكذا قال المؤلف ، لكن الذي نعرف أن من الكوفيين قوماً يجيزون ذلك في الاختيار ، وقد ذهب ابن مالك إلى مذهب وسط بين المذهبين ، فقال : إن ذلك قليل لا شاذ " .

فلا يُعتدُّ به لقلَّته ، وشذوذه فصار بمنزلة الألف واللام في قول الشاعر ، ثـمَّ يـذكر بيتَـي ذي الخرق [٢] .

ولقد ذكر أبو البركات أيضاً بيتيِّ الطَّهويِّ في حجة الكوفيين في مسألة (القول في علَّة بناء الآن) إذ يرى الكوفيون أنَّ (الآن) مبني ؛ لأنَّ الألف واللام دخلتا على فعلٍ ماضٍ من قولهم (آنَ يئينُ) أي حان ، وبقي الفعل على فتحته . والبصريون يرون بناءه لأنه شابه اسم الإشارة [٣].

فالكوفيون قالوا بذلك لأن الألف واللام فيه بمعنى الذي ، وقد تُقام الألف واللام مقام الـذي لكثرة الاستعمال طلباً للتخفيف ، واحتجوا بقول الفرزدق :

ما أنتَ بالحَكَمِ التُّرضَى حُكُومتُهُ وَلا البليغ ولا ذي الرَّأي وَالجَدَلِ[٤]

ثمَّ احتجَّ الكوفيون ببيتي ذي الخرق[١] .

وقد دافع أبو البركات عن حجة البصريين ، وردَّ الكوفيين بقوله : " أمَّا قولهم : (إنَّ الألـف واللام فيه بمعنى الذي) قلنا : هذا فاسدٌ ؛ لأنَّ الألف واللام إنما يدخلان علـى الفعـل ، وهمـا بمعنى الذي ، في ضرورة الشِّعر ، كما أنشدوه من الأبيات ، لا في اختيار الكلام ؛ فلا يكـون فيه حجة "[٢] .

وعلى هذا لك أن تنظر في وقوف ابن هشام إلى جانب صحبه البصريين ، دون إشارةٍ منه إلى ذلك ، ودونما ذكرٍ إلى أنه قد خالف الكوفيين ، وكأنَّه سلَّمَ بما جاء عند البصريين في هـذه المسألة ، إيماناً منه بصحَّة ما ذهبوا إليه ، ولعلَّه لم يصرِّح أو يلمِّح إلى أحد المذهبين جزماً منه أنَّ المتلقي على وعي بذلك .

---

[٢] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (٤٣) ، ج١ ، ص٣١٦ .

[٣]المصدر نفسه ، مسألة (٧١) ، ج٢ ، ص٥٢٠ .

[٤] انظر : المصدر نفسه ،ج٢ ، ص٥٢٠ . فالبيت منسوب فيه للفرزدق .

ولم أجد البيت في ديوانه .

انظر : عباس حسن – النحو الوافي ، ج١ ، ص٣٨٨. وفيه يذكر البيت السابق دون نسبته للفرزدق .

[١] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (٧١) ، ج٢ ، ص٥٢٢ .

[٢] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٥٢٣ .

واعلم أنَّ قول ابن هشام السابق في نعته اتصال (أل) الموصولة بالفعل المضارع ضرورة شعرية ، إنما هو تطوُّرٌ في آرائه ، فلقد كان له في مصنَّفه أوضح المسالك رأيٌ مخالف ، إذ هو يجيز ذلك[٣] .

ويشير الأستاذ حسن الشاعر إلى هذا التطوُّر ، متتبِّعاً إياهُ في مصنفات ابن هشام ، فانظر فيه فإنَّ لك فيه فائدة[٤] .

(٩)- [أدوات الشرط لا تدخل على الأسماء]

من معاني (إمّا) إفادتها التفصيل نحو : (إمّا شاكراً و إمّا كفوراً) [الإنسان :٣] وانتصابهما على الحال المقدرة ، والكوفيون يجوزون كون (إمّا) هذه هي إنْ الشرطية و(ما) الزائدة . وابن هشام ينقل عن بعضهم قولهم أنّ البصريين لا يجيزون أنْ يلي الاسم أداة الشرط حتى يكون بعده فعل يفسره ، ويردُّ بعضهم على ذلك النقل في أنّ المُضمر (كان)[٥].

(فإما) لتفصيل مجمل قبلها ، كتفصيل الضمير العائد للإنسان في هذه الآية ، وهو (إنّا هديناه السبيل) [٦][الإنسان:٣] .

وظاهر كلام ابن هشام موافقة جزئية لما ذهب إليه البصريون من أنّ الشرط لا يدخل على الاسم بل يدخل على الفعل ، وإن دخل على الاسم يُقدر فعل . ويخالف البصريين – وإن لم يصرح هو بذلك– لأن البصرة تشترط وجود الفعل المفسر بعده ، فابن هشام يقبل التقدير بكان دون وجود الفعل المفسر .

وفي قوله (إنّا هديناه السبيل إمَّا شاكراً وإمَّا كفوراً) لم يُذكر الفعل المفسر ، فلا يتماشى مع البصريين جعل (إمّا) إنْ شرطية وما زائدة . ومعنى الفعل المفسر أي الشرط بمعنى المعلق عليه، لا بمعنى الأداة ولا بمعنى التعليق . ففي الكلام استخدام[١] أو أن الضمير لفعل الشرط

---

[٣] انظر : ابن هشام – أوضح المسالكج١ ، ص١٧ . الشاهد رقم (٣) .

[٤] انظر : حسن الشاعر – تطور الآراء النحوية عند ابن هشام الأنصاري ، ص ٣٥ – ٣٦ .

[٥] انظر : ابن هشام – المُغني ، ج١ ، ص٨٦ .

[٦] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٦٤.

[١] الاستخدام : مصطلح بلاغي ، وهو أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما بلفظه ، ثم بضميره معناه الآخر ، أو يراد بأحد ضميريه أحدهما ، وبالآخر الأخر ، فالأول كقوله :

إذا نزل السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضاباً .

أراد بالسماء الغيث وبضميرها النبت . والثاني كقول البحتري :

المفهوم من السياق ، أو للشرط السابق وإضافة الأداة له لعملها فيه وحاصل كـــلام المـــضمرين (كان) ، أنه ليس بلازم أن يقع بعده فعل مفسر للفعل الذي يقع قبله تارةً يقع بعده فعل وذلك إذا كان الفعل المفسر الذي قبل الاسم غير(كان)، وتارةً لا يقع فعل بعد الاسم ، وذلك إذا كان الفعل الواقع قبل الاسم كان كما هنا ، إذ المعنى إن كان شاكراً يُثب ، وإن كان كافراً عوقب . وكان لا يحتاج في جواز حذفها إلى وجود فعل مفسر يقع بعدها بخلاف غيرها ، واغتفر حـــذفها بـــدون مفسر بعدها لكثرة دورانها في الكلام . وحذف الفعل بلا مفسر شائع [٢] .

وفي علّة عدم دخول أدوات الشرط على الأسماء يقول سيبويه : " واعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال ؛ وذلك لأنهم شبهوها بما يجزم "[١] .
وكذلك قوله: "وجاز في (إنْ) إضمار الفعل فيها حين قالوا: " إن خيراً فخيرٌ ،وإنْ شراً فشرٌ "[٢].
وقوله : " وأما سائر حروف الجزاء فهذا فيه ضعف في الكلام ؛ لأنها ليست كإنْ ، فلو جاز في إنْ وقد جزمت كان أقوى إذ جاز فيها فعل "[٣] .

وفي كلامه عن الفعل المفسر يقول : " واعلم أنّ قولهم في الشعر : إن زيدٌ يأتِك كـــذا ، إنّما ارتفع على فعل هذا تفسيره ، كما كان ذلك في قولك : إن زيداً رأيته يكن ذلك؛ لأنه لا تبدأ بعدها الأسماء ثم يبنى عليها "[٤] .

(١٠)- [المضارع بعد (أو) التي للاستثناء]

فسقى الغضا والساكنيه وإن هُمُ شبّوه بين جوانح وضلوع

أراد بضمير الغضا في قوله : (والساكنيه) : المكان ، وفي قوله : (شبّوه) : الشجر .

انظر : القزويني – الإيضاح في علوم البلاغة ، ج١ ، ص٣٣٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ج١ ، ص٦٤ .

[١] انظر : سيبويه – الكتاب ، ج١ ، ص١١٢ .

[٢] المصدر نفسه ، ج٣ ، ص١١٢- ١١٣ .

[٣]المصدر نفسه ، ج٣ ، ص١١٣ .

[٤] المصدر نفسه ، ج٣ ، ص١١٣ -١١٤ .

يعرض ابن هشام لمعاني (أو) ، ويذكر أنّ من معانيها أن ترد بمعنى (إلاّ) في الاستثناء ، والمضارع بعدها ينتصب بإضمار (أنْ)[٥] وهذا رأي البصريين وإن لم يذكر ابن هشام ذلك مصرحاً أو ملمحاً .

يقول سيبويه في الكتاب : " اعلم أنّ ما انتصب بعد أو فإنه ينتصب على إضمار أنْ كما انتصب في الفاء والواو على إضمارها ، ولا يستعمل إظهارها كما لم يستعمل في الفاء والواو ، والتمثيل ها هنا مثله ثمَّ . تقول إذا قال لألزمنَّك أو تعطيني ، كأنه يقول : ليكوننّ اللزومُ أو أنْ تعطيني "[٦] . وهذا في ذكر (أو) بشكل عام . وقد جاء عند سيبويه ذكر المنصوب بعد (أو)التي بمعنى (إلاّ) في قوله :"واعلم أنّ ما انتصب بعد (أو) على (إلاّ) أنْ ، كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل تقول : لألزمنّك أو تقضيَني ، ولأضربنَّكَ أو تسبقَني ، فالمعنى لألزمنّك إلاّ أنْ تقضيَني ولأضربنّك إلاّ أنْ تسبقَني . هذا معنى النصب "[٧] .

ويذكر شواهد كثيرة تدل على ما ذهبوا إليه[١] .

(١١)- [المضارع بعد (أو)][٢]

وجاء عند ابن هشام في موضع آخر في المغني وقد صرّح بلفظ البصريين في المسألة هذه ، وذلك أنّ المسألة السابقة فيها (أو) بمعنى (إلاّ) ، أمّا هنا فأو ليست للاستثناء .

يقول ابن هشام : " من العطف على المعنى قول البصريين نحو "لألزمنّك أو تقضيَني حقي " إذ النصب عندهم بإضمار (أنْ) وأنْ الفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم ، أي ليكوننّ لزومٌ مني أو قضاءٌ منك لحقّي "[٣] .

لم يبدُ من كلامه ترجيحٌ لمذهبهم في القول بإضمار أنْ بعد أو . لكنّه يُخرّج على كلامهم مستعيناً بما جاء عند البصريين بتوجيه قراءة أُبيّ(-٢١هـ) في (تقاتلونهم أو يسلموا)

---

[٥] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٩٣ .

[٦] سيبويه – الكتاب ، ج٣ ، ص٤٦ .

[٧] المصدر نفسه ، ج٣ ، ص٤٧ .

[١] انظر: سيبويه – الكتاب ، ج٣ ، ص٤٦ – ٥١ .

[٢] قدّمت المسألة هنا لربطها بما سبق .

[٣] ابن هشام – المُغني ، ج٢ ، ص٦٢٤ .

[الفتح:١٦] بحذف النون ، وهي عند الجمهور بإثبات النون ، وهم يعطفونها على اللفظ ، أو بتقديرهم (هم).

فبتوجيهه للقراءة وتخريجها على قول البصريين دليلٌ على قوله بقولهم . والله أعلم . وكان سيبويه قد ذكر إضمار (أنْ) بعد الواو[٤] .

لكن المتبصر في كلام ابن هشام قد ينازعه الشك في أخذه بكلام البصريين في هذه المسألة . إذ إنه قد حمل الكلام في المضارع بعد الفاء على الكلام في المضارع بعد أو ، وفيه قال إنه يجوز النصب باعتبار المعنى ، ويجوز الرفع باعتبار العطف على اللفظ ، أو الرفع على القطع . ولك أن تنظر كلامه على جملة ما تأتينا فتحدثنا إذ يرى أنها بتقدير أن ، فتنصب ، وتكون : ما يكون منك إتيانٌ فحديثٌ ، ومعنى هذا نفي الإتيان فينتفي الحديث ، أو نفي الحديث فقط ، كأنه قال : ما تأتينا محدثاً بل غير محدث .ويقول ابن هشام إنه يجوز رفع تحدثنا عطفاً على الإتيان ، أو على القطع فيكون موجباً .

وفي كلامه هذا في تخريج وجه النصب والرفع ، ما يشابهه طريقة المناطقة والمتكلمين ، ولعلّ الجزم بأنه انتحى نحو البصريين في التسليم بإضمار أنْ بعد الفاء والواو ، يوقع في الشّك وقد رجحت أن يكون قد قال بقولهم ، وإن جوّز الرفع للمضارع ، فتجويزه ليس على القطع والتّغليب . لكن فيما قاله ابن هشام في موضع آخر يؤكد بصرية رأيه إذ ينكر على الكوفيين أن تكون الفاء ناصبة في (ما تأتينا فتحدثنا) فهو يقرر أنّ الفاء مهملة في قوله :"حرف مهمل خلافاً لبعض الكوفيين في قولهم إنها الناصبة "[١] .

(١٢)- [إعراب ما بعد (أيْ) التفسيرية]

ترد (أيْ) حرف تفسير ، مثل (عندي عسجد : أي ذهب) و(غضنفر أي أسد) إذ يكون ما بعدها عطف بيان على ما قبلها ، أو بدلاً . ويخالف ابن هشام الكوفيين في عدهم ما بعدها عطف نسق . وذلك بحجة أن العاطف لا يصلح للسقوط دائماً ، ولا أنه ملازم لعطف الشيء على مرادفه[٢] .

فأي ليست من حروف العطف ؛ لأنها لو كانت من حروف العطف لصلح سقوطها ، ويتحرّز بقيد الدوام من العاطف الذي يصلح للسقوط في بعض الأوقات دون بعض ، كالعاطف

---

[٤] انظر : سيبويه – الكتاب ، ج٣ ، ص٤٦ – ٥١ .

[١] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٢١٣ .

[٢] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص١٠٦ .

المتوسط بين الأخبار في مثل قولك : زيدٌ قائمٌ وقاعدٌ وضاحكٌ وباكٍ وكذا في الصفات فتقول : مررت برجل كاتبٍ وشاعرٍ وفقيهٍ [٣].

فابن هشام في إنكاره على الكوفيين إتيان (أيْ) عاطفة ، يذهب مع البصريين في ذلك ؛ لأنني لم أرَ سيبويه يعدها من حروف العطف . فهي عنده :" الواو ، والفاء ، وثم ، وبل ، ولا بل ،ولكن ، ولا ، وإمّا[٤] .

وفي حديث سيبويه عن عطف البيان والبدل لم أجد مثالاً واحداً جاءت في(أي) التفسيرية[٥] . يقول السيرافي : " مذهب البصريين أنّ العطف لا يجوز بشيءٍ من حروف الاستفهام . فأما الكوفيون فقد أجازوا النسق بـِ(أين) وكيف وألا وهلاَ . وألزم سيبويه من أجاز النسق بأين وكيف وبلِمَ وبكم فقال : ينبغي أن يجيزَ : ما مررت بعبد الله فلم أخيه ؟ وما لقيت زيداً فكم أبا عمرو؟ تريد لم مررت بأخيه ؟ وكم لقيت أبا عمرو ؟ وهم لا يلتزمون ذلك "[٦] .

والنسق عبارة كوفية يقابلها عند البصريين العطف بالحرف[١] ، والترجمة والتبيين مصطلح كوفي يقابل البدل عند البصريين[٢] . فابن هشام في مصطلحاته المذكورة قد كان تابعاً فيها لأهل البصرة .

(١٣) – [(أيٌّ) الموصولة المضافة المحذوف صدرُ صلتها مبنيَّةٌ لا معربةٌ]

يقف ابن هشام على مسألة (أيٌّ) الموصولة المضافة ، ويثبتُ وجودها موصولة – مخالفاً في ذلك ثعلباً الذي لا يرى وقوعها موصولة ، كما سيأتي – فيضرب لذلك مثلاً من كلام الله تعالى ، في قوله : (لِنَنزِعَنَّ من كلِّ شيعَةٍ أيُّهم أشَدُّ) [مريم:٦٩] فالتقدير : لننزعنَّ الذي هو أشدُّ، ثمَّ يصرح بأنَّ هذا القول هو لسيبويه ، ثم يقول ابن هشام : " وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين ؛ لأنهم يرون أنَّ (أيًّا) الموصولة معربة دائماً كالشرطية والاستفهامية "[٣] .

---

[٣] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٨١ .

[٤] انظر : سيبويه – الكتاب .

[٥] المصدر نفسه ، البدل : ج١ ، ص١٥٠– ١٥٨ –٤٣٩ وج٢ ، ص١٤ – ١٧ (عطف البيان) : ج٢ ، ص١٨٤–١٨٦ و ١٩٠ – ١٩٣ .

[٦] انظر : سيبويه – الكتاب ، الحاشية رقم (١) من ج١ ، ص٤٤١ بتحقيق عبد السلام هارون .

[١] انظر : مهدي المخزومي – مدرسة الكوفة ، ص ٣١٥ .

[٢] المرجع نفسه ، ٣١٠ .

[٣] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص١٠٧ .

فيكون إعراب (أيٌّ) هنا – كما ذكر الدسوقي – في قوله : " (أيٌّ) : اسم موصول ، مبني على الضَّم ، في محل نصب . وإنما بُنيت لأنها مضافة ، وحُذفَ صدر صلتها . وأما لو أضيفت وذُكر صدر الصِّلة ، أو لم تُضف ، حُذف الصَّدر أو ذُكر فهي معربة . وبعضهم أعرب مطلقاً "[٤] .

فابن هشام قد تبع سيبويه بتصريحه نسبة القول ، لا في الاتِّباع ، إلاَّ أنه قد تبعه كما سيأتي في الاستدلال على ذلك وهو قد تبع أكثر البصريين وإن لم يُصرح بالقول ؛ لأنَّ معظم البصريين قد قالوا بمقولة سيبويه ، وهو بناء (أيٌّ) على الضَّم إذا كانت بمعنى الذي (أي موصولة) وحُذف العائد من الصِّلة ، وخالفَ في ذلك الخليل ، ويونُس بن حبيب . ذلك أنهما يقولان برفع (أيُّهم) على الابتداء ، وأنها للاستفهام ، واسم التفضيل خبره ، في المثال : (لأضربَنَّ أيُّهم أشدُّ) فالخليل قد حمله على الحكاية بعد قولٍ مُقدَّر ؛ إذ التقدير عنده : لأضربنَّ الذي يُقالُ له أيُّهم أفضلُ . ويونُس يُعلِّقُ الفعل عن العمل في (أيُّهم) فينزلُ منزلة أفعال القلوب نحو : (علمتُ أيُّهم في الدار)[٥] .

وقد صرَّح ابن هشام بمخالفة الزَّجَّاج وأبي عمر الجرمي لسيبويه في هذه المسألة ، فالزجاج يرى أنَّ سيبويه قد غلطَ في هذا الموضع ، بحجَّة أنَّ سيبويه يعربها إذا أُفردتْ ، فكيف يقول ببنائها إذا أُضيفت ؟ والجرمي يُنكر سماعه لـِ(لأضربَنَّ أيُّهم قائمُ) بالضَّم[١] .

لكنَّ سيبويه كان قد أجاب عن سؤال الزجاج ، فسيبويه قال بأنَّ (أيٌّ) لما خالفت أخواتها بحذف صدر صلتها ، خالفت بالبناء أيضاً عند الإضافة ؛ لأنَّ التغيير يُضم للتغيير فيأنسان[٢] .

واعترضَ الدُّسوقي على كلام سيبويه السابق فقال : " واعتُرضَ بأنَّ أخواتها تُحذفُ صدر صلتها إذا استطيلت ، والجواب أن يُحذف صدر صلتها وإن لم يستطل ، فهي مخالفة بهذا الاعتبار ، ويرد عليه أنَّ المغايرة لأخواتها موجودةٌ في حالة إضافتها وعدمها ، فلا وجه لإعرابها عند عدم الإضافة وبنائها عند الإضافة ، إلاَّ أن يُقال المغايرة التامة حال الإضافة تحصَّلَ بالبناء "[٣] .

---

[٤] الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٨٢ .

[٥] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (١٠٢) ، ج٢ ، ص٧٠٩ – ٧١١ ، .

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص١٠٧ – ١٠٨ .

[٢] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٨٢ .

[٣] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٨٢ .

وسيبويه يُشير إلى مخالفة (أيٌّ) الذي ، حين أشار إلى مخالفة (لا) النافية للجنس سائر ما ينصب مما ليست باسم ، وهو الفعل وما أجري مجراه ؛ ذلك أنها لا تعمل إلا في نكرة ، و(لا) و(ما) تعمل فيه في موضع ابتداء ، فلما خُولفَ بها عن حال أخواتها خولِف بلفظها كما خولف بخمسة عشر . وفي هذا الباب يقول سيبويه بعدما أوضحَ مخالفة (لا) التي للجنس أخواتها ، ومخالفة(رُبَّ) ، ومخالفة(كم) : " خولف بأيُّهم حين خالفت الذي "[٤] . ثمَّ ذكر مخالفة (يا الله) ما فيه الألف واللام[٥] .

ويكرِّر سيبويه في موضع آخر من الكتاب مخالفة (أيٌّ) لأخواتها ؛ ذلك أنها تأتي للمجازاة ، وتأتي للاستفهام ، وتأتي (أيًّا) في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي ، كما أنَّ (من) في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي[٦] .

ويقول سيبويه في تعليله لبناء (أيُّهم) في جملة : (اضربْ أيُّهم أفضلُ) : " على أنهم جعلوا هذه الضَّمة بمنزلة الفتحة في خمسة عشر ، وبمنزلة الفتحة في (الآنَ) حين قالوا من الآن إلى غدٍ ، ففعلوا ذلك بأيُّهم حين جاء مجيئاً لم تجئ أخواته عليه إلاَّ قليلاً ، واستعمل استعمالاً لم تُستعمله أخواته إلا ضعيفاً . وذلك انَّه لا يكادُ عربيٌّ يقول : الذي أفضلُ فاضربْ ، واضرب من أفضَلُ ، حتى يُدخَل (هو) . ولا يقول : هاتِ ما أحسنُ حتى يقول : ما هو أحسنُ . فلما كانت أخواته مفارقة له لا تُستعمل كما يُستعمل خالفوا بإعرابها إذا استعملوه على غير ما استُعملت عليه أخواته إلاَّ قليلاً "[١] .

وفي كلام سيبويه ذلك مخالفة للخليل الذي جعل (أيُّهم) منصوبة في : (اضربْ أيُّهم أفضلُ) ، يقول سيبويه : " وسألتُ الخليلَ رحمه الله عن قولهم : اضربْ أيُّهم أفضلُ . فقالَ : القياس النَّصبُ ، كما تقول : اضربْ الذي أفضلُ ؛ لأنَّ أيًّا في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي "[٢] .

---

[٤] سيبويه – الكتاب ، ج٢ ، ص٢٧٥ ، (باب النفي بلا) يقصد التي لنفي الجنس ، ج٢ ، ص٢٧٤ – ٢٧٥ .

[٥] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٢٧٥ .

[٦] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٣٩٨ .

[١] سيبويه – الكتاب ، ج٢ ، ص٤٠٠ .

[٢] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٣٩٨ .

وخالف سيبويه الخليل الزاعم أنَّه ارتفعَ على الحكاية ، بتقدير : اضْرِبِ الذي يُقالُ لــهُ أيُّهم أفضل[٣] ، بصريح القول ، فسيبويه يقول : " وتفسير الخليل رحمه الله ذلك الأول بعيــدٌ ، إنما يجوز في شعرٍ أو في اضطرارٍ . ولو ساغَ هذا الأسماء لجازَ أن تقول : اضــربِ الفاســقُ الخبيثُ . تريد الذي يقال له : الفاسقُ الخبيثُ "[٤] .

ويقول يونُس برفع (أيُّهم) على جعلها استفهاميَّة ، وتعليق (اضربْ) عن العمل فيهــا . يقول سيبويه : " وأما يونس فيزعم أنه بمنزلة قولك : أشهدُ إنَّك لرَسولُ الله . واضربْ معلَّقة "[٥] . وقد ردَّ سيبويه كلام يونس[٦] .

ثمَّ يشير ابن هشام إلى الخلاف النَّحوي المتحصِّل في بيان مفعول (ننزع) في قوله تعالى (ثم لننزعَنَّ مِن كلِّ شِيعَةٍ أيُّهُمْ أشَدُّ)[٧] [مريم:٦٩] .

أمَّا الكوفيون فقالوا بأنَّ (أيُّهم) إذا كان بمعنى الذي وحُذفَ العائدُ من الصِّلة فهو معربٌ منصوب بالفعل الذي سبقه ، واحتجوا بالآية (لنَنزعَنَّ من كلِّ شيعةٍ أيُّهم أشدُّ) على نصب (أيُّهم) أي : (أيَّهم) بالنَّصب ، في قراءة بعضهم ، ورفضوا أن تكون قراءتها بالضَّم حجَّة ؛ لأنهم يرون أنها ضمَّة إعراب ، لا ضمَّة بناء ، فهي عندهم مبتدأ . وذلك من وجهين :

أوَّلهما : أنَّ (لننزعنَّ) عمل في (من) وما بعدها ، واكتفى الفعل بما ذُكرَ معهُ . ثــمَّ ابتــدأ بــِـ (أيُّهم) .

الثاني : أنَّ التقدير : لننزعنَّ من كلِّ قوم شايعوا فتنظروا أيُّهم أشدُّ . فالنظر معلَّــق ، والنظــر والمعرفة والعلم ونحوهُنَّ من أفعال القلوب ، وهذه الأفعال يسقط عملها إذا كان بعدها استفهام ، فدلَّ على أنه مرفوع لأنه مبتدأ[١] .

وكذلك فقد احتجَّ الكوفيون بقول الجرمي ، على أنه لم يَسمَع الرَّفعَ ، أي فكلُّهم ينصبون. وحجَّة أخرى لهم وهي : أنَّ المفرد من المبنيات ، فإذا أضيفَ أعربَ كقبلُ وبعدُ[٢] .

وللبصريين حججهم في ذلك وهي :

---

[٣] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٣٩٩ .

[٤] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٤٠١ .

[٥] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٤٠٠ .

[٦] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٤٠١ .

[٧] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص١٠٨ .

[١] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (١٠٢) ، ج٢ ، ص٧١١ – ٧١٢ .

[٢] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٧١٢ .

الأولى : القياس يقتضي بناءها في كلِّ حالٍ ، إلاَّ أنهم أعربوها حملاً على نظيرها (بعض) وعلى نقيضها (كل) ، فلمَّا دخلها نقص بحذف العائد ضَعُفَتْ فرُدَّت إلى الأصل من البناء .

الثانية : عند مخالفتها سائر أخواتها وجب بناؤها على الضَّم ، لأنهم لمَّا حذفوا المبتدأ من صلتها بنوها على الضَّم ؛ لأنه أقوى الحركات .

الثالثة : إذا لم يحذفوا المبتدأ أعربوها ولم يبنوها ، مثل : (ضربتُ أيَّهم هو في الدار) بالنَّصب.

وقد ردَّ الأنباري حجج الكوفيين ، متَّبعاً مذهب البصريين فيها[٣] .

وحجَّة الباحث على اتباع ابن هشام منهج أكثر البصريين في المسألة – وعلى رأسهم سيبويه – من أربعة أوجُه :

أولها : أنَّ ابن هشام مثَّل للآية الكريمة على أنَّ لفظة (أيُّهم) فيها موصول وفي هذا التمثيل يكون قد أخذ بكلام سيبويه ، وأغلب البصريين .

الثاني : يشير ابن هشام إلى رأي البصريين المخالفين والكوفيين على جعلهم (أيُّهم) أنها استفهاميَّة ، وهي مبتدأ ، بالزَّعم ؛ تعبيراً منه عن رفضه لما قالوا .

الثالث : لم يذكر ابن هشام الآية الكريمة في وجه (أيّ) الذي يكون للاستفهام .

الرَّابع : يقول ابن هشام : " ولا أعلمهم استعملوا (أيَّا) الموصولة مبتدأ "[١] .

فهي عنده مبنيَّة في محل نصب . وقد ذكر ابن هشام عن ثعلبٍ أنَّه لا يقول بأنها مبتدأ ، وثعلب – كما نقل عنه ابن هشام – قد زعم بأنها لا تكون موصولة أصلاً . فابن هشام الأنصاري ينكر على ثعلبٍ بأنه لا يقول بالموصولة أصلا[٢].

(١٤)– [لا يعمل ما في حيز الشرط فيما قبله]

جاء حديث ابن هشام في هذه المسألة خلال كلامه على (إذ) فيورد بيتاً للخنساء :

كأنْ لم يكونوا حمًى يُتقى إذ الناسُ إذ ذاك من عزّ بَزَّا [٣]

---

[٣] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٧١٢ – ٧١٣ .

[١] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص١٠٨ .

[٢] المصدر نفسه ، ج١ ، ص١٠٩ .

[٣] قصدتْ بيكونوا : صخراً ومعاوية أخويها ، وزوجها مرداس . البيت في ديوانها ، ص٨١ ، البيت في القصيدة برقم (٣) وانظر : السيوطي – شرح شواهد المغني ، ج١ ، ص٢٤٩ ، والبيت رقم (٥) من قصيدتها ج١ ، ص٢٥٠ والقصيدة ١٢ بيت . (من عزَّ بزّ) مثلٌ عند الميداني – مجمع الأمثال ج٢ ، ص٣٤١ . ومعناه : من غلب سلب في شرح شواهد المغني ، وفي الحاشية (٢) من المغني ج١ ، ص١١٨ . وقصة المثل ذكرها السيوطي – شرح شواهد المغني ج١ ، ص٢٥٣ وانظر : ابن الشجري –الأمالي ، ج١ ، ص٢١٥ .وانظر : المبرد – الكامل ، ص ١٢٢٤ .

فمن مبتدأ موصول لا شرط ؛لأن بزَّ عامل في إذْ الثانية ، ولا يعمل ما في حيِّز الشرط فيما قبله عند البصريين ، وبزَّ : خبر من ، والجملة خبر (الناس) [٤].

وقول ابن هشام : " ولا يعمل ما في حيز الشرط فيما قبله عند البصريين" فلو كانت (من) شرطية لزم عليه أنّ (بزَّ) الذي هو جواب الشرط عامل في (إذ) الثانية ، فقد عمل ما في حيز الشرط وهو (بزَّ) فيما قبله ، وهو (إذ) وهو ممنوع ، فتعيّن أنها موصولة ، وهذا خلافٌ للكوفيين[٥] ، وامتنع عمل ما في حيز الشرط فيما قبله ؛ لأنّ الشرط له حقّ الصدارة ، فيمتنع عمل ما بعد الشرط فيما قبله .

ثم إن ابن هشام عاد ليؤكد فكرة أنّ ما في حيز الشرط لا يعمل فيما قبله بقوله : " ولا يكون الاسم فيهما (من) لأنّ الشرط لا يعمل فيه ما قبله "[٦]. يقصد بيتين من الشعر قد ذكرهما.[٧]

وقد جاء عند سيبويه أنّ أفعال الشرط بعد الأدوات الشرطية لا تعمل فيما قبلها ، فهي من ألفاظ الصدارة[١] .

ولم يُغفل أبو البركات الأنباري ذكر هذه المسألة الخلافية ، فقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يتقدم المفعول بالجزاء على حرف الشرط ، نحو زيداً إن تضربْ أضربْ واختلفوا في جواز نصبه بالشرط ، فأجازه الكسائي ، ولم يجزه الفراء . وعلى نقيض ذلك ذهب البصريون إذ لا يجيزون أن ينصب بالشرط ولا بالجزاء ، وذلك لفكرة أنّ الشرط له حق الصدارة[٢] .

وكان ابن هشام قد أيّد ما ذهب إليه البصريون ، فقد أورد أن تقدّم الجواب على الشرط مجوّز عند الكوفيين ، أما عند البصريين فهو خطأ ، فقال :" وهو خطأٌ عند أصحابنا ؛ لأن الشرط له الصّدر " [٣] ففي كلمة (أصحابنا) يعدُّ نفسه من البصريين .

(١٥)- [المسألة الزُّنبوريَّة]

يقف ابن هشام إلى جانب البصريين في المسألة المشهورة بالزنبورية[٤] .

---

[٤] انظر : ابن هشام –المغني ، ج١ ، ص١١٨ .

[٥] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٩١ .

(٦) ابن هشام –المغني ، ج١ ، ص٣٨٤ .

(٧)انظر:ديوان المتنبي،ج٣ ، ص٤٨ بيته هو: وما كنتُ ممن يدخلُ العشقُ قلبه ولكنَّ من يبصر جفونكِ يعشق وبيت عند سيبويه–الكتاب ج٣،ص٧٣لأمية بن أبي الصلت:ولكنَّ من لا يلقَ أمراً ينوبه بعُدَّته ينزل به وهو أعزل

[١] انظر : سيبويه – الكتاب ج١ ، ص١٣١ – ١٣٥ و ج٢ ، ص٢٥٨ .

[٢] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (٨٧) ، ج٢ ، ص ٦٢٣ – ٦٣٢ .

[٣] ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٧٠٦ .

فابن هشام يذكر منظومة حازم القرطاجني(-٦٨٤هـ) ارتضاءً منه لما جاء فيها من إنصاف سيبويه والبصريين . كما أن ابن هشام أنصف سيبويه في إجابته للفراء بقوله : " وليس هذا مما يخفى على سيبويه ، ولا على أصاغر الطلبة " [٥]. وقد انتصر ابن هشام لسيبويه بقوله : " وأمّا سؤال الكسائي فجوابه ما قاله سيبويه وهو " فإذا هو هي " هذا وجه الكلام " [٦].

وأنكر قول الكسائي في أنه إن ثبت فهو خارج عن القياس واستعمال الفصحاء ، فإن ذلك لا يلتفت إليه سيبويه وأصحابه . فقد استشهد ابن هشام الأنصاري بآي القرآن الكريم تمثلاً منه لانتصاره لسيبويه . يذهب الكوفيون إلى جواز أن يقال : (كنت أظن أنّ العقرب أشدُّ لسعةً من الزنبور فإذا هو إياها) والبصريون لا يجوزون ذلك ، بل يوجبون (فإذا هو هي) .

ويرى ثعلب أن (هو) عمادٌ ، ونُصبت (إذا) لأنها بمعنى وجدتُ ؛ لأن (إذا) إذا كانت للمفاجأة كانت ظرف مكان ، والظرف يرفع ما بعده ، ويعمل في الخبر عمل وجدتُ . أما البصريون فأوجبوا الرفع ؛ لأن (هو) مرفوع بالابتداء ، ولا بد من خبر فوجب رفع هي . فـ(هو) راجع إلى الزنبور لأنه مذكر ، وهي راجع إلى العقرب لأنه مؤنث[١] . وأشار إلى هذه المسألة بعض الباحثين[٢] .

(١٦) – [حكم المرفوع بعد (إذا) الشرطية]

يذكر ابن هشام أنَّ كثرة التكرار في كتب الإعراب جعلتهم يكررون ذكر الخلاف في كون المرفوع فاعلاً أو مبتدأ إذا وقع بعد (إذا) في نحو : (إذا السماءُ انشقَّت)[٣] [الانشقاق:١] .

فابن هشام هنا لم يذكر مصدر الخلاف ، ولم ينحز لرأي ما ؛ إذ هو ليس في مجال ذكر الخلاف الذي أشار إليه ، ولقد أرجأ ذكر الخلاف في ذلك .

---

[٤] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص١٢١ – ١٢٥ .

[٥] المصدر نفسه ، ج١ ، ص ١٢٤ .

[٦] المصدر نفسه ، ج١ ، ص١٢٥ .

[١] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (٩٩) ، ج٢ ، ص٧٠٢ – ٧٠٦ .

[٢] انظر : عمران شعيب – منهج ابن هشام ، ص ١٧٢-١٧٣ ، وسامي عوض – ابن هشام النحوي ، ٨٩ . أخذ على ابن هشام سهوه في قول خلف الأحمر ، بل هو الأحمر الكوفي ، علي بن المبارك (-١٩٤هـ) . وهو من حضر مع الفراء لحضور مناظرة سيبويه والكسائي ، وكان ينتصر للكسائي فبادر بتخطئة سيبويه .

[٣] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص١٤ .

واعلم أن مصدر الخلاف متأتٍ من نحاة البصرة والكوفة . يقول الدسوقي موضحاً عبارة ابن هشام : " (قوله في كون المرفوع فاعلا) أي بفعل محذوف دل عليه المذكور عند سيبويه وأكثر البصريين ، وقوله مبتدأ : أي والخبر ما بعده وهو قول الكوفيين "[٤] .

وكان سيبويه قد أشار إلى قبح إضافة الاسم إلى (إذا) الشرطية ، وإلى حيث ؛ لأنهما في هذا يكونان في معنى حروف المُجازاة . يقول : " ويقبح إن ابتدأتَ الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل . لو قلت : اجلس حيثُ زيدٌ جلسَ وإذا زيدٌ يجلسُ كان أقبحَ من قولك : إذا جلس زيدٌ وإذا يجلس ، وحيث يجلس ، وحيث جلس . والرفع بعدهما جائز ،لأنك قد تبتدئ الأسماء بعدهما فتقول : اجلس حيث عبدُ اللِه جالسٌ ، واجلسْ إذا عبدُ الله جلسَ "[٥] .

فسيبويه مع إشارته إلى وجوب إضافة (إذا) الشرطية إلى الفعل ، يجيز إضافتها إلى الاسم ، ولكن في حالة ذكر الفعل قبلها . وينبِّه إلى موضع آخر يحسُن ابتداء الاسم بعدها فيه ولكنَّه يقصد (إذا) الفُجائية ، وهذا الموضع هو أن يكون الفعل مضارعاً ، وهو قوله : " ولإذا موضعٌ آخر يحسن ابتداء الاسم بعدها فيه . تقول : نظرتُ فإذا زيدٌ يضربْهُ عمرٌو ، لأنك لو قلت : نظرتُ فإذا زيدٌ يذهبُ ، لحُسِنَ . وأما (إذ) فيحسن ابتداء الاسم بعدها . تقول : جئتُ إذ عبدُ الله قائمٌ . ولكنَّ (إذ) إنما يقعُ في الكلام الواجب ، فاجتمع فيها هذا وأنك تبتدئ الاسم بعدها، فحسُنَ الرَّفعُ "[١] . وكان لأبي البركات الأنباري كلامٌ انتصر فيه للبصريين على الكوفيين ، وذلك في مسألة (عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد إن الشرطية) ، حيث يرى البصريون أنه فاعلٌ بالفعل المقدَّر يفسِّره المذكور ، والكوفيون على أنَّ الفعل المذكور هو الرافع من غير تقدير فعل ، وهذا الكلام قد استدلَّ به الأنباري في احتجاجه للبصريين نافياً ومبطلاً به مذهب الكوفيين الذين يرون أن الاسم بعد (إذا) مرفوع لأنه مبتدأ ، إما بالترافع أو الابتداء في نحو قوله تعالى : (إذا السَّماءُ انشقَّت) [الانشقاق:١] ، وحجَّته في قوله : " لأن (إذا) فيها معنى الشَّرط ، والشَّرط يقتضي الفعل فلا يجوز أن يُحمل على غيره والله أعلم "[٢]. فحين تحدَّث ابن هشام عن (إذا) جعلها في وجهين : الأوَّل : أن تكون للمفاجأة ، فتختص بالجملة الاسمية ، فذكر معناها وفيما اختصَّت به[٣] . الثاني : أن تكون لغير مفاجأة ، فالغالب كونها ظرفاً للمستقبل

---

[٤] الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٦ .

[٥] سيبويه – الكتاب ، ج١ ، ص١٠٧ .

[١] سيبويه – الكتاب ، ج١ ، ص١٠٧ .

[٢] أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (٨٥) ، ج٢ ، ص٦٢٠ .

[٣] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص١٢٠ – ١٢١ .

مُضمَّنَة معنى الشرط ، وتختص بالدخول على الجملة الفعلية . ويرى أنها إن دخلت على الاسم في نحو : (إذا السَّماء انشقَّت) فيكون هذا الاسم فاعلاً بفعل محذوف على شريطة التفسير ، لا مبتدأ ، ويخالف في ذلك الأخفشَ[٤] .

فابن هشام هاهنا يأخذ بمذهب البصريين ، ويردُّ ما ذهب إليه الكوفيون دون الإشارة إلى ذلك . لما مرَّ من أنَّ البصريين يقولون بوجوب دخول (إذا) الشرطية على الفعل ، والكوفيين الذين يرون في الاسم بعد (إذا) الشرطية ، إنما ارتفع لأنه مبتدأ .

لكنَّ الدسوقي يعترض على ابن هشام أن جعل الثاني الأخفشَ موجب القول بالابتداء ، إذ يرى الدسوقي أنَّ الأخفشَ مجوِّزٌ لدخول (إذا) الشرطية على المبتدأ شريطة وقوع الفعل بعده ، ويجيز الأخفش – كما جاء عن الدسوقي أيضاً – دخولها على الفعل[٥] .

ثم يقرر ابن هشام أنَّ المُعربَ ممن لا يذهب مذهب الأخفش والكوفيين إذا قال في (السَّماء) التي في آية الانشقاق إنها مبتدأ فذلك خطأٌ ؛ لأنَّ قوله (أي قول المُعرب) يكون سهواً .

فإذا أعربها الأخفش أو الكوفي أنها مبتدأ فليس ذلك خطأ ؛ لأنَّ هذا مذهب ذهبوا إليه .

ثمَّ يقرر المصنِّف أنَّ مذهبهم خاطئ ، إذ يقول : " الصَّواب خلاف قولهم في أصل المسالة "[٦] .

ويتحدَّث الأستاذ عباس حسن عن أدوات الشَّرط ، فيوجب دخولها على الأفعال ، وإن وقع بعدها اسمٌ – والغالب في هذه الأدوات (إنْ) و(إذا) – وجب تقدير فعل مناسب يفصلُ بينهما، بحيث تكون الأداة داخلة على الفعل المقدَّر ، لا على الاسم الظاهر[١] .

ثمَّ يقول في هاتين الأداتين : " فهما داخلان على فعل مقدر وجوباً ؛ لأن أداة الشرط لا تدخل إلاّعلى فعل ظاهر أو مقدر "[٢] . ويقدر الفعل (انشقت) قبل السماء محذوف في الآية (إذا السماء انشقت) [الانشقاق:١] .

(١٧)- [ما النافية لها الصدر]

يقول ابن هشام بأنّ (ما) النافية لها الصدر مطلقاً بإجماع البصريين ، وذلك في رده على من رأى أن إذا غير شرطية ، وإنّ عاملها ما بعد (ما) النافية ، وقد قاس (ما) على (لا) النافية

---

[٤] المصدر نفسه ، ج١ ، ص١٢٧ .

[٥] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص١٠٠ .

[٦] ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٧٥٧ .

[١] انظر : عباس حسن – النحو الوافي ، ج٤ ، ص٤٢٥ .

[٢] المرجع نفسه ، ج٤ ، ص٤٤٢ .

.وذلك في الآية (وإذا تُتلى عليهم آياتنا بيناتٍ ما كان حجتهم)[٣] [الجاثية:٢٥] ولا يجوز تقديم معمول ما بعد (ما) النافية عليها عند البصريين ، وأجازه الكوفيون[٤] .

(١٨)- [(ايمُن) المختص بالقسم]

يقول ابن هشام : " اسم لا حرف ، خلافاً للزجاج والرُّماني ، مفرد مشتقٌ من اليُمن وهو البركة ، وهمزته وصل ، ولا جمع يمين وهمزته قطع ، خلافاً للكوفيين ، ويرده جواز كسر همزته ، ولا يجوز مثل ذلك في الجمع من نحو أفلُس وأكلُبٍ "[٥] .

وقصدُ ابن هشام في أنه ليس حرفاً أي ليس حرف جرّ ، وقد كان للدكتور مازن المبارك وقفة فيما نُقل عن الرماني ، فيقول :" نقلوا عنه أنه قال بحرفيتها ... والحقُّ أن الرماني ذكر ايمن مرة بين حروف الإضافة .... ولكنه عاد فذكرها ثانية في باب القسم بالجملة على أنها اسم "[٦] .

ويقول المبارك أيضاً : " وهكذا فايمن عند الرُّماني حرف إضافة ولكنه غير ملزم للإضافة وهو اسم ولكنه يشبه الحرف ... أي إنَّ الرماني قال كسائر النحاة باسمية ايمن ، ولكنه زاد عليهم بإثبات وجه الحرفية لها أيضاً "[١].

فردُّ ابن هشام صريح للكوفيين في قولهم بجمعها وهمزتها قطع ، وقد جاء عند البصريين القول بإفرادها ووصل همزتها .

يقول سيبويه : " وبعض العرب يقول : أيمُن الكعبة لأفعلنّ ، كأنه قال : لعمرُ الله المقسمُ به ، وكذلك أيمُ الله و أيمن الله ، إلاّ أنّ ذا أكثر في كلامهم ، فحذفوه كما حذفوا غيره "[٢].

ويقول أيضاً : " وزعم يونس أن ألف أيم موصولة ، وكذا تفعل بها العرب ، وفتحوا الألف كما فتحوا الألف التي في الرجل "[٣].

---

[٣] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص١٣٣ .

[٤] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (٢٠) ، ج١ ، ص ١٧٢- ١٧٣ . وانظر : عبد الرحمن السيد – مدرسة البصرة ، ص١١٨ .

[٥] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص ١٣٦-١٣٧ .

[٦] مازن المبارك – الرُّماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، ص ٣٣٣ .

[١] المرجع نفسه ، ص ٣٣٤ .

[٢] سيبويه – الكتاب ، ج٣ ، ص٥٠٢ -٥٠٣ .

[٣] المصدر نفسه ، ج٣ ، ص٥٠٣ .

وقال السيرافي : " ومن النحويين من يقول إنه جمع يمين ، وألفه ألف قطع في الأصل ، وإنما حذف تخفيفاً لكثرة الاستعمال . وقد كان الزجاج يذهب إلى هذا ، وهو مذهب الكوفيين "[٤].

واحتجّ الكوفيون بأنه على وزن أفعُل ، وهو وزن يختص به الجمع ، والأصل في همزته أن تكون همزة قطع ، ويحتج البصريون لما يذهبون إليه لأنّه لو كان جمعاً لوجب أن تكون همزته همزة قطع[٥] .

وأجاب الأنباري على حجة الكوفيين ، بأنّ هذا الوزن قد وردت عليه مفردات ،: مثل رصاصٌ آنك ، وأشُدُّ ، وهو منتهى الشباب ، وقيل : الحلم ، ويجوز الكسر فيها (إيمن) ، وفتحوا همزتها – وإن كان القياس يقتضي أن تكون مكسورة – لكثرة الاستعمال فتحوا همزتها لخفتها[٦]

(١٩)- [هل يقع مجرور (حتى) ضميراً ؟]

يقول ابن هشام عن مخفوض حتى أن يكون ظاهراً لا مضمراً ، وفيه هذا يذكر مخالفته لنحاة الكوفة ، والمبرد الذين يجوزون ذلك[٧].

ويعدُّ ابن هشام (حتَّاك) في قول الشاعر: أتت حتَّاك تقصدُ كلَّ فجٍّ ترجِّي منك أنَّها لا تخيبُ هو ممّا يُخرّج على الضرورة لا على جواز تحمُّل حتى ضميراً .

والبصريون لا يقولون بإضمار بعد حتى ، ففي بابٍ من أبواب كتاب سيبويه المسمى بـ(هذا باب ما لا يجوز وفيه الإضمار من حروف الجر) يقول : " وذلك الكاف في أنت كزيدٍ وحتى ، ومُذ . وذلك لأنهم استغنوا بقولهم مِثْلي وشِبهي عنه فأسقطوه واستغنوا عن الإضمار في حتى بقولهم : رأيتهم حتى ذاك ، وبقولهم : دعه حتى يوم كذا وكذا،وبقولهم : دعه حتى ذاك "[١]

وبقوله : " ولا تقول : حتّاه "[٢].

فابن هشام قد خالف الكوفيين في هذه المسألة ، وتماشى مع البصريين سوى المبرد ، وفي كلام سيبويه في عدم إجازته للقول بـ(حتّاه) ؛ وذلك للفرق بين إلى وحتى ، إذ إنّ (حتى) لا تقوم مقام (إلى) لأنّ حتى لا تصلح لأن تكون في موضعها ، فإلى لانتهاء الغاية ، وهي أعمّ في

---

[٤] المصدر نفسه ، في الحاشية (٢) ج٣ ، ص٥٠٣ .

[٥] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (٥٩) ، ج١ ، ص٤٠٤ – ٤٠٩ .

[٦] المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٤٠٨ – ٤٠٩ .

[٧] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص ١٦٦ . والمبرد لم يقل بذلك .انظر : المبرد – المقتضب ، ج٢ ، ص٣٨ – ٤١ . وهو باب حتى الجارَّة .

[١] سيبويه – الكتاب ، ج٢ ، ص٣٨٣ .

[٢] المصدر نفسه ، ج٤ ، ص ٢٣١ .

الكلام من حتى ، وقد ذكر ابن هشام أنّ حتى تضعف في الغاية [٣] وقد ذكر سيبويه هذا أيضاً[٤]. ممّا يدل على تأثُّر ابن هشام بكلام سيبويه .

(٢٠)- [ناصب المضارع بعد (حتّى)]

يقع المضارع المنصوب بعد (حتى) ، فيكون انتصابه بأن مضمرة ، وهي والفعل في تأويل مصدر مخفوض بحتى ، نحو : " سرتُ حتى أدخلها " ويقول ابن هشام : " وإنما قلنا إنّ النصب بعد حتى بأنْ مضمرة لا بنفسها كما يقول الكوفيون ؛ لأن حتى قد ثبت أنها تخفض الأسماء ، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال ، وكذا العكس "[٥].

وفي قول ابن هشام إنها تخفض الأسماء اعتراض متوجه على الكوفيين غير الكسائي ؛ لأنه يثبت كون حتى جارّة ، بل يُقدر بعدها حرف الجر ،ففي مثل (سلامٌ هي حتى مطلع الفجرِ) [القدر:٥] يُقدر حتى تنتهي إلى مطلع الفجر ، وحينئذٍ لا يتوجه عليه ما ذكره المصنف ، نعم يتوجه عليه إنّ هذا تكلف مع ما فيه من حذف الجارّ وإبقاء عمله في غير ما عُهد [٦] .

وهذا ما ذهب إليه سيبويه بقوله في باب الحروف التي تضمر فيها أنْ : " وذلك اللام التي في قولك : جئتك لتفعلَ ، وحتى ، وذلك قولك : حتى تفعلَ ذاك ، فإنما انتصب هذا بأنْ وأنْ ههنا مضمرة ، ولو لم تضمرها لكان الكلام محالاً ؛لأن اللام وحتى إنما يعملان في الأسماء فيجرّان ، وليستا من الحروف التي تُضاف إلى الأفعال ، فإذا أضمرت أنْ حسُن الكلام ، لأنّ أنْ وتفعلَ بمنزلة اسم واحد "[١] .

ويقول سيبويه كذلك : " واعلم أنّ أنْ لا تظهر بعد حتى وكي ... واكتفوا عن إظهار أنْ بعدهما بعلم المخاطب أنّ هذين الحرفين لا يضافان إلى فعل ، وأنهما ليسا ممّا يعمل في الفعل ، وأنّ الفعل لا يُحسن بعدهما إلاّ أنْ يُحمل على أنْ ، فإن ههنا بمنزلة الفعل في أمّا ، وما كان بمنزلة أمّا ممّا لا يظهر بعده الفعل ، فصار عندهم بدلاً من اللفظ بأن "[٢] .

وفي ذلك التزام منهم بقاعدة أنّ المختص يعمل وغير المختص لا يعمل ، فعندما رأوا أن حتى غير مختصة فتدخل على الاسم والفعل ، سلبوا حقها في العمل مع الفعل ؛لأنها تعمل الجرّ

---

[٣] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص ١٦٨ .

[٤] انظر : سيبويه – الكتاب ، ج١ ، ص١٦٧ .

[٥] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص١٦٨ – ١٦٩ .

[٦] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص ١٣٥ .

[١] سيبويه – الكتاب ، ج٣ ، ص ٥ – ٦ .

[٢] المصدر نفسه ، ج٣ ، ص ٧ .

للاسم .وقد تبع ابن هشام قاعدة البصريين هذه ، ولم يرتض ما جاء عند الكوفيين بأنها هي الناصبة .

فالكوفيون يذهبون إلى أنّ (حتى) حرف نصب ينصب الفعل دون تقدير أنْ ، وتأتي حرف خفض دون تقدير خافض .وذهب الكسائي إلى أن مخفوضها بإلى مضمرة أو مظهرة . والبصريون يرونها في الموضعين حرف جر، والاسم مجرور بها ، والفعل منتصب بأنْ مضمرة[٣] .

وحجة الكوفيين أنها تقوم مقام كي الناصبة ، وإمّا أن تكون بمعنى إلى أنْ ، وأنْ ناصبة أيضاً والبصريون يوجبون تقدير أنْ دون غيرها لأنها مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يدخل عليه حرف الجر ، وهي أمُّ الحروف الناصبة للفعل ؛ فلهذا كان تقديرها أولى من غيرها[٤] .

وقد اعتبر الكوفيون (حتى) مع الفعل هي الناصبة ، ومع الاسم هي الجارة[٥] .

(٢١)- [العطف بـ(حتى)]

بعد أن تحدث ابن هشام عن معاني حتى ، والجر بها ، والمضارع بعدها ، يأتي إلى الحديث عن العطف بها ، ويقول إنّ العطف بها قليل ، وينكره أهل الكوفة البتة .ويحملون بدل العطف بها على أنها ابتدائية ، وأنّ ما بعدها على تقدير عامل[١] .

فابن هشام وإن لم يرد قول الكوفيين إلا أنه فيما أرى قد رده ، وذلك أنه قرّر مجيئها عاطفة ولو كان قليلا ، وفي إعراضه عن قولهم يتبع البصريين دون تصريح منه بذلك ،لأن البصريين أقروا بورودها عاطفة . يقول سيبويه : " وممّا يُختار فيه النصب لنصب الأول ويكون الحرف الذي بين الأول والآخر بمنزلة الواو والفاء وثُمّ قولك : لقيت القوم كلهم حتى عبدَ الله لقيتُه ، وضربتُ القومَ حتى زيداً ضربتُ أباهُ ومررتُ بالقوم حتى زيداً مررتُ به . فحتى تجري مجرى الواو وثُم ، وليست بمنزلة أمّا لأنها إنّما تكون على الكلام الذي قبلها ولا تُبتدأ . وتقول :

---

[٣] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (٨٣) ، ج٢ ، ص ٥٩٧ – ٥٩٨ .

[٤] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٥٩٨ .

[٥] انظر : الرضي الإستراباذي – شرح الرضي على الكافية ، ج٢ ، ص٢٤١ .

وانظر : ابن يعيش(-٦٧٣هـ) – شرح المفصل ، ج٨ ، ص ١٧ . والفراء يعدُّ (حتى) نائبة عن (إلى) ، إذ يعدُّ حتى من عوامل الأفعال ، فلما نابت (حتى) عن (إلى) عملت في الأسماء .

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص١٧٣ .

رأيت القومَ حتى عبدَ الله ، وتسكت فإنما معناها أنّك قد رأيت عبد الله مع القوم كما كان رأيتُ القومَ وعبدَ الله على ذلك . وكذلك ضربتُ القومَ حتى زيداً أنا ضاربُه "[٢] .

ففي قول سيبويه ما هو واضحٌ في أن حتى تَرِد عاطفة ، وقد أقرّ ابن هشام بمجيئها عاطفة .

(٢٢)- [تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه]

تدخل حتى الابتدائية على الجملتين ، وفي دخولها على الاسم لك الخفض على معنى إلى، والنصب على معنى الواو ، والرفع على الابتداء . وقد روي بالأوجه الثلاثة في قوله :

عمّمتهم بالنَّدى حتى غُوانِّهمُ فكُنتَ مَالكَ ذِي غَيٍّ وَذِي رَشَدِ [٣]

والرفع بالبيت شاذ ؛ لكون الخبر غير مذكور ؛ لأن في الرفع تهيئة لعامل للعمل وقطعه عنه وهذا قول البصريين .فلقد اوجبوا ذكر الخبر في مثل : أكلتُ السمكة حتى رأسُها ، فوجب أن تقول : مأكولٌ [٤].

وشرح عبارات ابن هشام – كما ورد عن الدسوقي – أي : أنْ تهيئ العامل وهو الفعل (عممتم) للعمل في المعمول الذي هو بعد حتى (غواتهم) إذ يطلبه للنصب ، فقطعت العامل برفع غواتهم ، فهذا وجه الشذوذ ؛ وذلك لما فيه أنك تحذف الخبر ، ولا يتأتى ذلك إلاّ إذا كان العامل فعلاً متعدياً ؛لأنه يتهيأ للعمل فيما بعد حتى لكونه مفرداً ، ثم قطعه برفع المفرد بالابتداء . إذ لو كان الخبر مذكوراً فهي جملة فلا تهيؤ للعمل من العامل (الفعل) فلا يجوز الرفع بعد حتى الواقعة بعد فعل متعد إذا لم يذكر الخبر وهذا مذهب البصريين ، إذ أوجبوا التصريح بالخبر لكي يعمل العامل معه ، إذ يتهيأ للنصب فيُقطع وهذا ما لا يجيزونه[١] .

يقول عمر يوسف : " ويعترض الدّماميني على قول ابن هشام بأن الظاهر هو قول جميع البصريين ، وقد جاء في كلام ابن الحاجب ما يقتضي أنّ هذا قول بعضهم لا كلُّهم ، وذلك أنه قال في أكلت السمكة حتى رأسُها بالرفع ، وقد أباه بعض البصريين . وينتصر المؤلف لابن هشام بقوله : " جرت عادة المصنف في مثل هذه المواضيع أن يستثني من

---

[٢] سيبويه – الكتاب ، ج١ ، ص ٩٦ .

[٣] لم أعثر على قائل البيت .

[٤] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص١٧٥ .

[١] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص١٤١ .

يخالف في ذلك ، وهذا منثور في أثناء كتابه كله ، وهذا يدلُّ على أن قصده بقوليه السابقين عامة نحاة البصرة أو الكوفة "[٢] .

وجاء عند سيبويه في الكتاب قوله : " قولك : لقيت القوم حتى عبدُ الله لقيته ، جعلت عبد الله مبتدأ ، وجعلت لقيته مبنياً عليه كما جاز في الابتداء ، كأنّك قلت :لقيت القوم حتى عبد الله ملقيٌّ ، وسرحت القوم حتى زيدٌ مسرَّح ، وهذا لا يكون فيه إلاّ الرفع ؛ لأنك لم تذكر فعلاً "[٣] .

ويؤكد ابن هشام على مسألة تهيئة العامل ثم قطعه ، ومتابعاً في ذلك أهل البصرة الذين يرونها من الشذوذ ، وذلك في منعهم من حذف المفعول الثاني من نحو ضربني وضربته زيدٌ لئلا يتسلط على زيد ثم يقطع عنه برفع الفعل الأول ، ولاجتماع الأمرين أيضاً امتنع عند البصريين حذف المفعول في نحو زيد ضربته لأن في الحذف تسليط ضرب على العمل في زيد مع قطعه عنه ، وإعمال الابتداء مع التمكن من إعمال الفعل[٤] .

وكان ابن هشام قد ردّ قول الخليل في أنّ مفعول (ننزع) محذوف في الآية ، وقال ابن هشام لا يجوز لأضربنّ الفاسقُ بتقدير هو[١] ، لما فيه من تهيئة الفعل للعمل في الفاسق ثم قطعه عن العمل وهو ممنوع[٢] .

(٢٣)- [رُبَّ]

يقول ابن هشام عن (رُبَّ) إنَّه حرف ، وليس اسماً خلافاً للكوفيين[٣] .

فرُبَّ عند البصريين حرف ، وهو من حروف الجر، فقد جاء عن سيبويه قوله:" فأمّا الذي ليس باسم ولا ظرف فقولك :مررتُ بعبد الله ، وهذا لعبد الله ، وأمّا أنت كزيدٍ ، ويا لبَكرٍ، وتالله لا أفعل ذاك ، ومن ،وفي ، ومذ ، وعن ،ورُبّ وما أشبه ذلك "[٤] .

---

[٢] عمر يوسف مصطفى – منهج الدماميني في تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب ، ص ١٦٣ .

[٣] سيبويه – الكتاب ، ج١ ، ص٩٧ .

[٤] انظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٧٩٥ .

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص١٠٨ .

[٢] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٨٣ .

[٣] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص١٧٩ .

[٤] انظر : سيبويه – الكتاب ، ج١ ، ص ٤١٩ – ٤٢٠ .

[٥] انظر أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (١٢١) ، ج٢ ، ص ٨٣٢ .

ويذهب الكوفيون إلى أنه اسم ، والبصريون إلى أنه حرف جر[٥] .

وحجة الكوفيين على اسمية (رُبّ) أنهم حملوه على (كم) لأنها للعدد والتكثير ، و(رُبّ) للعدد والتقليل ، فكما أنّ (كم) اسم فكذلك (رُبّ) بأدلة :

أ- أنها لا تقع إلاّ في صدر الكلام ، وحروف الجر ليست في الصدارة ، وإنما تقع متوسطة ، لأنها دخلت رابطة بين الأسماء والأفعال .

ب- أنها لا تعمل إلاّ في نكرة ، وحروف الجر تعمل فيها وفي المعرفة .

ج- أنها لا تعمل إلاّ في نكرة موصوفة ، وحروف الجر تعمل فيها وفي غير الموصوفة .

د- أنه عند البصريين لا يجوز إظهار الفعل الذي تتعلق به ، وكذلك استدلوا أنه يدخله الحذف فيقال (رُبَ)[٦] .

أمّا البصريون فحجتهم في التدليل على حرفيته أنه لا يحسن فيها علامات الأسماء ، ولا علامات الأفعال ، وأنها قد جاءت لمعنى في غيرها كالحرف ، وهو تقليل ما دخلت عليه نحو رُبّ رجلٍ يفهم أي أن ذلك قليل[١] .

ولك أن تنظر في ردّ أبي البركات الأنباري لما قاله الكوفيون ، ممّا يقنع بقول البصريين[٢]

وقد جاء قول سيبويه في أنّ رُبّ لا يقع بعدها إلاّ نكرة في قوله : " فرُبّ لا يقع بعدها إلاّ نكرة "[٣]. وقوله : " وأمّا رُبّ رجلٍ وأخيه منطلقين ، ففيه قُبح حتى تقول : وأخ له . والمنطلقان عندنا مجروران من قبل أنّ قوله وأخيه في موضع نكرة ، لأنّ المعنى إنما هو وأخ له " [٤] .

ويقول : " ويدلل على أنها نكرة أنه لا يجوز لك أن تقول ، رُبّ رجلٍ وزيدٍ ، ولا يجوز لك أن تقول : رُبّ أخيه حتى تكون قد ذكرت قبل ذلك نكرة "[٥] .

---

[٦] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٨٣٢ – ٨٣٣ .

[١] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (١٢١) ، ج٢ ، ص ٨٣٣ .

[٢] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٨٣٤ .

[٣] سيبويه – الكتاب ، ج١ ، ص ٤٢٧ .

[٤] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٥٤ .

[٥] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٥٥ .

وجاء عند الكوفيين أن (رُبّ) اسم لا حرف[٦] .

ويذكر ابن هشام أنّ مجرور (رُبّ) واجب التنكير ، ونعته إن كان ظاهراً ، وإفراده وتذكيره وتمييزه بما يطابق المعنى إن كان ضميراً[٧].

فهو بقوله بوجوب تنكير مجرورها يتبع البصريين لما جاء عند سيبويه في القول بذلك ، ثمّ إنه بقوله بوجوب إفراد وتذكير الضمير معها قد خالف الكوفيين ، وإن لم يصرح بهذا في هـذا الموضع ، إلاّ أنه قد ذكره في موضع آخر في مغنيه ، إذ يقول بوجوب إفراد وتذكير الـضمير المجرور برُبّ :" ولكنه يلزم أيضاً التذكير ، فيقال رُبّه امرأة لا رُبّها ، ويقال نعمت امرأةً هنـد وأجاز الكوفيون مطابقته للتمييز في التأنيث والتثنية والجمع ، وليس بمسموع "[٨] .

وقد أشار الدكتور سامي عوض إلى أنّ ابن هشام قد خالف الكوفيين في هـذا الـرأي ، بقوله : " ردّ ابن هشام ما ذهب إليه الكوفيون من جواز مطابقة الضمير المجرور بـ(رُبّ) للتمييز في التأنيث والتثنية والجمع ، حيث قال : وليس بمسموع "[٩] .

ثم يذكر ابن هشام أن (رُبّ) تعمل محذوفة بعد الفاء كثيراً ، وبعد الواو أكثر ، وبعـد بـل قليلاً، وبدونهنّ أقلّ ، كقوله :

فَمثْلِكِ حُبْلَى قَد طرقتُ ومُرضع فألهيتُها عَن ذي تَمائمَ مُحولِ [١]

فهو يرى أنّ (رُبّ) حرف جر إذ عملت في (مثل) محذوفة وقد خفضته ثم إنه قد كرّر القول في هذا الشاهد مُبيناً تفنيده للمبرد الذي يراها خافضة (أي الفاء) ويرى أنّ الجر برُبّ مضمرة[٢] .

---

[٦] انظر : مهدي المخزومي – مدرسة الكوفة ، ص ٢٨٢ .

[٧] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص١٨١ .

[٨] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٦٣٨ .

[٩] سامي عوض – ابن هشام النحوي ، ص٩٦ .

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص١٨١ . البيت لامرئ القيس ، في معلقته ، انظر ديوانـه ص ٥٢ – ٥٣ روي فمثْلك على الابتداء ، وفي معظم الروايات بالكسر بإضمار (رُبّ) . وذكره السيوطي – شرح شواهده على المغني ، ج٢ ، ص ٧٦٦ . وضبَط (فمثْلِكِ) : (فمُثْلِكِ) بضم الميم ، والطروق : الإتيان بالليل ، ذي تمائم : كناية عن الطفل الذي تعوّذ بالتمائم ، والمحول : الذي مرّ عليه حول . انظر : شرح ابن عقيل علـى الألفيـة ، ص ٣٧٢ . وانظر : شرح المعلقات السبع ، ص ١١ ، وشرحه المطول ١١–١٢ . وغيرها .

[٢] انظر ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٢١٣ .

(٢٤)- [السين أصل مستقل عن سوفَ]

يقول جمال الدين ابن هشام : " السين المفردة : حرف يختص بالمضارع ، ويخلّصه للاستقبال ، وينزل منه منزلة الجزء ؛ ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به ، وليس مقتطعاً من سوف خلافاً للكوفيين "[٣] .ومع أنه اختص بالمضارع لم يعمل شيئاً ؛ وعلة ذلك أن الجزء لا يعمل ، فتخلّف العامل هنا لعارضٍ [٤]. وفي كتاب سيبويه أن السين وسوف تختص بالمضارع ولا تعمل فيه ، وهي لما يستقبل من الزمن[٥] . وأنهما لا تغيران الفعل عن حاله التي كان عليها قبل دخولهما [٦]. وأقلّ ما تكون عليه الكلمة حرف واحد ويذكر السين منها [٧] .

ويذهب الكوفيون إلى أنّ السين الداخلة على الفعل المستقبل نحو سأفعل أصلها سوف ، ويذهب البصريون إلى أنها أصل بنفسها [٨].

وحجة الكوفيين في ذلك أنه دخلها الحذف في قولهم (سو) و(سف) فكما دخل على الأفعال الحذف في نحو لا أدرِ وغيرها جاز فيها الحذف . وكذلك تدل السين على ما تدل عليه سوف من الاستقبال ، فشابهتها في اللفظ والمعنى ، فكانت فرعاً عليها . أمّا حجة البصريين فهي أن الأصل في كل حرف يدل على معنى أن لا يدخله الحذف . والسين كذلك ، إذ ليست مأخوذة من غيرها . والسين لا تدلّ على ما تدلُّ عليه سوف من حيث الزمن[١] .

وقد خالف ابن هشام الكوفيين في أصل السين ، ولكنه خالف البصريين في مدة السين وسوف ، إذ يعدهما واحدةً متابعاً بذلك أهل الكوفة[٢] .

(٢٥)- [هل تأتي (إليك) بمعنى خذ في قوله تعالى (واضمم إليك) [القصص:٣٢] ؟]

---

[٣] ابن هشام –المغني ، ج١ ، ص١٨٤ .

[٤] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص ١٤٩ .

[٥] انظر : سيبويه – الكتاب ، ج١ ، ص١٤ .

[٦] المصدر نفسه ، ج٣ ، ص ١١٥ .

[٧] المصدر نفسه ، ج٤ ، ص٢١٦ .

[٨] انظر: أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (٩٢) ،ج١ ، ص٦٤٦ . وانظر : ابن يعيش(–٦٧٣هـ) – شرح المفصل ، ج٧ ، ص٤٨ . وانظر : مهدي المخزومي – مدرسة الكوفة ، ص ٢٠٣ .

[١] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (٩٢) ، ج٢ ، ص٦٤٦ – ٦٤٧ .

[٢] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص١٨٤ .

ذهب ابن هشام إلى أنه لا يجوز أن تأتي إليك بمعنى خذ ، وهذا هو مذهب البصريين[٣] كما صرح به في المغني ، راداً على ابن عصفور بقوله: " ولا على قول ابن عصفور إن (إليك) في (واضمم إليك) [القصص:٣٢] إغراء ، والمعنى : خذ جناحك ،أي : عصاك ، لأن إلى لا تكون بمعنى خذ عند البصريين ، ولأن الجناح ليس بمعنى العصا ، إلاّ عند الفراء وشذوذ من المفسرين "[٤] .

.....

(٣) نقل سيبويه عن الأخفش الأكبر (١٧٧هـ) قوله " حدثنا أبو الخطاب أنه سمع من العرب : من يقال له : إليك ، فيقول : إليّ ، فكأنه قيل له : تنَحَّ ، فقال : أتنحّى " . وكذلك قوله " إليك ، إذا قلت تنَحَّ " . سيبويه – الكتاب ، ج٤ ، ص٢٤٩-٢٥٠ .

(٤) ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص١٩٥ .

وانظر ما قاله الفراء في كتابه معاني القرآن ، ج٢ ، ص٣٠٦ . يذهب إلى أنَّ الجناح بمعنى العصا .

قلتُ : والذي لا محيد عنه أن الجناح – هنا – بمعنى اليد ، وليس العصا ، ويدل على ذلك ثلاثة أمور :

أحدها : أنه لا يوجد في اللغة أن العصا من معاني الجناح .

انظر : الزمخشري –أساس البلاغة ، ص ٦٥-٦٦ .

وابن منظور – لسان العرب ، ج٣ ، ص٢٥٣ .

والسيد مرتضى الزبيدي – تاج العروس ، ج٢ ، ص١٣٣ .

وعبد الله البستاني – البستان ، ج١ ، ص٤١١-٤١٢ .

ونفسه – الوافي ، ص ١٠٤ . =

= الثاني : لأن هذه العبارة (اضمم إليك جناحك) أي يدك ، إنما تقال لمن خاف من شيء ، فمن فعل ذلك ذهب عنه الخوف ، ولا معنى على ذلك لمن قال إن الجناح هنا هو العصا .

نقل النحاس عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : " ليس من أحد يدخله رعب بعد موسى ، ثم يدخل يده فيضعها على صدره إلا ذهب عنه الرعب " . النحاس – معاني القرآن ، ج٥ ، ص١٧٩ .

ونقل البغوي عن مجاهد أنه قال : " كل من فزع فضمّ جناحه إليه ذهب عنه الفزع " . البغوي – معالم التنزيل ، ٤٤٥\٣ .

الثالث : إجماع المفسرين على أن الجناح هنا بمعنى اليد ، ولا يلتفت إلى قول الفراء ، فإنه شاذ عن الإجماع .

قال النحاس : " (واضمم إليك جناحك) قال الفراء : الجناح ههنا العصا ، ولم يقل هذا أحد من أهل التفسير ، ولا من المتقدمين علمته " . النحاس – معاني القرآن ، ج٥ ، ص١٧٨ .

(٢٦)- [المضارع بعد فاء السببية]

يرى ابن هشام أنها حرف مهمل ، ويخالف بعض الكوفيين في قولهم إنها الناصبة في نحو : "ما تأتينا فتحدثَنا "[١] .

فابن هشام هاهنا يذهب مذهب البصريين – وإن لم يصرح بذلك –لأنهم يرونَ أنّ الناصب للمضارع بعد فاء السبب هو (أنْ) المضمرة .

فذلك مذكور عند سيبويه ، بقوله : " اعلم أنّ ما انتصب في باب الفاء ينصب على إضمار أنْ "[٢] . وساق سيبويه كلاماً كثيراً على ذلك[٣] . وعلّة أن الفاء لا تنصب جاء في كلامه ، إذ

وقد رجعت إلى معظم كتب المفسرين ، فلم أجد أحداً – فيما بحثت – قد فسَّر الجناح بالعصا ، وإنما فسروه باليد ، منهم :

الطبري– جامع البيان ، ج١٠ ، ص٧٠ .

والسمرقندي– بحر العلوم ، ج٢ ، ص٥١٦ .

والواحدي– الوجيز ، ج٢ ، ص٨١٨ .

والبغوي– معالم التنزيل ، ج٣ ، ص٤٤٥ .

والزمخشري– الكشاف ، ج٣ ، ص١٧٥ .

وابن الجوزي– زاد المسير ، ج٦ ، ص٢١٩ .

والرازي– التفسير الكبير ، ج٢٤ ، ص٢٤٣ .

والقرطبي– الجامع لأحكام القرآن ، ١ج٣ ، ص٢٦١ .

والبيضاوي– أنوار التنزيل ، ج٤ ، ص٢٩٢ .

والنسفي– مدارك التنزيل ، ج٣ ، ص٢٣٥ .

وأبو حيان– البحر المحيط ، ج٨ ، ص٣٠٢-٣٠٣ .

وابن كثير– تفسير القرآن العظيم ، ج٣ ، ص٣٧٤ .

والثعالبي– الجواهر الحسان ، ج٣ ، ص١٧٦ .

والسيوطي– الدر المنثور ، ج٥ ، ص٢٤٣ .

وأبو السعود– إرشاد العقل السليم ، ج٧ ، ص١٢ .

والشوكاني– فتح القدير ، ج٤ ، ص٢١٢ .

والألوسي– روح المعاني ، ج٢٠ ، ص٧٥ .

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٢١٣ .

[٢] سيبويه – الكتاب ، ج٣ ، ص ٢٨ .

يقول : " ولو كانت الفاء والواو وأو ينصبن لأدخلت عليهن الفاء والواو للعطف ، ولكنهما كحتى في الإضمار والبدل ، فشُبّهت بها لمّا كان النّصب فيها الوجه ؛ لأنهم جعلوا الموضع الذي يستعملون فيه إضمار أنْ بعد الفاء كما جعلوه في حتى ، إنما يُضمر إذا أراد معنى الغاية ، وكاللام في ما كان ليفعل "[٤] .

ويذهب الكوفيون إلى أنّ المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الأشياء الستة – التي هي : الأمر ، والنهي ، والنفي ، والاستفهام ، والتمني ، والعرض –ينتصب بالخلاف ، والبصريون إلى أنه ينتصب بإضمار (أنْ) [٥] .

(٢٧)- [(قطُّ) تضمنت معنى مُذ وإلى]

يقول ابن هشام إنها بُنيت لتضمنها معنى مذ وإلى ، ويذكر وجوه لفظها[٦] . ويذكر الدسوقي أنه قال ذلك ، ولم يقل من وإلى ؛ لأن (من) عند أكثر البصريين لا تكون لابتداء الغاية في الزمان حيث إنّ (مُذ) تكون له[٧] .

وبناء (قط) على الضم ، وتضمنها معنى منذ قد جاء عند شيخ نحاة البصرة ، يقول :

" وحرّكوا قطُّ وحسبُ بالضمة لأنهما غايتان ، فحسبُ للانتهاء ، وقطُّ كقولك : منذُ كنتُ "[١].

ويعرض ابن هشام وجهً آخرَ لـ(قط) في أنها تكون بمعنى حسب[٢] ، وكان لسيبويه أن ذكر ذلك قبله ، يقول سيبويه : " وقطُّ كحسب ، وإن لم تقع في جميع مواقعها ، ولو لم يكن اسماً لم تقل : قطُّك درهمان ، فيكون مبنياً عليه ، كما أن (على) بمنزلة فوق ، وإن خالفتها في أكثر المواضع. سمعنا من العرب من يقول: نهضت من عليه ، كما تقول : نهضت من فوقه "[٣].

---

[٣] المصدر نفسه ، ج٣ ، ص ٢٨ –٤١ .

[٤] المصدر نفسه ، ج٣ ، ص ٤١ .

[٥] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (٧٦) ، ج٢ ، ص٥٥٧ .

[٦] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص ٢٣٣ .

[٧] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص ١٨٧ .

[١] سيبويه – الكتاب ، ج٣ ، ص ٢٨٦ .

[٢] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص ٢٣٣ .

[٣] سيبويه – الكتاب ، ج٣ ، ص ٢٦٨ .

وكذلك يقول : " واعلم أنهم إنما قالوا : حسبك درهمٌ ، وقطُّك درهمٌ ، فأعربوا حسبُك لأنها أشدُّ تمكناً . ألا ترى أنها تدخل عليها حروف الجر ، تقول بحسبك ، وتقول : برجلٍ حسْبك ، فتصف به . وقطٌ لا تَمكَّن هذا التَّمكُّن "[٤] .

وللحديث عن مسألة ابتداء الزمان بـِ(من) وما وافق فيه ابن هشام البصريين في أنها لا تكون للزمان ، كلامٌ أرجأتُ الحديث عنه في مسألة [هل تأتي (من) لابتداء الغاية في الزمان] ؛ لأن فيها كلاماً مفصّلاً ، وكذلك مراعاةً لاقتضاء ترتيب المسائل تسلسلياً .

(٢٨)- [إضمار (أنْ) بعد كي]

يقول ابن هشام بوجوب إضمار (أنْ) بعد (كي) ، ويرى أنّ (أنْ) لا تظهر بعد كي إلاّ في الضرورة[٥] .

وهذه موافقة منه لمنهج البصريين – وإن لم يصرح بذلك- الذين قالوا بذلك . يقول سيبويه :" واعلم أنّ (أنْ) لا تظهر بعد حتى وكي ، كما لا يظهر بعد أمّا الفعل في قولك : أمّا أنت منطلقاً انطلقتُ ... واكتفوا عن إظهار أنْ بعدهما بعلم المخاطب أنّ هذين الحرفين لا يُضافان إلى فعل ، وأنّهما ليسا ممّا يعملُ في الفعل ، وأنّ الفعل لا يحسن بعدهما إلاّ أن يُحمل على أنْ ، فأنْ هاهنا بمنزلة الفعل في أمّا ، وما كان بمنزلة أمّا لا يظهر بعده الفعل فصار عندهم بدلاً من اللفظ بأنْ "[٦] .

فقد تبع ابن هشام البصريين في هذه المسألة ، ورفض ما جاء عند نحاة الكوفة الذين يجيزون ظهور (أنْ) بعد كي . فقد جاء في الإنصاف أنهم أجازوا " جئتُ لكي أنْ أكرمَك " وانتصاب أكرمَك بكي ، وأن توكيد لها ، وبعضهم ذهب إلى أن العامل اللام ، وكي وأنْ توكيدان لها . واحتجوا بالنقل والقياس[١] .

أمّا البصريون فلم يجوزوا إظهارها ، فظهورها لا يخلو إمّا أن تكون لأنها قد كانت مقدرة ، وإمّا أن تكون مزيدة ابتداءً من غير أن تكون قد كانت مقدرة ، فبطل أن يقال : " إنها كانت مقدرة " لأن لكي تعمل بنفسها ، ولا تعمل بتقدير أنْ ، إذ لو كانت تعمل بتقدير أن لكان ينبغي

---

[٤] المصدر نفسه ، ج٣ ، ص ٢٦٨ .

[٥] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص ٢٤١ – ٢٤٢ .

[٦] سيبويه – الكتاب ، ج٣ ، ص ٧ .

[١] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (٨٠) ، ج٢ ، ص ٥٧٩ .

إذا ظهرت (أنْ) أن يكون العمل لأن دونها . فلما أضيف العمل إليها دلّ على أنها العامل بنفسها ، لا بتقدير أن ، وبطل أن يقال : " إنها تكون مزيدة ابتداءً " ؛ لأن ذلك ليس بمقيس ، فيفتقر إلى توقيف عن العرب ، ولم يثبت عنهم ، فوجب أن لا يجوز ذلك[٢] .

فعلى ما تقدم ، تبدو حجة البصريين أقوى في ذلك . ولمّا كان له من حسن الاستدلال ما كان؛ فقد لقي استحسانه عند ابن هشام ، فتبنى رأيهم هذا عن تبصُّر منه .

(٢٩)- [هل تأتي (كي) جارّة دائماً أم ناصبة دائماً ؟]

يرد ابن هشام قول الأخفش من البصريين بأنّ (كي) تأتي جارة دائماً ، وقد أيّد هذا الرد بآي القرآن الكريم ، نحو(لكيلا تأسوا) [الحديد:٢٣] كما أنه قد ردّ الكوفيين القائلين بأنّها ناصبة دائماً . ودعم رده بأنه قد قيل (كيمه) كما يقولون(لمه)[٣] .

يقول سيبويه : " وبعض العرب يجعل كي بمنزلة حتى ، وذلك أنهم يقولون ، كيمه في الاستفهام ، فيعملونها في الأسماء "[٤] .

ومذهب الكوفيين أن (كي) لا تأتي إلا حرف نصب ، ولا يجوز أن تكون حرف خفض ، والبصريون يجوزونها أن تأتي حرف جر[٥] .

ولكلا المذهبين حجته وشواهده ، ولك أن تنظر في انتصار أبي البركات للبصريين ، بما هو مجانب للصواب[١] .

(٣٠)- [تمييز (كم) الاستفهامية]

يخالف ابن هشام الكوفيين في إجازتهم لإتيان تمييز (كم) الاستفهامية جمعاً[٢] .

وجاء عن البصريين أن تمييزها واجب النصب ، يقول سيبويه : " ولم يُجز يونس والخليل – رحمهما الله– كم غلماناً لك ؟ لأنك لا تقول : عشرون ثياباً لك "[٣] .

---

[٢] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٥٧٩ – ٥٨٢ .

[٣] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص ٢٤٢ .

[٤] سيبويه – الكتاب ، ج٣ ، ص ٦ .

[٥] انظر أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (٧٨) ج٢ ، ص ٥٧٠ – ٥٧٤ .

[١] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (٧٨) ، ج٢ ، ص ٥٧٠ – ٥٧٣ .

[٢] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص ٢٤٥ .

[٣] سيبويه – الكتاب ، ج٢ ، ص ١٥٩ .

وكذلك جميع ما مثّل به سيبويه في باب (كم)[٤] . سوى ما جاء عنده في قوله : " وإن شئت قلت : كم غلماناً لك ؟ فتجعل (غلمان) في موضع خبر(كم) ، وتجعل لك صفة لهم "[٥] . وحتى في هذه فتمييزها مفرد على تقدير كم غلماناً غلمان[٦] .

ثم إن المبرد يقول : " والبصريون يجيزون على قُبح : على كم جذعٍ ، وبكم رجلٍ ؟ يجعلون ما دخل على (كم) من حروف الخفض دليلاً على (مِن) ، ويحذفونها ، ويريدون : على كم من جذعٍ ، وبكم من رجلٍ ؟ فإذا لم يدخلها حرف خفض فلا اختلاف في أنّه لا يجوز الإضمار "[٧] .

وجاء عن الأشموني : " وأنها يجب نصب تمييزها فلا يجوز جره بمن اتفاقاً ، ولا بالإضافة خلافاً للكوفيين "[٨] .

وكان ابن هشام قد منع أن يُجر تمييزها ، وفي هذا يشير إلى خلافه مع الفراء والزجاج (-٣١١هـ) وابن السّراج (-٣١٦هـ) ، وآخرين . ولربما قصد بالآخرين أكثر نحاة الكوفة . وفي مُقرَّب ابن عصفور(-٦٦٩ هـ) أنّ تمييز (كم) الاستفهامية مفردٌ منصوبٌ[٩] .

وجاء في حاشية الصّبان : " أمّا الإفراد فلازم مطلقاً خلافاً للكوفيين ،فإنهم يجيزون جمعه مطلقاً ،وفصّل بعضهم فقال : إن كان السؤال عن الجماعات -نحو : كم غلماناً لك ؟ إذا أردت أصنافاً من الغلمان- جاز وإلاّ فلا ، وهو مذهب الأخفش "[١] .

وهذا السابق كلام الأشموني على الألفية ، وقد شرحه الصبان بقوله : " (فلازم مطلقاً) أي سواءً أُريد به صنف أو لا (قوله خلافاً للكوفيين فإنهم يجيزون جمعه مطلقاً) نحو كم عبيداً ملكت ؟ وجعله البصريون حالاً ، والتمييز محذوفاً أي كم نفساً ملكت حال كونهم عبيداً أي مملوكين "[٢] .

(٣١)- [(كأي) مركبة أم بسيطة ؟]

---

[٤] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ١٥٦ – ١٧٠ .

[٥] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ١٦٠ .

[٦] المصدر نفسه ، في الحاشية (١) من الكتاب ، ج٢ ، ص ١٦٠ ، وهذا حاصل كلام السيرافي .

[٧] المبرد – المقتضب ، ج٣ ، ص ٥٦ – ٥٧ .

[٨] الأشموني – شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج٣ ، ص ٦٣٨ .

[٩] انظر : ابن عصفور- المقرَّب ، ص ٣٩٠ .

[١] الصبان – حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج٤ ، ص ٧٩ .

[٢] المصدر نفسه ، ج٤ ، ص٧٩ .

يقول ابن هشام : " اسم مركب من كاف التشبيه وأي المنوَّنة ، ولذلك جاز الوقف عليها بالنون ، لأن التنوين لمّا دخل في التركيب أشبه النون الأصلية ، ولهذا ترسم في المصحف نوناً ، ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الأصل وهو الحذف في الوقف "[٣] .

وعلى كلامه السابق يتخرّج أنّه قد قبل ما جاء عند البصريين ، فسيبويه يقول في تركيبها : " وسألت الخليل عن كأنّ ، فزعم أنها إنّ ، لحقتها الكاف للتشبيه ، ولكنها صارت مع إنّ بمنزلة كلمة واحدة ، وهي نحو كأيٍّ رجلاً ، ونحو له كذا وكذا درهماً "[٤] .

فابن هشام وإنْ قبل بتركيب كأيٍّ بما جاء في كلام سيبويه ، فإنه لم يقبل تركيب (كأنّ) في قوله :" والملخّص عندي من الإشكال أن يُدّعى أنها بسيطة "[٥] . وفي كلامه هذا يتضح أنّ ابن هشام لم يكن يُقلِّد البصريين ويتَّبع كل ما قعّدوه ، ويُستنتج من ذلك أنّه يُرجِّح ما يراه مناسباً .

ولسيبويه في كتابه كلامٌ منثور يقول فيه بتركيب كأيٍّ[٦] .

وفي رد ابن هشام لابن عصفور الذي يزعم أنّ مميزها لازم الجرّ بمن[١] ، يتبع البصريين الذين لا يلزمون جره بمن ، إذ يقول سيبويه عن يونس "كأيٍّ رجلاً رأيت "[٢] . وكذلك قول سيبويه : " وكذلك كأين رجلاً قد رأيت ، زعم ذلك يونس ، وكأين قد أتاني رجلاً ، إلاّ أنّ أكثر العرب إنّما يتكلمون بها مع مِن "[٣] .

يرى الخليل وسيبويه وابن جني وتبعهم ابن خروف بأنّ (كأيِّن) مركبة من كاف التشبيه ، وأي المنونة ، ويرى آخرون أنها بسيطة ، واختاره أبو حيان(-٧٥٤هـ)[٤] .

---

[٣] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص ٢٤٦ .

[٤] سيبويه – الكتاب ، ج٣ ، ص ١٥١ .

[٥] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص ٢٥٣ .

[٦] انظر : سيبويه – الكتاب ، ج٢ ، ص ١٧١ ، و ج٣ ، ص ٣٣٢ .

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص ٢٤٦ . وقد قاله ابن عصفور – المقرَّب ، ص ٣٩١ .

[٢] المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٢٤٦ .

[٣] انظر : سيبويه – الكتاب ، ج٢ ، ص ١٧٠ .

[٤] انظر : محمد عبابنة – ابن خروف وآراؤه اللغوية ، رسالة ماجستير ، ص ١٦٧ .

(٣٢)- [(كم) مركبة أم بسيطة ؟]

يزعم ابن هشام أنّ(كم) بسيطة ، ويخالف من قال بتركيبها من الكاف وما الاستفهامية ، ثم حذفت الألف لدخول الجار، وسكنت ميمها للتخفيف[٥] .

وفي كلامه لم يذكر من الذين يزعمون أنها مركبة ، وهُم الكوفيون .على أنّ الدسوقي قد تجاوز عرض هذا الخلاف بين أهل البلدين ، حتى إنه لم يُلمح تلميحاً ، وهذا لم أعهده – كثيراً – في شرحه لعبارات ابن هشام[٦] . مع أنّ ابن هشام لم يتحدّث عن أصالة (كم) أو تركيبها حين أفرد لها عنواناً ، والأولى أن يذكر هذا في موضعه ، لا أن يُرجئ الكلام عليه في مبحث (كأيٍّ)

على أي وجه ، فالخلاف في أصالة (كم) أو تركيبها مسألة من مسائل الخلاف بين نحويي البصرة والكوفة ، إذ يرى الكوفيون أنّ (كم) مركبة بحجة أن أصلها (ما) زيدت عليها الكاف ، وأصلها (كما) حذفت الألف لكثرته في كلامهم ، وسكنت الميم ، والبصريون يرون أنها مفردة موضوعة للعدد ، وحجتهم أنّ الأصل الإفراد[٧] .

وجاء عند الأشموني قوله : " وكم بسيطة على الصحيح "[٨] .

(٣٣) – [تمييز كذا]

يقول ابن هشام إنّ تمييز كذا واجب النّصب ، فلا يُجر بمن اتفاقاً ، ولا بالإضافة خلافاً للكوفيين ، فقد أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال " كذا ثوبٍ ، وكذا أثوابٍ " قياساً على العدد الصريح[١] .

فهو يخالف الكوفيين المجوزين جره بالإضافة في حالة عدم التكرار ، وعدم العطف سواءٌ كان التمييز مفرداً أو جمعاً[٢] .

فتمييزها يقع منصوباً في حالة عدم تكرارها ، يقول سيبويه : " قال : كذا وكأين عملت فيما بعدها كعمل أفضلهم في رجلٍ حين قلت : أفضلهم رجلاً[٣] . وهو في هذا ينقل عن يونس هذا القول وجاء عند سيبويه نصب تمييز كذا في تكرارها[٤] .

---

[٥] وانظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٢٤٦ .

[٦] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص ١٩٨ .

[٧] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (٤٠) ، ج١ ، ص٢٩٨-٣٠١ وانظر : نفسه ، ج١ ، ص ٢١١ .

[٨] الأشموني – شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج٣ ، ص ٦٣٨ .

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٢٤٨ .

[٢] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص ١٩٩ .

ولمّا كان لابن هشام مصنف في كذا عدتُ إليه ؛ لأرى إن كان توجهه مع البصريين في القول بنصب تمييزها أم أنه كان مع غيرهم وعدل عن ذلك في مغنيه فوجدته يقول في تمييزها : " إنه منصوب أبداً ، وهو قول البصريين ، وهو الصواب "[٥] . وهذا ما يثبت بقاءه على مناصرة البصريين .

(٣٤)- [خبر (كُل) مفرد مذكَّر]

يقول ابن هشام الأنصاري : " والصواب أنّ الضمير لا يعود إليها من خبرها إلاّ مفرداً مذكراً على لفظها ... ومن ذلك (إنَّ السَّمعَ والبَصَرَ والفُؤادَ كُلُّ أُولئِكَ كَانَ عَنهُ مَسْؤولاً) [الإسراء:٣٦] ، وفي هذه الآية حذف مضاف وإضمار لما دلّ عليه المعنى لا اللفظ ، أي إنّ كل هذه الجوارح كان المُكلَّفُ مَسؤولاً عَنْه . وإنما قدَّرنا المضافَ لأنَّ السُّؤالَ عن أفعال الحواس ، لا عن أنفسها ، وإنما لم يُقدر ضمير كان راجعاً لِـ (كل) ؛ لئلا يخلو " مسؤولاً " عن ضمير فيكون حينئذٍ مُسنداً إلى (عنه) ، كما توهَّم بعضُهم ، ويردُّه أنّ الفاعل ونائبه لا يتقدمان على عاملهما "[٦] .

يقول الدسوقي : " فلم يقدر ضمير (كان) عائد على كل ، ويُجعل ضمير (مسؤولاً) عائداً على المكلف المفهوم من المعنى ، قلتُ لو كان الأمر كذلك لوجب الإبراز ، فإن قلت إنه ماش مع المذهب الكوفي قلت إنه مذهب ضعيف "[١] . ويقول كذلك : " لو جعلنا ضمير (كان) عائداً على كل للزم عليه أن ضمير مسؤولاً كذلك ، فيفسد المعنى ؛ لأنه يفسد أنّ الأفعال مسؤولة ، وإذا فسد المعنى تعيَّن خلو (مسؤولاً) من ضمير ، وإذا خلا من ضمير تعيَّن أن (عنه) نائب فاعل ، وهو غير صحيح ؛ لأن نائب الفاعل لا يتقدم ، فقوله لئلا يلزم خلو الخ فيه حذف أي لئلا يلزم على رجوع ضمير (مسؤولا) فساد ، فتعيّن الخلو من الضمير ، فيتعين أن نائب الفاعل

---

[٣] سيبويه – الكتاب ، ج٣ ، ص ١٧١ .

[٤] انظر : نفسه ، ج٣ ، ص ١٧٠ .

[٥] ابن هشام – فوح الشذا بمسألة كذا ، ص ١٢٨ .

[٦] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص ٢٦٣ – ٢٦٤ .

[١] الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص ٢١٢ .

عنه وهو فاسد ؛ لأنه يرده أن نائب لا يتقدم ، فإن قلت إنّ مذهب الكوفيين يُجوِّز تقدمه قلت : لا يجوز أن يُخرَّج عليه القرآن لأنه ضعيف "[٢] .

فحاصل ذلك أنّ ابن هشام يردّ مذهب الكوفيين في إجازتهم تقديم الفاعل ونائبه على عاملهما ، وقد ردّ قولهم في إجازتهم أن يكون (زيدٌ) فاعلاً في (زيدٌ قام)[٣] .

وسيبويه قد قال بأن الإضمار عن كل بالمفرد ، ويمثل على ذلك بـِ" كلٌّ ذاهب وبعضٌ ذاهبٌ "[٤] . وقد جاء عنده كلامٌ على تقدم الفاعل على فعله ضرورةً في الشعر[٥] .

يقول الأشموني في أحكام الفاعل : " وجوب تأخيره عن رافعه ، وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل مع بقاء فاعليته "[٦] .

(٣٥)- [كلا وكلتا]

ينص ابن هشام على أنهما مفردان لفظاً ، ومثنيان معنىً . وهما مضافان أبداً لفظاً ومعنىً إلى كلمة واحدة معرفة دالة على اثنين[٧] .

واعلم أنه بقوله مفردان ردَّ مذهب الكوفيين- وإن لم يُشر الدسوقي إلى هذا الخلاف بين نحاة البصرة والكوفة – وأخذ بمذهب البصريين .فالبصريون يرون أنهما مفردان من حيث اللفظ ، والكوفيون يقولون بتثنيتهما لفظاً[١] .

كان ابن هشام قد تبع البصريين في القول بإفرادهما لفظاً ، وهو أيضاً قد تبعهم حينما ذكر أنهما يضافان إلى كلمة واحدة معرفة دالّة على اثنين، فقد أورد أنّ الكوفيين يجيزون إضافتهما إلى النكرة المختصة نحو " كلا الرجلين عندك محسِنان " فقد تخصص (رجلين) بوصفهما في الظرف[٢] .

---

[٢] المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٢١٢ .

[٣] انظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص ٤٩٦- ٤٩٧ .

[٤] سيبويه – الكتاب ، ج٣ ، ص ٢٥٢ .

[٥] المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٣١ .

[٦] الأشموني – شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج١ ، ص ١٦٣ .

[٧] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص ٢٦٨ .

[١] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (٦٢) ، ج٢ ، ص ٤٣٩ – ٤٥٠ .

[٢] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص ٢٦٩ .

فابن هشام هنا لم يذكر أنه رجح مذهب البصريين صراحةً، ثم إنه لم يرد كلام الكـوفيين ، ولكنه رد ما جاء عن الكوفيين في أنّه كان قد ذكر أنهما يضافان أبداً إلى كلمة واحدة معرفة دالّة على اثنين .

فإضافة كلا وكلتا إلى معرفة ردّ بها الكوفيين[٣] . وفي إضافتهما إلى معرفة يقول الأشموني : " كلا وكلتا اسمان ملازمان للإضافة ، ولفظهما مفرد ، ومعناهما مثنى ، ولذلك أُجيـز فـي ضميريهما اعتبار المثنى فيُثنى ، واعتبار اللفظ فيفرد "[٤] .

(٣٦) – [(كيفَ) الشرطية لا تجزم فعلين : فعل الشرط وجوابه]

يقف ابن هشام على مسألة استعمال (كيفَ) في الشرط ، فيذكر أنها تقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى غير مجزومين . ثم يذكر عن البصريين أنه لا يجوز (كيف تجلس أجلسْ) بالجزم إلا قطرباً (محمد بن المستنير –٢٠٦ هـ) وحجتهم في ذلك أنها خالفت أدوات الشرط بوجـوب موافقة جوابها لشرطها . ثم يعرض ابن هشام لرأي جوَّز أن تجزم (كيف) فعلين تجويزاً مطلقا ، ثم نسب هذا الرأي – كما فعل في الرأي الأول – لقطرب والكوفيين . وذكر ابن هشام رأيا ثالثاً يجوِّز جعلها شرطيَّةً بشرط اقترانها بما ، فقالوا : من ورودها شرطاً : (ينفـقُ كيـفَ يـشاء) [المائدة :٦٤] ، (يُصَوِّرُكم في الأرحام كيفَ يشاءُ) [آل عمران: ٦] وجوابها محذوف في كلِّ ذلك لدلالة ما قبلها ، وهذا يُشكِلُ على إطلاقهم أنَّ جوابها يجب مماثلته لشرطها[٥] .

فابن هشام يوجبُ أن يكون الفعلان غير مجزومين ، ثم يذكر انه لا يجوز جزمها عنـد البصريين ، فهو يأخذ برايهم ، ثم يذكر رأياً نسَبهُ للكوفيين ولقطربٍ أنهم يجوِّزون ذلك ، وعلى هذا يكون ابن هشام قد ردَّ ما ذهبوا إليه وإن لم يُصرِّح بردِّه ؛ لأنه اختـار رأي البـصريين . واعلم أنَّ (كيفَ) في ذلك كلِّه لم تقترن بـِ(ما) أو (لا) . ثمَّ يسوقُ ابن هشام رأياً ثالثـاً يجـوِّزُ جعلها شرطية جازمة إن اقترنت بـِ(ما) ، وهذا دليلٌ على أن كلام البصريين والكـوفيين فيهـا كان حين خُلُوِّها من الاقتران بـ(ما) . والذين قالوا إنها قد وردت شرطية في الآيات المـذكورة جعلوا جوابها محذوفاً لدلالة ما قبلها ، أي يقدِّرون الجواب ، فيكون التَّقدير في : (ينفـقُ كيـفَ يشاءْ) [المائدة :٦٤] : كيف يشاءُ ينفقُ . وتقدير الجواب في : (يصوركم في الأرحام كيف يشاء)

---

[٣] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص ٢١٥ .

[٤] الأشموني – شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج١ ، ص ٣٣ .

[٥] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٢٧٠ – ٢٧١ .

[آل عمران :٦] : كيف يشاء يصوِّركم[١] . فيستنتج هؤلاء المُقدِّرون للجواب أنَّ إطلاق وجوب مماثلة الجواب للشرط هو مُشكِلٌ ؛ وذلك لأنهم في تقديرهم الجواب قد وجدوا المخالفة بين الجواب والشرط ، كما في : كيف يشاءْ ينفقْ .

لكنَّ ابنَ هشام لم يَرُدَّ الرأي القائل بمخالفة جواب الشرط لفعله ؛ لكنه لمَّا اختار ما جاء عند البصريين والكوفيين من أنه لا يجوز (كيف تجلسْ أذهبْ) باتِّفاق[٢] ، بمعنى المخالفة بين الفعلين غير جائزة ، كان بمنزلة الرَّد منه على هذا الفريق الثالث .

ودفعُ هذا الإشكال في تقدير الجواب في الآيات مذكور عند الدسوقي في قوله : " فيكون ما قبلها دالاً على متعلّق جوابها لا على نفس جوابها "[٣] . أو أنها ليست شرطية هاهنا[٤] .

وجاء عند سيبويه أنه لا يُجزم بكيف ، يقول : " سألتُ الخليل عن قوله : كيفَ تصنعْ أصنَعْ . فقال : هي مستكرهة وليست من حروف الجزاء ، ومخرجها على الجزاء ؛ لأنَّ معناها على أيِّ حالٍ تكنْ أكنْ "[٥] . والمجازاة بـ(كيف) مسألة خلافية بين أهل البلدين ، فالكوفيون يذهبون إلى أن كيف يُجازى بها كما يجازى بـ(متى ما) و(أينما) وما أشبههما من كلمات المجازاة ، والبصريون يمنعون المجازاة بها[٦] .

وحجَّة الكوفيين في ذلك أنها مشابهة لكلمات المجازاة في الاستفهام ، واستدلوا بقول الخليل على إنها تخرج مخرج الجزاء ، ولم يقُلْ إنها من حروف الجزاء . وقالوا كذلك : إنه لا يجوز القول : (إنما لم يجز المجازاة بها لأنها لا تتحقق بها ؛ لأنك إذا قلت : " كيف تكنْ أكنْ " فقد ضمنت له أن تكون على أحواله كلها وذلك متعذِّرٌ) ، وقد قالوا عن البصريين أنهم يجيزون أن تكون (كيف) للاستفهام في (كيف تكون أكون ؟) فكيف يجوِّز البصريون أن تكون للاستفهام ولا تكون للمجازاة مع أنك لا تضمن أن تكون على أحواله كلِّها ؟ فينبغي للبصريين أن لا يستفهموا بها لأنها تطلب ضمان كونك على أحواله كلِّها ولمّا أجاز البصريون الاستفهام دلَّ على فساد ما ذهبوا إليه[١]. وحجة البصريين في عدم جواز جعل (كيف) جازمة من ثلاثة أوجه[٢] :

---

[١] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٢١٧ .

[٢] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٢٧٠ .

[٣] الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٢١٧ .

[٤] انظر : عباس حسن – النحو الوافي ، ج٤ ، ص٤٤٢ .

[٥] سيبويه – الكتاب ، ج٣ ، ص٦٠ .

[٦] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، ج٢ ، ص٦٤٣ – ٦٤٤ .

[١] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، ج٢ ، ص٦٤٣ – ٦٤٤ .

أحدها : أنها نقصت عن سائر أخواتها ؛ لأن جوابها لا يكون إلاَّ نكرة لأنها سؤال عن الحـــال ، والحال لا يكون إلا نكرة ، وسائر أخواتها يُجاب عنها تارةً بالمعرفة وتارةً تُجاب بالنكرة ، فلمّا قصَّرت في أحد الأمرين ضعُفت عن تصريفها في مواضع نظائرها من المجازاة . الثـــاني : لا يجوز الإخبار عنها ولا يعود إليها ضمير. الثالث: الأصل في الجزاء أن يكون بالحرف، إلاَّ أن يضطر بالأسماء ولا ضرورة ههنا تلجئ إلى المجازاة بها. فلا يجازى بها لأنَّ (أيَّا) تُغني عنها.

ورفض أبو البركات الأنباري هذا الوجه الثالث ؛ لأنه يرى أنَّ (أيَّا) تتضمن الزمـــان ، والمكان وغير ذلك ، فينبغي أن يستغنى بها عن (متى ما) و(أينما) وغيرهما من كلمات المجازاة ، فلما لم يستغنوا بها عنها دلَّ على ضعف هذا التعليل . وردَّ على حجَّة الكوفيين[٣] .

ورجَّح الأستاذ عباس حسن في (كيف) الشرطية رأي البصريين – دون الإشارة إلى أنه لهم – في كونها اسم شرط غير جازم يقتضي بعده فعل شرط وفعل جواب ، ولابـــدَّ أن يكـــون الفعلان بعدها متفقين في مادَّة اشتقاق اللفظ وفي المعنى ، نحو : (كيف تكتب أكتب) ولا يجـــوز (كيف تكتب أقرَأ)[٤] .

(٣٧)- [ناصب المنادى]

لم يجزم ابن هشام هنا أيهما الناصب للمنادى ، فقد ساق القولين ردّاً منه على ابن عـــصفور الذي نقل الإجماع على الأول ، ولم يطلع على الثاني ، أي نقل الإجماع بالقول إنه فعل ، ولـــم يطَّلع على قولهم إنه قد يكون الاسم الذي هو حال من المنادى .إلاّ أن المتتبع لكلام ابن هـــشام يلحظه قد قال في موضع آخر من مغنيه بأنّ الناصب إنّما هو الفعل ، فهو يـــرفض أن تكـــون أدوات النداء هي التي عملت فيه النصب ، ويرفض كذلك أنْ يكون الناصب له الاسم . يقول : " وليس المنادى بها ، ولا بأخواتها أحرفاً ، ولا بهنّ أسماء لـــ(أدعو) متحملة لـــضمير الفاعـــل ، خلافاً لزاعمي ذلك ، بل بـــ(أدعو) محذوفاً لزوماً "[١] . يقول سيبويه في باب ما ينصب علـــى إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي : " وممّا ينصب في غير الأمـــر والنهـــي على الفعل المتروك إظهار قولك يا عبدَ الله ، والنداءُ كلُّه ... حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هـــذا في الكلام ، وصار يا بدلاً من اللفظ بالفعل ، كأنه قال يا ، أريد عبدَ الله ، فحذفوا أريد وصارت

---

[٢] انظر : المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٦٤٤ .

[٣] انظر : المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٦٤٤ – ٦٤٥ .

[٤] انظر : عباس حسن – النحو الوافي ، ج١ ، ص٥١٠ ، ج٤ ، ص٤٤٢ ، ج٤ ، ص٤٤٤ – ٤٨١ .

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص ٤٨٨ .

يا بدلاً منها "[٢] . وقوله : " و(أمّا) لا يذكر بعدها الفعل المضمر ؛ لأنه من المضمر المتروك إظهاره ، حتى صار بمنزلة تركهم ذلك في النّداء "[٣].وقوله:" اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره،والمفرد رفعٌ وهو في موضع اسم منصوب "[٤] .

(٣٨)- [ناصب المضارع بعد لام التعليل]

يرى المؤلف أن الناصب للمضارع بعد لام التعليل هو (أنْ) مضمرة ، فهو أولى من تقدير بعضهم أن الناصب (كي) ؛ذلك لأن (أنْ) أمكن في عمل النصب من غيرها ، وأقوى على التّجوز فيها بأن تعمل مضمرة[٥] .

وفي حديثه عن أقسام اللام المفردة يبعد قول الكوفيين ، في قوله بأنه ليس في أقسام اللام لام تعمل النصب[٦] . ثم إنه لمّا عرض للام الداخلة على المضارع يبعد أن يكون الناصب (كي) المصدرية ويبعد قول أكثر الكوفيين في أنّ الناصب (اللام) بطريق الأصالة ، ولا بها نيابة عن (أنْ) وهو قول ثعلب . ويرى ابن هشام جواز إظهار أنْ[٧] .

تحدث سيبويه عن لام التعليل ، يقول : " وأمّا اللام في قولك : جئتُك لتفعلَ ، فبمنزلة إنْ في قولك : إنْ خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌ ، إن شئت أظهرت الفعل ها هنا ، وإن شئت خزلته وأضمرته . وكذلك (أنْ) بعد اللام إن شئت أظهرته ، وإن شئت أضمرته "[١] .

يقول الأنباري : " ذهب الكوفيون إلى أنّ (لام) كي هي الناصبة للفعل من غير تقدير (أنْ) نحو جئتُك لتكرمَني ، وذهب البصريون إلى أنّ الناصب للفعل (أن) مقدرة بعدها ، والتقدير جئتك لأن تكرمَني "[٢] .

إذ حجة الكوفيين في ذلك أن هذه اللام هي الناصبة لأنها قامت مقام كي ، فتستعمل على معنى كي فكما تنصب كي ، تنصب هذه اللام لأنها قامت مقامه . وحجة البصريين في ذلك أن اللام من عوامل الأسماء ، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون عوامل الأفعال ، فوجب أن يكون الفعل منصوبا بتقدير (أن) ، واختيار (أن) لأنها أمُّ الباب ، ولأن (أن) يكون مع الفعل بمنزلة

---

[٢] سيبويه – الكتاب ، ج١ ، ص ٢٩١ .

[٣] المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٢٩٤ .

[٤] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ١٨٢ .

[٥] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص ٢٤٣ .

[٦] المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٢٧٤ .

[٧] المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٢٧٧ .

[١] سيبويه – الكتاب ، ج٣ ، ص ٧ .

[٢] أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (٧٩) ، ج٢ ، ص ٥٧٥ .

المصدر الذي يحسن أن يدخل عليه حرف الجر . وإن شئت أظهرت (أن) بعد بعد الـــلام ، وإن شئت أضمرتها[٣] .

ولقد تماشى الأنباري مع البصريين في القول بقولهم ، وردّ ما احتج به الكوفيون[٤] .

ولقد جاء رد الكوفيين بالقول بأنّ لام كي هي الناصبة للفعل عند ابن هشام ، إذ عرض لهذا الرأي الدكتور سامي عوض ؛ لكنه جاء بإيجازٍ واختصارٍ شديدين[٥] .

(٣٩) – [ناصب المضارع بعد (لام) الجُحُود]

يشير ابن هشام إلى أنّ هذه اللام عند الكوفيين حرف زائد مؤكِّدٌ ، غيـــر جـــارٍّ ، فهـــو الناصب ، إذ لو كان جارّاً لم يتعلّق عندهم بشيء لزيادته ، فكيف به وهو غير جارٍّ ؟ فأصل (ما كانَ ليفعَل) ما كان يفعل . وهذا عند الكوفيين كما أورد ابن هشام . ثمَّ ينقل عن البصريين قولهم في أصل (ما كانَ ليفعَل) ما كان قاصداً للفعل . فهي عندهم حرف جرٍّ معدٍّ متعلّق بخبـــر كـــان المحذوف ، والنَّصبُ إنما يكون للمضارع بأن مضمرة وجوباً[٦] .

وفي نقل ابن هشام السابق لكلام الكوفيين والبصريين لم يرجِّح أحد الفريقين على آخر ، لكنَّ ابن هشام لمَّا كان قد تحدَّث عن حرف اللام في بداية الأمر ظهرت مخالفته لما هـــو فـــي مذهب الكوفيين؛ وذلك قوله : " وليس في القسمة أن تكون عاملة للنصب "[١] يقصد حرف اللام.

وعلى ما مرَّ يكون إعراب (ما كان ليفعل) عند الكوفيين كما يلـــي : (مـــا) : نافيـــة . و(كان) : فعلٌ ماضٍ واسمها ضمير . و(ليفعل) : فعل مضارع منصوب باللام ، وهذه الجملـــة خبر كان في محل نصب . وإعرابها عند البصريين : (ليفعـــلَ) : مـــضارعٌ متعلّـــقٌ بـــالخبر المحذوف ، أي قاصداً ليفعل ، وجملة (ليفعلَ) في تأويل مصدر مجرور باللام[٢] .

---

[٣] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٥٧٥ –٥٧٦ .

[٤] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٥٧٧ – ٥٧٩ .

[٥] انظر : سامي عوض – ابن هشام النحوي ، ص ٨٩ .

[٦] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٢٧٩ .

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٢٧٤ .

[٢] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٢٢٣ .

فالمضارع عند (سيبويه) الواقع بعد لام الجحود منتصبٌ على إضمار (أنْ) وجوباً ، فهو يقول في باب الحروف التي تُضمر فيها (أنْ) : " واعلم أنَّ اللام قد تجيء في موضع لا يجوز فيه الإظهار وذلك : ما كان ليفعلَ ، فصارت أن ههنا بمنزلة الفعل في قولك : إيَّاك وزيداً ، وكأنَّك إذا مثَّلت قلت : ما كان زيدٌ لأن يفعل ، أي ما كان زيدٌ لهذا الفعل . فهذا بمنزلته ، ودخل فيه معنى نفي كان سيفعلُ . فإذا قلت هذا قلتَ : ما كان ليفعلَ ... "[٣] .

والقول في ناصب المضارع بعد لام الجحود مسألة خلافيَّة كما جاء عند ابن هشام ، وذكر هذه المسألة أبو البركات الأنباري في (الإنصاف)[٤] .

فالكوفيون يذهبون إلى أنَّ الناصب للمضارع هو لام الجحود نفسها ، ويجوز إظهار (أن) بعدها للتوكيد ، ويجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحد عليها ، نحو : (ما كان زيدٌ داركَ ليدخُلَ) . والبصريون يقدِّرون الناصب أنه (أنْ) مضمرة بعد لام الجحد ، ولا يجوز إظهارها ، ولا يجوز كذلك تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحد عليها[٥] . ولكل من الفريقين حججه وبراهينه ، ولكنَّ أبا البركات الأنباري وقف إلى جانب البصريين في الرَّدِّ على حُجج الكوفيين[٦] .

(٤٠) – [وجوب دخول اللام والنون معاً على الفعل المضارع المثبت الذي بمعنى الاستقبال وليس بين اللام والفعل فاصل في القسم]

يردُّ ابن هشام رأي الزمخشري القائل بأنَّ لام القسم مع المضارع لا تفارق النون ، ويصفه ابن هشام بأنه ممنوع ، ويردُّه بقوله : " بل تارةً تجب اللام وتمتنع النون ... وتارةً يمتنعان ... وتارةً يجبان "[١] .

ويعرض ابن هشام أمثلة لوجوب اللام وامتناع النون بقوله عزَّ وجلَّ : (لَسَوفَ أُخرج حَيًّا) [مريم:٦٦] ، ومع تقديم المعمول أي مع التنفيس ، بين اللام والفعل نحو : (ولئنْ مُتُّم أو قُتلتُم لإلى اللهِ تُحشرونَ) [آل عمران:١٥٨] ، وكذلك مع كون الفعل للحال نحو : (لأُقسِمُ)

---

[٣] سيبويه – الكتاب ، ج٣ ، ص٧ .

[٤] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (٨٢) ، ج٢ ، ص٥٩٣ – ٥٩٧ .

[٥] انظر : المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٥٩٣ .

[٦] انظر : المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٥٩٥ – ٥٩٧ .

[١] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٣٠٣ – ٣٠٤ .

[القيامة:١] ، وهي لام الابتداء عند الزمخشري ، ولام التوكيد عند ابن الحاجب (– ٦٤٦ هـ) ، ولام القسم عند البصريين . ثُمَّ يذكر ابن هشام سبب تقدير البصريين لمبتدأ في : (لأُقسِمُ) ؛ وذلك لأنهم لا يجيزون لمن قصدَ الحال أن يُقسم إلاَّ على الجملة الاسمية[٢] .

وقصدَ ابن هشام في وجوب اللام وامتناع النون مع التنفيس أي : إذا كان المضارعُ مقترناً بأداة التنفيس (السين وسوف) . ويورد الدسوقي اعتراضاً على ابن هشام في ردِّه للزمخشري يقول فيه : " وفيه أنه يحتمل أن يكون كلام الزمخشري في الفعل المضارع المقترن باللام ، كما يؤخذ من المعيَّة في قوله : مع المعية . وحينئذٍ فلا يرد ما اعترض به المصنِّف من امتناع النون إذا كان الفعل مفصولاً من اللام بالتنفيس ، أو بمعمول الفعل . نعم يعترض عليه بما إذا كان الفعل للحال كما في : (لأقسمُ) فإنها لام القسم خلافاً للزمخشري ، ولم يؤكَّد بالنون ؛ لأنّ الفعل للحال ، والنون التي للتوكيد تدلُّ على الاستقبال ، فحينئذٍ يجتمع متنافيان "[٣] .

ويعرض ابن هشام مثالاً على امتناع اللام والنون ، وذلك إذا كان الفعل منفياً ، ويمثل له بقوله تعالى : (تاللهِ تفتَأُ) [يوسُف:٨٥] . وحين يتكلَّم ابن هشام على وجوب اللام والنون ، يمثل بالآية (تالله لأكيدَنَّ أصنامَكُم)[٤] [الأنبياء:٥٧] .

ويشرح الدسوقي كلام ابن هشام ، فيذكر أنّ أصل (تفتؤ) : لا تفتؤ ، فلا يقرن باللام والنون ولا بالنون ، فلا تقول : لتفتؤ ، ولا : لتفتؤنَّ . وفي وجوب اللام والنون يذكر أنَّه إن كان المضارع مثبتاً ولم يفصل بينه وبين اللام فاصلٌ ، ولم يرد منه الحال بل الاستقبال ، ففي هذه الحالة تجب اللام والنون عند الجمهور . ويذكرُ عن الفارسي وابن مالك أنهما قالا بجواز الاقتصار على أحدهما وهو مذهب الكوفيين[١] .

فانظر إلى تقدير البصريين مبتدأ في : (لأقسِمُ) واحتجاج ابن هشام بهذا في الرَّد على الزمخشري ، ثمَّ تأمَّل قوله في الرَّد عليه أيضاً بأنَّ وجوب اللام والنون ممتنع بشكل مطلق ، فوجوبهما بشرط الدخول على المضارع المثبت الذي بمعنى الاستقبال ، وليس بين اللام والفعل فاصل ، وهذا القول للبصريين كما ذكر الدسوقي سابقاً .

---

[٢] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٣٠٢ – ٣٠٣ .

[٣] الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٢٤١ .

[٤] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٣٠٤ .

[١] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٢٤١ .

يذكر سيبويه وجوب اللام والنون في المضارع غير المنفي الذي هو للاستقبال ، فيقول : " فإذا حلفتَ على فعلٍ غير منفيٍّ لم يقع لزمته اللامُ ولزمت اللامَ النون الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة . وذلك قولكَ : واللهِ لأفعلَنَّ "[٢] .

ويذكر سيبويه أفعالاً فيها معنى اليمين ، يُجرى الفعلُ بعدها مجراه في القسم ، ومنها : أقسِمُ لأفعلنَّ ، وأشهدُ لأفعلنَّ ، وأقسمتُ بالله عليكَ لتفعلنَّ [٣]. ثمَّ يتحدَّث سيبويه عن عدم لزوم اللام إذا كان الفعل قد وقع ، أي الماضي . ويتحدَّث عن عدم دخول النون على الفعل المنفي[٤] . وله حديث عن الفعل المُقسَم به إذا كان مبتدأ به ، ليس قبله ما يحلف به، ويورد جواب الخليل في أنه إنما جاء على نيَّة اليمين وإن لم يتكلم بالمحلوف به[٥].

(٤١)- [(لا) النافية للجنس]

تكون عاملة عمل (إنّ) ، إنْ أريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص ، وتسمى تبرئة حينئذ ، ويظهر نصب اسمها إذا كان خافضاً (مضافاً) نحو لا صاحبَ جودٍ ممقوتٌ ، أو رافعاً (شبيه بالمضاف) نحو لا حسناً فعلُه مذمومٌ ، أو ناصباً (شبيه بالمضاف) نحو لا طالعاً جبلاً حاضرٌ[٦] .

ثم يعرض ابن هشام أوجه مخالفة (لا) (إنّ) ، وتتضح معالم بصرية رأيه ومخالفته للكوفيين – وإن لم يصرح هو بذلك– من خلال هذه المخالفات التي عرضها ، إذ يذكر أنّ اسمها إذا لم يكن عاملاً فإنه يُبنى على ما ينتصب به لو كان معرباً . ويعرض الدسوقي لقول ابن هشام هذا في مخالفته للكوفيين ، والاسم إن لم يكن عاملاً ، أي نصباً أو جراً أو رفعاً[١] .

ويذهب البصريون إلى أن اسمها مبني على الفتح ، أما الكوفيون فيقولون إن اسمها معرب منصوب بها . وعلة بنائه عند البصريين لتركيب لا تركيب خمسة عشرَ[٢] .

وهذا قول سيبويه : " (لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصب إنّ لما بعدها ، وترك التنوين لما تعمل فيه لازمٌ ، لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد

---

[٢] سيبويه – الكتاب ، ج٣ ، ص١٠٤ .

[٣] المصدر نفسه ، ج٣ ، ص١٠٤ .

[٤] المصدر نفسه ، ج٣ ، ص١٠٥ .

[٥] المصدر نفسه ، ج٣ ، ص١٠٦ .

[٦] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص ٣١٣ .

[١] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص ٢٤٨ .

[٢] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف مسألة (٥٣) ، ج١ ، ص ٣٦٦ .

نحو خمسة عشر ؛ وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب ممّا ليس باسم ، وهو الفعل وما أُجـــري مجراه ، لأنها لا تعمل إلاّ في النكرة ، ولا وما تعمل فيه في موضع ابتداء ،فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها كما خولف بخمسة عشر "[٣] .

ويؤيد ابن هشام سيبويه فيما خالف به سيبويه البصريين في ارتفاع خبرها عند إفراد اسمها ، فسيبويه يرى أنه ارتفع بما كان مرتفعاً قبل دخولها ، لا بها ، وهذا قد قال به سيبويه فهو يقول : " فزعم الخليل رحمه الله أن هذا يجري على الموضع لا على الحرف الذي عمل في الاسم "[٤] . وغيره من المواضع التي قال فيها ذلك[٥] . فحاصل الخلاف بين سيبويه وأصحابه البصريين فيما إذا كان الاسم مفردا ، وأمّا غير المفرد فلا يخالف قومه فيه[٦] .

وهناك موافقة من ابن هشام لمذهب البصريين حاصِلُها أنَّ ارتفاع الخبر يكون بلا إذا كـــان اسمها عاملا . وأمّا الكوفيون فيقولون إنّ (أنّ) لا تعمل في الخبر ، فكذلك ما قيس عليها وهـــو (لا) والحاصل أن الكوفيين يقولون إنما تعمل (لا) في الاسم ، ولا عمل لها في الخبر مطلقاً مثل إنّ . وأمّا البصريون فاتفقوا على أنها تعمل في الاسم مطلقاً ، وكذا في الخبر إن كان مضافاً أو شبيهاً به "[٧] .

لكنّ الخلاف إنما بدا بين سيبويه وأصحابه في إفراد الاسم كما مرّ ، فسيبويه يذهب إلى أنه لا عمل لــِ(لا) ، وأصحابه أوجبوا العمل فيه بلا نفسها . وكلام الدسوقي في عمل إنّ النـــصب والرفع عند البصريين قد قالوا به[١] . ويسميها سيبويه [لا العاملة عمل (إنّ)] .

(٤٢)- [المرفوع بعد (لولا)]

يقول ابن هشام : " وليس المرفوع بعد لولا فاعلاً بفعل محذوف ، ولا بلو لنيابتها عنه ، ولا بها أصالة ، خلافاً لزاعمي ذلك ، بل رفعه بالابتداء ، ثم قال أكثرهم : يجب كون الخبر كونـــاً مطلقاً محذوفاً "[٢] .

---

[٣] سيبويه – الكتاب ، ج٢ ، ص ٢٧٤ .

[٤] المصدر نفسه ، ج٣ ، ص٢٩٢ .

[٥] المصدر نفسه ، ج٣ ، ص٢٩٢ ، و ج٢ ، ص ٢٩١- ٢٩٥ .

[٦] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص ٢٤٩ .

[٧] المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٢٤٩ .

[١] انظر : سيبويه – الكتاب ، ج٢ ، ص ١٣١ ، و ج٢ ، ص١٤٨ ، و ج٢ ، ص ٢٧٤ . وانظر كلام أبي البركات في مسألة (٢٣) : " (لا) لاتعمل في الخبر بخلاف (إنّ) " ج١ ، ص ١٩٤ .

فهو في هذا ينفي رأي الكسائي ورأي الفراء ، ويتبع البصريين في القول بأنّ المرفوع ارتفع بالابتداء[٣] . وليس هناك من خفاء للناظر في مذهب البصريين أن يدرك القول بارتفاع الاسم على الابتداء هو أحد آرائهم النحوية فابن هشام – وإن لم يُشر بقول صريح على أن هذا مذهبهم – ينحو نحوهم في اعتبار الاسم مرتفع على الابتدائية .

وفي ذلك يقول سيبويه : " ولولا تبتدأ بعدها الأسماء "[٤] . وكذلك قوله : " وارتفع بالابتداء كما يرتفع بعد ألف الاستفهام "[٥] . وهذا قد جاء تعليقاً على جملة (لولا عبد الله لكان كذا وكذا) في حديثه عن ارتفاع عبد الله .

أخلُص إلى أنه لا خلاف في ارتفاع الاسم بعد لولا ، إلاّ أنّ هناك خلافاً في موضعه وعامل رفعه . البصريون يرفعونه بالابتداء والكوفيون على أنه مرتفع بلولا[٦] .

(٤٣)- [(لن) أصلية أم مركبة ؟]

يخالف ابن هشام الفراء الذي زعم أن أصلها (لا) فأبدلت الألف نوناً ، ويخالف الكسائي والخليل في أنها مركبة من (لا و أنْ) ، فابن هشام ينفي تركيبها[١] . وبهذا النفي يبنى قبوله ببساطتها .

نقل سيبويه عن الخليل أنه يرى تركيبها من (لا و أنْ)[٢] . وفي هذا الرأي للخليل كلام لسيبويه يظهر فيه سيبويه رده لما جاء عند شيخه ، وذلك قوله : " وأمّا غيره فزعم أنه ليس في لن زيادة وليست من كلمتين ، ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة "[٣] . وكذلك

---

[٢] ابن هشام – المغني ج١ ، ص ٣٥٩. وانظر الأشموني – شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج٣ ، ص ٥٤٨

[٣] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص ٢٧٨ .

[٤] سيبويه – الكتاب ، ج٣ ، ص ١٣٩ – ١٤٠ .

[٥] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ١٢٩ .

[٦] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (١٠) ، ج١ ، ص٧٠ .

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص ٣٧٣ – ٣٧٤ .

[٢] سيبويه – الكتاب ، ج٣ ، ص٥ .

[٣] المصدر نفسه ، ج٣ ، ص ٥ .

قوله : " ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت أمّا زيداً فلن أضربَ ؛ لأن هذا اسم والفعل صلة . فكأنه قال : أمّا زيداً فلا الضرب له "[٤] .

وكان ابن هشام قد قال إنَّ علة منع تركيبها كما جاء عند الخليل هو تقدم معمول معمولها عليها . وبهذا فقد تبين تماشيه مع سيبويه ومذهب البصريين عامة سوى الخليل .

وقد جاء في الإنصاف قول الكوفيين بتركيبها ، وقول البصريين بأنها غير مركبة[٥] . ويشير الدكتور مهدي المخزومي إلى قولي الخليل والكسائي في (لن) فهي من المنحوتات[٦] . يقول الأشموني : " وليس أصلها (لا) فأبدلت الألف نونا خلافا للفراء ولا (لا أن) فحذفت الهمزة تخفيفاً ، والألف للساكنين ، خلافا للخليل والكسائي "[٧] .

(٤٤)- [اللام زائدة في خبر (لكنّ)]

ليس دخول اللام مقيساً بعد لكن خلافا للكوفيين ، وليست اللام بعدها لام الابتداء خلافا لهم أيضاً ، وكذلك خالف المبرد من البصريين كون هذه اللام هي لام الابتداء[٨] .

فابن هشام يعدُّ هذه اللام زائدة ، ويمثل لها بقوله :

يَلومُونَنِي فِي حُبِّ لَيلى عَواذِلِي وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّها لَعَمِيدُ [١]

لعميدُ خبر لكن ، ودخلت عليه اللام ، وليست للابتداء ؛ لأن لام الابتداء خاصة بالمبتدأ ، أو بالخبر المقدم على المبتدأ ، والعميد : القتيل من العشق[٢] .

---

[٤] المصدر نفسه ، ج٣ ، ص٥ .

[٥] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، ج١ ، ص ٢١٣ .

[٦] انظر : الدكتور مهدي المخزومي – مدرسة الكوفة ، ص ٢١٠ .

[٧] الأشموني – شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج٣ ، ص ٥٤٨ .

[٨] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص ٣٠٧ .

[١] انظر: ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص ٣٠٧ . لم يثبت ابن هشام صدر البيت ، وأثبته المحققان ، وانظر : السيوطي – شرح شواهد المغني ، ج٢ ، ص ٦٠٥ ، يقول : " قال الأئمة : هذا الشطر (يقصد الثاني) لا يعرف له قائل ولا تتمة ولا نظير ، وإنما أنشده الكوفيون ، والعميد والعمود : الذي هدّه العشق . ويروى : لكميد بالكاف ، وهو الحزين " .وانظر : ابن عقيل – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ص ١٨٤ – ١٨٥ . وانظر : الأمير – الحاشية على المغني ، ج١ ، ص١٩٢ .

[٢] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٢٤٤ .

ويكرر ابن هشام نفيه لمذهب الكوفيين في دخول اللام على خبر لكن . ويرد هذا البيت بأنه لا يعرف له قائل ، ولا تتمة ولا نظير ، وحمل اللام فيه على الزيادة ، أو أنَّ أصله : لكنْ إنني ، ثم حذفت الهمزة تخفيفاً ونون لكنْ للتَّخفيف[٣] .

انظر إلى رد ابن هشام على زعم الكوفيين ، وكيف تماشى على ما قعّد البصريون وأوّلوا . وفي كلام سيبويه على اللام الزائدة في الكتاب ، لم يرد أنها تُزاد في خبر لكنّ[٤] .

واعلم أنّ ما قاله ابن هشام منكراً على الكوفيين قولهم إنها لام الابتداء ، راجع إلى اللام نفسها وليس في المصطلح ؛ لأن الكوفيين في هذه المسألة لم يسموها (لام الابتداء) والتي يسميها البصري لام الابتداء ، يسميها الكوفي (لام جواب القسم) وذلك في اللام الداخلة على المبتدأ[٥] .

فابن هشام في رده مذهب الكوفيين في هذه المسألة تراه شديدَ التأثُّر بمصطلحات أهل البصرة . إذ كثُرت المصطلحات البصرية في أكثر من موضع في مغنيه .

والقول في زيادة اللام في خبر لكنَّ مسألة خلافية بين نحاة البصرة والكوفة ، (إذ يذهب الكوفيون إلى أنه يجوز دخول اللام في خبر (لكنَّ) كما يجوز في خبر إنّ ، ويذهب البصريون إلى أنه لا يجوز دخولها في خبر (لكنَّ)[٦] .

(٤٥)- [هل تعمل (لكنَّ) في الخبر]

يقول ابن هشام في لكنّ : " حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر "[١] . فهو يذهب إلى ما ذهب إليه البصريون في قولهم إنّ (إنّ) وأخواتها تعمل عملين ، وقد بينتُ هذا في ما سبق . والكوفيون يرونها لا تعمل في الأخبار شيئاً ، ولا حاجة إلى التكرار هاهنا .

(٤٦)- [العطف بـِ(لكنْ) المخففة]

ينكر ابن هشام على الكوفيين جوازهم العطف بـ(لكنْ) إنْ لم تسبق بنفي ، مثل جملة " قام زيد لكنْ عمرو "[٢] . وفي نفيه هذه المسألة يتضح أنه كان مؤيداً للبصريين ، وفي ذلك يقول

---

[٣] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص ٣٨٥ .

[٤] انظر : سيبويه – الكتاب ، ج٢ ، ص ٢٠٦ – ٢٠٧ ، ٢٣٧ ، ٢٧٨ .

[٥] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (٥٨) ، ج١ ، ص٣٩٩ –٤٠٤ .

[٦] المصدر نفسه ، مسألة (٢) ، ج١ ، ص٢٠٨ –٢١٨ .

[١] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٣٨٣ .

سيبويه : " وأمّا (لكنْ) خفيفة وثقيلة فتوجب بها بعد نفي "[٣] . وكذلك فهي لا تقع إلاّ بعد نفي ، يقول أيضاً : " فإن قلت : مررتُ برجلٍ صالحٍ ولكنْ طالح ، فهو مُحال ؛ لأن لكنْ لا يُتدارك بها بعد إيجاب ، ولكنها يُثبت بها بعد نفي "[٤] .

فقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف بها في الإيجاب ، نحو (أتانِي زيدٌ لكــنْ عَمــرٌو) وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك ، فإذا جيء بها في الإيجاب وجب أن تكون الجملة التي بعدها مخالفة للجملة التي قبلها نحو (أتاني زيدٌ لكنْ عمرٌو لمْ يَأتِ) ، وما أشبه ذلك ، وأجمعــوا على أنه يجوز العطف بها في النفي[٥] .

وإنني أرى صواب ما ذهب إليه ابن هشام متجهاً إلى نحو البصريين في ذلك ، لا مُقلداً لهم من دون تبصر ، إذ في حُجة البصريين ما يقنع للأخذ برأيهم .

(٤٧)- [(ما) المتصلة بــ(إنَّ) وأخواتها]

يفند ابن هشام زعم بعض الكوفيين في قولهم بأنّ (ما) إذا اتصلت بإنّ وأخواتها تكون اســماً مبهماً بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم ، والإبهام ، وفي أنّ الجملة بعده مفسرة له ، ومخبر بهــا عنه ، ويرُدُّه ابن هشام بأنها لا تصلح للابتداء بها ، ولا لدخول ناسخ غيــر (إنَّ) وأخواتهــا . ويذهب إلى أنها كاقة عن عمل النصب والرفع[١] .

وقوله اسم مبهم أي فإذا قلت إنّما زيد قائم كان المعنى أنّ الشخص العظيم وهو زيد قــائم ، فلا يقال ذلك إلاّ في مقام التفخيم[٢] .

يقول سيبويه : " وقال الخليل (إنما) لا تعمل فيما بعدها "[٣] وهذا دليل على أن (ما) كفّــت (إنّ) عن عملها للنصب والرفع . وكذلك قوله : " ... كما جعلوا (ما) و(إنّ) حرفاً واحداً حــين قالوا : إنّما "[٤] .وقوله كذلك : " وأمّا إن مع ما ، في لغة أهل الحجاز ، فهي بمنزلة ما ، فــي قولك :إنّما الثقيلة ، تجعلها من حروف الابتداء،وتمنعها أن تكون من حروف ليس وبمنزلتها "[٥].

---

[٢] انظر : ابن هشام – المغني ،ج١ ، ص ٣٨٥ .

[٣] سيبويه – الكتاب ، ج٤ ، ص ٢٣٢ .

[٤] المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٤٣٥ .

[٥] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (٦٨) ، ج٢ ، ص ٤٨٤ – ٤٨٨ .

[١] انظر ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص ٤٠٤ .

[٢] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص ٣٠٧ .

[٣] سيبويه – الكتاب ، ج٢ ، ص ١٣٨ .

[٤] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٤١٧ – ٤١٨ .

ومن ثم فإن الكلام على إنّ في أمثلة سيبويه ينطبق على أخواتها أيضاً ، ولذلك يقول سيبويه : " واعلم أنّ لعلّ وكأنّ وليت ثلاثتهنّ يجوز فيهنّ ما جاز في إنّ "[٦] وقوله : " وأمّا ليتما زيداً منطلقٌ فإنّ الإلغاء فيه حَسنٌ "[٧] . وكذلك : " وأمّا لعلما فهو بمنزلة كأنّما "[٨] .

(٤٨)- [(ما) الزائدة]

من وجوه (ما) أن تكون زائدة ، وهو نوعان : كافة وغير الكافة ، وغير الكافة نوعان : عِوض وغير عِوض ، ومن غير العِوض أن تقع بين المتبوع وتابعه في نحو (مثلاً ما بعوضةً) [البقرة:٢٦] وينقل ابن هشام عن الزَّجَّاج قوله : " (ما) حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريين "[٩] ويؤيد رأيَ البصريين ابن هشام بحجة أنها تسقط في قراءة ابن مسعود ، وبعوضة بدل وقيل إنّ (ما) اسم نكرة صفة لمثلاً أو بدلٌ منه ، وبعوضة عطف بيان على (ما) ، ورُؤبة (- ١٤٥هـ) يقرأ برفع بعوضة ، والأكثرون على أنّ (ما) موصولة ، أي الذي هو بعوضة[١٠] .

وقوله (العوض) : " أي عن شيء ، وهي كان المحذوفة "[١] .

وما نقله الزجاج عن البصريين أي فهي زائدة لتقوية النكرة وشيوعها ، والمعنى : إنّ الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ، أيَّ مثلٍ كان . فما إذا وقعت بعد نكرة دلّت على عمومها وشيوعها وهي حرف ، وقولنا في التقدير : أيَّ مثل هذا مدلول النكرة ، لا مدلول ما ، وإلاّ لكانت اسما . وقوله " والأكثرون على ما موصولة " أي في قراءة رؤبة[٢] .

فابن هشام يؤيد ما ذهب إليه البصريون في أنّ (ما) في الآية الكريمة زائدة ، فلقد ورد عن سيبويه قوله بزيادة (ما) في الآية ، يقول :" وسألت الخليل عن قول العرب : ولا سيما زيدٍ ، فزعم أنه مثل قولك : ولا مثلَ زيدٍ ، وما لغوٌ ، وقال ولا سيما زيدٌ كقولهم دعْ ما زيدٌ . وكقوله : (مثلاً ما بعوضةٌ)[٣] [البقرة:٢٦] . وكذلك جاءت الآية في كتاب سيبويه حين تحدث عن (ما)

---

[٥] المصدر نفسه ، ج٤ ، ص ٢٢١ .

[٦] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ١٤٦ .

[٧] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ١٣٧ .

[٨] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ١٣٨ .

[٩] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص ٤١٣ .

[١٠] انظر المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٤١٣ . ورؤبة بن العجاج من أفصح الرُّجَّاز ، احتجَّ العلماء بشعره ولغته.

[١] الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص ٣١١ .

[٢] انظر الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص ٣١٣ .

[٣] سيبويه – الكتاب ، ج٢ ، ص ٢٨٦ .

فتجعلها بمنزلة الذي ، وهو وجه من وجوهها ، والآخر أن تجعلها كافة عن العمل ، وهي ليست اسما . يقول فرفعه على وجهين : على أن يكون بمنزلة قول من قال (مثلاً ما بعوضةٌ) أو يكون بمنزلة قوله : " إنّما زيدٌ منطلقٌ "[٤] .

ويقول عبد السلام هارون في تحقيقه لكتاب سيبويه : "إنها قراءة الضحاك وغيره ، أي بالرفع ، وقراءة الجمهور بالنّصب "[٥] . وقرأ الضحاك (– ١٠٢هـ) بعوضةٌ رفعاً[٦] .

(٤٩)– [(مِن) تقع لابتداء الغاية الزمانية ؟]

مرّ أن ابن هشام لم يقل في تضمين (قط) معنى (مِنْ) ، لتماشيه مع جمهور البصريين أنها لا تكون للزمان ، وفي بحثه في (من) يقول إنها تقع لابتداء الغاية ، ولهذا المعنى تقع في غير الزمان . ويورد عن الكوفيين وعن الأخفش والمبرد وابن درستويه(– ٣٤٧هـ) أنّها تكون للزمان . ويذكر ردّ السهيلي (– ٥٨١هـ) عليهم بأنه يُحتاج إلى تقدير الزمان ، فكأنّي بابن هشام أورد رد السهيلي بغاية الارتضاء منه أنها لا تقع في الزّمان[١] .

يقول سيبويه : " وأمّا (مِن) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن ، وذلك قولك : من مكان كذا إلى مكان كذا وكذا . وتقول إذا كتبت كتاباً : مِن فلان إلى فلان "[٢] . وتقول رأيته من ذلك الموضع ، فجعلته غاية رؤيتك كما جعلته غاية حيث أردت الابتداء والمُنتهى "[٣] .

وهذا دليل على أنّ البصريين إنّما جعلوا (مِن) للمكان من غير الزمان .

والكوفيون يُجوِّزون استعمال (مِنْ) في الزمان والمكان ، بحجة ورودها في القرآن الكريم وكلام العرب للزمان . أما البصريون فإنهم منعوه ؛ لإجماعهم أنَّ (مِن) في المكان نظير (مُذ) في الزَّمان . ووضعت (من) لتدل على ابتداء الغاية في المكان ، كما أنّ (مذ) وضعت لتدل على ابتداء الغاية في الزمان[٤] .

---

[٤] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ١٣٨ .

[٥] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ١٣٨ ، في الحاشية (١) .

[٦] انظر: عمر عبد العزيز بوريني – تفسير الضحاك بن مزاحم الهلالي الخرساني من سورة الفاتحة إلى سورة الأنفال : جمع وتوثيق ودراسة ، ص ٣٥ ، رسالة ماجستير .

وانظر ابن كثير – تفسير القرآن العظيم ، ج١ ، ص ٦٢ : " وقرأ الضحاك وإبراهيم بن عبلة بعوضة بالرفع " .

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص ٤١٩ – ٤٢٠ .

[٢] سيبويه – الكتاب ، ج٤ ، ص ٢٢٤ .

[٣] المصدر نفسه ، ج٤ ، ص ٢٢٥ .

[٤] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (٥٤) ، ج١ ، ص ٣٧٠ – ٣٧٦ .

وكما كان يُشير الأستاذ حسن الشاعر إلى تطور الآراء النحوية عند ابن هشام ، أُشيرُ هنا إلى أن ابن هشام كان رأيه متجهاً مع الكوفيين ، إذ يقول في أوضح المسالك : " لـِ(مِن) سبعة معانٍ ؛ ... والثالث : ابتداء الغاية المكانية باتفاق ، نحو (مِنَ المَسجِدِ الحَرَامِ) [الإسراء:١] ، والزمانية خلافاً لأكثر البصريين ، ولنا قوله تعالى (مِن أوّلِ يومٍ) [التَّوبة:١٠٨] "[٥] .

لكنني لاحظت ابن هشام قد عدلَ عن ذلك في المغني ، وتبع البصريين . ولك أن تستدل على ذلك أيضاً من قول محمد محيي الدين عبد الحميد في تحقيقه لأوضح المسالك ، إذ يقول : " والظاهر من عبارة المؤلف في المغني اختيار مذهب البصريين ، خلافاً لما اختاره هنا "[٦] .

ثم إن ابن هشام يؤكد رأيه بأنّ (من) لا تكون لابتداء الزمان في قوله بدخولها على : قبلُ وبعدُ . فإنهما غير متأصلين في الظرفية ، وإنما هما في الأصل صفتان للزمان ، فمعنى "جئت قبلك" جئتُ زمناً قبل زمن مجيئك[٧] .

(٥٠)-[(ذا) بعد (مَنْ) الاستفهامية]

(ذا) إذا أتت بعد (مَن) نحو (منذا لقيتَ ؟) فمن : مبتدأ ، وذا : خبر موصول ، والعائد محذوف ، ويجوز على قول الكوفيين في زيادة الأسماء كون (ذا) زائدة ، و(من) مفعولاً[١] .

الظاهر من كلامه تجويزه لما أجاز الكوفيون ، وليس كذلك ؛ لأنها زائدة على مذهب الكوفيين وحسب ، فالكلام مقصور على ما في مذهبهم ، ودليلي على أنّ ابن هشام لم يرتض مذهبهم أنه قد منع زيادة الأسماء ، كما في قوله عن (ماذا) فذا ليست زائدة ، فيقول : " والتحقيق أن الأسماء لا تُزاد "[٢] . ودليلٌ آخر أنه في إعرابه لـِ(منذا) يجعل (ذا) خبراً موصولاً . وكذلك دلني رده على الكسائي في زعمه زيادتها ، إذ يقول : " زعم الكسائي أنها ترِدُ زائدة كـَ(ما) وذلك سهلٌ على قاعدة الكوفيين في أنّ الأسماء تُزاد "[٣] .

---

[٥] ابن هشام – أوضح المسالك ، ج٢ ، ص ١٢٨ – ١٢٩ .

[٦] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ١٢٩ ، الحاشية (٦) من ١٢٨ وجاءت عبارته في ص ١٢٩ .

[٧] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص ٤٢٩ .

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص ٤٣٢ .

[٢] المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٣٩٧ .

[٣] المصدر نفسه ،ج١ ، ص٤٣٤ .

تبيّن من قول سيبويه عن (ذا) أنها لا تُزاد هنا فهو يقول : " وليست يكون كالذي إلاّ مع ما ومن في الاستفهام ، فيكون ذا بمنزلة الذي ، ويكون ما حرف استفهام "[٤] . وكذلك قوله : " فلو كانت ذا لغواً لما قالت العرب : عمّاذا تسألُ ؟ ولقالوا : عمّ ذا تسأل ، كأنهم قالوا : عمَّ تسألُ ، ولكنهم جعلوا ما وذا اسماً واحداً ، كما جعلوا ما وإنّ حرفاً واحداً حين قالوا : إنّما "[٥] .

ممّا قدمتُ تبينتْ وجهة ابن هشام في أنّه يذهب مع البصريين ، فهي ليست زائدة عندهم .

(٥١) – [الأصلُ (مُنذْ) ، و(مُذ) فَرْعٌ عليها]

بعدما علَّقَ ابن هشام الحكم على الاسم المرفوع بعد (منذُ ومُذ) – كما سيمر في الفصل الثالث في هذا البحث – وفيه رأيان بين النُّحاة البصريين ومن غلبَ عليهم نهجهم ، ورأيان للنحاة الكوفيين على الكثرة منهم وعلى بعضهم . بقي رأي ابن هشام معلَّقاً على رأي المبرِّد من البصريين ومن غلب عليهم نهجهم ، ورأي الكثرة من الكوفيين وبعضهم ، إلاّ أنَّ ابن هشام حينما عرض رأي الكوفيين الآخرين وهم أصحاب الرأي الثاني في موقع الاسم المرفوع بعدهما على أنّه خبرُ لمحذوف – وهم بعض الكوفيين كما ورد عنده – يسوق رأيهم في أصل (مُذ) ،

وهو أنها مركَّبة عندهم من : (مِن) و(ذو الطائية) ، مغفلاً ما زعمه البصريون في أصلهما[١] .

ثمّ إنَّ ابن هشام قد تكلَّم على أصل (مُذْ) منساقاً في هذا التأصيل وراء مدرسة البصرة في رأيها على ما سيأتي . ذلك أنَّ ابن هشام يقول : " وأصلُ مُذْ مُنذُ ؛ بدليل رجوعهم إلى ضمِّ ذال مُذْ عند ملاقاة الساكن ، نحو : (مُذُ اليوم) ولولا أنَّ الأصل الضمَّ لكسروا ، ولأنَّ بعضهم يقولُ : (مُذُ زمنٍ طويلٍ) فيُضم مع عدم الساكن "[٢] .

ثُمَّ يوردُ ابن هشام رأي ابن ملكون (– ٥٨٤ هـ) الذي يرى أنهما أصلان لأنه لا يُتَصرَّفُ في الحرف ولا شبهه ، رادَّاً ابن هشام ذلك ؛ لأنَّ الحرف يخفَّف كـ:(إنَّ ، وكأنَّ ، ولكنَّ ، ورُبَّ ، وقطْ)[٣] .

---

[٤] سيبويه – الكتاب ، ج٢ ، ص ٤١٦ .

[٥] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٤١٧ – ٤١٨ .

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٤٤١ – ٤٤٢ .

[٢] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٤٤٢ .

[٣] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٤٤٢ – ٤٤٣ .

وبرأيي أنَّ مرجع هذا الرَّد هو أنَّ ابن هشام يرى أنَّ الأصلَ – كما صرَّح – هو مُنذُ ، ومُذ مأخوذة منها . وبعد فإنَّ ابن هشام يورد رأيَ المالقي (– ٧٠٢ هـ) في أصلهما ، أي (منذُ ، ومُذ) فهو يرى أنه إذا كانت (مُذْ) اسماً فأصلها منذُ ، أو حرفاً فهي أصلٌ . لكنَّ ابن هشام يكتفي بإيراد رأيه (أي رأي المالقي) فلا هو بنيَّة القبول أو الرَّد ، ولربما كان رأي المالقي ذا أثرٍ كبيرٍ في المصنِّف لكن ليس على الإطلاق ، بل في شِقِّه الأول ؛ ذلك أنَّ ابن هشام لما علَّق الحكم على رأي الفريق الأول من البصريين ومن تأثر بهم ، ورأيَي الكوفيين في الاسم المرفوع بعدهما كان فيه (مُنذُ ، ومُذ) اسمان ، وهذا يجزم أنه اعتبرها اسماً كما ورد عن النحاة ؛ لأنهم اعتبروهما مبتدأين ، أو خبرين على الخلاف الحاصل ، ومما يجزم أنه اعتبرها اسماً أنه ردَّ رأي الفريق الثاني من البصريين المعتبرين (مُنذُ ، ومُذْ) ظرفين .

لكنَّ الباحث يرى أنَّ ابن هشام لم يعد رأي المالقي صحيحاً على إطلاقه ؛ لأنَّ المالقي يرى إن كانت (مُذ) حرفاً فهي أصلٌ ، وذلك مردودٌ من وجهة نظر ابن هشام – كما أرى – ذلكَ لأنَّه لم يرَ أنَّ (مُذ) أصلٌ بنفسها ؛ لأنها من (مُنذُ) .

وقد تجاوز الدسوقي عن شرح عبارات ابن هشام فيما نقله الثاني عن ابن ملكون ، والمالقي[٤] .

وإن قِيلَ : إنَّ ابن هشام ردَّ المالقي في الشِّق الثاني من عبارة المالقي في أنه يرى أنَّ (مُذْ) حرف ؛ ولهذا رفض ذلك ابن هشام ، فهذا الكلام مردودٌ على صاحبه ؛ لأنَّ ابن هشام يرى في (مُنذُ) ، و(مُذْ) الحرفية إن وليَهُما اسمٌ مجرور ، وهما حرفا جرٍّ ، وقد أبطلَ ابنُ هشام رأي زاعم اسميتهما إن تبعهما اسمٌ مجرورٌ[١] .

ووجه انسياق ابن هشام في هذا الرأي وراء نحاة البصرة ذلك لأنهم يقولون بأنَّ (مُذْ) فرعٌ على (مُنْذُ) ، يقول سيبويه : " فلما اضطُرُّوا إلى التحريك جاءوا بالحركة التي في أصل الكلام وكانت أولى من غيرها حيث اضطُررتَ إلى التحريك كما قلت في (مُذُ اليوم) فضَممتَ ولم تكسر ، لأن أصلها أن تكون النون معها وتُضَمُّ . هكذا جرت في الكلام "[٢] .

---

[٤] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٣٣١ .

(١) انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٤٤١ . وفي التحقيق أنَّ المالقي هو(محمد بن الحسن –٧٧١هـ) وهو خطأ . والصواب أنَّه أحمد بن عبد النور(–٧٠٢هـ) . انظر قوله في كتابه رصف المباني ، ص٣٨٧ .

[٢] سيبويه – الكتاب ، ج٤ ، ص١٩٤ .

ويذكر سيبويه كُرهَ العرب كسرةً بعدها ضَمَّةٌ فقالوا : (مُذُ اليومُ يا فتى) ، " هذا أجدرُ ؛ لأنَّه ليس في الكلام حرفٌ أوله مكسور والثاني مضموم "[٣] .

وقد استأنس ابن هشام لما جاء عند سيبويه – دون أن يذكر أنَّ هذا جاء عنـــده ، أو أن يذكر أن أصل (مذ) (منذ) وهو من كلام البصريين – فتراهُ يدعم دليله في أن أصل (مذ) (منـــذ) هو قولهم : (مُذُ اليوم) وهو نقلُ سيبويه .

فابن هشام يقول : " وأصل مذ منذ ؛ بدليل رجوعهم إلى ضم ذال مذ عند ملاقاة الساكن ، نحو (مذُ اليوم) ولولا أنَّ الأصل الضَّم لكسروا ولأنَّ بعضهم يقول (مذُ زمن طويل) فيضم مع عدم الساكن "[٤] .

لكنَّ نحاة الكوفة يرون أنَّ (مُذ) ، مركبة من : (من) و(إذا) وكذلك أصلُ (منذُ)[٥] ، وهذا الوجه لم يذكره ابن هشام ، فقد اكتفى بذكر الوجه الآخر الذي يذكره بعض الكـــوفيين ، وهـــو تركيبها من : (من) و(ذو) الطائية[٦] . وهذا الوجه هو رأي الفرّاء كما ذكر الأنباري ، وقـــد ردَّ ما ذهب إليه الكوفيون[٧]. فانظر في انسياق ابن هشام لما جاء عن البصرة في هـــذه المـــسألة ، دون تصريح منه ، وكأنه ينسب نفسه إليهم ، أو هو اعتقادٌ منه بصحته لذا لم يُشر إليهم ، ولأنَّ ذلك يعرفه من له درايةٌ في المذهب .

(٥٢) – [(إيَّا) أصلُ الضَّمير في (إيَّاهُ)]

يقول ابن هشام في مبحث حرف الهاء : " أن تكون حرفاً للغيبة ، وهي الهاء في (إيَّاهُ) والتحقيق أنها حرف لمجرَّد معنى الغيبة ، وأنَّ الضمير (إيَّا) وحدها "[١] .

وفي كلامه الآنف وضوحٌ باتباعه مذهب البصريين ، وإن لم يكن قد نسب هذا الـــرأي لهم ، فكما عُرف عن البصريين أنهم قد قالوا بأنَّ الضمير في (إيَّاه) هو (إيّا) كما سيأتي .

---

[٣] المصدر نفسه ، ج٤ ، ص١٤٦ .

[٤] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٤٤٢ .

[٥] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (٥٦) ، ج١ ، ص٣٨٢ – ٣٨٣ .

[٦] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٤٤٢ .

(٧) انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (٥٦) ، ج١ ، ص٣٩٢ – ٣٩٣ .

[١] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٤٥٥ .

فمع أنَّ ابن هشام بعد ذلك تبعَ البصريين – وإن لم يصرِّح بذلك كما سأوضِّح – حينما عرض لرأي البصريين القائلين بأنَّ (إياه) في (رأيته إياه) بدلٌ من الضمير الهاء في (رأيتـــه) ، وقد عرض لرأي الكوفيين القائلين فيه إنه توكيد[٢] ، فإنه لم يعرض لبيان الضمير فيها . وكـــان منه أن تحدث عنه في مبحث حرف الهاء .

وبعبارة أخرى : إنَّ ابن هشام يعرض لبيان الضمير في (إياه) فهو (إيَّا) وحده ، وبهـــذا يتبع البصريين دون الإشارة إلى ذلك ، ثمَّ يعرض في موطن آخر إلى رأي البصريين والكوفيين في بيان إعراب كلمة : (إيَّاه) في جملة : (رأيتُه إياهُ) دون أن يتحدث في بيان الضمير فيها .

ولقد جاء عند الأنباري في كتابه (الإنصاف) أنَّ البصريين يقولون بأن الضمير في (إيَّاه) هو (إيَّا) ، والأحرف معه لا موضع لها من الإعراب ، على خلاف بينهم . فالخليل يقول فـــي (إيَّا) : ضميرٌ أضيف إلى الأحرف : الكاف ، والهاء ، والياء ؛ لأنه لا يُفيد معنى بانفراده ، ولا يقع معرفة . والمبرِّد يقول فيه : إنه مبهم أضيف للتخصيص . والزجاج يذهب إلى أنَّه مظهـــرٌ خُصَّ بالإضافة إلى سائر المظهرات . وللخليل رأي آخر هو أنَّ الضمير (إيَّا) مُظهرٌ ناب مناب المُضمر . والكوفيون يذهبون إلى أنَّ (إيَّا) عِمادٌ ، والأحرفُ معه هي الـــضمائر المنـــصوبة ، وبعضهم قال بأنَّ (إيَّاكَ) بمجمله ضمير[٣] .

وعلى هذا تأمَّل كلام ابن هشام في انسياقه وراءَ ما ذهب إليه نحاة البصرة .

وللخليل رأيٌ آخر كما جاء عند سيبويه ، فالخليل يرى هذه الكاف مـــع (إيَّـــا) ضـــمير مجرور ، يقول سيبويه : " وقال الخليل : لو أنَّ رجلاً قال : إياكَ نفسِك لم أعنِّفْـــه ، لأنَّ هـــذه الكاف مجرورة "[١] .

---

[٢] انظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٥٩٣ – ٥٩٤ .

[٣] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (٩٨) ، ج٢ ، ص٦٩٥ .

(١) سيبويه – الكتاب ، ج١ ، ص٢٧٩ .

ويقول سيبويه أيضاً في بيان أنَّ (إيَّا) هي الضمير : " اعلـــم أنَّ علامـــة المُـــضْمَرينَ المَنصُوبينَ (إيَّأ) ما لم تُقَدَّر على الكاف التي في رأيتُكَ ، وكما التي في رأيتُكُما ، وكَمُ التي فـــي رأيتُكم .... "[٢] .

وقد أفرد سيبويه باباً في (إيَّأ) تكون فيه مضمرة[٣] .

(٥٣)- [هاء التأنيث]

يقول ابن هشام : " هاء التأنيث نحو " رحمهْ " في الوقف ، وهو قول الكوفيين ، زعموا أنها الأصل ، وأنّ التاء في الوصل بدل منها ، وعكس ذلك البصريون ، والتحقيق أن لا تُعدّ ، ولـــو قلنا بقول الكوفيين ؛ لأنها جزء كلمة لا كلمة "[٤] .

وقول ابن هشام في إن البصريين قد عكسوا ؛ أي لأن الأصل في الكلام عدم الوقف ؛ فأبدلت التاء في الوقف هاءً ، فالتاء أصل والهاء فرع ؛ لأن الوصل أصلٌ بالنسبة للوقف . ويرد ابن هشام قول الكوفيين في قوله والأصل أن لا تعد ، أي هاء التأنيث من أقسام الهاء المفردة[١].

وفي ذلك يقول سيبويه : " وجميع هذا إذا كان بعده كلام ذهب منه الهاء ؛ لأنه قد اســـتُغني عنها . وإنما احتاج إليها في الوقف لأنه لا يستطيع أن يُحرّك ما يسكت عنده "[٢] .

---

[٢] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٣٥٥ .

[٣] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٣٥٦ – ٣٦٠ .

(٤) ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص ٤٥٥ .

[١] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج٢ ، ص ١٢ .

[٢] سيبويه – الكتاب ، ج٤ ، ص ١٦٢ .

ويعقد سيبويه باباً فيما تلحقه الهاء في الوقف لتحرك آخر الحرف ، يقول فيه : " وذلك قولك في بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهنّ لام في حال الجزم : ارْمِه ، ولم يغزُه ، واخشَه ، ولم يقضِهْ ، ولم يرضَهْ وذلك لأنهم كرهوا إذهابَ اللامات والإسكانَ جميعاً ، فلما كان ذلك إخلالاً بالحرف كرهوا أن يسكّنوا المتحرك . فهذا تبيان أنه قد حذف آخر هذه الحروف . وكذلك كل فعل كان آخره ياءاً أو واواً وإن كانت الياء زائدة ، لأنها تجري ما هو من نفس الحرف ، فإذا كان بعد ذلك كلامٌ تركت الهاء ؛ لأنك إذا لم تقف تحرّكت ، وإنّما كان السكون للوقف . فإذا لم تقف استغنيت عنها وتركتها "[٣] .

وفي كتاب سيبويه أبواب أخرى تكلم فيها على الهاء وهي ليست من جنس الكلمة ، بل جزءٌ لحق بها[٤] . ويقول سيبويه أيضاً : " ... فعلامة التأنيث إذا وصلتَه التاء ، وإذا وقفتَ ألحقت الهاء ، أرادوا أن يفرقوا بين هذه التاء والتاء التي هي من نفس الحرف "[٥] .

(٥٤) – [واوان ينتصب ما بعدهما]

فالأوّل واو المفعول معه ، كـ : سرتُ و النيلَ والنصب لا يكون بها ، ويخالف ابن هشام الجرجاني (–٤٧١هـ) في قول الثاني إنه منصوب بها[٦] .

ولم ينبه ابن هشام أو يشير إلى الخلاف الذي فيها بين البصريين والكوفيين ، إذ الخلاف بينهم مشهور . إذ يذهب الكوفيون إلى أنّ المفعول معه منصوب على الخلاف ، والبصريون يذهبون إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو ، والزجاج يرى أنه انتصب بتقدير عامل ؛ لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو ، والأخفش يرى أنه انتصب بانتصاب (مع) في نحو " جئتُ مَعَهُ "[١] .

والثاني من نوعي الواو الناصبة شرطه أن يتقدم الواو نفي أو طلب ، وسمّى الكوفيون هذه الواو واو الصرف ، وليس النصب بها خلافاً ، ومثالها (ولمّا يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلمُ الصابرين) [آل عمران:١٤٢] ... والحقُّ أن هذه واو العطف [٢] .

---

[٣] المصدر نفسه ، ج٤ ، ص١٥٩ .

[٤] انظر : المصدر نفسه ، ج٤ ، ص ١٦١ – ١٦٣ ، وج٤ ، ص ١٦٣–١٦٦ .

[٥] المصدر نفسه ، ج٤ ، ص ١٦٦ .

[٦] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص ٤٧١.

[١] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (٣) ، ج١ ، ص ٢٤٨ –٢٥٠ .

[٢] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص ٤٧٢ .

فابن هشام ينكر على الكوفيين قولهم إنّ واو الصّرف هذه تنصب المضارع بعدها . وقد جاء في الإنصاف اختلاف الفريقين في المنصوب بعدها ، فالكوفيون يذهبون إلى أنّ الفعل المضارع في نحو لا تأكل السّمكَ وتشربَ اللبن منصوبٌ على الصرف . والبصريونَ يذهبون إلى أنه منصوب بتقدير (أنْ) ويذهب أبو عمر الجرمي (-٢٢٥هـ) من البصريين إلى أنّ الواو هي الناصبة بنفسها ؛ لأنها خرجت من باب العطف[٣] .

وقد رفض البصريون ما أسماه الكوفيون الصّرف[٤] . وقال الكوفيون (بالخلاف) في الفعل المضارع المنصوب بعد الواو والفاء المسبوقتين بنفي أو طلب وبعد (أو) . وقد كان الفراء يسمي هذه الواو واو الصّرف ، والصّرف عنده : أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوّله حادثة لا تستقيم إعادتها مع ما عُطف عليها "[٥] . وملاك الصّرف والخلاف واحد[٦] .

(٥٥)- [واو رُبّ]

يقول ابن هشام : " والصّحيح أنها واو العطف وأنّ الجر برُبّ محذوفة خلافاً للكوفيين والمبرد ، وحجتهم افتتاح القصائد بها ... وأجيب بجواز تقدير العطف على شيء في نفس المتكلم ، ويوضح كونها عاطفة أنّ واو العطف لا تدخل على واو القسم "[٧] .

جاء عند سيبويه أنّ (رُبّ) تعمل مضمرة وتكون الواو ظاهرة ، يقول : " وإذا أعملتِ العرب شيئاً مضمراً لم يخرج من عمله مظهراً في الجر والنصب والرفع ؛ تقول : وبلدٍ ، تريد و رُبّ بلدٍ . وتقول : زيداً ، تريد : عليك زيداً . وتقول : الهلالُ ،تريد : هذا الهلالُ . فكلُّه يعمل عمله مُظهَراً "[١] .

---

[٣] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (٧٥) ، ج٢ ، ص ٥٥٥ –٥٥٧ .

[٤] انظر : الدكتور عبد الرحمن السيد – مدرسة البصرة ، ص ٣٥٠.

[٥] الدكتور مهدي المخزومي – مدرسة الكوفة ، ٢٩٥ .

[٦] المرجع نفسه ، ص ٢٩٥ .

[٧] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص ٤٧٣ .

[١] سيبويه – الكتاب ، ج١ ، ص ١٠٦ .

ويقول سيبويه : " ... ولا يجوزُ أن يُضمر الجارُّ ، ولكنهم لمّا ذكروه في أوّل كلامهم شبهوه بغيره من الفعل ، وكان هذا عندهم أقوى إذا أضمرت (رُبّ) ونحوها "[٢] . ثم إنّ سيبويه يذكر واو رُبّ في مواضع متعددة[٣] ، وكذلك يذكر شواهدَ على إضمار رُبّ من الشعر[٤] .

أمّا هل العمل لرُبّ أم الواو ؟ هذه إحدى مسائل الخلاف المشهورة بين البصريين والكوفيين ، فيذهب البصريون إلى أنّ عمل الجرّ لرُبّ وأن واو رُبّ لا تعمل ، ويذهب الكوفيون إلى أن واو رُبّ تعمل في النكرة الخفض بنفسها ، وذهب إلى هذا من البصريين المبرد[٥] .

فعلى ما تقدّم حُكم على أنّ هذه المسألة النحوية قد سلك فيها ابن هشام مسلك البصريين .

(٥٦)- [هل يجوز أن تكون جملة " زيدٌ قام " فعلية ؟]

في التعليق على هذه الجملة يقول ابن هشام : " فالجملة اسمية لا غير ، لعدم ما يطلب الفعل، هذا قول الجمهور "[٦] . ثم يذكر بعض النحاة الذين يرون فيها جواز كونها فعلية على الإضمار والتفسير ، والكوفيون يجوزون فعليتها على التقديم والتأخير[٧] .

فابن هشام حينما صرّح بأنها اسمية لا غير ، فقد طرح ما ذهب إليه النحاة من القول بجواز فعليتها ، وكذلك ردّ رأي الكوفيين ، والقول باسميتها يبنى عليه أن زيدٌ : مبتدأ ، وجملة قام خبره .

" وقوله الكوفيون : أي لأنه يجوز عندهم تقدم الفاعل "[٨] .

وقد كان أن نقل ابن هشام عن بعض النحاة قوله عن البصريين أنهم لا يجيزون تقدم الفاعل لا في شعر ولا نثر[١] ، وإن لم يبدُ في ذلك تأييد من ابن هشام لمذهبهم في هذا ، فإنه يتضح هنا

---

[٢] سيبويه – الكتاب ، ج١ ، ص ٢٦٢ –٢٦٣ .

[٣] انظر : المصدر نفسه ، ج٣ ، ص ٩ ، ١٠٤ ، ١٢٨ ، ٤٩٨ .

(٤) انظر : المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ١٦٣ .

كقول العنبري : وجدَّاء ما يُرجى بها ذو قرابةٍ لعَطفٍ وما يخشى السُّماةَ ربيبُها

[٥] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (٥٥) ، ج١ ، ص ٣٧٦ – ٣٨١ .

[٦] ابن هشام –المغني ، ج٢ ، ص ٤٩٦ .

[٧] انظر :المصدر نفسه ج٢ ، ص ٤٩٦– ٤٩٧ .

[٨] الدسوقي – الحاشية ، ج٢ ، ص ٣٩ .

(١) انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص ٤٠٤ .

وانظر : السيوطي – همع الهوامع ، ج٢ ، ص ٢٥٤– ٢٥٥ يقول : " يجب تأخير الفاعل عن عامله ، وهو الصحيح وعليه البصريون وجوّز الكوفية تقديمه " .

. وكذلك كان ابن هشام قد منع أن يتقدم الفاعل على فعله في حديثي عن مسألة [خبر (كل) مفرد مذكر] . ولا داعي للتكرار في هذه المسألة .

ثمَّ يصرح ابن هشام بأنَّه مع الجمهور في اعتبارهم جملة (زيدٌ قامَ) جملة اسمية ، يقول: " وأمَّا نحو : (زيدٌ قامَ) فالجملة اسمية لا غير ، لعدم ما يطلب الفعل . هذا قول الجمهور "[٢] .

(٥٧)- [الجملة الواقعة بعد الحكاية بالقول أو مرادفه وليس معها حرف تفسير]

فهذه الجمل في محل نصب اتفاقاً ، وقال البصريون : النصب بقول مقدّر ، أما الكوفيون فيقولون بالفعل المذكور ، ويشهد ابن هشام للبصريين بالتصريح بالقول في نحو (ونادى نوح ربَّه فقال إنّ ابني من أهلي) [هود:٤٥] ونحو (إذ نادى ربَّه نداءً خفيّا قال ربِّ إني وهن العظمُ مني)[٣] [مريم:٣-٤] .

وقد تجاوز الدسوقي هذه المسألة الخلافية بين نحاة البلدين[٤].

ويذكر سيبويه مجاري الفعل في الاسم ، يقول : " والفعل يجري في الأسماء على ثلاثة مجار : فعلٌ مظهر لا يحسن إضماره ، وفعلٌ مضمرٌ مستعملٌ إظهاره ، وفعل مضمر متروك إظهاره "[٥] .

وقد تحرّز ابن هشام في أنّ ليس كل قول يعمل بعد الجملة المحكية به ، إذ يقول : فقد يقع بعد القول جملة محكية ولا عمل للقول فيها ، وذلك في نحو " أولُ قولي إني أحمدُ الله "[٦] .

فالمعنى أوّل قولي هذا اللفظ ، إذ الجملة خبر لا مفعول . والبصريون لا يجيزون زيادة شيء من الأسماء[٧].

(٥٨)- [ناصب الظرف إن وقع خبراً]

لا بُدّ من تعلق الظروف بالفعل أو ما يشبهه أو ما أوِّل بما يشبهه أو ما يشير إلى معناه فإن لم يكن من هذه الأربعة موجوداً قُدِّر[١] . وما يشبه الفعل هو ما عمل عمله من الأسماء المشتقة

---

[٢] ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٤٩٦ .

[٣] انظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص ٥٣٩ .

[٤] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج٢ ، ص ٦٨.

[٥] سيبويه – الكتاب ، ج٢ ، ص ٢٩٦ .

[٦] انظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص ٥٤١ .

[٧] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج٢ ، ص ٧٠ .

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص ٥٦٦ .

، وما أوِّل بما يشبهه هو الاسم الجامد المؤول بمشتق ، وما يشير إلى معناه هو العلم المشتهر مسماهُ بوصفٍ فيُشار به حال العلمية للوصف كحاتم ، فإنه يُشير إلى معنى الفعل وهو الحتم[٢] .

ويردُّ ابن هشام زعم الكوفيين من أنّ الناصب للظرف أمر معنوي ، ويرد من قال إنّ الناصب هو المبتدأ[٣] فهم متفقون على أنه لا تقدير ، فالظرف عندهم خبر .

ومُراد ابن هشام من أنّ الكوفة تنصب الظرف بعامل معنوي ، هو ما اصطلحوا عليه بالخلاف إذ يقولون بأنّه هو الناصب للظرف إن وقع خبراً[٤] . والفراء كان يقول بالخلاف في نصب الظروف الواقعات أخباراً ، وبالصّرف في نصب الاسم بعد واو المعية ، ونصب الفعل بعد واو المصاحبة ، ورفع الفعل بعد الواو في قوله " ألاّ يجورَ ويقصدُ "[٥] .

مهما يكن فابن هشام تبع البصريين ووافقهم فيما ذهبوا إليه ، إذ يرون أنّ هناك تقديراً لفعل هو (استقرّ) أو اسم فاعل (مستقِرٌّ) ، والكوفيون كما سبق قالوا إن الظرف انتصب بالخلاف ، وذهب ثعلب إلى أنه انتصب لأن الأصل في قولك : " أمامك زيدٌ " حلّ أمامَك ، فحذف الفعل وهو غير مطلوب واكتفى بالظرف منه ، فبقي منصوباً على ما كان عليه مع الفعل[٦] .

وردّ الأنباري حجة الكوفيين بأنّ الخبر انتصب لمّا خالف المبتدأ ، إذ وجب أن يكون المبتدأ منصوباً لأنه خالف الخبر ، ونعتوا حجة ثعلب بالفساد[٧] .

(٥٩)- [الضميرُ (إياه) في جملة :(رأيتهُ إياهُ) بدلٌ أم توكيد ؟]

يعقد ابن هشام مقارنة فيما افترق فيه عطف البيان عن البدل ، ومن هذه الفروق : أنَّ عطفَ البيان لا يكون مضمراً ولا تابعاً لمضمر ، أما البدل فيكون تابعاً للمضمر بالاتفاق[٨] .

ثمَّ يقف ابن هشام عند مسألة جواز كون البدل مضمراً تابعاً لمضمرٍ ، نحو : (رأيتُهُ إياهُ) ، وجواز كونه تابعاً لظاهرٍ ، نحو : (رأيتُ زيداً إياهُ) . والبدل في كلتا الحالتين مضمرٌ[١] .

---

[٢] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج٢ ، ص ٨٦ .

[٣] انظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص ٥٦٦ .

[٤] انظر : الدكتور مهدي المخزومي – مدرسة الكوفة ، ص ٢٩٤ .

[٥] انظر : المرجع نفسه ، ص ٢٩٤ .

[٦] انظر : أبو البركات الأنباري ، الإنصاف ، مسألة (٢٩) ، ج١ ، ص ٢٤٥- ٢٤٨ .

[٧] المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٢٤٧ .

[٨] انظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٥٩٣ – ٥٩٤ .

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٥٩٤ .

فابن هشام يورد رأيَ النَّحْويين القائلين بإجازته في كلتا الحالتين ، ويورد مخالفة ابن مالك لهم . فابن مالكٍ يرفض أن يأتي البدل مضمراً ، ويرجِّح إن كان البدل مضمراً تابعاً لمضمرٍ فهو يخرُجُ إلى التوكيد ، ويصوِّبُ ابن مالك رأي الكوفيين في ذلك ؛ إذ يرونه على التوكيد . وموقفه من إجازة النُّحاة في كون إتيان البدل مضمراً تابعاً لظاهر يتمثَّل بقوله كما نقله ابن هشام عنه : " إنَّ الثاني لم يُسمع "[٢]. يقصد إتيان البدل مضمراً تابعاً لظاهرٍ .

واعلم أنَّ ما زعمه ابن مالك في عدم إجازة إتيان البدل مضمراً قد خالف به سيبويه لأنه جاء عند سيبويه جواز ذلك في قوله: "واعلم أنَّ هذا المضمر يجوز أن يكون بدلاً من المظهر"[٣]

وفي تصويب ابن مالك لرأي الكوفيين القائلين بأنَّ المضمر التابع لمضمر في : (كنتَ أنتَ) هو توكيد ، يخالف به هو والكوفيون ما جاء عند البصريين وسيبويه من أنه بدلٌ ، يقول سيبويه في ذلك : " فإن أردتَ أن تجعل مضمراً بدلاً من مضمرٍ قلتَ : رأيتُكَ إيَّاكَ ، ورأيته إيَّاهُ . فإذا أردتَ أن تُبدِلَ من المرفوع قُلتَ : فعلتَ أنتَ ، وفعلَ هوَ . فأنتَ وهوَ وأخواتهما نظائر (إيَّاهُ) في النَّصب "[٤] .

ولعلَّك تسأل عن سبب إيراد الباحث هذه المسألة في آراء ابن هشام المؤيدة للبصرة مع عدم تصريح ابن هشام لنحاة البصرة أصلاً ، وعدم ذكره لرأيهم ، وخلو كلامه من تأييدٍ لهم !

وأجيبُكَ أنَّ ابن هشام لمَّا عقد المقارنة بين عطف البيان والبدل ، قد عقدها – كما ذكر – عن البدل لا عن التَّوكيد . فاتَّضحَ نزوعه نحو ما جاء عن البصريين ، من أنه بدلٌ لا توكيد .

وفي موضع آخر من المغني يذكر ابن هشام الخلاف بين أهل البلدين حول اعتبار هذا الضَّمير هل هو توكيد أم بدل ، بنسبه رأي كلِّ فريق لصاحبه ، دون ترجيح لأحدهما[٥] .

ولم يتحدَّث ابن هشام عن أصل الضمير في (إيَّاهُ) في هذا الموطن ، لكنَّه قد تكلَّم عليه في باب الهاء ، وقد تبع البصريين كما ذكرت في المسألة السابقة لهذه .

---

[٢] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٥٩٤ . وانظر ابن مالك – التَّسهيل ، ص١٧٢ .

[٣] سيبويه – الكتاب ، ج٢ ، ص٣٨٦ .

[٤] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٣٨٦ .

[٥] انظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٦٤٣ .

(٦٠)- [اجتماع عاملين على معمول واحد]

يمنع ابن هشام جملة " إنّ زيداً وعمرٌو قائمان " فالطّالب لرفع زيد هو الابتداء ، والابتداء التّجُرد ، وقد زال التجرد بدخول الناسخ[١] .وفي منعه يكون قد تبع البصريين – مع عدم إشارته إليهم – فهم يمنعون أن يُعطف على اسم إن بالرفع قبل إتمام الخبر.

فالبصريون لا يُجوِّزون العطف على موضع (إنَّ) قبل تمام الخبر ، فامتنع أن تقول " إنّك وزيدٌ قائمان " لأن (زيد) وجب أن يكون مبتدأ فيُرفع ، ووجب أن يكون عاملاً في خبر زيد ، وتكون إنّ عاملة في خبر الكاف ، وقد اجتمعتا في لفظ واحد ، فلو قيل بجواز العطف على تمام الخبر لأدّى ذلك إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان وذلك مُحال ، والكوفيون يقولون بجواز العطف على موضع (إنّ) قبل تمام الخبر ؛ لأنّ (إنّ) لا تعمل عندهم في الخبر ، واختلفوا بعد ذلك[٢] . وذكر ابن هشام رأي الكسائي والفراء ، وردَّ قولهما[٣] . ويذكر الأشموني[٤] والدكتور عبد الرحمن السيد[٥] كلامهم – أي كلام البصريين والكوفيين – في جملة " إنّك وزيدٌ قائمان " .

(٦١) – [هل يُفسَّرُ ضمير الشأن والقصَّة بمُفرد له مرفوع أم بجملة ؟]

يذكر ابن هشام المواضع التي يعود فيها الضمير على ما تأخَّر لفظاً ورتبة ، ثمَّ يذكر منها ضمير الشأن والقصَّة ، وهذا مصطلح بصري[٦] قد أخذ به المُصنِّف ، ثم يذكر ما يقابله في الاصطلاح الكوفي بتصريح منه في ذلك في قوله : " والكوفي يسميه ضمير المجهول "[٧] .

وفي ذلك تأثُّرٌ واضح من المصنِّف باصطلاحات النحاة البصريين ، وإن كان لم يصرِّح ببصرية المصطلح . وكأنه قد سلَّم بالتسمية التي اختارها نحاة البصرة .

وبعدها يعرض ابن هشام وجوه مخالفة هذا الضمير للقياس ، ومنها :

أنَّ مفسره لا يكون إلا جملة ، ولا يشاركه في هذا ضمير . أي إنَّ مُفسِّر ضمير الشأن والقصَّة يجب أن يكون جملة ، فلا يجوز أن يكون مفرداً . وغيره من الضَّمائر يُفَسِّره مفردٌ[٨] .

---

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص ٦١٧ .

[٢] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (٢٣) ، ج١ ، ص ١٨٥– ١٩٥ .

[٣] انظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص ٦١٧ .

[٤] انظر : الأشموني – شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج١ ، ص ٢٢٧ .

[٥] انظر : الدكتور عبد الرحمن السيد – مدرسة البصرة ، ص ١٨٥ .

[٦] انظر : المرجع نفسه ، ص ٣٤٦ – ٣٤٧ .

[٧] ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٦٣٦ .

[٨] انظر : المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٦٣٧ .

ثم يذكر كذلك إجازة نحاة الكوفة والأخفش تفسيره بمفرد له مرفوع ، نحو (كان قائماً زيدٌ) و(ظننتهُ قائماً عمرٌو)[١] .

وعلى قولهم هذا فهم يفسرون ضمير الشأن (هو) ، أو ضمير المجهول – كما يسمونه هم – المحذوف بعد (كان) بالمفرد وهو (زيدٌ) في المثال الأول المذكور . فَـ(كان) شأنيَّة ، واسمها محذوف ، و(قائماً) خبرٌ لكان ، و(زيدٌ) فاعلٌ لاسم الفاعل (قائم) .

وكلام الكوفيين مُنكرٌ من ابن هشام ، وذلك في قوله : " وهذا إن سُمِعَ خُرِّجَ على أنَّ المرفوع مبتدأ ، واسم كان وضمير ظننته راجعان إليه لأنه في نيَّة التَّقديم "[٢] .

فابن هشام لم يأخذ برواية الكوفيين فهو يردُّها وكأنها لم تُسمع ، حتى وإن كانت روايتهم صحيحة في المسموع فلا يجوز اعتبار (زيد) فاعلاً لاسم الفاعل ؛ لأنه في نيَّة التقديم ، فكأن الجملة (زيدٌ كان قائماً) . وهذه حجَّة البصريين .

يقول الدُّسوقي : " هذا ردٌّ من البصريين القائلين إنَّ مفسر ضمير الشأن لا يكون إلا جملة على الكوفيين المُجوِّزين تفسيره بمفرد له مرفوع "[٣] .

ويجوِّز ابن هشام كون (زيد) اسم كان[٤] . وهنا لا تقدير لضمير الشأن .

وقد أجاز الكوفيون جملة (إنَّه قامَ) و (إنَّه ضُربَ) على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنياً على للمعلوم أو للمجهول . ونعت ذلك ابن هشام بالفساد ، فالفسادُ متأتٍّ من جهتين : فالأولى : التفسير بالمفرد . والثانية : حذف مرفوع الفعل[٥] .

(٦٢) – [اختيار إعمال الثَّاني في باب التَّنازع]

يقف ابن هشام للحديث عن الأشياء التي تحتاج إلى رابطٍ ، ومنها : العاملان في باب التنازع فيشترط المصنِّف ارتباطهما بالعاطف ، أو عمل أولهما في ثانيهما ، أو كون ثانيهما جواباً للأوَّل ، إما جوابيَّة الشرط أو جوابيَّة السؤال . ويضربُ لذلك أمثلة[٦] .

---

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٦٣٧ .

[٢] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٦٣٧ .

[٣] الدسوقي – الحاشية ، ج٢ ، ص١٣٤ .

[٤] انظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٦٣٧ .

[٥] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٦٣٧ .

[٦] انظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٦٦٠ .

فالمهم عند المصنِّف أن يُذكر الارتباط بين العاملين بالأوجه التي ذكرها أو بغيرها . إذ لا يجوز : (قامَ قعدَ زيد) ، ثمَّ يُبطل قول الكوفيين في اختيارهم لبيت امرئ القيس في أنه من التنازع ، وذلك في قول الشاعر :

وَلَو أنَّما أسْعَى لأدْنَى مَعيشَةٍ كَفَاني وَلَمْ أطْلُبْ قَليلٌ مِنَ المَالِ[١]

إذ يزعم الكوفيون أنَّ البيت من التنازع ، وإنَّه حجة على اختيار إعمال الأوَّل ، بدليلهم القائم على فَصاحة الشاعر ، ولزوم حَذف مفعول الثاني ، وقد تَركَ إعمال الثاني مع تمكُّنه منه وسلامته من الحذف[٢] .

ويردُّ المصنِّفُ زعم الكوفيين على أنه من التنازع بقوله : " والصَّواب أنه ليس من التنازع في شيء ؛ لاختلاف مطلوبَيِّ العاملين ، فإنَّ كفاني طالبٌ للقليل ، وأطلب طالبٌ للمُلك محذوفاً للدليل ، وليس طالباً للقليل ، لئلا يلزم فساد المعنى ، وذلك لأنَّ التنازعَ يوجب تقدير قوله ولم أطلب معطوفاً على كفاني ، وحينئذٍ يلزم كونه مثبَتاً ، لأنه حينئذٍ داخلٌ في حيِّز الامتناع المفهوم من لو ، وإذا امتنع النفي جاء الإثبات ، فيكون قد أثبت طلبه للقليل بعدما نفاه بقوله : ولو أنَّما أسعى ... وإنما لم يَجُز أن يقدر مستأنفاً لأنه لا ارتباط حينئذٍ بينه وبين كفاني ، فلا تنازع بينهما "[٣] .

ثمَّ ينفي ابن هشام قول السائل : لمَ لا يجوز التنازع على تقدير الواو للحال ؟ بحجة السائل أنك إذا قلت : لو دعوته لأجابني غير متوانٍ ، فأفادت لو انتفاء الدعاء والإجابة دون انتفاء عدم التواني حتى يلزم الإثبات . فكان نفي ابن هشام له ولقوم منهم ابن الحاجب (– ٦٤٦ هـ) الذي وجَّه بسؤال السائل قول الفارسي والكوفيين إنَّ البيت من التنازع وإعمال الأوَّل ، بأنَّ المعنى حينئذٍ : لو ثبت أني أسعى إلى أدنى معيشةٍ لكفاني القليل ، في حالة أني غير طالب له ، وعلى ذلك يكون انتفاء كفاية القليل المقيَّدة بعدم طلبه موقوفاً على طلبه له ، فيتوقَّف عدم الشيء على وجوده[٤] .

---

[١] حسن السندوبي – شرح ديوان امرئ القيس ومعه أخبار المراقسة وأشعارهم في الجاهلية وصدر الإسلام ، ص ١٤٦، لكن البيت مضبوط بـِ" فلو أنَّ. . ." من قصيدة له مطلعها:

ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي وهل يَعِمنْ من كان في العُصُر الخالي

وانظر : سيبويه – الكتاب ، ج١ ، ص٧٩ .

[٢] انظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٦٦٠ .

[٣] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٦٦٠ – ٦٦١ .

[٤] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٦٦١ .

وقد جاء عند سيبويه في باب التنازع – وهو ما أسماه سيبويه (باب الفاعِلين والمَفْعُولَيْن اللذين كلُّ واحدٍ منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك) – قوله في أنَّ العمل إنَّما يكون للثاني : "وإنما كان الذي يليه أولى لقُربِ جواره وأنه لا ينقض معنىً "[١] .

ويرى كذلك أنَّ الفعل الأوَّل مُعمَلٌ في المعنى وغير مُعمل في اللفظ ، والآخِرَ مُعمَلٌ في اللفظ والمعنى[٢] .

ويقف أبو البركات الأنباري في كتابه (الإنصاف) عند هذه المسألة ، حيث إنَّ الكوفيين يذهبون إلى أنَّ إعمال الفعل الأوَّل أولى ، ويذهب البصريون إلى القول بأولويَّة الثاني[٣] .

وحجَّة الكوفيين استندت إلى النقل والقياس . وحجَّتهم في النَّقل : أبيات كان منها بيت امرئ القيس المذكور هنا[٤] .

وحجتهم في القياس : أنَّ الفعل لمَّا كان مبدوءاً به كان إعماله أولى ؛ لقوَّة الابتداء والعناية به ، فالابتداء له أثرٌ في تقوية عمل الفعل ، وإذا أعملتَ الثاني أدَّى إلى الإضمار قبل الذِّكر ، ولا يجوز في كلامهم .

وكذلك حجة البصريين تقوم على النقل والقياس ، فاستندت إلى القرآن الكريم على غير حجَّة الكوفيين في عدم استنادها عليه ، فاحتجَّ البصريون بقوله تعالى : (آتوني أُفرِغْ عليهِ قِطراً) [الكهف:٩٦] فأعمل الثاني وهو(أفرِغْ) ، ولو أعملَ الأوَّل لقال : أفرغه عليه . واحتجوا بآيات الله الكريمة غير هذه . وحجتهم في القياس : أنه ليس في إعمال الثاني دون الأول نقضُ معنىً ، فكان إعماله أولى ، فقولهم : (خشنتُ بصدره وصدرِ زيد)يختارون إعمال الباء في المعطوف ، ولا يختارون إعمال الفعل فيه ؛ لأنها أقرب ، وليس في إعمالها نقض معنى . واحتجوا بعلَّة المجاورة دلالة على أثر القرب[٥] .

---

[١] سيبويه – الكتاب ، ج١ ، ص٧٤ .

[٢] انظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص٧٧ .

[٣] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف مسألة (١٣) ، ج١ ، ص٨٣ – ٩٦ .

[٤] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٨٣ – ٨٧ .

[٥] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٨٧ – ٩٢ .

وقد فنَّد أبو البركات حجة الكوفيين ، ورأى أنَّ امرَأ القيس ، لو أعمــلَ الثــاني لفــسَدَ المعنى[١] .

بناءً على ما تقدم أقولُ : إنَّ ابن هشام قد اختار مذهب البصريين دون تــصريح منــه بالقول إنَّ هذا مذهبهم في إعمال الثاني في باب التنازع ، ولمّا ردَّ زعم الكوفيين في بيت امــرئ القيس ثبتَ أنه يسلِّمُ بما جاء عند البصريين .

واعلم أنَّ كلام ابن هشام في بيت امرئ القيس قد سُبق به ، فسيبويه يُشير إلى ذلك[٢] .

أخلُصُ إلى أنَّه لمَّا ثبتت قوة احتجاج البصريين لما قالوه في المسألة وبدعمهم حجَّــتَهم بكلام السَّميع المُجيب وبكلام خير المُرسلين عليه أتمُّ التسليم ، ولمَّا أحسنوا تخريج بيــت امــرئ القيس من حُسن فهم المراد منه قلتُ بقولهم .

(٦٣)- [حذف جواب الشرط]

لا يُحذف جواب الشرط إلاّ وفعل الشرط ماضٍ ، ولهــذا ردّ ابــن هــشام الزمخــشري (-٥٣٨هــ) في قوله فيمن رفع يُدرك في (أينَما تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ المَوتُ) [النساء:٧٨] إنَّه يجوز كون الشرط متصلاً بما قبله ، أي ولا تظلمون فتيلاً أينما تكونوا ، فيكون الجوابُ محذوفاً مدلولاً عليه بما قبله ، ثم يبتدى (يُدرِكْكُم المَوتُ وَلَو كُنتم فِي بُروج مُشيّدةٍ) [النساء:٧٨] .

وهذا الذي ردّ به ابن هشام على الزمخشري إنّما هو كلام سيبويه وغيره من الأئمة ، فلقــد نصُّوا على أنه لا يُحذف الجواب إلاّ وفعل الشرط ماض ، وقد ذكر ذلك ابن هشام مصرّحاً به ، إلاّ أن ما يجري في الشعر لا ينطبق على اختيار الكلام هنا[٣] .

---

[١] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، ج١ ، ص٩٢ – ٩٦ .

[٢] انظر : سيبويه – الكتاب ، ج١ ، ص٧٩ .

[٣] انظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص ٧٠٦ . وانظر : أيمن الشوا – إعراب القرآن الكريم مــن مغنــي اللبيب ، بتقديم الشيخ عبد الرزاق الحلبي ، والشيخ محمد كريم ، ص ١٠٤ .

يقول سيبويه في حذف جواب الشرط : " وسألت الخليل عن قوله جلّ ذكره (حَتَّى إذا جاؤوهَا وَفُتِّحَتْ أبوابُهَا) [الزمر:٧٣] أين جوابها ؟ ... فقال إنّ العرب قد تترك في مثل هذا الخبر في كلامهم ، لعلم المخبر لأي شيءٍ وضعَ الكلامُ "[١] .

ويقول سيبويه أيضاً : " ألا ترى أنّك تقول : آتيك إنْ أتيتني ، ولا تقول آتيكَ إن تأتِني "[٢] . وفي هذا يكون جواب الشرط ماضياً .

وانظر إلى حُسن تخريج الخليل للنصّ القرآني ، في قول سيبويه : " وسألت الخليل عن قوله جلّ وعزّ : (إنْ تُصبهم سيئة بما قدّمت أيديهم إذا هم يقنطون) [الروم:٣٦] فقال : هذا كلامٌ معلق بالكلام الأوّل كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول ، وهذا ههنا في موضع قنطوا "[٣] . ومن ذلك كلّه ترى ابن هشام يستند إلى أقوال البصريين في تخريجه ، وتوجيهه للوجهة الإعرابية ، فهو إلى حدٍّ بعيد متأثرٌ بما جاء عند سيبويه .

(٦٤)- [جواز الابتدائية والفاعلية]

يقول ابن هشام بجواز أن يكون المرفوع من نحو (أفِي اللهِ شَكٌّ) [إبراهيم:١٠] على الابتدائية والفاعلية ، ويُرجح الفاعلية ؛ لأن الأصل عدم التقديم والتأخير ، فإن قلت : " أقائمٌ أنت " فكذلك عند البصريين ، وأوجب في ذلك الكوفيون الابتدائية[٤] .

فالابتدائية والفاعلية جازت لأن الظرف اعتمد على الاستفهام في الآية ، وعلى النفي في المثال (ما في الدار زيدٌ) ، ويرجح الفاعلية ؛ لأنَّ الأصل عدم التقديم والتأخير ، وهذا لازمٌ على الابتدائية ، وقول ابن هشام : " فكذلك عند البصريين " أي جواز الوجهين والأرجح الفاعلية ، وأوجب الكوفيون الضمير في هذا على أنه مبتدأ[٥] .

وعلى هذا فابن هشام قد ردَّ ما ذهب إليه الكوفيونَ ، لترجيحه مذهبَ البصريين ، ثمّ إنَّه قد ردَّ الكوفيين بقوله : " وممّا يقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى : (أراغِبٌ أنتَ عَن آلِهَتي يا إبراهيمُ)[٦] [مريم:٤٦] .

---

[١] سيبويه – الكتاب ، ج٣ ، ص ١٠٣ .

[٢] المصدر نفسه ، ج٣ ، ص ٦٦ .

[٣] المصدر نفسه ، ج٣ ، ص ٦٣ – ٦٤ .

[٤] انظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص ٧٢٢- ٧٢٣ .

[٥] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج٢ ، ص ١٩٠ –١٩١ .

[٦] ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص ٧٢٣ .

وقد ردّ ابن هشام ما ذهب إليه الزمخشري الذي يرى أنّ (أنت) في الآية مبتدأ ، وقد ردّه مستنداً إلى أنّ القول بذلك يؤدي إلى فصل العامل عن معموله بالأجنبي .

لكن الدماميني لا يرى أنّ هذا مؤدٍّ إلى القطع ببطلان مذهبهم ؛ لأنه في الآية يحتمل أنّه متعلق بفعل محذوف أي أترغب عن آلهتي ؟ ، فلا يتمّ ما ذكره المصنف من أنه قاطعٌ ببطلان مذهبهم ، وأجاب الشُّمني بأنّ مراده بالقطع الظن الغالب ، وحينئذٍ فلا يقدح فيه احتمال غير ذلك ، ولا شكّ أن غالب الظنّ في الآية تعلُّق (عن آلهتي) بـِ(راغب)[١] .

لكنني أقف مع ابن هشام ، وأردُّ على الدماميني حجته بأنّ الأولى عدم التقدير ، وأردُّ ما زعمه الشُّمني ، إذ أرى أنّ الرّد بالقطع من المصنف ، كان النفي القاطع ، بحجة أنّ المصنف قد تماشى مع البصريين منذ البداية ، فلا داعي للتأوُّل ، إذ الظاهر واضحٌ بالردّ على الكوفيين .

وردُّ ابن هشام على الزمخشري مفاده أنّ الزمخشري قد فصل (راغب) عن المعمول (آلهتي) بالأجنبي (المبتدأ) ، إذ من المشهور أنّ المبتدأ ليس معمولاً للخبر[٢] .

(٦٥) – [المرفوع بعدَ (إنْ) الشَّرطيَّة]

يذكر ابن هشام السببَ الأوَّل لطول كتب الإعراب وهو التّكرار ، ويجعل منه اختلافهم في كون المرفوع بعد (إنْ) فاعلاً أو مبتدأ في نحو : (وإنْ امرأةٌ خافتْ)[٣] [النساء:١٢٨] .

فابن هشام لم يُصرح ههنا بهذا الخلاف بين النحويين ، ولعلّك تعلمُ أنَّ هذا الخلاف متحصِّلٌ بين البصريين والكوفيين ، فيقول الدسوقي شارحاً كلام ابن هشام الآنف : " قوله : أو إنْ : أي بعد (إنْ) الشرطية ، أي فكونه فاعلاً مذهب البصريين أو أكثرهم . وأما كونه مبتدأ على الخصوص بحيث لا يجوز جعله فاعلاً فلم أعلم قائلاً به . نعم الكوفيون يجوِّزون فيه ثلاثة اوجه : أن يكون فاعلاً بفعل محذوف يفسره المذكور كما يقول البصريون . وأن يكون فاعلاً بالفعل المتأخِّر لأنهم لا يتحاشون تقديم الفاعل على رافعه . وأن يكون مبتدأ "[٤] .

---

(١) انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج٢ ، ص ١٩١ .
وانظر : الشُّمني – المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ، وبهامشه شرح الدماميني ، ج٢ ، ص ٢١٥

(٢) انظر : المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ١٩١ . وانظر : الزمخشري – الكشاف ، ج٢ ، ص ٥١١ ، إذ يقول فيه : " وقدّم الخبر على المبتدأ في قوله : " (أراغبٌ أنتَ عن آلهَتي يا إبراهيمُ) لأنه كان عنده أهم وهو عنده أعنى ، وفيه ضربٌ من التعجب والإنكار لرغبته عن آلهته ، وهو أن آلهته ما ينبغي أن يرغب عنها أحد " .

(٣) انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص١٤ .

(٤) الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٧ .

أضِفْ إلى ذلك أنَّ ابن هشام لم يُصرِّح بذكر أصحاب الاختلاف فإنه يُعلِّقُ الحكمَ على هذين الرأيين ، فأنه لم يُبنْ ههنا عن ترجيحه أحدَهما ، لكنَّه يشير إلى أنه جمع مسائل مختلف عليها – وكان قد ذكرها – ومنها هذه المسألة في الباب الرَّابع من مصنَّفه المغني[١] ، لكنَّه قد ذكرها في الباب الخامس كما سيأتي الكلام على ذلك .

ولابن هشام عُذرٌ في عدم ذكره تفاصيل الخلاف ، وعدم الخوض في ماهيته فهو ليس في مجال العرض له وشرحه ، والترجيح ، والتفنيد ، أو التَّعليق ، بل إنه يسوق ذكر أنَّ هناك اختلافا في هذه المسالة وغيرها ممثِّلاً على التكرار الحاصل في كتب المعربين .

لكنَّ ابن هشام في الباب الخامس يذكر في الجهة السادسة فيه من اعتراضاته على المعرب – وهي (ألاَّ يراعي الشروط المختلفة بحسب الأبواب) – أنَّه يتوهَّمُ أن يقول من لا يذهب إلى قول الأخفش والكوفيين في نحو : (وإنْ امرأةٌ خافت) [النساء:١٢٨] ، و(وإنْ أحدٌ مِنَ المُشركينَ) [التَّوبة:٦] وغيرها : إنَّ المرفوع مبتدأ[٢] .

يقول ابن هشام في ردِّ ذلك القول من المعرب : " وذلك خطأ ؛ لأنه خلاف قول من اعتمد عليهم ، وإنَّما قاله سهواً ، وأما إذا قال ذلك الأخفش أو الكوفي فلا يُعدُّ ذلك الإعراب خطأ ؛ لأنّ هذا مذهب ذهبوا إليه ولم يقولوه سهواً عن قاعدة "[٣] .

وكلام ابن هشام هذا يبدو أنه في صالح الكوفيين ، وأنه ينحاز إليهم . لكن ذلك ليس مرادَه ؛ إذ هو يوجب على المُعرب المعرفة بذلك ؛ فإن كان المعرب يتمشَّى مع الكوفيين ، فله القول بذلك ؛ لأنه ههنا على علمٍ بما في نحوهم ، أما إن كان لا يتبع فيه الكوفيين ، ويعرب المرفوع مبتدأ فهو خطأ ؛ لأنَّ المعرب في هذا كان قد أعرب سهواً ، وخالف من اعتمد عليهم في إعرابهم ، أي لأنه لم يكن كوفيَّاً فكيف يتأتى له هذا الإعراب ؟

ثمَّ حسم ابن هشام موقفه في ذلك (أي موقفه النحوي في القول بحُكم المرفوع بعد إن الشرطية) بأن قال فيما جاء عن الكوفيين بأنهم يعربونه مبتدأ ، فيقول : " نعم ، الصواب خلاف قولهم في أصل المسألة "[٤] .

وفي هذا ردٌّ صريح من المؤلِّف لما ذهب إليه الكوفيون من القول بأنَّ المرفوع بعد (إنْ) الشرطية مبتدأ ، فهو يرى – كما يراه البصريون – بأنه فاعلٌ يفسره الفعل المذكور .

---

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص١٥ .

[٢] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٧٥٧ .

[٣] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٧٥٧ .

[٤] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٧٥٧ .

يقول سيبويه في هذه المسألة : " واعلم أنه لا ينتصب شيءٌ بعد إنْ ولا يرتفع إلاَّ بفعلٍ ، لأنَّ إنْ من الحروف التي يُبنى عليها الفعل ، وهي إنْ المُجازاة ، وليست من الحروف التي يُبتدأ بعدها الأسماء ليُبنى عليها الأسماءُ "[١] .

لكنَّ الذي جاء عن الكوفيين عند أبي البركات الأنباري أنهم يجعلون المرفوع بعد (إنْ) الشرطية فاعلاً ؛ إلاَّ أنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل ، والبصريون يقولون بارتفاعه بتقدير فعل ، والأخفش يرى رفعه على الابتداء[٢] .

فابن هشام هنا ردَّ أصل هذا الرأي للكوفيين في جعل المرفوع بعد (إنْ) مبتدأ . ثمَّ يذكر مذاهب أخرى للكوفيين في هذه المسألة ، إذ يذكر عنهم إجازتهم أن يكون المرفوع محمولاً على إضمار فعل كما قال الجمهور ، وأشار ابن هشام إلى رأي الكوفيين الثالث في المسألة نفسها ، وهو : إجازتهم أن يكون هذا المرفوع فاعلاً بالفعل المذكور على التقديم والتأخير ، وقد ردَّ الرأي الثالث الذي جاء عنهم ، واعتبر الصواب قول البصريين[٣] .

وفي استقصاء ابن هشام لآراء الكوفيين دليلٌ على سَعَة اطِّلاعه ، ودقَّة نقله .

(٦٦)- [هل يوصف الموصول والعامل من وصف ومصدر قبل العمل ؟]

في الجهة السَّادسة من اعتراضات ابن هشام على المُعْرِبِ أنَّه [أي المُعرب] لا يراعي الشروط المختلفة بحسب الأبواب ، ويشير إلى موضع وقع فيه المعربون بالوهم ، وحاصلُه أنَّهم ذكروا بعض المواضع التي تكون صفة قبل أن تعمل ، فقد خصت العرب العامل من وصف ومصدر ، والموصول بأنها لا توصف إلاَّ بعد ذكرها ، أي أن العامل لا يوصف قبل العمل ، ويوصف بعده ، وكذلك الموصول فإنه لا يوصف قبل تمام صلته ، ويوصف بعد تمامها[٤] .

يقول الدسوقي : بعض الأسماء كاسم الفاعل ، واسم المفعول العاملين والمصدر ، خصُّوا جواز وصفهما ببعد العمل ، ومنعوه قبله ، وكذلك الموصول ، خصوا جواز وصفه ببعد الصلة ، ومنعوه قبل تمامها[٥] .

---

[١] سيبويه – الكتاب ، ج١ ، ص٢٦٣ .

[٢] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (٨٥) ، ج٢ ، ص٦١٥ – ٦١٦ .

[٣] انظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٧٥٧ – ٧٥٨ .

[٤] انظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص ٧٦٦ .

[٥] انظر : الدسوقي – الحاشية ج٢ ، ص ٢٢١ .

ويورد ابن هشام مثالاً على ما وهم به أبو البقاء (-٦١٦هـ) وهو قول الحُطيئة(-٣٠هـ) :

أزْمعتُ يَأساً مُبيناً مِن نَوالِكمُ ولَن تَرى طارِداً لِلْحُرِّ كَاليأسِ[١]

فمن وهم يقول إن (من) متعلقة بيأساً ، ويردهم ابن هشام بأنها تعلقت بيئست محذوفاً ، لأن المصدر لا يوصف قبل أن يأتي معموله[٢] .

والوهم في ذلك أنهم وصفوا المصدر قبل أن يأتي معموله ، أي ولو جعل متعلقاً بـ(يأساً) ، كان المصدر (يأساً(موصوفاً بمبيناً قبل عمله[٣] .

واتضحت بصرية الرأي عند ابن هشام من خلال ردِّه لما وَهم به أبو البقاء إذ يقول أبو البقاء في (وَلا آمّينَ البيتَ الحَرامَ يبْتَغُونَ فَضْلاً) [المائدة:٢] أنّه لا يكون "يبتغون" نعتاً " لآمين " ؛ لأن اسم الفاعل إذا وصف لم يعمل في الاختيار ، بل هو حالٌ من" آمِّين " ويصفه ابن هشام بالضّعف ، ويقول : " والصحيح جواز الوصف بعد العمل "[٤] .

ويشرح الدسوقي عبارات ابن هشام ، فيقول : إنّ ظاهر كلام أبي البقاء في أنّه إذا وصف لم يعمل ، فوصفه يمنع عمله سواء وصف قبل تمام العمل أم بعد تمامه ، وفي رأي ابن هشام أنّه يجوز وصفه بعد العمل ، أي لا قبله وهذا ما اختاره المُصنِّف أصح الأقوال في المسألة وهو قول البصريين والفرّاء ، ووجهه أنّ الوصف يُزيل شبه الفعل أو يضعفه ، وذلك إنّما يتحقق قبل العمل لا بعده ، إذ يمتنع إيقاع ما وقع ،وثانيها قول الكسائي وباقي الكوفيين جواز الوصف مطلقاً وثالثها ظاهر كلام ابن عصفور في (المُقَرَّب) المنع مطلقاً ، واختاره ابن مالك[٥] .

---

(١) الحُطيئة – ديوان الحطيئة بشرح أبي سعيد السكري ، ص ٥٣ . يقول الشنقيطي في الحاشية (٢) من ص ٥٣ : " بعضهم قال (من) متعلقة بيأساً ، والصواب أنّ تعليقها بيئست محذوفاً لأن المصدر لا يوصف قبل أن يأتي معموله ، والإزماع : تصميم العزم .

وانظر : ديوان الحطيئة – بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني ، ص٢٨٣ . ووردت (ياسا) فيه وفي ديوانه السابق من غير همزة ، وشرح البيت ص٢٨٨ يقول محققه نعمان أمين : " هذا البيت والذي بعده من رواية الأصمعي ، وقال غيره : رواه خالد ويروى : طارداً للهمّ كالياس ، ويروى : للمرء " .

(٢) انظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص ٧٦٦ .

(٣) انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج٢ ، ص ٢٢١ .

(٤) ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص ٧٦٦ . وانظر أبو البقاء العكبري – التبيان ، ج١ ، ص٣٣١ .

وقُرئ (ولا آمّي) واثبات النون أقوى ؛ لأنه حال . انظر العكبري – إعراب القراءات الشّواذ ،ج١ ، ص٤٢٥ .

(٥) انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج٢ ، ص ٢٢١ .

ويبدو أنّ ابن هشام في اختياره لمصطلح البصريين وهو(اسم الفاعل) ، كان بصري الاصطلاح ، وذلك إذا ما عرفتَ أنّ الكوفيين يُعِدُّون ذلك باصطلاح الفعل الدائمُ[١] .

ويذكر سيبويه عمل اسم الفاعل إذا حُلّي بأل[٢] ، ويذكره كذلك إذا حُلّي وأضيف فلم يعمل[٣].

(٦٧)- [حذف حرف القسم مع اسم الله تعالى]

يردُّ ابن هشام وَهْمَ كثيرٍ من المُعربين وَالمُفسِّرين الذين يقولون في فواتح السور : إنه يجوز كونها في موضع جر بإسقاط حرف القسم ، وقد استند ابن هشام في الرد عليهم بما يلي :

أوَّلاً : إسقاط حرف القسم مختص عند البصريين باسم الله عزَّ وجلَّ .

ثانياً : لا أجوبة للقسم في بعض سور القرآن الكريم ، مثل : البقرة ، وآل عمران ، ويونس ، وهود ، ولا يصح تقدير الآيات التي بعدها جواباً للقسم .

وإسقاط حرف الجر اختص باسم الله تعالى عند البصريين ، إذ يقول سيبويه : " ومن العرب من يقول اللهِ لأفعلنّ ، وذلك أنه أراد حرف الجر ، وإياه نوى ، فجاز حيث كثر في كلامهم، وحذفوه تخفيفاً وهم ينوونه "[٤] . وكلام كثير في مواضع مختلفة[٥] .

مع أنّ البصريين لم يجيزوا حذف الخافض إلاّ بعوض في القسم ، فإنهم قد أجازوه مع اسم الله تعالى فقط على خلاف القياس لكثرة استعماله ، وكان من الكوفيين أن جوّزوا الخفض في القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض ، فقد جوّز البصريون ما استشهد به الكوفيون في " اللهِ لأفعلنّ " للعلة المذكورة[٦] .

فكما أن البصريين تسامحوا في القاعدة المذكورة مع اسم الله تعالى خاصة ، فقد تسامحوا في أنه لا ينادى على الاسم المعرّف بأل إلاّ مع اسم الله تعالى ، دون غيره من الأسماء لكثرة الاستعمال وكان الكوفيون قد أجازوا نداء ما فيه (أل) من الأسماء[٧] .

---

(١) انظر : عبد الرحمن السيد – مدرسة البصرة ، ص ٣٤٦ .

(٢) انظر : سيبويه – الكتاب ، ج١ ، ص١٨١-١٨٢ .

(٣) انظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص١٩٣ .

(٤) المصدر نفسه ، ج٣ ، ص٤٩٨ .

(٥) انظر : المصدر نفسه ، ج٣ ، ص٤٩٦-٤٩٩ ، و ج٣ ، ص٢٥٦-٢٥٩ ، و ج٢ ، ص١٦٠ .

(٦) انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (٥٧) ، ج١ ، ص٣٩٣-٣٩٩ .

(٧) انظر : المصدر نفسه ، مسألة (٤٦) ، ج١ ، ص٣٣٥-٣٤٠ .

(٦٨)- [هل يُقسَم بفعل الحَال ؟]

يذهبُ ابن هشام إلى أنه لا يُقسم على فعل الحال ، وأنّ هذا قول البصريين ، لذلك فهو يُقدّر في قوله تعالى : (لأُقسِمُ بيَومِ القِيامَة) [القيامة:١] أنّه : لأنا أقسمُ[١] .

وهذه قراءة في الآية ، واللام لام الابتداء داخلة على مبتدأ محذوف ، فلا يصح أن تكون للقسم ؛ لأن الفعل للحال ، والفعل الذي هو للحال لا يُقسم به ، ولا تصح تلك اللام إلاّ على جعلها لام الابتداء ، فدلّت الصناعة على حذف المبتدأ ، وفعل الحال هو الفعل الدّالّ عليه لا يقسم به وعلى بمعنى الباء ، وعلى هذا تكون اللام للابتداء لا للقسم[٢] .

(٦٩)- [اشتراط مطابقة الدليل اللفظي للدليل المحذوف]

يشترط ابن هشام في الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف ، أي فلا يجوز تقدير المحذوف بدليل الملفوظ أو المحكي إن اختلف المحذوف لفظاً ومعنىً ، فمثلاً إذا قلت : زيدٌ ضارب وعمروٌ . وحذفت ضاربٌ ، فلا يجوز بأنك تريد بضارب المحذوفة غير المذكورة ، كأن تكون الأولى بمعنى السّفر ، والثانية بالمعنى المُراد من الضرب الإيلام ، وامتنع عند ابن هشام " ليت زيداً قائمٌ وعمروٌ " لأن الخبر المذكور مُتَمنّى أو مُشبه به ، والخبر المحذوف ليس كذلك أي (قائم) لأنه خبر المبتدأ[٣] .

يُقدّم ابن هشام كل ما سيق إلى أن يصل إلى قول البصريين ، ويذكر صحة ذلك ، وحاصله أنّ البصريين يقولون في الآية (إنّ اللهَ وملائِكَتَهُ يُصلُّونَ عَلى النّبيِّ) [الأحزاب:٥٦] فيمن رفع أي : (ملائكتُهُ) إنه محمول على الحذف من الأول لدلالة الثاني ، أي أن الله يصلي وملائكتُه يصلون ، وليس عطفاً على الموضع ، و(يُصلُّون) خبراً عنهما ؛ لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد ، والصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوفة بمعنى الرحمة[٤] .

ويُصوب ابن هشام رأي سيبويه في الآية (أيحسبُ الإنْسانُ أنْ لّن نجْمَعَ عِظامَه بَلى قادِرينَ) [القيامة:٣-٤] إذ يرى سيبويه أنّ (قادرينَ) حال ، والتقدير : بلى نجمعُها قادرينَ[٥] .

---

(١) انظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٧٨٩ . وانظر قراءة البزي (لأقسم) ووجهها أنَّ اللام للتأكيد ، أو جواب قسم مقدر دخلت على مبتدأ محذوف أي لأنا أقسم . انظر البنا – الإتحاف ، ص٥٦٣ .

(٢) انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج٢ ، ص٢٣٨ .

(٣) انظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٧٩٠-٧٩١ .

(٤) انظر : المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٧٩١ .

(٥) انظر : سيبويه – الكتاب ، ج١ ، ص٣٤٦ .

ويرى ابن هشام أنّ فعل الجمع أقرب من فعل الحسبان ، ولأن بلى إيجاب للمنفي وهو في الآية فعل الجمع ، وفي تصويبه لرأي سيبويه يردُّ رأي الفراء الذي خرجها بتقدير : بلى ليحسبنا قادرين ، بحجة أنّ الحسبان المذكور بمعنى الظن ، والمحذوف بمعنى العلم ، فقول الفراء هذا لو سَلِمَ فلا يسلمُ أنَّ الحسبانَ في الآية ظنّ ، بل اعتقاد جازم ، وذلك لإفراط كفرهم وهذا ما ردّه ابن هشام على الفراء[١] .

وبردّ ابن هشام على الفراء أقول ؛ إذ أقوي حجة سيبويه وأدعم تماشي ابن هشام معه في ذلك ؛ إذ يبدو سلامة رأي البصريين لي .

(٧٠)- [حذف الموصوف]

يقول المصنف : " واختلف في المُقدَّر مع الجملة في نحو " منّا ظَعَنَ ومِنّا أقامَ " فأصحابنا يقدرون موصوفاً : أي فريقٌ ، والكوفيون يقدرون موصولاً ، أي : الذي أو مَنْ ، وما قدرناه أقيس؛ لأن اتصال الموصول بصلته أشدُّ من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما "[٢]

ومُراد ابن هشام بـ(أصحابنا) أي البصريين ، و(تلازُمهما) أي فلا يسهُل حذفهما[٣] .

يتضح من قول ابن هشام شدّة تأثره بالبصريين ، في قوله أصحابنا ، وقد جعلها مقابلة للكوفيين ، فمع أنه من النحاة المصريين ، إذ تلحظه يضم نفسه إلى البصريين ، وقد قال قدّرناه.

وكذلك فهو في المسألة نفسها يقول في جملة : " ما منها مات حتى لقيتُه " نقدره بأحدٍ ، ويقدرونه بمَن "[٤] . وهذا كله تأثرٌ بما كان عند نحاة البصرة .

ولقد جاء عند سيبويه تقدير المحذوف بالموصوف ، وذلك قوله : " وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : ما منهم مات حتى رأيتُه في حال كذا وكذا ، وإنما يُريدُ ما منهم واحدٌ مات . ومثل ذلك قوله تعالى جدُّه (وَإِنَّ مِن أهْلِ الكِتابِ إلاّ لَيُؤمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوتِهِ)[٥] [النساء:١٥٩] .

---

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٧٩١-٧٩٢ .

[٢] ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٨١٧-٨١٨ .

[٣] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج٢ ، ص٢٥٧ .

[٤] ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٨١٨ .

[٥] سيبويه – الكتاب ، ج٢ ، ص٣٤٥ .

فلعلّك ترى تشابُه أمثلة المُغني بأمثلة الكتاب ، وهذا إن دلَّ على شيء ، فإنّما يدلُ على شِدَّةِ تأثُّر ابن هشام بنحو البصريين وأمثلتهم ، حتى إنَّ ابن هشام ذكر آية النساء السابقة – وهي في حديث سيبويه – يقول : " أي إلاَّ الإنسان ، أو إلاَّ مَن "[١] .

وقد ذكر هذه المسألة الدكتور نيل بإيجازٍ في استشهاده على نصوصٍ لابن هشام ينسِبُ فيها ابن هشام نفسَه للبَصريين[٢] .

(٧١)– [(لو) لا يليه إلاّ فعلٌ ظاهرٌ أو مُضمَرٌ]

يقول ابن هشام : " وعن البصريين أنه لا يجوز " لو زيدٌ قامَ " إلاّ في الشعر أو في النُّـدور نحو (لو ذاتُ سِوارٍ لطَمَتْنِي)[٣] "[٤] .

فابن هشام ههنا يستشهد بما جاء عند البصريين في أنهم لا يجيزون أن يلي (لو) غير الفعل ، سواءٌ أكان ظاهراً أم مقدّراً ، وهذا قد ساقه ابن هشام للتدليل على حذف الفعل ، وكـان منـه سابقاً أن ساق الحديث عن (لو)[٥] بكلام مطوّل تكشفتُ فيه عبقريته ، والخلاص إلى رأيٍ خاصٍ به ، سآتي إلى ذكره في الفصل الرابع من هذه الرسالة .

وقال ابن هشام أن الفعل يطرد حذفه مفسراً ، وذكر أمثلة على ذلك ، ومنها قوله تعالى (قُلْ لو أنتُم تَملكُونَ) [الإسراء:١٠٠] والتقدير فيها : لو تملكون تملكون ، فلما حذف الفعل انفـصل الضمير ، وهذا قد نقله ابن هشام عن المفسرين وأهل البيان ، ونقل قول غيرهم ، أنّ الأصل : لو كنتم ، فحذفت كان دون اسمها ، وقيل : لو كنتم أنتم[٦] .

---

[١] ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٨١٨ .

[٢] انظر : الدكتور علي فودة نيل – ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي ، ص ٣٩٨ .

[٣] انظر : العسكري – جمهرة الأمثال ، ج٢ ، ص١٩٣ . يقوله الكريم إذا ظلمه اللئيم ، ومعناه : " لـو كانـت ذات غنى كانت بليتي أخف " . وانظر : الميداني – مجمع الأمثال ، ج٢ ، ص١٦١ . والمعنى : لو ظلمني من كان كفؤاً لي لهان عليّ ، ولكن ظلمني من هو دوني . وقيل : أراد لو لطمتني حرة ، فجعـل الـسوار علامـة للحرية .

[٤] ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٨٢٧ .

[٥] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٣٥٣ .

[٦] انظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٨٢٧ .

وكان لسيبويه كلام على أنّ (لو) لا يليها إلا فعل ، ويجوز أنْ يأتي بعدها حرف (أنّ) ، يقول : " وتقول : لو أنه ذاهبٌ لكان خيراً له ، فأنّ مبنية على لو كما كانت مبنية على لولا ، كأنك قلت : لو ذاك ، ثم جعلت أنّ وما بعدها في موضعه ، فهذا تمثيل وإن كانوا لا يبينون على لو غير أنّ ، كما كان تسلمُ في قولك بذي تسلم في موضع اسم ، ولكنّهم لا يستعملون الاسم لأنهم ممّا يستغنون بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عنه مسقطاً "[١] .

ثم ذكر الآية (آية الإسراء :١٠٠) ويقول أيضاً : " ولو بمنزلة لولا ، ولا تبدأ بعدها الأسماء سوى (أنّ) ، نحو لو أنّك ذاهبٌ ، ولولا لا تبتدأ بعدها الأسماء ، ولو بمنزلة لولا ، وإن لم يَجُز فيها ما يجوز فيما يشبهها ، تقول : لو أنه ذهب لفعلتُ . وقال عزّ وجل : (لو أنتُم تملكونَ خَزائِنَ رَحمَةَ رَبِّي)[٢] [الإسراء:١٠٠] .

ولم يذكر سيبويه (لو) في باب الحروف التي يجوز أن يليها الاسم والفعل[٣] .

(٧٢)- [رافع المضارع]

يأخذ ابن هشام على المُعربين قولهم إنّ الفعل المضارع مرفوع لخلوه من ناصب و جازم ، فالصواب برأي ابن هشام أن يقال إنَّه ارتفع لحلوله محل الاسم، ويصرح بأنَّه قول البصريين[٤].

ثمّ إنَّ ابن هشام يفند ما ذهب إليه الكوفيون – وإن لم يصرح بذلك – من أنّ المضارع ارتفع لخلوه من عامل النصب أو الجزم .

والذي يؤكد أنّ هذا مذهب البصريين في ارتفاع المضارع قولُ سيبويه في الأفعال المضارعة : " ضارعت الفاعل لاجتماعهما في المعنى "[٥] .

ويقول سيبويه أيضاً : " وكينونتها في موضع الأسماء ، ترفعها ، كما يُرفع الاسم كينونته مبتدأ "[٦] .

---

[١] سيبويه – الكتاب ، ج٣ ، ص١٢١ .

[٢] المصدر نفسه ، ج٣ ، ص١٣٩-١٤٠ .

[٣] انظر : المصدر نفسه ، ج٣ ، ص١١٦ .

[٤] انظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٨٥٧ .

[٥] سيبويه – الكتاب ، ج١ ، ص١٤ .

[٦] المصدر نفسه ، ج٣ ، ص١٠ .

وكذلك يقول سيبويه : " ومن زعم أن الأفعال ترتفع بالابتداء ؛ فإنه ينبغي له أن ينصبها إذا كانت في موضع ينصب فيه الاسم ، ويجرها إذا كانت في موضع ينجر فيه الاسم ، ولكنها ترتفع بكينونتها في موضع الاسم "[١] .

وممّا هو جدير بالذكر هنا أنه لا خلاف بين البصريين والكوفيين في أنَّ المضارع معرب[٢] ، لكنّ الخلاف اتضح في علة رافعه ، فذهب أكثر الكوفيين إلى أنه يرتفع لتعريته من العوامل الناصبة والجازمة ، وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله ، أما البصريون فيقولون إنه يرتفع لقيامه مقام الاسم[٣] ، وجاء كلام مطوّل للورّاق (-٣٨١هـ) في هذه المسألة[٤] .

ويذكر السيوطي الأقوال في رافع المضارع[٥] ، وكذلك يذكر الأشموني هذا الخلاف قائلاً إنّ الرافع للمضارع التجرد من العوامل ، وهذا ما ذهب إليه حُذّاق الكوفيين منهم الفراء ، لا وقوعه موقع الاسم كما قال البصريون ، ولا نفس المُضارعة كما قال ثعلب ، ولا حروف المضارعة كما نُسب للكسائي[٦] .

ويرى الدكتور مهدي المخزومي أن قول الكوفيين هذا قد لقي تأييداً من الدارسين المتأخرين ، فكان المعربون يستندون إليه في اعتلالهم لارتفاع المضارع[٧] . وكذلك يرى الدكتور عبد الرحمن السيد[٨] ، وأؤيدهما فيما ذهبا إليه ؛ وذلك للبعد عن تعقيد المسألة النحوية ، وفي هذا الرأي للكوفيين أرى قربه من نفس الدّارسين والمدرسين .

---

[١] سيبويه- الكتاب ، ج٣ ، ص١١ .

[٢] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (٧٣) ، ج٢ ، ص٥٤٦-٦٤٧ . والخلاف في علة إعرابها .

[٣] المصدر نفسه ، مسألة (٧٤) ، ج٢ ، ص٥٤٧-٥٥٥ .

[٤] انظر : الوَرَّاق – عِلل النحو ، ص٢٦٥-٢٦٨ .

[٥] انظر : السيوطي – همع الهوامع ، ج٢ ، ص٢٧٣-٢٧٤ .

[٦] انظر : الأشموني – شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج٣ ، ص٥٤٧ .

[٧] انظر : مهدي المخزومي – مدرسة الكوفة ، ص٢٩٣ .

(٨) انظر : عبد الرحمن السيد – مدرسة البصرة ، ص ١٧٠-١٧١ .

واعلم أنّ رأي ابن هشام في هذه المسألة قد خالف فيه رأيه في أكثر مصنّفاته السابقة على المُغني ، وكان الأستاذ حسن الشاعر قد تتبع هذا التطور لابن هشام ، فأشار إلى أنّ هذا الرأي من تلك الآراء التي تطورت عند ابن هشام[١] .

فابن هشام كان قد قال في مؤلَّفه (قطر الندى وبلِّ الصدى) برد حجة البصريين بأنك لو قلت : هلاّ يقومُ ؛ لأن الاسم لا يقع بعد حروف التحضيض[٢] .

وكذلك كان ابن هشام مع الكوفيين في أوضح المسالك[٣] .

يقول ابن هشام : "رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم وفاقاً للفراء ، لا حلوله محل الاسم خلافاً للبصريين ؛ لانتقاضه بنحو (هَلاَّ تَفعَلُ) "[٤].

---

[١] انظر : حسن الشاعر – تطور الآراء النحوية عند ابن هشام ، ص ٩٨–٩٩ .

[٢] انظر : ابن هشام – شرح قطر الندى ، ص ٥٧ .

[٣] انظر : ابن هشام – أوضح المسالك ، ج٣ ، ص١٦٢ .

(٤) المصدر نفسه ، ج٣ ، ص١٦٢ .

المبحث الرابع : الآراء البصرية التي فندها ابن هشام

(١)- [لام الصيرورة]

يورد ابن هشام من معاني اللام المفردة العاملة للجر الصيرورة ، وتسمى لام العاقبة ولام المآل[١] .

وينقل ابن هشام عن البصريين إنكارهم لام العاقبة ،وقد تبعهم بعض المفسرين ، بحجة أن هذه اللام هي لام العلّة ؛ إذ التعليل فيها وارد على المجاز لا على الحقيقة ، ولم يبدُ في سياق الكلام من ابن هشام ردٌّ صريح لمذهب البصريين ، ولكنّه لمّا أيّد ورودها بآي القرآن ، مثل قوله تعالى (فالتقطه آل فرعون ليكونَ لهم عدوّاً وحزناً) [القصص:٨] ، وأيّد مجيئها في الشعر ، تبيّن أنه رفض رأي البصريين في ذلك .

(٢)-[ترك تنوين اسم (لا) المُطوّل غير المُحلّى بـِ(أل) وغير المضاف]

الاسم المُطوّل : الشبيه بالمضاف ، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه كأن يكون مصدراً، أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول[٢] .

ويفند ابن هشام رأي البصريين القائلين بوجوب تنوينه إذا لم يُعرّف أو يُضف ، ويذهب مع النحاة البغداديين الذين يُجوِّزون ترك تنوينه[٣] .

ويعتمد ابن هشام قول البغداديين في تخريج الحديث الشريف : " لا مانعَ لما أعطيت ولا مُعطيَ لما منعت "[٤] .

---

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٢٨٢ .

[٢] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج٢ ، ص٥١ .

[٣] انظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٥١٥ .

[٤] البخاري – صحيح البخاري ، في عدة مواضع ، منها : كتاب الأذان ، باب الذكر بعد الصلاة ، حديث رقم ٧٩٩ ، وانظر أيضاً أرقام الأحاديث : ٥٨٥٥ ، ٦١٢٥ ، ٦٧٤٨ .

ومسلم – صحيح مسلم ، في عدة مواضع ، منها : كتاب الصلاة ، باب اعتدال أركان الصلاة ، حديث رقم ٧٢٥ ، وانظر أيضاً أرقام الأحاديث : ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ .

وأكّد ابن هشام أخذه لمذهب البغداديين في هذه المسألة في موضع آخر من المُغني[١]. ويشير الصبان إلى قول البغداديين بتركهم تنوين اسم لا المطول محلاً له في هذا على المضاف ، كما حُمل عليه في الإعراب ، وذكر تخريج ابن هشام الحديث على مذهبهم[٢].

وفي تماشي ابن هشام هنا مع البغداديين دلالة على عدم انحيازه نحو البصريين ، وأنّه طليق الرأي ، يأخذ ما ترجّح عنده صوابُه .

(٣)- [نائب الفاعل في جملة النهي التفسيرية الواقعة بعدَ قِيلَ]

يرى ابن هشام أنّ نائب الفاعل هو الجملة ، ويُردُّ ما جاء عند البصريين ، في أنّهم يرون أنّ نائب الفاعل في قيل ضمير المصدر ، وجملة النهي مفسرة لذلك الضمير ، ويعلل ذلك بقوله : " لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول ، فكيف انقلبت مفسِّرة ؟ والمفعول به متعين للنيابة "[٣].

وذلك قد جاء عنده في القول على تقدير البصريين نائب الفاعل في قوله تعالى (وَإِذَا قِيلَ لَهُم لا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ) [البقرة:١١] .

(٤)- [هل تقع الجملة فاعلاً أو نائباً عنه ؟]

يذهب البصريون إلى أنّ الجملة لا تكون فاعلاً ونائباً عنه . وقد أنكر ابن هشام عليهم قولهم هذا ، فهو يرى أنّ الجملة التي يُراد بها لفظها يُحكم لها بحكم المفردات ، ومثّل عليها بـ: " ظهر لي أقامَ زيدٌ ، وعُلِمَ هل قعد عمرو" فالمعنى فيها ظهر لي جوابُ أقام زيدٌ[٤].

وفي مقابل إنكاره لرأي البصريين هذا ، يؤيد ما ذهب إليه الكوفيون في جواز ذلك .

---

(١) انظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٧٠١ .
(٢) انظر : الصَّبَّان – حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج٢ ، ص ٦ .
(٣) انظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص ٥٢٥ .
(٤) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٥٢٥ .

(٥)- [وقوع المضاف إليه فعلاً معرباً أو جملة اسمية يوجب الإعراب ؟]

والمراد أن يكون المضاف زماناً مُبهماً : كيوم ووقت مثلاً. البصريون يقولون بوجوب الإعراب ، ويخالفهم ابن هشام ، وذلك بقوله : " والصحيح جواز البناء "[١] ، ويوجه ذلك قراءة نافع (هذا يومَ ينفعُ الصادقين) [المائدة:١١٩] بفتح (يوم) ويستشهد بالشعر العربي في ذلك . والكوفيون أجازوا البناء والإعراب ، وتبعهم ابن مالك ، ووافقه ابن هشام .

ويقول الدسوقي في عبارة ابن هشام (الصحيح جواز البناء) : " أي مع أنه خبر لمبتدأ محذوف أي هو يوم "[٢] .

وفُتح (يومَ) في قراءة نافع مع أنه خبر اسم الإشارة (هذا) ، فهو مبني على الفتح في محل رفع خبر[٣] .

---

(١) انظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٦٧٢ .وقرأ نافع بنصب (يوم) . انظر البنَّا – الإتحاف ، ص٢٥٨.
ومن الأبيات التي أوردها ابن هشام بيت أبي صخر الهُذلي (عبد الله بن سلمة) :

إذا قلتُ "هذا حينَ أسلو " يهيجني نسيمُ الصَّبا من حيثُ يطّلعُ الفجرُ

(٢) الدسوقي – الحاشية ، ج٢ ، ص١٥٩ .

(٣) انظر : المصدر نفسه ، ج٢ ، ص١٥٩ .

الفصل الثاني : ابن هشام والكوفيون في المغني

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : علاقة ابن هشام بالمذهب الكوفي

المبحث الثاني : موقف ابن هشام من آراء بعض نحاة الكوفة

المبحث الثالث : آراء ابن هشام الكوفية في المغني

المبحث الرابع : الآراء الكوفية التي فندها ابن هشام في المغني

المبحث الأول : علاقة ابن هشام بالمذهب الكوفي

خالف ابن هشام الكوفيين في معظم آرائهم ، ومخالفته لهم جاءت في معظم مصنفاته ، وكانت هذه المخالفات سمة بارزة في المغني ، دافعه إليها نزوعه الغالب لمذهب البصريين .

يذكر الدكتور نيل ستة آراء وافق فيها ابن هشام الكوفيين ، خمسة منها جاءت في كتاب المغني ، وكان يقتصر في هذه الآراء على ذكر المسألة فقط دون تفصيل[١] .

ويقول : " وإلى جانب موافقة ابن هشام للكوفيين في عدد من آرائهم بالمسائل الفرعية ، فقد وافقهم إلى حد كبير في أصل من أصول مذهبهم ، وهو الاستشهاد بكثير من القراءات التي استشهدوا بها وعدل عنها البصريون " [٢].

وفي حديث الدكتور نيل عن استشهاد ابن هشام بالقراءات ، وضّح موافقاته لهم[٣] .

وما قاله الدكتور نيل عن موافقة ابن هشام لأصل من أصول مذهب الكوفيين ، وهو الاستشهاد بكثير من القراءات ، تراه بارزاً في جميع أبواب المغني ، فقد كان ابن هشام على اطلاع واسع متبصر في معرفة القراءات وشواذها ، وكان يوجه رأيه النحوي – في الأغلب – معتمداً على القراءة القرآنية ، سواء أكانت متواترة أم شاذة ، وكان ابن هشام يَعرض – أحياناً – لتفسير بعض مفردات الآية ، مؤيداً بعضَ شيوخ التفسير أو مفنداً لهم .

---

[١] انظر : علي فودة نيل – ابن هشام الأنصاري ، ص٤٠٥–٤١٠ .

[٢] نفسه ، ص٤١٠ .

[٣] انظر : نفسه ، ص ٤٨٧– ٤٩٤ .

وفي موقف ابن هشام من نحو الكوفيين ، يقول عمران عبد السلام : " وبلغت نقوله عن الكوفيين عشرة ومائة نقل ، أيّد من بينها ثمانية نقول ، وضعّف منها واحداً وأربعين نقلاً ، أما النقول التي أغفل ترجيحها أو تضعيفها فعددها واحد وستون نقلاً ، فتكون نسبة الآراء التي أيدها بين مجموع الآراء سبع بالمئة "[١] .

ويكتفي عمران بإيراد ستة آراء وافق فيها ابن هشام المذهب الكوفي ، ويذكرها باختصار[٢].

وكذلك يذكر الدكتور سامي عوض تسعة آراء وافق فيها ابن هشام الكوفيين ، منها ستة في المغني ، ويذكر ستة آراء خالف فيها ابن هشام الكوفيين ، خمسة منها في المغني ، ويشير إلى أخذ ابن هشام عن الكسائي والفراء وثعلب ، دون أن يذكر رأياً واحداً عن موافقة ابن هشام لهم أو معارضته[٣] .

---

[١] عمران عبد السلام شعيب – منهج ابن هشام الأنصاري ، ص١٦٨ .

[٢] انظر : نفسه ، ص١٦٩–١٧٠ .

[٣] انظر : سامي عوض – ابن هشام الأنصاري ، ص٩٣–٩٦ .

المبحث الثاني : موقف ابن هشام من آراء بعض نحاة الكوفة

أولاً : [الكسائي (-١٨٩هـ)][١]

ورد ذكر الكسائي في المغني ستين مرة ، ست منهنّ مكررات في الرأي نفسه ، حيث كان له أربعة وخمسون موضعاً في النحو والقراءات ، وبلغت موافقات ابن هشام له تسع موافقات ، وخالفه في واحد وعشرين رأياً نحوياً ، وثمانية عشر رأياً نحوياً بقيت معلقة[٢] ، وستة آراء في القراءات معلّقة[٣] .

وكان ابن هشام قد ذكره بلفظ : الكسائي ، والأخوين ، والكوفيَّين ، والنَّحْوِيَيْن ، فهو أحدهما ، والآخر هو حمزة بن حبيب الزيات (-١٦٥هـ) ، وكثيراً ما كان ابن هشام يستند إلى قراءة الكسائي لتوجيه الرأي النحوي ، والأخذ بقراءته للتدليل على صواب المسألة التي يبحثها ابن هشام .

من آراء الكسائي التي وافقها ابن هشام[٤] :

(١)- [تقع اللام الجارّة لمعنى التعليل]

يذهب ابن هشام إلى أن اللام الجارّة تقع لمعنى التعليل ، ويستند في ذلك على قراءة الكسائي وشيخه حمزة الزيات ، فقد كان لهما قراءة تفيد فيها اللام هذا المعنى ، فقد قرأ الكوفيان

---

[١] انظر ترجمته في :

الزبيدي – طبقات النحويين واللغويين ، ص١٣٨ .

الأنباري – نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، ص٥٨ .

القفطي – إنباه الرواة على أنباه النحاة ، ج٢ ، ص٢٠٦ .

السيوطي – بغية الوعاة ، ج٢ ، ص١٦٢ .

وغيرها من كتب التراجم ، وانظر الخلاف في سنة الوفاة .

[٢] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٣٢ ، ٣٥ ، ٥٦ ، ٦٧ ، ١٨٠ ، وغيرها .

[٣] انظر :المصدر نفسه ، ج١ ، ص٢٧٩ ، ٣٧٢ ، ٤٥١ ، ج٢ ، ص٦٢٠ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ .

[٤] انظر : المصدر نفسه ، بقية الموافقات ، ج١ ، ص٧٧ ، ج٢ ، ص٦٣٢-٦٣٣ ، ٧٨٩ .

اللام بالكَسْر ممّا يفيد هذا المعنى ، وهي الآية (وَجَعَلْنا مِنْهُم أئِمَّةً يَهدُونَ بأمْرنا لِمَا صَبَرُوا) [السَّجدة:٢٤][٥] .

(٢)- [تقع اللام الجازمة ساكنة بعد (ثُمّ)]

وهذا رأي ابن هشام ، حيث يدلل على ذلك بقراءة الكسائي وحمزة وقالون(عيسى بن ميناء -٢٢٠ هـ) والبزي (أحمد بن محمد -٢٤٣ هـ) في الآية (ثمَّ لْيَقْضُوا) [الحج:٢٩][١] .

(٣)- [معنى (لولا) في الآية (فلَولا كَانَتْ قرْيَةٌ آمَنَتْ فنَفعَهَا إيمانُها إلاّ قومَ يُونُس) [يونُس:٩٨] ظاهِرُهُ التَّوبيخُ]

وقد ذهب إلى ذلك الكسائي وغيره ، وأيدهم ابن هشام إذ يقول : " أي فهلاّ كانت قرية واحدة من القرى المُهلكة تابت عن الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك "[٢] .

ثم إنَّ ابن هشام أيّد وقوعها لمعنى التوبيخ بقراءة أخرى وهي (فَهلاّ كَانَت) إذ يلزم من هذا المعنى النفي ، لأن التوبيخ يلزم عدم الوقوع[٣] .

(٤)- [(ما) مصدرية في قوله تعالى : (بِمَا غفَرَ لِي رَبّي) [يس:٢٦]]

يؤيد ابن هشام رأي الكسائي بأنّ (ما) مصدرية في الآية ، وليست استفهامية ، وكان الكسائي قد ردّ قول المفسرين بأنّها استفهامية[٤] .

(٥)- [التقدير في الآية : (وَإذْ أخَذْنا ميثاقَ بَني إسْرائِيلَ لا تَعْبُدُونَ إلاّ اللهَ) [البقرة:٨٣] هو : بأن لا تعبدوا ، ثمّ حُذف الجارُّ ، ثمّ (أنْ) ، فارتفع الفعلُ]

وقد صرّح ابن هشام بأنّ هذا قول الكسائي والفراء ، ثم جوّز الفرّاء أن يكون الأصل النهي ، ثم أخرج مخرج الخبر ، وقد أيدهما ابن هشام بقوله : " ويؤيده أنَّ بعده (وقولوا) ،(وأقيموا) ،(وآتوا) "[٥] .

---

[٥] انظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص٢٧٧ .

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٢٩٤-٢٩٥ .

[٢] انظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص٣٦٣ .

[٣] انظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص٣٦٣ .

[٤] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٣٩٤ .

من آراء الكسائي التي فنّدها ابن هشام[١] :

(١)- [زيادة (مِنْ) في الإيجاب]

عرض ابن هشام لرأي الكسائي القائل بزيادة (مِنْ) في اسم إنّ في الحديث الشريف " إنّ من أشدِّ الناس عَذاباً يوم القيامةِ المُصوِّرون "[٢] ، إذ يقول ابن هشام : " وتخريج الكسائي الحديث على زيادة (مِنْ) في اسم إنّ يأباه غير الأخفش من البصريين ؛ لأن الكلام إيجاب ، والمجرور معرفة على الأصح ، والمعنى أيضاً يأباه ، لأنهم ليسوا أشدّ عذاباً من سائر الناس "[٣] .

لكنّ ابن هشام في عرضه لرأي الكسائي ، ومن وافقه من البصريين ، وهو الأخفش ، لم يُظهر في كلامه ما يوحي بالأخذ أوالردّ ، إلاّ أنه في موضع آخر من المغني يُطلق بصريح العبارة ما نصه واضح في الردّ على ما زعما (أي الكسائي والأخفش) ، إذ يقول ابن هشام رادّاً على زعم الكسائي والأخفش ، اللذين يريان أنّ مفعول (ننزع) في الآية (لننزعنّ من كل شيعة أيُّهم أشدُّ) [مريم :٦٩] هو : كلّ شيعة ، ويذهبان إلى أنّ (مِنْ) زائدة – : " وأنّه لم يثبت زيادة (مِنْ) في الإيجاب "[٤] .

وعلى هذا يكون ابن هشام قد نفى رأيي الكسائي والأخفش ، متماشياً مع نحاة البصرة .

(٢) – [المسألة الزُّنبورية]

---

[٥] المصدر نفسه – ج٢ ، ص٥٢٨ . والآية هي (وَإذ أخَذنَا ميثَاقَ بَني إسرائيلَ لا تَعبدونَ إلا الله وبالوالِدين إحْساناً وَذوِي القُربَى وَاليتامَى والمَساكين وَقُولوا لِلنَّاس حُسناً وأقيمُوا الصَّلاةَ وآتوا الزَّكاةَ ثُمَّ تَوليتم إلا قليلٌ مِنكم وأنتم مُعرضُون) [البقرة:٨٣] . وانظر الفراء – معاني القرآن ، ج١ ، ص٥٨ . دخول (أنْ) يصلح فيها .

[١] انظر : بقية المخالفات في : المغني ،ج١ ، ص٧٦-٧٧ ، ١٧٩ ، ٣٧٦ ، ج٢ ، ص٥٦٨ ، ٦١٧ ، ٦٣٥ ، وغيرها .

[٢] البخاري – صحيح البخاري ، كتاب اللباس ، باب عذاب المصوِّرين يوم القيامة ، حديث رقم ٥٤٩٤ .

ومسلم – صحيح مسلم ، كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم تصوير صورة الحيوان ، حديث رقم ٣٩٤٣-٣٩٤٤ .

[٣] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٥٦ .

[٤] المصدر نفسه ، ج١ ، ص١٠٨ .

أوردتُ في الفصل الأول ، في المبحث الثالث ، الكلام في هذه المسألة ، حيث أيّد ابن هشام البصريين في رأيهم في هذه المسألة ، وكان منه أنْ وافق سيبويه ، وردّ زعمَ الكسائي[٥] ، فلا حاجة للتكرار هنا .

(٣)- [إضافة (حيثُ) إلى المفرد]

يقول ابن هشام : " وتلزم (حيث) الإضافة إلى جملة ، اسمية كانت أو فعلية ، وإضافتها إلى الفعلية أكثر ، ومن ثم رجَّح النصب في نحو " جلست حيثُ زيداً أراه " وندرت إضافتها إلى المفرد "[١] .

ثُمّ يصرح ابن هشام بأنّ الكسائي يقيس إضافتها إلى المفرد ، فابن هشام وإن لم يرد زعم الكسائي هذا ، إلاّ أنه يرى نُدرة إضافتها إلى المفرد ، وذلك ليس بمقيسٍ عنده ، فكأنه أعرض عن قول الكسائي .

(٤)- [التاء فاعل ، والكاف مفعول في (أرأيتُكَ هَذا الذي كَرَّمْتَ عَلَيَّ) [الإسراء:٦٢]]

يذكر ابن هشام قول سيبويه في هذا ، حيث يرى سيبويه أنّ التاء فاعلٌ ، والكاف حرف خطاب ، ويقول ابن هشام معلقاً على رأي سيبويه : " هذا هو الصحيح "[٢] .

ويعرض ابن هشام رأي الفرّاء ، وكان الفراء قد قال بعكس قول سيبويه ، ثم يذكر ابن هشام رأي الكسائي ، حيث يرى الكسائي أنّ التاء فاعل ، والكاف مفعول ، ويردّه ابن هشام ، إذ يقول : " ويلزمه أن يصح الاقتصار على المنصوب في نحو (أريتُكَ زيداً ما صنعَ) لأنه المفعول الثاني ، ولكنّ الفائدة لا تتمّ عنده "[٣] . ويرى ابن هشام أنّ المفعول الثاني في الآية الكريمة محذوف ، أي : لِمَ كرّمتَه عليَّ وأنا خيرٌ منه ؟ .

(٥)- [معنى الرَّدع والزّجر ليس مستمراً في (كلاّ) ويضاف إليها معنى آخر ، وهو أن تكون بمعنى (حقّاً)]

---

[٥] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص١٢١-١٢٥ . ووردت في هذه الرسالة ص ٤٣ ، المسألة (١٥) .

[١] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص١٧٧ .

[٢] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٢٤٠ .

[٣] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٢٤٠ .

يعرض ابن هشام لقول أكثر البصريين في (كلاّ) ، إذ يقول : " وهي عند سيبويه والخليل والمبرّد والزّجاج وأكثر البصريين حرف معناه الرّدع والزجر ، لا معنى لها عندهم إلاّ ذلك ، حتى إنهم يجيزون أبداً الوقف عليها ، والابتداء بما بعدها "[٤] .

وكان قد أنكر عليهم زعمهم هذا ، بأنّه لا يظهر معنى الزجر في (كلاّ) المسبوقة بنحو (في أيِّ صورةٍ ما شاء ركّبك) [الانفطار:٨] ، ويذكر آيات أُخر ، حيث يقصد ابن هشام الآية (كلاّ بل تُكَذِّبُونَ بالدِّين) [الانفطار:٩] إذ أراه محقاً في إنكاره على أكثر البصريين الزاعمي ذلك ، إذ يقول سيبويه : " ... وأمّا (كلاّ) فردع وزجر"[١] .

وقد أورد الكنغراوي هذا المعنى لـِ(كلاّ) وهو أن تكون بمعنى حقّاً على رأي الكوفيين دون الإشارة إلى أنه قول الكسائي[٢] .

وابن هشام يأخذ بقول أبي حاتم (-٢٤٨هـ) ومتابعيه ، في أنّ معنى الرّدع والزجر ليس مستمراً فيها ، فزاد معنىً ثانياً يصح عليه أن يوقف دونها ويُبتدأ بها ، وهو أن تكون بمعنى (ألا) الاستفتاحية ، ثمّ إنّ ابن هشام الأنصاري عرض رأيي الكسائي ، والنَّضر بن شميل (-٢٠٢هـ) ومعه الفرّاء ، وكان قد أبعدَ قوليهما ، فالكسائي يرى أنها بمعنى حقّاً ، والنضر والفراء ومن وافقهما يقولون فيها إنها تكون حرف جواب بمعنى (إي) و(نعم) ، لكن ابن هشام يرجّح قول أبي حاتم في قوله : " وقول أبي حاتم عندي أولى من قولهما ؛ لأنه أكثر اطّراداً ؛ فإنّ قول النضر لا يتأتّى في آيتي المؤمنين والشعراء على ما سيأتي ، وقول الكسائي لا يتأتى في نحو (كلاّ إنّ كتابَ الأبرارِ) [المطففين:١٨] ... لأنّ (أنّ) تُكسر بعد (ألا) الاستفتاحية ، ولا تُكسر بعد حقّاً ولا بعد ما كان بمعناها ، ولأنّ تفسير حرف بحرف أولى من تفسير حرف باسم ، وأما قول مكّي إنَّ (كلاّ) على رأي الكسائي اسمٌ إذا كانت بمعنى حقّاً فبعيدٌ ، لأنّ اشتراك اللفظ

---

[٤] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٢٤٩ .

[١] سيبويه – الكتاب ، ج٤ ، ص٢٣٥ .

[٢] انظر : سيد صدر الدين الكنغراوي – الموفي في النحو الكوفي ، ص١٦٤ .

ولم يذكر الكنغراوي قول الفراء في معناها ، إذ يرى الفراء أنها بمعنى حرف الجواب ، وعدم ذكره لهذا المعنى دليل على أن المشهور في معناها عند الكوفيين هو قول الكسائي .

بين الاسمية والحرفية قليلٌ ، ومخالفٌ للأصل ، ومُحوِج لتكلف دعوى علّة لبنائها ، وإلاّ فلمَ لا نُوِّنت ؟ "[٣] .

ولك في هذا أنْ تنظر أنّ تفنيد ابن هشام لرأي أكثر البصريين متّجهٌ ، وانظر إلى عبقريته في أخذ وترجيح ما يظهر له صحة استعماله ، وفي سَعَة علمه في إطلاعه على علم سابقيه .

(٦)- [يرتفع ما بعد (لولا) بفعل محذوف]

يقول ابن هشام : " وليس المرفوع بعد (لولا) فاعلا بفعل محذوف "[١] .

وفي هذا فهو يخالف الكسائي دون إشارة منه إلى صاحب هذا الرأي ، فالدسوقي يقول : " أي كما يقول الكسائي ، فإذا قيل : " لولا علِيٌّ لهلك عمرٌ " تقديره : لولا وُجد علِيٌّ لهلك عمرٌ. قال الرّضي : " وهو قريب من وجه ، وذلك أن الظاهر منها (لو) الامتناعية دخلت على (لا) فمعنى المثال المتقدم : انتفى هلاك عمر لامتناع عدم علي ، وامتناع عدمه وجوده ، والبصريون عدلوا عن هذا وجعلوا (لولا) كلمة بنفسها ؛ لأن الفعل إذا أُضمر وجوباً فلا بدّ من الإتيان بمفسَّر، وهو مُنْتفٍ هنا ، وأيضاً لفظ (لا) لا يدخل على الماضي في غير الدعاء ، وجواب القسم إلاّ مع التّكرار "[٢] .

(٧)- [أصل (لن) : لا أنْ]

خالف ابن هشام رأي الكسائي الذي يرى أنها مركبة من لا وأنْ ، وكان قد خالف كذلك الخليل بن أحمد ، إذ يريان أن الهمزة حذفت تخفيفاً والألف للساكنين ، ويستدل ابن هشام على أنها ليست أصلا لـِ(لا) و (أنْ) بجواز تقديم معمول معمولها عليها نحو : زيداً لن أضربَ [٣].

(٨) [انتصاب (منطلقاً) على إضمار (يكون) في لغة لبعض العرب (لعلّ أبَاك مُنطلقاً)]

يورد ابن هشام هذه اللغة نقلاً عن يونس ، ويذكر ابن هشام أنّ تأويله عنده على إضمار يوجد ، وعند الكسائي على إضمار يكون[٤] . فابن هشام مع يونس في تقدير المحذوف ، ويرد ما عند الكسائي بإعراضه عنه .

---

[٣] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٢٥٠ .

[١] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٣٥٩ .

[٢] الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٢٧٨ .

[٣] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٣٧٤ .

(٩)- [(مَنْ) لا تكون نكرة إلاّ في موضع يخصُّ النَّكرات]

يعرض ابن هشام لذكر (مَنْ) في الشعر العربي ، حيث تكون فيه (مَنْ) نكرة موصوفة ، كدخولها على (غيرنا) في بيت حسّان :

فكفى بنا فضلاً على من غيرُنا حبُّ النبي محمدٍ إيانا

ودخولها على (باديه) في بيت الفرزدق :

إنِّي وإيَّاك إذ حلَّت بأرحُلِنا كمن باديه بعد المَحْلِ ممطور

ثم يذكر زعم الكسائي في أنه يقول بأنها لا تكون نكرة (أي مَنْ) إلاّ في موضع يخصُّ النكرات . ثم يقول ابن هشام : " ورُدّ بهذين البيتين ، فخرّجهما على الزيادة ، وذلك شيء لم يثبت "[١].

وقد أنكر ابن هشام على الكسائي قوله بزيادتها كما تُزاد (ما) ، فيقول : " وذلك سهلٌ على قاعدة الكوفيين في أنّ الأسماء تُزاد "[٢] . إذ إنّ ابن هشام لم يرتض زيادة الأسماء .

(١٠)- [أصل (ويك) (ويلك) ، فالكاف ضمير مجرور]

يخالف ابن هشام الكسائي الذي يرى أنّ الكاف اللاحقة لـِ(وي) هي ضمير مجرور ، فيراها ابن هشام كاف الخطاب[٣] .

(١١)- [إنّ اللام وما بعدها جواب في قوله تعالى (يحلِفون بالله لكم ليُرضُوكمْ)[التوبة:٦٢]]

يقول ابن هشام : " ومن الوهم قولُ الكسائي وأبي حاتم في نحو ... إنّ اللام وما بعدها جواب ، وقد مرّ البحث في ذلك "[٤] .

وكان ابن هشام قد ردّ قول أبي الحسن في إجازته لأن يُتلقّى القَسَم بلام (كي) ، إذ جعل منه الآية الكريمة السابقة ؛ بحجّة أنّ الجماعة يرون أنّ القسم إنّما يُجاب بالجُملة ، وقدّروا الجواب محذوفاً واللام متعلقةً به ، أي ليكوننَّ كذا ليرضونكم[٥] .

---

[٤] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٣٧٧ .

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٤٣٣ . والبيتان مذكوران في المغني ج١ ، ص٤٣٢ .

[٢] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٤٣٤ .

[٣] انظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص٤٨٣ .

[٤] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٧٥٦ .

ثانياً : [الفراء (-٢٠٧هـ)][٦]

يورد ابن هشام ذكر الفراء في المغني نحو ثمانية وخمسين مرةً ، يذكر له فيها آراء نحوية ولغوية ، وآراء في التفسير ، ورأياً لغوياً دون أن يصرح أنه للفراء ، وهو في تركيب (منذ) من (من) و(ذو) الطائية[١] .

آراؤه التي وافقها ابن هشام قاربت تسعة آراء نحوية ، وآخر في التفسير ، وتسعة وعشرين رأياً خالفه فيها ، وثمانية عشر رأياً بقيت معلقة الأخذ والردّ [٢].

من آراء الفراء التي وافقها ابن هشام[٣] :

(١) – [تتضمّن (أمْ) المنقطعة معنىً لا يفارقها وهو الإضراب]

يقول ابن هشام : " ومعنى أمْ المنقطعة الذي لا يفارقها : الإضراب ، ثم تارة تكون له مجرداً ، وتارة تتضمن مع ذلك استفهاماً إنكارياً ، أو استفهاماً طلبياً "[٤] .

ويستدلُّ ابن هشام على مجيئها لمعنى الإضراب مجرّداً بآي القرآن الكريم ، وبقول الفرّاء : " يقولون : " هل لك قِبَلنا حقٌّ أمْ أنت رجلٌ ظالمٌ " يريدون بل أنت "[٥] .

(٢)–[(أو) معناها الإضراب في الآية (وأرسلناه إلى مِائة ألفٍ أو يَزيدون) [الصَّافات:١٤٧]]

---

[٥] انظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص٢٧٨ .

[٦] انظر ترجمته في :

الزبيدي – طبقات النحويين واللغويين ، ص١٤٣ .

الأنباري – نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، ص١٨١ .

القفطي – إنباه الرواة على أنباه النحاة ، ج٤ ، ص١–٧ .

السيوطي – بغية الوعاة ، ج٢ ، ص٣٣٣ . وغيرها من كتب التراجم .

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٤٤٢ . وأبو البركات – الإنصاف ، مسألة(٨٦) ، ج١ ، ص٣٨٢ .

[٢] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص١٨ ، ٣٥ ، ٨٣ ، ٨٧ ، ١٦٥ ، ٢١٩ ، ٢٥٧ ، ٣١٤ ، وغيرها .

[٣] انظر : المصدر نفسه في التفسير ، ج١ ، ص٣٦٣ ، ج٢ ، ص٥٢٨ .

[٤] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٦٦ .

[٥]المصدر نفسه ، ج١ ، ص٦٦ .

يذكر الفراء إنّ معناها : بل يزيدون ، ويؤيده ابن هشام بقوله : " هكذا جاء في التفسير مع صحته في العربية "[٦] .

(٣)- [من معاني (إلى) التوكيد ، وهي الزائدة]

يقول ابن هشام : " أثبت ذلك الفراء ، مستدلاً بقراءة بعضهم (أفئدةً من الناس تَهوَى إليهم) [إبراهيم:٣٧] بفتح الواو ، وخُرّجت على تضمين تهوى معنى تميل "[٧] .

عدّ ابن هشام هذا المعنى لـــ(إلى) وأيّده بقول الفرّاء ، فهو بمنزلة قبول منه لقول الفرّاء .

(٤)- [قد تتخلّف (ثُمّ) عن المُهلة]

يتحدث ابن هشام عن (ثم) ، فهي لترتيب الإخبار لا لترتيب الحكم ، ثمّ يذكر زعم الفرّاء في أنّ المهلة قد تتخلّف ؛ بدليل قولك : " أعجبني ما صنعتَ اليومَ ثمّ ما صنعتَ أمس أعجبُ " لأن ثُمّ في ذلك لترتيب الإخبار ، ولا تراخي بين الإخبارين[١] .

ثم إنَّها قد تقع موقع الفاء ، ولا تراخي فيه .

(٥)- [من معاني (عن) الاستعانة]

يستدلّ ابن هشام لهذا المعنى بما حكاه الفراء :" رميتُ عَن القوس "[٢] .

(٦)-[ترد (لو) مصدرية]

يوافق ابن هشام الفراء وغيره ممن قالوا بإثبات ورود (لو) مصدرية ، ويشهد لهم بقراءة بعضهم (وَدُّوا لَو تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا) [القلم:٩] وذلك بحذف النون ، ففيها عطف (يدهنوا بالنصب على تدهن ؛ لأن معناها أنْ تدهنَ[٣] .

ويورد الدسوقي ما فيه خلاف لابن هشام في هذا التخريج ، إذ ينقل عن أبي حيان والدّماميني في أنهما يجوزان أنه منصوب بأن مضمرة ، وأبو حيان يرى تضمن (ودُّوا) معنى

---

[٦] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٩١ .

[٧] المصدر نفسه ، ج١ ، ص١٠٥ .

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص١٦٠ .

[٢] انظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص١٩٨ .

[٣] انظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص٣٥٠ . وانظر الفراء – معاني القرآن ، ج٣ ، ص١٧٣.

(ليت) ، يقول الدسوقي مؤيداً الدَّماميني : " هو الذي ينبغي أن يقال ، فإنه تخريجٌ ماشٍ على القواعد بخلاف تخريج المصنِّف "[٤] .

(٧)-[الواو العاطفة تفيد الترتيب]

وهذا رأي الفراء وجماعة من النحويين واللغويين ، ويتّخذه ابن هشام للردّ على السيرافي (-٣٦٨هـ) الذي نقل إجماع النحويين واللغويين على أنها لا تفيده ، وكذلك فإنّ ابن هشام قد رد على من قال إنّ معناها الجمع المطلق ، ونعته ابن هشام بأنه غير سديد ؛ وذلك لتقييد الجمع بقيد الإطلاق ، إذ يراها ابن هشام أنها للجمع لا بقيد[٥] .

(٨)-[(قريب) لفظة مذكرة إن لم يُرَدْ قرْب النسب ، قصداً للفرق]

من الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة (تذكير المؤنث) حيث يقول ابن هشام : " ويحتمل أن يكون منه (إنّ رَحمَةَ اللهِ قريبٌ مِنَ المُحْسِنِين) [الأعراف:٥٦] ويُبعِده (لعلّ السَّاعَة قريبٌ) [الشورى:١٧] فذُكِّر الوصف حيث لا إضافة ، ولكن ذكر الفراء أنهم التزموا التذكير في (قريب) إذا لم يُرَدْ قُرْبُ النسب ، قصداً للفرق "[١] .

من آراء الفراء التي فنّدها ابن هشام[٢] :

(١)- [إذا عملت (إذن) كُتبت نونها بالألف ، وإلاّ : كُتبت بالنون ، للفرق بينها وبين إذاً]

يرى ابن هشام أنّ نونها تُبدل ألفاً ، لكنه لم يذكر كيفية كتابتها إذا عملت أو لم تعمل ، فهو يرى أنها تكتب ألفاً تشبيهاً لها بتنوين المنصوب ، وقد أنكر على الفراء أنها تُكتب بالنون في عدم عملها[٣].

(٢)-[(أنتَ ، وأنتِ) بكماليهما اسم ، والتاء من الكلمة نفسِها]

---

(٤) الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٢٧٣ .

(٥) انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٤٦٤ .

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٦٦٦ .

[٢] انظر:المصدر نفسه ، ج١ ، ص٣٣٦ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٨٤ ، ٤٦٠ ، ج٢ ، ص٥١٨ ، ٥٢٤ ، ٦٠٠...

[٣] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٣١ .

يذهب ابن هشام إلى أنَّ (أنْ) ضمير المتكلم في قول بعضهم : " أنْ فعلتُ " وضمير المخاطب في : (أنتَ ، وأنتِ ، وأنتما ، وأنتم ، وأنتنّ) وهذا على قول الجمهور إنّ (أنْ) هو الضمير ، والتاء حرف خطاب[٤] .

فهو في هذا ينفي رأي الفراء ، وإن لم يُصرّح بذكر الفراء ، ولا ذكر رأيه في هذه المسألة ؛ لأن الفراء يرى أنّ (أنتَ) بكماله اسم والتاء من الكلمة نفسها[٥] .

(٣)-[الفاء العاطفة لا تفيد الترتيب مطلقاً]

يذهب ابن هشام إلى أنّ الفاء العاطفة تفيد الترتيب ، وينكر على الفراء أنه لا يراها تفيده ، إذ يقول ابن هشام : " وقال الفراء : إنّها لا تفيد الترتيب مطلقاً ، وهذا – مع قوله إن الواو تفيد الترتيب – غريبٌ ، واحتجّ بقوله تعالى (أهلكناها فجاءَها بأسُنا بَياتاً أو هُم قائلون) [الأعراف :٣] وأجيب بأنّ المعنى أردنا إهلاكها ، أو بأنها للترتيب الذّكري "[١] .

(٤)-[التاء حرف خطاب ، والكاف فاعل في قوله تعالى (أرأيتُكَ هذا الذي كَرَّمْتَ عَلَيّ) [الإسراء:٦٢]]

يزعم ابن هشام أن التاء فاعل والكاف حرف خطاب ، ويُصرّح بأنه قول سيبويه ، وأنّه صحيح ، ويذكر عكس ذلك ، وهو قول الفرّاء ، ويردُّه بقوله : " ويردُّه صحة الاستغناء عن الكاف ، وأنها لم تقع قطّ مرفوعة "[٢] .

(٥)- [تمييز (كم) الاستفهامية]

يذهب ابن هشام في هذه المسألة – وهي تمييز (كم) الاستفهامية – إلى ما ذهب إليه البصريون ، فهو يرى أنّ تمييزها منصوباً ، ولا يجوز جرُّه مطلقاً ، ويخالف في ذلك الفراء وجماعة[٣] .

---

[٤] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٤١ .

[٥] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٢٦ .

[١] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٢١٤ .

[٢] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٢٤٠ .

[٣] انظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص٢٤٥ .

(٦)-[لــِ(كلاّ) معنى آخر غير الردع والزجر ، فهو معنى غير مستمر فيها ، فهي تكون حرف جواب بمنزلة (إي) و(نَعم)]

وهذا المعنى أضافه النَّضر بن شُميل (-٢٠٢هــ) والفرّاء ومن تبعهما ، وقد اختار ابن هشام قول أبي حاتم (-٢٤٨هــ) ومتابعيه ، الذين يرونها أنها تقع بمعنى (ألا) الاستفتاحية ، فهو أولى من قول الكسائي الذي يرى أنها تكون بمعنى حقاً ، وأولى من قول النضر والفراء السابق، مستدلاً- أي ابن هشام- بكثرة اطراده ، ولأنّ (إن) تُكسر بعد (ألا) الاستفتاحية ، ثُم إنّ التفسير للحرف بحرف أولى من تفسير الحرف باسم[٤] .

(٧)- [قد يُجاب الشَّرط مع تقدُّم القسَم عليه]

ينكر ابن هشام على الفراء قوله بأنّه قد يجاب الشرط مع تقدم القسم عليه[٥] .

(٨)- [المرفوع بعد (لولا) يرتفع بها]

يقول ابن هشام : " وليس المرفوع بعد (لولا) فاعلاً بفعل محذوف ، ولا بــِ(لولا) لنيابتها عنه ، ولا بها أصالة ، خلافاً لزاعمي ذلك "[١] .

فهو يشير بذلك إلى الكسائي- كما مرّ- والفرّاء ، وإن لم يصرح بذلك ، فهو يردّ على الكسائي قوله بأنّ المرفوع فاعل بفعل محذوف بعد (لولا) ، ويشير إلى الفراء بقول ابن هشام : " ولا بها أصالة " لأنّ الفرّاء علّل ذلك باختصاص (لولا) بالأسماء[٢] .

(٩)-[أصل (لن) (لا)]

يورد ابن هشام قول الفراء في أصل (لن) ، حيث يرى الفراء أنّ أصل (لن) (لا) فأُبدلت الألف نوناً ، ويخالف ابن هشام الفرّاء في رأيه هذا[٣] .

(١٠)-[أصل (لم) (لا)]

---

[٤] انظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص٢٥٠ .

[٥] انظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص٣١٢ .

[١] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٣٥٩ .

[٢] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٢٧٨ .

[٣] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٣٧٣ .

يورد ابن هشام قول الفراء في أصل (لم) ، حيث يرى الفراء أنّ أصلها (لا) فأبدلت الألف ميماً ، ويخالف ابن هشام الفرّاء في رأيه هذا بصريح القول ، بحجّة أنّ المعروف العكس ، أي أنّ النون تُبدل ألفاً ، ويستدلّ على مجيء ذلك في آي القرآن كقوله تعالى (لنسفعاً) [العلق :١٥] ، (وليكوناً) [يوسف:٣٢][٤] .

(١١)- [يجوز قولك : " زيداً يعجبُني أن تَضربَ "]

أجاز الفراء القول السابق ، ومنعه ابن هشام[٥] ، إذ لا يُجوِّز الثاني أن يتقدّم معمول معمولها عليها ، أي إنّ (تضربَ) فعلٌ معمولٌ لأنْ ، فهي تطلبه للنصب ، وزيداً معمولٌ لتضربَ ، حيث هي مفعول به ، تطلبه (تضرب) للنصب ، فلا يُجوِّز ابن هشام أن يتقدّم معمول معمول (أنْ) عليها ، فيصبح على هذا المصدر المؤول سادّاً مَسَدَّ مفعول يُعجب[٦] .

ثالثاً : [ثعلب (- ٢٩١هـ)][١]

يورد ابن هشام له خمسة عشر رأيا نحوياً ، يوافقه ابن هشام على رأيين منها ، ويخالفه في ستة آراء ، وسبعة آراء بقيت في حكم التعليق[٢] .

آراء ثعلب التي وافقها ابن هشام :

(١)- [استعمال (ولا سيّما)]

يقول ابن هشام : " وتشديد يائه ودخول (لا) عليه ودخول الواو على (لا) واجب "[٣] .

ثم يذكر قول ثعلب الذي يرى أن من استعملها على غير هذا الوجه فهو مخطئ .

---

[٤] انظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص٣٧٣-٣٧٤ .

[٥] انظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص٣٧٤ .

[٦] انظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص٣٧٤ .

[١] انظر ترجمته في :

الزبيدي – طبقات النحويين واللغويين ، ص ١٥٥ .

الأنباري – نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، ص ١٧٣ .

القفطي – إنباه الرواة على أنباه النحاة ، ج١ ، ص١٣٨ .

السيوطي – بغية الوعاة ، ج١ ، ص٣٩٦ . وغيرها من كتب التراجم .

[٢] انظر : ابن هشام – المغني (في الآراء المعلقة) ، ج١ ، ص٦٨ ، ٢٤٩ ، ٤٣٢ ، ج٢ ، ص٥٢٤ ، ٥٥٩ ، ٦٦٧ ، ٩١٣.

[٣] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص١٨٦ .

(٢)- [الواو العاطفة تفيد الترتيب]

ينقل ابن هشام قول السيرافي الذي يرى أنّ الواو العاطفة لا تفيد الترتيب بإجماع النحويين واللغويين ، ويردُّه ابن هشام بأنّ جماعة من النحويين واللغويين – ومنهم ثعلب – يقولون بإفادتها إياه[٤] .

والتحقيق أنّ ابن هشام قد وهم في ذلك ، إذ ينسب لثعلب إثباته لمعنى الترتيب في الواو العاطفة ، وذلك أنَّ ثعلباً لم يقل ذلك ، يقول ثعلب : " إذا قلت : قام زيدٌ وعمروٌ ، فإن شئت كان عمرو بمعنى التقديم على زيد ، وإن شئت كان بمعنى التأخير ، وإن شئت كان قيامهما معاً ، فإذا قلت : قاما معاً كانا فيه سواءً لا غير "[٥] .

فقول ثعلب : " فإن شئت كان عمرو بمعنى التقديم " يدلُّ على أنه لا ترتيب بين زيد وعمروٍ في إحداث حدث القيام ، فقد يكون إحداث الحدث من عمرو أولاً ثم من زيد ، وعلى هذا يكون الجمع لا الترتيب .

ويقول الدكتور أحمد عبد اللطيف الليثي معلقاً على مثال ثعلب : " يريد ثعلب أن يقرر أن الواو تفيد مطلق الجمع ، فلا ترتيب بين المتعاطفين بينهما كما وضح ثعلب من خلال المثال "[١]

فعلى هذا يكون ابن هشام قد وهم فيما نقله عن إثبات ثعلب لمعنى الترتيب بدليل قول ثعلب في مجالسه ، وهو بتعليق الدكتور الليثي فيما نقل عن ثعلب شارحاً ومعلقاً .

وفي هذا كله لم يتضح بعد أن ابن هشام قد وافق ثعلباً فيما زعمه ابن هشام ، ولكنّه يتضح من قول ابن هشام في الفرق بين الواو هذه وأحرف العطف الأخرى : يقول في أول فرق : " احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة السابقة "[٢] .

وهو يقصد بهذه المعاني الثلاثة : الترتيب ، وعكسه ، والمعية[٣] ، وهي أقوال ابن مالك التي كان قد ذكرها ابن هشام ، وقد أورد الدسوقي (حتى) في إشراكها للواو في احتمالها لهذه المعاني[٤] .

---

[٤] انظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص٤٦٤ .

[٥] ثعلب – مجالس ثعلب ، ج٢ ، ص٣٨٦ .

[١] أحمد عبد اللطيف محمود الليثي – النحو في مجالس ثعلب ، المسألة ٤٥ ، ص ٢٣٣ .

[٢] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٤٦٤ .

[٣] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج٢ ، ص١٧ .

[٤] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص١٧ .

ولرفع هذا الوهم عن ابن هشام أقولُ : لعلّ ابن هشام اطّلع على مصنّفٍ لثعلب لم يصلْنا ، أو أنه قد يكون من خطأ النُّساخ ، والله تعالى أعلم .

ومما ينصف ابن هشام قول الكنغراوي ، فهو ينسب(أي الكنغراوي) للكسائي والفراء وثعلب قولهم بأنّها تُرتّب[٥] .

آراء ثعلب التي فنّدها ابن هشام :

(١)- [(أيٌّ) لا تكون موصولة]

يذهب ابن هشام إلى أنّ (أيّ) تقع موصولة ، لكنّه يعرض عن استعمالها مبتدأ ، فابن هشام يذكر من وجوه (أيّ) أنها تقع موصولة ، ويعرض أقوال كثير من النحويين واللغويين والمفسرين في بنائها وإعرابها[١] ، ويخلص إلى أنّ (أيّ) الموصولة لا تقع مبتدأ ، إذ يقول : " ولا أعلمهم استعملوا (أيًّا) الموصولة مبتدأ "[٢] .

ثم يورد زعم ثعلبٍ ، فيقول : " وزعم ثعلب أنّ (أيّا) لا تكون موصولة أصلاً ، وقال : لم يسمع " أيهم هو فاضلٌ جاءني " بتقدير الذي هو فاضلٌ جاءني "[٣] .

وتقدير ثعلب يدلُّ على أنها ليست موصولة أصلاً ، ورُدّ بأنّ عدم سماع ذلك إنما ينتج عدم كون الموصولة مبتدأ ، ولا ينتج نفي الموصولة من أصلها[٤] .

(٢)- [(عسى) حرفٌ مطلقاً]

يقول الدسوقي في الحاشية ، ج٢ ، ص١٧ : " وأورد على هذا (حتى) ؛ فإنها على كلام الجمهور تحتمل المعاني الثلاثة ، فإذا قلت : " قدم الحُجَّاج حتى المُشاة " احتمل المعية والسبقية والترتيب ، وحينئذ لا يصح الانفراد ، وأجيب بأن كلا منهما وإن احتمل معطوفه للمعاني الثلاثة ، لكن الترتيب في الواو ذهني ، وخارجي ، بخلاف (حتى) ، فإن الترتيب فيها ذهني " .

[٥] انظر : الكنغراوي – الموفي في النحو الكوفي ، ص ١٥٢ .

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص١٠٧- ١٠٨ .

[٢] المصدر نفسه ، ج١ ، ص١٠٨ .

[٣] المصدر نفسه ، ج١ ، ص١٠٩ .

[٤] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٨٣ .

يقول ابن هشام في (عسى) : " فعلٌ مطلقاً لا حرف مطلقاً ، خلافاً لابن السّراج وثعلب "[٥] . وحكى ثعلب " عسى زيدٌ قائمٌ " فهي عند ثعلب حرف ، لكنّ ابن هشام خرّجها على أنها ناقصة ، وأن اسمها ضمير الشأن ، والجملة الاسمية الخبر[٦] .

(٣)- [تنوب اللام عن (أنْ) في نصب المضارع بعدها]

يرى ابن هشام أنّ المضارع بعد اللام الداخلة عليه لفظ منصوبٌ بأنْ مضمرة بعينها ، ويوافق في ذلك الجمهور بتصريحه ، حيث لا يرى أن يكون الناصب له (أنْ مضمرة أو كي المصدرية) ، ولا الناصب اللام بطريق الأصالة ، ويصرح بأنه يخالف هذا الرأي الذي هو لأكثر الكوفيين ، ثم إنّ المضارع منتصب لا باللام لنيابتها عن (أنْ) وهو قول ثعلب[٧] .

(٤)- [قولك : " جاءا جميعاً " يحتمل أنَّ فعلهما في وقت واحد أو وقتين ، وقولك : "جاءا معاً " فالوقت واحد] .

يذهب ابن هشام إلى أن (مع) في الإفراد بمعنى جميعاً ، وهو قول ابن مالك ، ثم يذكر أن ثعلباً كان له رأي آخر ، وهو عنوان هذه المسألة ، ويقول ابن هشام : " وفيه نظر "[١] .

ويقول الدسوقي شارحاً اعتراض ابن هشام على رأي ثعلب : " أي وفي كلام ثعلب نظر ، لأنا لا نسلّم أن (معاً) تفيد أن الوقت متّحد ، وأن جميعاً محتمل الاتحاد وعدمه ، بل هما سواء ، فدعواه التفرقة دعوى بلا دليل "[٢] .

وقد ذكر ثعلب في مجالسه هذا الفرق بين (مع) و(جميعاً) حين سأل شيخه ابن قادم (-٢٥١هـ)[٣] عن الفرق بين : " قام عبد الله وزيدُ معاً " ، و " قام عبد الله وزيدُ جميعاً " ، فأجابه بعد يوم بها ، ويبدو أن ثعلباً قد قبل جواب شيخه[٤] .

وأقول بقول ثعلب وشيخه ، لقرب هذا الرأي من حيث الاستعمال ، وإن كنت أعترف بعدم وجود دليل قوي على ذلك – كما قال الدسوقي – فكما أنه لا دليل في دعوى التفريق فإنه لا دعوى في عدم التفريق بين (جميعاً) و(معاً) .

---

[٥] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٢٠١ .

[٦] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٢٠٤ .

[٧] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٢٧٧ .

[١] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٤٣٩ .

[٢] الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٣٢٩ .

[٣] انظر : ترجمته في : السيوطي – بغية الوعاة ، ج١ ، ص١٤٠- ١٤١ .

[٤] انظر : ثعلب – مجالس ثعلب ، ج٢ ، ص٣٨٦ .

(٥)- [لا تقع جملة القسم خبراً]

يورد ابن هشام رأي ثعلب هذا ، في أن ثعلباً يرى أن جملة القسم لا تقع خبراً ، ويذكر تعليلات النحاة لذلك ، وهم قد فهموا أن مراد ثعلب جملة جواب القسم ، وردّ ذلك ابن هشام ، إذ يرى أن مراد ثعلب من ذلك إنما هو جملة الجواب والقسم ، ثم إن ابن هشام قد نفى رأي ثعلب في ذلك[٥] .

إذ يقول الدسوقي : " بطل المعلَّل وثبت صحة وقوع الجملة القسمية خبراً عن المبتدأ "[٦] .

والمعلَّل هو حكم وقوع جملة القسم خبراً في نظر ثعلب ، إذ لا تقع خبراً .

(٦)- [الآية (ص) [سورة ص:١] جواباً] .

في الباب الخامس من المغني (في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها) يعترض في الجهة الرابعة (أن يخرج على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة ، ويترك الوجه القريب والقوي) على الكوفيين بشكل عام والزَّجاج ، في أنهم يجعلون قوله تعالى (ص والقرآن ذي الذكر) [ص:١] قسماً ، جوابه (إن ذلك لحقٌّ تخاصمُ أهلِ النار) [ص:٦٤] فهو يجعل قولهم هذا بعيداً [١].

ثم يذكر تفصيل ذلك ، ويعرض أقوالاً فيها ، إذ يرى جماعةٌ أن الجواب محذوف ، أو " إنك لمن المرسلين "، أو " ما الأمر كما زعموا " ويستدل على ذلك بآي القرآن الكريم في السورة نفسها[٢] .

ثم يذكر ابن هشام عن بعضهم إنه مذكور ، ويذكر قول الأخفش الذي يراه (إنْ كلٌّ إلا كذّب الرسلَ) [ص:١٤] . ويعرض قول الفراء وثعلب ، فهما يريان أن (ص) هو الجواب ، لأن معناها صدق الله ، ويردّ ذلك ابن هشام بدليل أن الجواب لا يتقدم ، ويقول : " فإنْ أريد أنه دليل الجواب فقريب "[٣] .

ويعرض إلى أنه قيل في الجواب (كم أهلكنا) [ص:٣] وحذفت اللام للطول .

---

[٥] انظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٥٢٩- ٥٣١ .

[٦] الدسوقي – الحاشية ، ج٢ ، ص٦٢.

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٧١١ .

[٢] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٧١٢- ٧١٣ .

[٣] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٧١٣ .

ولم يبين الدسوقي علة الاعتراض الذي قاله ابن هشام في إبعاد قول الكوفيين والزجاج[٤] .

ولكن الدسوقي قد تحدث عن سبب إبعاد ابن هشام لرأي ثعلب والفراء ، إذ يقول : " لأن معناها صدق ... الخ ، هذا بناء على أن هذه الحروف الواقعة في أوائل السور ليست مما استأثر الله بعلمه ، وهو خلاف الصحيح "[٥] .

وقد قال الفراء بأن (ص) جواب لـــ(والقرآن) [ص:١][٦] .

المبحث الثالث : آراء ابن هشام الكوفية في المغني

(١)- [فعل الأمر معرب أم مبني ؟]

يقول ابن هشام بأنّ الأمر من (وأى) بمعنى وعد ، الذي مضارعه يئي ، هو (إه) بحذف اللام للأمر وبالهاء للسكت في الوقف(١) .

وفي قوله السّابق يتضح من أنّه يتماشى مع نحاة أهل الكوفة ، الذين يرون أن الأمر فعل معرب – مع أنه لم يصرّح بذلك في هذا الموضع- كما سيأتي ، فهو يرى أنّ هناك لاماً للأمر محذوفة ، وحُذفت لام الفعل .

يقول الدسوقي شارحاً قول ابن هشام السابق : " (قوله بحذف اللام) أي وهو الياء ، والأصل : اوئي ، كَـــ(ارمي) ، ثم حذفت الياء بلام الأمر الداخلة على الفعل تقديراً ؛ لأنه مقتطعٌ من المضارع ، وهذا مذهب المصنف ، أو لأن الأمر المعتلّ مبني على حذف حرف العلة ثم حذفت الواو التي هي فاء الكلمة لحذفها في المضارع ، فتبعتها همزة الوصل للاستغناء عنها حينئذٍ ، وألحقت بقية الكلمة بهاء السكت وجوباً ، فإذا أسندت هذا الأمر للمخاطبة تقول : إي يا هندُ . فهو فعل أمر مبني على حذف النون والياء فاعل لأنها ياء المخاطبة .. "[٢] .

---

[٤] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج٢ ، ص١٨٣ .

[٥] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص١٨٤ .

[٦] انظر : الفراء – معاني القرآن ، ج٢ ، ص٣٩٦- ٣٩٧ .

ذهب الفراء إلى أن (ص) هي جواب لـِ(والقرآن) ، وقد ردّ زعم من قال إن جواب (والقرآن) هو (إن ذلك لحقٌّ تخاصُمُ أهلِ النار) [ص:٦٤] بقوله : " وذلك كلام قد تأخر كثيراً عن قوله (والقرآن) وجرت بينهما قصص مختلفة ، فلا نجد ذلك مستقيماً في العربية ، والله أعلم " . معاني القرآن ، ج٢ ، ص٣٩٧ .

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٢٧ .

[٢] الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص١٦ .

ومن كلام الدسوقي تبين أن مذهب المصنف يقوم على أنّ الأمر جزء من المضارع ، دون أن يبين الدسوقي أنّ هذا الرأي إنما هو لأهل الكوفة .

لكنّ دارس المغني لا يصعب عليه أن يُقرّ بأن ابن هشام كان مع الكوفيين في ذلك ، إذ إنَّه يُصرّح في موضع آخر بأنّه وقف إلى جانب رأيهم هذا ، إذ يقول : " وزعم الكوفيون وأبو الحسن أنّ لام الطلب حذفت حذفاً مستمراً في نحو : قم ، واقعد ، وأنّ الأصل لتقُم ولتقعد ، فحذفت اللام للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعة ، وبقولهم أقول لأن الأمر معنى حقه أن يؤدى بالحرف ، ولأنه أخو النهي ولم يُدلّ عليه إلاّ بالحرف ، ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل ، وكونه أمراً أو خبراً خارجٌ عن مقصوده ، ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل ... ولأن البناء لم يُعهد كونه بالحذف .. "[٣] .

ويحتج ابن هشام لذلك بعدد من الأدلة والشواهد ، كقراءة جماعة (فَبِذلك فَلْتَفرحوا) [يونس :٥٨] وبحديث النَّبي الكريم ، وبشعر أحدهم[١] .

ويشير الأستاذ حسن الشاعر إلى أنّ قول ابن هشام في إعراب الأمر كان في المغني ، مع أنّ ابن هشام سبق له في بعض مصنفاته قد تبع البصريين في القول ببناء الأمر[٢] .

والكوفيون يذهبون إلى أن فعل الأمر للمواجه المعرّى عن حرف المضارعة معرَبٌ مجزوم ، ويذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون[٣] .

وقد عدّ الأستاذ عبد الفتاح الحمُوز رأي الكوفيين هذا من باب ما جاء على خلاف المنهج الكوفي في التعليل ، أو التأويل ، أو عدم احترام ظاهر النص ، من حيث كونه تتراءى منه التأويلات ، والتقديرات ، والتخمينات ، التي تدل على عدم احترامهم لطبيعة اللغة[٤] .

---

[٣] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٣٠٠ .

(١) انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٣٠٠ . فيه الحديث : (لتأخذوا مصافَّكم) .

والبيت : لتقم انت يابن خير قريشٍ فَلتُقَضِّي حوائجَ المسلمينا . وعجز البيت من إكمال المحقيقّين.

ولم أعثر على القائل .

[٢] انظر : حسن الشاعر – تطور الآراء النحوية عند ابن هشام الأنصاري ، ص ٢٢– ٢٣ .

وفيه أن ابن هشام تابع البصريين في : شرح القطر ، وشرح الشذور ، وأوضح المسالك ، وشرح اللمحة ، وقد تبع الكوفيين في المغني .

[٣] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة ٧٢ ، ج٢ ، ص٥٢٤– ٢٤٩ .

[٤] انظر : عبد الفتاح الحموز – الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر ، ص ١٦٤ .

(٢)- [هل تقع (أنْ) تفسيرية ؟]

يؤيد ابن هشام ما ذهب إليه الكوفيون من إنكارهم (أنْ) التفسيرية البتة ، إذ يقول في قول الكوفيين السابق : " وهو عندي متجه ؛ لأنه إذا قيل " كتبتُ إليه أنْ قُم " لم يكن (قم) نفس (كتبتُ) كما كان الذهب نفس العسجد في قولك : هذا عسجد أي ذهب ؛ ولهذا لو جئت بـِ(أي) مكان (أن) في المثال لم تجده مقبولا في الطبع "[٥] .

وقد اعترض الدسوقي على كلام المصنف ، يقول : " وهذا التوجيه مبني على أنّ ما بعدها تفسير لنفس ما قبلها ، مع أنّ من قال بالتفسيرية لم يقل ذلك ، وإنما أراد أن مضمون ما بعدها مُفسِّر لمعمول ما قبلها ، إما مذكوراً ...أو مقدّراً "[٦] .

لكنّ ابن هشام – مع قوله بقول الكوفيين – إلاّ أنّه لم ينكر وقوعها البتة ، كما أنكره الكوفيون ، فلا أقول إنّه كان متجهاً كل الاتجاه مع الكوفيين حينما رأى احتمالية وقوع (أن) مصدرية ، ومخففة من الثقيلة في بعض الآيات ، وحينما ذكر الشروط التي ذكرها مثبتُها ، وكأنه لا يرى وقوعها مفسرة في هذه المواضع .

وقد وقع في الوهم عدد من الباحثين ، الذين رأوا أن ابن هشام قد تبع الكوفيين في إنكاره لما أنكروه ، إذ يقول عمران شعيب واضعاً هذا الرأي من الآراء التي أيّد فيها ابن هشام الكوفيين :

" إنكار الكوفيين وجود (أنْ) المفسرة ، ويستدل لرأيهم بأنّه لا يصح في الطبع أن تجيء بأي المفسرة مكان (أنْ) في أي مثال يُدّعى أنّ (أنْ) فيه مفسرة ، وإذا كان قد تعقبه بعض الشُراح ، وبعض أصحاب الحواشي ، كالأنطاكي والدسوقي في هذه الموافقة ، ودافع بعضهم عنه كالأمير ، فإنّ هذا لا يعنيني هنا ؛ لأن المهم عندي من حيث المبدأ هو أنّ هذا من أمثلة تأييده للكوفيين بغض النظر عن صوابه أو خطئه "[١] .

ويقول الدكتور سامي عوض بأنّ ابن هشام تبع الكوفيين في هذا الرأي[٢] .

ودرج هذا الرأي ص ٦٣ ، ١٠٨ ، ١٧١ ، لكن وقع خطأ في العنوان ص ١٧١ ، إذ هو مثبت : " فعل الأمر للمواجَه معرب منصوب " والصواب : مجزوم . وذكر بأنه معرب على رأي الكوفيين ، ص ١٧٨ .

[٥] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٤٧- ٤٨ .

[٦] الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٣١ .

[١] عمران عبد السلام شعيب – منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني ، ص ١٦٩ .

[٢] انظر : سامي عوض – ابن هشام النحوي ، ص ٩٣ .

ووجه كلامي في وهمهم السابق ، أنّ ابن هشام لم يكن قد تبع الكوفيين اتباعاً مطلقاً ؛ لأنه يضع مسألة يجعل فيها صلاحية وقوع (أنْ) مُفسِّرة ، وذلك إذا ولَيَها مضارعٌ معه (لا) ، نحو " أشرتُ إليه أنْ لا تفعل " فيجوز رفع المضارع باعتبار (لا) نافية ، وجزمه على تقديرها ناهية ، فتكون في هذين الجوازين مفسرة ، وينصب على تقدير (لا) نافية ، و(أنْ) مصدرية ، وإن فُقدت (لا) يمتنع الجزم ، ويجوز الرفع والنصب[٣] .

أقولُ بأن ابن هشام قد رأى رأي الكوفيين في حالة خلو الجملة من (لا) المتبوعة بالمضارع .

ويتراءى لي دقة وصواب رأي الأستاذ حسن الشاعر ، الذي يرى أنّ هذا الرأي لابن هشام ، كان قد تردد فيه ، أي في وقوع (أنْ) مفسرة ، واستحسنت التعبير الذي أطلقه عليه بالتردُّد ، وقد تتبع الأستاذ حسن الشاعر تطور هذا الرأي عند ابن هشام ، إذ كان قد سبق لابن

هشام أن أجاز وقوع (أنْ) مفسِّرة في عددٍ من مصنفاته[١] .

وهو بهذا كان يتبع البصريين ثم عدل عنه إلى متابعة الكوفيين .

(٣)- [من بعض معاني (أنْ) ورودها شرطيّة]

يعرض ابن هشام لمعاني (أنْ) ، ويذكر أنها جاءت شرطية كـَ(إنْ) المكسورة ، ويصرح بأنّ هذا المعنى قد ذهب إليه الكوفيون .

ويدعم ابن هشام قول الكوفيين بقوله : " ويُرجّحه عندي أمور : أحدها : توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد ، و الأصل التوافق ، فقرئ بالوجهين – أي بفتح همزة (أنْ) وكسرها – قوله تعالى (أنْ تضلّ إحداهُما) و(إنْ تضلَّ) [البقرة:٢٨٢] ، (ولا يجرمنّكم شنآن قوم أنْ صدُّوكم) و(إنْ صدُّوكم) [المائدة :٢] (أفنضرب عنكم الذكر صفحاً أنْ كنتم قوماً مسرفين) و(إنْ كنتم) [الزخرف :٥] "[٢] .

ويستدلّ على رواية بيت مرّةً فيه (أنْ) ، وبرواية أخرى له وردت (إنْ)[٣] .

---

[٣] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٥٠ .

[١] انظر : حسن موسى الشاعر – تطور الآراء النحوية عند ابن هشام الأنصاري ، ص ٩٩- ١٠٠ .
وإجازة ابن هشام لوقوع (أنْ) مفسِّرة ، قال بها في شرح القطر ، وشرح الشذور ، وأوضح المسالك .

[٢] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٥٣ .

[٣] انظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص٥٤ . والبيت هو :

ويذكر ابن هشام الأمر الثاني في ترجيحه لمذهب الكوفيين وهو: مجيء الفاء بعدها كثيراً ، والثالث : عطفها على إنْ المكسورة في قول الشاعر[٤] .

ولم يُبن الدسوقي رأي الكوفيين في هذه المسألة[١] .

وفي ورود (أنْ) للشرط يقول الكنغراوي : " حروف الشرط : إنْ للمستقبل غالباً ، وإن دخلت على الماضي ، وقد تُفتح همزتها "[٢] . ويذكر غيرها[٣] .

وكلام الكنغراوي السابق يوضح قول الكوفيين بورود (أنْ) شرطية ، ويستدل محمد بهجة البيطار على شرحه لكلام الكنغراوي بكلام ابن هشام الذي جاء في المغني .

يقول البيطار : " في المغني : تنبيه وقد ذكر (لأنْ) معان أربعة أخر ، أحدها : الشرطية كإنْ المكسورة ، وإليه ذهب الكوفيون . وفي الرّضي : والكوفيون جوّزوا جزمه بأنْ المفتوحة الشرطية "[٤] .

وبتأييد ابن هشام لما ذهب إليه الكوفيون تتضح موضوعيته ، في أنه غير منصاع لقوانين النحاة البصريين وآرائهم ، إذ لم يكن مُقلّداً لمذهب دون تبصُّرٍ ونفاذٍ .

أتغضبُ إنْ أُدْنا قتيبة حُزَّتا جهاراً ولم تغضب لقتل ابن خازم

والبيت للفرزدق (همام بن غالب بن صعصعة) .

وقد ورد هذا البيت في كتاب سيبويه (ج٣ ، ص١٦١) ، يقول سيبويه : " وسألت الخليل عن قول الفرزدق ... فقال : لأنه قبيح أن تفصل بين (أن) والفعل ، كما قبُح أن تفصل بين (كي) والفعل ، فلما قبُح ذلك ولم يجُز حُمل على (إن) ؛ لأنه قد تُقدم فيها الأسماء قبل الأفعال .

[٤] انظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص٥٤ . والبيت هو

أبا خُراشة أمّا أنت ذا نفرٍ فإنّ قوميَ لم تأكلهمُ الضَّبُعُ

يقول المحققان في الحاشية (ج١ ، ص٥٤) : " البيت لعباس بن مرداس . وأبو خراشة هو خفاف بن ندبة . والضبع : السنون المجدبة . والأصل : ألأن كنت ذا نفر فخرت علينا ، ثم حذفت همزة الاستفهام واللام ، كما حذفت (كان) وعوض عنها بـِ(ما) التي أدغمت بـِ(أن) ، فانفصل اسم كان وصار (أنت) .

والبيت في كتاب سيبويه (ج١ ، ص٢٩٣) ، يقول : فإنما هي (أنْ) ضمّت إليها (ما) وهي ما التوكيد ، ولزمتْ كراهية أن يُجحفوا بها لتكون عوضاً من ذهاب الفعل " .

[١] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٣٦ .

[٢] انظر : صدر الدين الكنغراوي – المُوفي في النحو الكُوفي ، ص ١٥٦– ١٥٧ .

[٣] المصدر نفسه ، ص ١٥٦– ١٥٧ .

[٤] انظر : المصدر نفسه ، ص ١٥٦ ، الحاشية رقم : (٢) .

ثم إنني أقفُ إلى جانب ابن هشام والكوفيين من قبله ، فيما اتجهوا إليه من الرأي السابق؛ وذلك لعدم ورود ما يمنع من أن تكون (أنْ) شرطية ، ولخلو الدليل القاطع من إثبات عكس ذلك ، ثم إنّه مقبولٌ في الطّبع والمنطق .

(٤)- [اجتماع الإضراب والاستفهام ليس شرطاً في (أم) المنقطعة]

يعرض ابن هشام لـِ(أم) المنقطعة ، فمعناها الذي لا يفارقها هو الإضراب ، فهي تأتي مجرّدة له ، وتأتي متضمنة مع الإضراب استفهاماً إنكارياً ، أو استفهاماً طلبياً ، ويضرب لذلك أمثلة[٥] .

ثم إنَّ ابن هشام يأخذ برأي الكوفيين مُعْرضاً عن رأي جميع البصريين المنقول عن ابن الشَّجري (-٥٤٢هـ) ، إذ يقول ابن هشام : " ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين أنها أبداً بمعنى بل والهمزة جميعاً ، وأن الكوفيين خالفوهم في ذلك ، والذي يظهر لي قولهم ؛ إذ المعنى في نحو (أم جعلوا لله شُركاء) [الرَّعد:١٦] ليس على الاستفهام ، ولأنه يلزم البصريين دعوى التوكيد في نحو (أم هل تستوي الظُّلمات) [الرعد :١٦] ونحو (أمْ ماذا كنتم تعملون) [النّمل:٨٤] ، و (أم من هذا الذي هو جندٌ لكم) [المُلك:٢٠] "[١] .

ويأخذ الدسوقي على ابن هشام في أنّ الثاني قد ذهب إلى أنّ البصريين يوجبون اجتماع الإضراب والاستفهام في أمْ ، وقد نقل الدسوقي كلام الدّماميني والشمّني في الردّ على ابن هشام ، إذ إنَّ البصريين قد قالوا بورود (أمْ) هذه لمجرد الإضراب ، وقد نعت كلام ابن هشام بأنه غير محرر .

يقول الدسوقي بداية رادّاً على نقل ابن الشجري – وإن لم يُصرّح بهذا الردّ – في أنّ البصريين جميعهم قد قالوا بذلك : " لعله ما عدا سيبويه ، فإنه الشارح قد نقل عن كتابه مجيئها للإضراب فقط "[٢] .

---

[٥] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٦٦ .

ومن أمثلة إفادتها الإضراب وحده : قوله تعالى (قل هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور أم جعلوا لله شركاء) [الرعد:١٦] ، (أم) الأولى للإضراب ؛ لأن الاستفهام لا يدخل على الاستفهام ، وأما الثانية ، فلأن المعنى على الإخبار عنهم باعتقاد الشركاء ، ومن أمثلة إفادتها الإضراب متضمنة الاستفهام الإنكاري قوله تعالى (أم له البنات ولكم البنون) [الطور:٣٩] ، إذ لو قدّرت للإضراب المحض لزم المحال ، وعلى الثالث قولهم : " إنها لإبلٌ أم شاء " فالتقدير : بل هي شاء .

[١] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٦٦ .

[٢] الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٤٧ .

وهذا تحرُّز محمودٌ من الدسوقي في قوله (لعلّه) ، إذ هو لم يقطع بالقول الفصل في أنّ سيبويه شذ عن نحويي البصرة ، في أنّ سيبويه يراها تأتي للإضراب فقط .

فسيبويه يصرح بأن (أم) تأتي للاستفهام ، ملازمة له ، ويقول : " أما (أمْ) فلا يكون الكلام بها إلاّ استفهاماً ، ويقع الكلام بها في الاستفهام على وجهين : على معنى أيُّهما وأيُّهم ، وعلى أن يكون الاستفهام الآخرُ منقطعاً من الأول "[٣] .

إلاّ أنني أرى كلامَ الدسوقي مدانياً الحقيقة في أنّ سيبويه يرى أن(أمْ) تكون للإضراب فقط ، وذلك في قول سيبويه : " قلتُ فما بال (أمْ) تدخل عليهنّ وهي بمنزلة الألف ؟ قال : إنّ (أمْ) تجيء ههنا بمنزلة لا بَل ، للتحوُّل من الشيء إلى الشيء ، والألف لا تجيء أبداً إلاّ مستقبلة ، فهم قد استغنوا في الاستقبال عنها واحتاجوا إلى (أمْ) ؛ إذ كانت لترك شيء إلى شيء ؛ لأنهم لو تركوها فلم يذكروها لم يتبين المعنى "[٤] .

وهذا في دخول (أمْ) على : أي ، ومَن ، وما ، ومتى ، وهل . وذلك لأن (أمْ) بمنزلة الألف ، وليست : أي ، ومَن ، وهل ، ومتى بمنزلة الألف .

و(أم) التي للإضراب هذه مشبّهة بـِ(بل) ، ولم يُرد النحاة بذلك أن ما بعد (أم) محقق ، كما يكون بعد (بل) محققاً ، وإنما أرادوا أنَّ (أمْ) استفهام مستأنف بعد كلام يتقدمها ، كما أن (بل) تحقيق مستأنف بعد كلام تقدمها .

وفي اعتراض الدسوقي على ابن هشام ، يقول الأوَّل : " (قوله وأنّ الكوفيين خالفوهم) أي : وقالوا تأتي للإضراب مجرداً عن الاستفهام ، والذي قاله الكوفيون هو ما درج عليه المصنف سابقاً . (قوله إذ المعنى في نحو " أم جعلوا لله شركاء " ليس على الاستفهام) إن أراد الحقيقي فلا يرد على البصريين ، فإنهم يقولون إنها بمعنى بل والهمزة ، سواء كان الاستفهام بها حقيقياً أو لا اهـ دماميني .(قوله إذ المعنى في نحو " أم جعلوا لله شركاء " ليس على الاستفهام) الرد بهذا لا يناسب لما علمت أن الأولى جعلها للاستفهام التوبيخي . (قوله ليس على الاستفهام) أي : بل على الإخبار باعتقادهم الشركاء . (قوله دعوى التوكيد) أي : والأصل خلافه ، ولكن التحقيق أن أهل البلدين متفقون على أن (أمْ) تأتي لمجرد الإضراب ، وإنما الخلاف في تسميتها حينئذٍ منقطعة ، فالكوفيون يسمونها ، والبصريون لا يسمونها متصلة ولا منقطعة ، فهو أمر لفظي ... فحينئذٍ لا يُرَدُّ على البصريين شيء مما قاله المصنف ، (قوله أم من هذا الذي) في

---

[٣] سيبويه – الكتاب ، ج٣ ، ص١٦٩ .

[٤] المصدر نفسه ، ج٣ ، ص١٩٠ .

كلامه حذف الواو العاطفة ، أي : ونحو أم من الخ ، وهذا بناء على أن البصريين لا يقولون بأن أم لا تجيء لمجرد الإضراب ، وقد أسلفنا أنهم يقولون بذلك ، ووافقهم الكوفيون عليه ، لكن يخالفوهم في تسميتها في هذه الحالة منقطعة ، فظهر أن كلام المصنف غير محرر اهـ . دماميني "[١] .

وفيما سبق من اعتراض الدسوقي ، يتضح أن البصريين يقولون بمجيئها لمجرد الإضراب ، ولي في كلام سيبويه حجة على ذلك ، فهو يراها للإضراب مجرداً ، إن دخلت على حروف وأسماء الاستفهام[٢] .

وهذا ما احتج به ابن هشام على ورودها للإضراب مُجرداً .

يقول ابن السَّيرافي (-٣٨٥هـ) في (أمْ) المنقطعة شارحاً كلام سيبويه : " يعني أنّ الكلام الذي بعدها منقطع عن الكلام الأول ، ويكون في (أمْ) معنى الإضراب عن الكلام الأول ، وإذا جاءت (أمْ) على هذا الوجه ، جاز أن تأتي بعد جملة فيها استفهام ، وبعد جملة لا استفهام فيها ، وعلى كل وجه يكون الكلام بها في تقدير استفهام مستأنف ، وقد أضرب عن الكلام المتقدم "[١] .

وينقل عبد السلام هارون كلام ابن السيرافي في (أمْ) المنقطعة ، إذ إنّ ابن السيرافي يرى أنّ (أمْ) التي للإضراب مشبهة ببَل ، ولم يُرد النحاة بذلك أنّ ما بعدها محقق ، كما يكون ما بعد (بل) محققاً ، وإنما أرادوا أن (أمْ) استفهام مستأنف بعد كلام يتقدمها ، كما أنَّ (بل) تحقيق مستأنف بعد كلام تقدمها[٢] .

(٥)-[من معاني حرف العطف (أوْ) الجمع المطلق كالواو]

---

[١] الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٤٧ .

[٢] انظر : سيبويه – الكتاب ، ج٣ ، ص١٩٠ .

[١] ابن السيرافي – شرح أبيات سيبويه ، ج٢ ، ص١٤٥ . وجاء الحديث عن " أم المنقطعة ومعناها " في الفقرة (٤٢٨) .

[٢] انظر : سيبويه – الكتاب ، ج٣ ، ص١٧٢ . الحاشية (٤) – كلام عبد السلام هارون .

يذكر ابن هشام أنّ من معاني حرف العطف (أو) الجمع المطلق كالواو ، ويقول : " قاله الكوفيون ، والأخفش والجرمي (-٢٢٥هـ) ، واحتجوا له بقول توبة :

وَقَدْ زَعَمَتْ ليلى بأنِّيَ فَاجِرٌ لِنفسِي تُقاهَا أوْ عَلَيْها فُجُورُهَا[٣]

وقيل : أو فيه للإبهام ... "[١].

ثم يعرض ابن هشام لشواهد شعرية احتجّ بها الكوفيون على مجيء (أو) فيها بمعنى الواو التي للجمع المطلق[٢] .

وإن لم يؤيد ابن هشام صراحة رأيهم ، فإنه يُحمل على أخذه به ؛ وذلك لأن ابن هشام ساق هذا المعنى على محمل الرضا به ، ثم إنّه يأخذ بكلام ابن مالك (-٦٧٢هـ) الذي يرى أنها تأتي لهذا المعنى ، وقد أخذ ابن هشام على ابن مالك في أنّ الثاني يقول بمجيئها بمعنى (ولا) ، وكذلك فإنه يرد كلام ابن مالك أيضاً الذي يرى أنّ (أو) التي للإباحة حالّة محلّ الواو .

وللمُمَحِّص أن يرى قبول ابن هشام بما قاله الكوفيون والأخفش والجرمي .

يقول ابن هشام : " وقد تخرج إلى معنى بل ، وإلى معنى الواو "[٣] .

---

[٣] البيت لتوبة بن الحُمَيِّر بن حزن بن كعب بن خفاجة (-٨٥هـ) .

انظر : ديوانه ، ص١٠ . والبيت مذكور في اتهام ليلى الأخيلية (-٨٠ هـ) إياه بالفجور .

انظر : ديوانه ، ص ٣٧ . البيت رقم (٣٤) من قصيدة (٤٩) بيتاً . ص ٢٧- ٤٣ . ويقول خليل إبراهيم في الحاشية (١) من ص ٣٧ : " في الأصل : أم عليها فجورها ، وأورد أبو بكر الأنباري البيت شاهداً على (أو) وعدّها من الأضداد ، ذلك أنها تكون بمعنى الشك في قولهم : " يقوم هذا أو هذا " أي : يقوم أحدهما . وتكون معطوفة في الشيء المعلوم الذي لا شك فيه . وهو شاهد من شواهد المغني في موضوع (أو) ، وجاءت هنا للجمع المطلق كالواو " .

وانظر : ديوانه في الاختلاف في وفاته ، ص ١٦- ١٧ ، بتحقيق خليل إبراهيم العطية ، وقد أورد (-٥٥هـ) و(-٧٠هـ) ، و(-٨٥هـ) .

وانظر : أبو فرج الأصفهاني – الأغاني ، ج٣ ، ص٨٦ .

يورد له أربعة أبيات ، والبيت السابق ليس فيها .

وانظر : المصدر نفسه ، ج١٠ ، ص٦٧- ٨٤ .

يذكر أخبار ليلى الأخيلية ونسبها ، وخبر توبة بن الحمير معها ، وخبر مقتله ، ويورد لهما أشعاراً لم يكن البيت السابق منها في شعر توبة .

[١] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٨٨- ٨٩ .

[٢] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٦٦ .

[٣]ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٩٥ .

وقول ابن هشام : (الجمع المطلق) أي الذي لم يقيد بمُصاحبة أو قبلية أو بعدية . وقوله (للإبهام) أي فهو يعلم حال نفسه ، واتصافه بأحد الأمرين ولكن أبرز الكلام في صورة الشك إبهاماً على السامع حتى لا يعلم الوصف الذي هو عليه ، والأول أظهر ؛ لأن كون التقى للنفس والفجور عليها أمران مجتمعان في الواقع[٤] .

ولقد جاء عن الكوفيين أنهم يقولون بأنّ (أو) تأتي للجمع كالواو ، يقول الكنغراوي في حروف العطف : " وقد يجيء (أو) بمعنى الواو "[٥] .

(٦)- [تأتي (أو) للإضراب مطلقاً]

يعرض ابن هشام لرأي سيبويه الذي يرى أن الواو تأتي للإضراب ، ويذكر شرطي سيبويه في ذلك ، وهما : أن يتقدمها نفي أو نهي ، وأن يعاد العامل ، ومثّل لهما بـِ: " لا يقم زيد أو لا يقم عمرو " ونحو : " ما قام زيد أو ما قام عمرو " . ثم يؤيد ابن هشام نقل ابن عصفور (-٦٦٩هـ) عن سيبويه ، في قول سيبويه أنه قال في (وَلا تُطِع مِنهُم آثِماً أو كَفُوراً) [الإنسان:٢٤] : " ولو قلت أو لا تطع كفوراً انقلب المعنى ، يعني أنه يصير إضراباً عن النهي الأول ، ونهياً عن النهي الثاني فقط "[١].

وهذا ما قال به سيبويه ، في إفادة (أو) الإضراب بالشرطين اللذين ذكرهما ابن هشام عنه ، إذ يقول سيبويه : " وإذا قلت : ألست أخانا أو صاحبنا أو جليسنا . فإنك إنما أردت أن تقول : ألست في بعض هذه الأحوال ، وإنما أردت في الأول أن تقول : ألست في هذه الأحوال كلها . ولا يجوز أن تريد معنى ألست صاحبنا أو جليسنا أو أخانا ، وتكرر لست مع أو ، وإذا أردت أن تجعله في بعض هذه الأحوال ألا ترى أنك إذا أخبرت فقلت : لست بشراً أو لست عمرواً ، أو قلت ما أنت ببشر ، أو ما أنت بعمرو ، لم يجئ إلا على معنى لا بل ما أنت بعمرو ، ولا بل لست بشراً . وإذا أرادوا معنى أنك لست واحداً منهما ، قالوا : لست عمرواً ولا بشراً ، أو قالوا : أو بشراً ، كما قال عز وجل : (ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً) [الإنسان:٢٤] ولو قلت : أو لا تطع كفوراً انقلب المعنى "[٢] .

---

[٤] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٦٦ .

[٥] الكنغراوي – الموفي في النحو الكوفي ، ص١٥٥ .

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٩١ .

[٢] سيبويه – الكتاب ، ج٣ ، ص١٨٨ .

ويعرض ابن هشام لرأي الكوفيين ، وأبي علي الفارسي (–٣٧٧هـ) وابن جني (–٣٩٢هـ) وابن برهان (–٣٩٢هـ) في أنهم يرون أن (أو) تأتي للإضراب مطلقاً[٣] . أي إتياناً مطلقاً ، أو حال من الإضراب ، أي تأتي له في حالة كونه مطلقاً ، أي سواء تقدمه نفي أو نهي ، أم لم يتقدمه ، وسواء أعيد العامل أو لا[٤] . إذ يحتجون بقول جرير :

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتّلتُ أولادي[٥]

ويحتجون بقراءة ابن السَّمَّال (قعنب العدوي البصري) بسكون واو (أوْ) في (أو كلما عاهدوا عهداً نبذه فريق منهم) [البقرة:١٠٠]

ووجه موافقة ابن هشام لبعض الكوفيين ، أنه تخيّر رأيهم من بين الآراء التي ذكرها ، وذلك حينما عرض للاختلاف في معنى (أو) في قوله تعالى ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إلى مائةِ ألف أوْ يَزيدون) [الصافات:١٤٧] فهو يرجح قول الفراء فيها أنها بمعنى (بل) ، ويرجحه بقوله : " هكذا جاء في التفسير ، مع صحته في العربية "[١] .

---

[٣] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٩١ .

[٤] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٦٨ .

[٥] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٩١ .

والبيت لجرير بن عطية (– ١١٤ هـ) – ديوانه ، ص ١٢٠ . بشرح مهدي محمد .

وانظر ديوانه بشرح محمد إسماعيل الصاوي ، ص ١٥٦ ، يقول الصاوي : " أراد انهم كانوا ثمانين وزادوا ثمانية ، وأو بمعنى الواو " .

[١] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٩١ .

انظر : الطبري – جامع البيان ، ج١٠ ، ص٥٣١ – ٥٣٢ . يذكر في (أو يزيدون) أقوالاً : فهي بمعنى بل يزيدون ، ويورد أعدادهم بحسب أقوال المفسرين .

وانظر : السمرقندي – بحر العلوم ، ج٣ ، ص١٢٤ . قال : " (أو يزيدون) يعني بل يزيدون ، ويقال : يعني ويزيدون ، وكانوا مائة وعشرين ألفاً " .

وانظر : الزمخشري – الكشاف ، ج٣ ، ص٣٥٤ . قال : " (أو يزيدون) في رأي الناظر : أي إذا رآها الرائي قال هي مائة ألف أو أكثر ، والغرض الوصف بالكثرة " .

وانظر : الرازي – التفسير الكبير ، ج٢٦ ، ص١٦٦ . قال : " بمعنى أنهم إذا رآهم الرائي قال هؤلاء مائة ألف أو يزيدون على المائة " .

وكان قد ذكر البصريون فيها أقوالاً ، فقيل : للإبهام ، وقيل : للتخيير ، ويُعرض ابن هشام عن معناها الذي جاء به البصريون في أنها للتخيير ، بحجة أنه لا يصح التخيير بين شيئين الواقع أحدهما .

وقد عرض رأي بعض الكوفيين أنها بمعنى الواو ، وذكر رأي ابن جِنِّي في أنها للشك مصروفاً إلى الرائي[٢] .

ولك أن تنظر وجه موافقة ابن هشام لرأي الفراء أنها بمعنى (بل) ، وفي هذا يُعرض ابن هشام – دون تصريح منه – عن رأي البصريين في اشتراط سبقها بنفي أو نهي ، وفي تكرار العامل ، الذي جاء عن سيبويه .

يقول الكنغراوي في حروف العطف : " وتجيء (أو) للإضراب "[٣] .

ويقول البيطار في الحاشية ، معلقاً على كلام الكنغراوي : " في الأوضح : وللإضراب عند الكوفيين وأبي علي ، حكى الفراء : اذهب إلى زيد ، أو دع ذلك فلا تبرح اليوم (فأو للإضراب بمعنى بل) وبمعنى الواو عند الكوفيين ، وذلك عند من أمن اللبس "[١] .

وفي الكلام السابق ألمح قول الكوفيين في أنهم يرونها بمعنى الواو وبل ، وقد وافقهم ابن هشام بقوله : " التحقيق أن (أو) موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء ، وهو الذي يقوله المتقدمون ، وقد تخرج إلى معنى بل ، وإلى معنى الواو ، وأما بقية المعاني ، فمستفادة من غيرها "[٢] .

وبإقرار ابن هشام أنها تخرج للعطف بمعنى الواو ، وللإضراب بمعنى بل ، فقد وافق الكوفيين ، وهذا في رأيي مجانبة كبيرة للصواب ، وكما أعرض ابن هشام عن رأي البصريين ، أعرضُ غيرَ منحاز معه في ذلك ، بل هذا ما يقبله المنطق ، ويرجحه العقل .

وانظر : ابن كثير – تفسير القرآن العظيم ، ج٤ ، ص٢٣ . قال " قال ابن عباس رضي الله عنهما في رواية عنه : بل يزيدون وكانوا مائة وثلاثين ألفاً ... قال ابن جرير : وكان بعض أهل العربية من أهل البصرة يقول في ذلك معناه إلى المائة الألف أو كانوا يزيدون عندكم " .

وانظر : الشوكاني – فتح القدير ، ج٤ ، ص٥١٣ – ٥١٤ . يورد أنها بمعنى الواو ، ويورد رأي الفراء في أنها بمعنى (بل) ويورد رأي المبرد والزجاج والأخفش أنها على أصلها ، أي للشك ، ويورد أعداداً لهم . ويقول : " وقرأ جعفر بن محمد (ويزيدون) بدون ألف الشك " .

[٢] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٩١– ٩٢ .

[٣] الكنغراوي – الموفي في النحو الكوفي ، ص١٥٣ .

[١] صدر الدين الكنغراوي – الموفي في النحو الكوفي ، الحاشية رقم (٤) ، ص ١٥٣ .

[٢] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٩٥ .

(٧)- [عامل النصب للمستثنى بـِ(إلا)]

يذكر ابن هشام أن من وجوه (إلا) أن تكون للاستثناء ، ويصرح بأن ما ينصب بعدها بها على الصحيح[٣] ، لكنه لم يعرض لآراء النحاة الذين اختلفوا في تحديد عامل النصب للمستثنى بعدها ، وكذلك فإنه لم يذكر أن هذا رأي بعض الكوفيين .

والحق أن الكوفيين اختلفوا فيما بينهم في تحديد العامل في المستثنى النصب ، إذ يذهب بعضهم إلى أن العامل فيه (إلا) ، وإلى هذا ذهب المبرد والزجاج من البصريين ، وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين – وهو المشهور من مذهبهم – إلى أن (إلا) مركبة من (إنَّ) و(لا) ، ثم خففت (إنَّ) وأدغمت في (لا) ، فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بـِ(إنّ) ، وعطفوا بها في الإيجاب اعتباراً بـِ(لا) ، ويذهب الكسائي إلى أن التأويل يقتضي وجود (أنَّ) بعد (إلا) ، وقبل المستثنى ، وحكي عنه أنه قال : ينصب المستثنى لأنه مشبَّه بالمفعول ، والبصريون يذهبون إلى أن العامل في المستثنى هو الفعل ، أو معنى الفعل بتوسط إلا [٤].

و(إلا) عند سيبويه ليست عاملة للنصب في المستثنى ، فهو يرى أن الاسم بعدها على وجهين :

أحدهما : لا تغير (إلا) الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق .

الثاني : الاسم بعدها خارج مما دخل فيه ما قبله ، عاملاً فيه ما قبله من الكلام[١] .

ولم يرد عند سيبويه أن (إلا) تعمل بنفسها النصب للمستثنى[٢] .

وهذه المسألة لم يقف الخلاف بها بين البصريين والكوفيين ، بل تعدد بين نحاة المدرسة الواحدة[٣] ، وفيها عدة آراء ، هي :

١-مذهب البصريين : الناصب هو الفعل ، أو معنى الفعل بتوسط إلا .

٢-مذهب بعض الكوفيين : العامل (إلاَّ) وحدها مستقلة ، تضمنت معنى الاستثناء .

وهو الذي اختاره ابن هشام في مصنفه هذا وهو (المغني) .

---

[٣] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٩٨ .

[٤] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (٣٤) ، ج١ ، ص٢٦٠ – ٢٦١ .

[١] انظر : سيبويه – الكتاب ، ج٢ ، ص٣١٠ .

[٢] انظر : نفسه ، ج٢ ، ص٣٠٩ ، ٣٣١ ، ٣٣٨ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ج٣ ، ص٣٢ ، ٣٣٢ .

[٣] انظر : محمد عبابنة – ابن خروف وآراؤه اللغوية ، رسالة ماجستير ، ص ٧٤ .

٣-مذهب بعض البصريين : منصوب بأستثني .

٤-مذهب الكسائي : الناصب (أنَّ) مقدرة بعد إلا ، وله رأي آخر ، وهو أن المستثنى مشبَّهٌ بالمفعول ، وله رأي ثالث ، وهو أنه انتصب لمخالفته الأول .

٥-انتصب المستثنى بـِ(إنْ) المخففة ، رُكبت منها (إلا) ، ومن لا .

٦-الناصب هو المستثنى منه بوساطة (إلا) .

٧-قول ابن خروف (-٦٠٩هـ) : أن الناصب ما قبل (إلا) من فعل ومن نحوه مستقلاً ، من غير أن يُعدَّى إليه بوساطة (إلا)[٤] .

ويعلق الباحث محمد عبابنة على قول ابن خروف في المسألة " واستدل على مذهبه بما فهمه من كتاب سيبويه ، لانتصاب (غير) بلا وساطة "[٥] .

وعلى هذا يكون ابن هشام قد اختار مذهب الكوفيين بشكل عام ، معرضاً عما جاء عند البصريين على الأغلب .

ويعلق الدكتور عبد الفتاح الحموز على قول الفراء ومن تبعه من الكوفيين في أن (إلا) هي العاملة النصب في المستثنى ، لأنها مركبة من (إنّ) و(لا) ، فيقول : " وفي هذا التعليل توهم وتخيل وبعد نظر عن ظاهر النص ، وهجر بناء الأصل على الشكل الذي يطالع الدارس من خلال التراكيب ، وفيه أيضاً إعمال (إلا) المركبة ، كما مر ، عملين : النصب والرفع ، بالعطف على ما قبلها ، ومراعاة ما ركبت منه ، وإبقاء عمله بعد التركيب ، على الرغم من أن التركيب يجب أن يتناسى به عمل المركبات "[١] .

وينعت كذلك الدكتور الحموز تعليل الكسائي بإعمال (إنّ) بقوله : " والقول في هذا التعليل كالقول في سابقه ، من حيث عدم احترام ظاهر النص وطبيعة اللغة ، والالتجاء إلى التقدير والتأويل والتخمين "[٢] .

ويقبل تعليل الكسائي بتشبيه المستثنى بالمفعول به ، ويراه مقبولاً إن لم يلجأ إلى جعل (أنّ) المحذوفة هي العامل .

---

[٤] المرجع نفسه ، ص ٧٨ .

[٥] المرجع نفسه ، ص ٧٨ .

[١] عبد الفتاح الحموز – الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر ، ص ١٦٥- ١٦٦ .

[٢] المرجع نفسه ، ص١٦٦ . ويكرر الدكتور الحموز رفضه لما جاء عند الكوفيين في هذه المسألة ، ص ١٧.

(٨)- [ترد (إلاَّ) عاطفة]

يَعرض ابن هشام إلى أن (إلا) تأتي عاطفة ، ومثّل لذلك بقوله تعالى (ما فعلوه إلا قليلٌ منهم) [النساء:٦٤] ، ويُبعد قول البصريين في أنَّ المرفوع بعدها في هذه الآية ونحوها على أنه بدل بعض من كل ، بحجة أنه لا ضمير معه ، وكذلك إنه مخالف للمبدل منه في النفي والإيجاب ، ويذهب إلى أنه معطوف على المستثنى منه ، ثم يذكر أن (إلا) حرف عطف عند الكوفيين ، وهي بمنزلة (لا) العاطفة ، في أن ما بعدها مخالف لما قبلها ، وهو منفي بعد إيجاب ، وهذا العطف بـِ(إلا) موجب بعد نفي[٣] .

فابن هشام يأخذ برأي الكوفيين في اعتبار (إلا) حرف عطف ، وذلك لم يرد عند سيبويه ، فالكوفيون يقولون بورود (إلا) عاطفة ، يقول الكنغراوي في نحو الكوفيين في باب حروف العطف : " ومن العواطف : (أيْ) للتفسير ، و(إلا) المثبتة "[٤] .

ويشير الدكتور نيل – باختصار شديد ، مكتفياً بنقل كلام ابن هشام – إلى وقوف ابن هشام إلى جانب الكوفيين في هذه المسألة[١] .

ويعرض الدكتور أحمد الليثي لرأي ثعلب في أن (إلا) تأتي عاطفة ، ثم ذكر الأقوال التي ذكرها ثعلب في قوله تعالى (لا يُحِبُّ اللهُ الجَهرَ بالسوءِ مِنَ القَولِ إلاَّ مَن ظُلِم) [النساء:١٤٨] ، فثعلب يذكر قول الكسائي فيها : " هذا استثناء يعرض " ، ويشرح ثعلب معنى يعرض ، بأنه "استثناء منقطع" ، ويذكر ثعلب قراءة (ظَلَم) بالبناء للفاعل ، ويذكر الليثي أن ثعلباً يذكر الآية الكريمة ، في مكان آخر ، بالقراءة المشهورة ببناء الفعل للمفعول (ظُلِم) ، ويعرض فيها لرأي الفراء : لا يحب الله أن يجهر بالسوء من القول إلا المظلوم ، وردوه عليه ، والقول فيه أن (إلا مَن) استثناء ، مثل (فإنَّهُم عَدوٌ لِي إلاَّ رَبَّ العالمين) [الشعراء:٧٧] ، قال : " أي فإنه ليس عدواً لي "[٢] .

---

[٣] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٩٨ .

[٤] الكنغراوي – الموفي في النحو الكوفي ، ص ١٥٣ .

[١] انظر : علي فودة نيل – ابن هشام الأنصاري ، ص ٤٠٩ – ٤١٠ .

[٢] انظر : أحمد عبد اللطيف الليثي – النحو في مجالس ثعلب ، ص ١٧٣ .

ويقول الليثي : " وعلى هذا فالفراء يرى أن (من) فاعل المصدر (الجهر) . وذكر ثعلب أنهم – أي النحاة – ردوه عليه . والأولى أن يجعل استثناءً منقطعاً . وهناك رأي لبعض الكوفيين ، يرى أن (إلا) بمعنى الواو – على قراءة البناء للفاعل – فتكون عاطفة ، كأنه قال : لا يحبُّ الله الجهر بالسوء ومن ظلم ، وهذا غير مقبول لدينا ، لأن (إلا) لإخراج ما بعدها مما قبلها ، والواو لإشراك ما بعدها لما قبلها ، فلا يقام أحدهما مقام الآخر "[٣].

ثم إن ابن هشام ذكر أن من وجوه (إلا) أن تكون عاطفة بمنزلة الواو ، ولم يقطع ابن هشام بالأخذ أو الرد له [٤].

(٩)– [نيابة حروف الجر بعضها عن بعض]

يذكر ابن هشام مذهب البصريين في نيابة حروف الجر ، إذ يذكر أنَّ مذهبهم في نيابة حروف الجر يقوم على أنَّ حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياسٍ ، وكذلك أحرف الجزم والنصب ، وأن ما أوهم ذلك فهو عندهم مؤوَّل تأويلاً يقبله اللفظ ، وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف[١] .

ثم يعرض ابن هشام لرأي الكوفيين في هذه المسألة بقوله – حين عرض لأمثلة على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف – فقال : " وأحسنَ في قوله (وَقَدْ أحسَنَ بي) [يوسف:١٠٠] معنى لطف ، وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى ، وهذا الأخير هو مجمل الباب كله عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين ،ولا يجعلون ذلك شاذاً، ومذهبهم أقل تعسفاً "[٢].

---

[٣] المرجع نفسه ، ص ١٧٣ – ١٧٤ .

[٤] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص١٠١ . حيث يذكر ابن هشام أن من وجوه (إلا) أن تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى ، وينسب هذا الرأي إلى الأخفش والفراء وأبي عبيدة ، ثم يذكر أنهم جعلوا منه قوله تعالى (لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا) [البقرة:١٥٠] ، وكذلك جعلوا منه قوله تعالى (لا يخاف لديَّ المرسلون إلا من ظلم ثم بدَّل حُسناً بعد سوء) [النمل:١٠–١١] ، أي : ولا الذين ظلموا ، ولا من ظلم ، ثم يقول ابن هشام : " وتأولهما الجمهور على الاستثناء المنقطع " . المغني ج١ ، ص١٠١ .

وفي ذكر ابن هشام لهذا الوجه لم يوجه رأيه هو ، ولم ينحَزْ إلى رأي من قال إنها بمعنى الواو ، أو إلى رأي الجمهور . أقولُ : إنه من التأول على الرجل إن قلتُ بأنه مع أحد الفريقين ؛ لعدم وجود التصريح أو التلميح في كلامه ، وإن كان في الشرح الذي وضعه الدسوقي على كلام ابن هشام ما يُلمح إلى ارتضاء ابن هشام لرأي الجمهور . (انظر : الحاشية ج١ ، ص٧٨) .

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص١٥٠– ١٥١ .

[٢] المصدر نفسه ، ج١ ، ص١٥١ .

يشرح الدسوقي عبارات ابن هشام قائلاً : " قوله (معنى لطف) أي فجيء بالباء كما تجيء في لطف بي ، وقوله (وإما على شذوذ) أي حيث لا يتأتى تأويل ولا تضمين ، قوله (هذا الأخير) وهو جعل الكلمة نائبة عن الأخرى لا بقيد الشذوذ ، بل بقيد عدمه ، وقوله (أقل تعسفاً) وهذا هو الأحسن ، وعلى كلامهم فلا استعارة في الحروف أصلاً ولا تضمين ، لأن عندهم الحرف له معان عديدة موضوعة له ، فاستعماله في كل واحد حقيقة ، وقوله (أقل تعسفاً) المراد نفي التعسف من أصله ، وهذا ميل من المصنف لمذهب الكوفيين ، وجنوح عن مذهب البصريين "[٣] .

ومما يؤكد أن ابن هشام يقول بتناوب حروف الجر ، ويقف إلى جانب المذهب الكوفي ، أنه ردّ تأوّل البصريين في قولهم إن الباء للسببية في قوله تعالى (فاسأل به خَبيراً) [الفرقان:٥٨] ، حيث يقول ابن هشام : " وزعموا أنها لا تكون بمعنى (عن) أصلاً ، وفيه بُعد ، لأنه لا يقتضي قولك : سألت بسببه ، أن المجرور هو المسؤول عنه "[٤] .

وتأويل البصريين – من وجهة ابن هشام – فيه بُعد ، بدليل أنك لو سألت بسبب زيد عن شيء آخر ، ساغ لك أن تقول : " سألت بزيد " والمقصود في مثل (فاسأل به خبيراً) أن يكون مجرور الباء مسؤولاً عنه ، وتأويلهم لا يقتضيه ، فيكون ذلك بعيداً [١].

وفي تأويل الآية السابقة (فاسأل به خبيراً) يرى ابن هشام أن الباء تقع للمجاوزة كـَ (عن) .

ومما يؤكد كذلك أن ابن هشام ينحو نحو الكوفيين في القول بتناوب حروف الجر ، تلك المعاني الموضوعة لحروف الجر في الباب الأول من المغني[٢] .

ومما يشير إلى إعراض ابن هشام – عمّا جاء في هذه المسألة – لنحو البصريين ، أنه يورد في معاني (عن) أنها للمجاوزة ، ويقول : " ولم يذكر البصريون سواه "[٣] .

---

[٣] الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص١١٩ .

[٤] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص١٤٢ .

[١] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص١١٢ .

[٢] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص١٠٤ – ١٠٥ (معاني إلى) ، ج١ ، ص١٣٧ – ١٤٤ (معاني الباء) ، ج١ ، ص١٩٠ – ١٩٣ (معاني على) ، ج١ ، ص١٩٦ – ١٩٨ (معاني عن) وغيرها .

[٣] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص١٩٦ .

ويضرب لذلك أمثلة ، منها : " رميت السهم عن القوس " . ويقول ابن هشام إنه ذُكر لها في هذا المثال غير هذا المعنى ، ثم يذكره في مكان آخر ، وهو وقوعها فيه للاستعانة ، ينقله – أي هذا المعنى – عن ابن مالك ، وكأني بابن هشام يوافق ما قاله ابن مالك ، الذي نقله عن الفراء ، في نقل الفراء لهذا الكلام عن العرب ، وهو المثال : " رميت عن القوس " ، أي وفيه حرف الجر (عن) وقع موقع الباء للاستعانة ، ولأن العرب تقول أيضاً : " رميت بالقوس "[٤] .

وأقولُ إنَّ ابن هشام لم يكن موافقاً لرأي المعربين بتناوب حروف الجر موافقة كلية ، إذ إن ابن هشام لا يرى أن قاعدة تناوب حروف الجر بعضها عن بعض قاعدة مطلقة ، بل هي بحكم مضبوط ، ولهذا أرى أن الدسوقي لم يكن دقيقاً في شرح عبارة ابن هشام حين قال عن الكوفيين : ومذهبهم أقل تعسفاً ، إذ قال الدسوقي : إن ابن هشام ينفي التعسف من أصله ، وحجتي في ذلك :

أولاً : أنك إذا قلت : " عمرو أقل ذكاء من زيد " ، فإنك لا تنفي الذكاء عن عمرو ، بل هو أقل مما هو عند زيد ، وليس من المنطق أن يكون زيد في المثال كامل الذكاء .

وعلى هذا فإن ابن هشام يرى أن رأي الكوفيين أقل تعسفاً من رأي البصريين ، وعلى هذا فإن التعسف أخف ، وليس منفياً أصلاً .

ثانياً : إن ابن هشام يذكر رأي الكوفيين والأخفش ، الذين يرون مجيء الكاف بمعنى الاستعلاء ، وفي ذلك يقول : " وأن بعضهم قيل له : كيف أصبحت ؟ فقال : كخير ، أي على خير ، وقيل : المعنى بخير ، ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء ، وقيل : هي للتشبيه على حذف مضاف ، أي كصاحب خير "[١] .

وهو بقوله في عدم ثبات مجيء الكاف بمعنى الباء ، إنما لم يكن مسلّماً كل التسليم بالقول بتناوب حروف الجر على الإطلاق ، وهذا هو الضابط الذي يراه ، ومما يؤكد رفضه للقاعدة الكلية القائلة بتناوب حروف الجر أنه يقول – وهذا القول مما سندت به حجتي – :

ثالثاً : " قولهم : " ينوب بعض حروف الجر عن بعض " وهذا مما يتداولونه ويستدلون به ، وتصحيحه بإدخال (قد) على قولهم ينوب ، وحينئذٍ فيتعذر استدلالهم به ، إذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه : لا نسلّم أن هذا مما وقعت فيه النيابة ، ولو صح قولهم لجاز أن يقال : مررتُ في زيد ، ودخلتُ من عمرو ، وكتبتُ إلى القلم ، على أن هذا مما وقعت ، على أنّ البصريين ومن تابعهم يرون في الأماكن التي ادعيت فيه النيابة أن الحرف باقٍ على معناه ،

---

[٤] انظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص١٩٨ .

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٢٣٥ .

وأن العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف ؛ لأن التجوُّز في الفعل أسهل منه في الحرف"[٢] .

وقول ابن هشام السابق يدل رفضه الصريح لما اشتهر بين المعربين ويقدم صوابه ، وبهذا القول يتضح موقفه من نحو الكوفيين والبصريين في هذه المسألة .

ويقول الدكتور المخزومي : " فالبصريون يمنعون إنابة بعض الحروف الجارة عن بعض قياساً ... والكوفيون يجوزون نيابة بعضها عن بعض قياساً ، وقد رجح ابن هشام مذهبهم ، فقال : " ومذهبهم أقل تعسفاً "[٣] .

ويشير الدكتور المخزومي إلى موقف المجمع اللُّغوي المِصري ، حيث أخذ المجمع بمذهب منتخب من المذهبين في التضمين ، ونيابة الحروف بعضها عن بعض ، فأخذ عن البصريين أن التضمين في الأفعال دون الحروف ، وعن الكوفيين أن التضمين قياسي[٤] .

ولقد عرض لهذه المسألة الأستاذ عباس حسن في كتابه (النحو الوافي) ، وكان عرضه للمسألة عرضاً مُسهباً شاملاً،وفيه ذكر موقف ابن هشام الأنصاري وتصويبه لعبارة المعربين[١].

يبدأ الأستاذ عباس حسن بعنوان المسألة (نيابة حرف جر عن آخر) ثم يذكر في الهامش بأنهم قد يعبرون عنها أحياناً بقولهم : " بدل حرف جر من آخر" ويذكر أن المراد من العبارتين وأشباههما هو : وضع جر مكان آخر ، أي استبدال واحد بغيره من تلك الحروف .

ويعرض في المتن أنه قد يتوهم من لا دراية له من أنَّ المراد هو جواز وضع حرف جر مكان آخر بغير ضابط ، ولا توقُّفٍ على اشتراك بينهما في تأدية معنى معين ، ولا تشابه مقيّد في الدلالة ، وينعت هذا الوهم بأنه ضرب من الفهم المتغلغل في الخطأ ، فهو يؤدي إلى إفساد المعاني ، والقضاء على الغرض من اللغة[٢] .

---

[٢] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٨٦١ .

[٣] مهدي المخزومي – مدرسة الكوفة ، ص ٢٨٤ .

[٤] انظر :المرجع نفسه ، ص ٢٨٤ .

[١] انظر : عباس حسن – النحو الوافي ، المسألة (٩٢) ، ج٢ ، ص٥٣٧– ٥٤٣ .

[٢] انظر :المرجع نفسه ، ج٢ ، ص٢٣٧ .

ثم يعرض للمذهبين في نيابة حروف الجر بعضها عن بعض ذاكراً أمثلة توضيحية على ذلك ، ويشير إلى أنّ المذهب الثاني القائل بأن قصر حرف الجر على معنى حقيقي واحد تعسُّف وتحكم لا مسوغ له ، هو مذهب الكوفيين وغيرهم ، إذ يقول : " وهو مذهب الكوفيين ، كما يصرح به كثيرٌ من النحاة والحق أنه ليس مقصوراً عليهم ؛ بل يشاركهم فيه بعض أئمة النحاة من غيرهم ، كالمبرِّد وهو بصري "[٣] .

وينتصر الأستاذ حسن لمذهب الكوفيين إذ يقول : " وهذا رأي نفيس أشار بالأخذ به والاقتصار عليه كثير من المحققين "[٤] ، ويذكر منهم ابن هشام في المغني ، وصاحب التصريح ، والصبان ، والخُضري ، ويتابع الانتصار لما انتصر له بقوله : " فمن الأسهل الاكتفاء به ؛ لأنه عملي سهل ، بغير إساءة لغوية ، وبعيدٌ من الالتجاء إلى المجاز ، والتأويل ، ونحوهما من غير داعٍ ؛ فلا غرابة أن يؤدي الحرف الواحد عدة معانٍ مختلفة ، وكلها حقيقي– كما قلنا– ولا غرابة أيضاً في اشتراك عددٍ من الحروف في تأدية معنى واحد ؛ لأن هذا كثير في اللغة ، ويسمى المشترك اللفظي "[٥] .

ويؤيدهم أيضاً بسبب آخر : هو أن الباحثين متفقون على فكرة شيوع المجاز وانتقاله إلى الحقيقة العرفية ، أي إن المجاز إذا اشتهر وشاع بين الناطقين يصير حقيقة عرفية ، ويقول : " فلو سلمنا أنّ حرف الجر لا يؤدي إلا معنى واحداً أصلياً ، وأنّ ما زاد عليه ليس بأصلي ، لكان بعد اشتهاره وشيوعه في المعنى الجديد داخلاً في الحقيقة العرفية ، وهي ليست بمجاز في صورتها الحالية الواقعة ، لا في الصورة السابقة المتروكة نهائياً ، المنسيّة كأن لم تكن "[١] .

(١٠) – [لام (لَعَلَّ) الأولى أصلية وليست زائدة]

---

[٣] المرجع نفسه ، ج٢ ، ص٥٤٠ .

[٤] المرجع نفسه ، ج٢ ، ص٥٤١ .

[٥] المرجع نفسه ، ج٢ ، ص٥٤٢ .

[١] عباس حسن – النحو الوافي ، ج٢ ، ص٥٤٣ .

ولعل ابن هشام رأى تعسفاً بسيطاً أقل عند الكوفيين مما هو عند البصريين ؛ وذلك لأنه قد يكون اطّلع على نحو بعض نحاة الكوفة – أو سمع عنهم – ممن يترك للإنابة العنان بغير ضابط ، ولهذا قال ابن هشام في مذهب أهل الكوفة : " ومذهبهم أقل تعسفاً " ولم يقل : لا تعسف في مذهبهم ، والله أعلم .

يتحدث ابن هشام عن (علَّ) بلام مشدَّدة مفتوحة أو مكسورة ، فيقول في (علَّ) : " لغة في لعلَّ ، وهي أصلها عند من زعم زيادة اللام "[٢] .

ويشرح الدسوقي عبارة ابن هشام هذه ، فيقول : " قوله (وهي) : أي (علَّ) أصلها : أي أصل لعلَّ . قوله (عند من زعمَ زيادة اللام) : أي و أما من قال بأصالتها فقال : إنَّ لعلَّ هي الأصل ، وهذا القول هو الحق "[٣] .

وأقولُ : إن ابن هشام فيما سبق من كلامه ، يُظهر أنه لا يتماشى مع من زعم زيادة اللام ، فيكون بهذه قد تبع من قال بأصالتها . والاستدلال عل ذلك من وجهين :

أحدهما : إن ابن هشام يعُدُّ (علَّ) بفتح اللام المشدّدة أو كسرها لغةً في (لعلَّ) ، أي قولاً عن بعض العرب .

الثاني : تعبير ابن هشام عن الذي يعدها أي (علَّ) أصلٌ لـِ(لعلَّ) بالزَّعم ، وكأنه بنيَّة الرد لزاعم ذلك .

ولم أعُدَّ كلام السوقي السابق بمنزلة الاستدلال ؛ لأنه قد يُعتَرَضُ فيقالُ : إن عبارة الدسوقي : " وهذا القولُ هو الحقُ " في كلامه السابق ، هي من نسج الشارح ورأيه الخاص – لأنه كان كثيراً ما يزجُّ بعباراته الفرديَّة بين ثنايا شرحه ، مؤيداً أو معارضاً كلام المصنِّفِ أو غيرَه من النحويين أو المفسرين أو فريقاً أو مذهباً – لا رأي ابن هشام ، مع أنني أرى صحة نسب هذه العبارة – وإن كانت من كلام الدسوقي– لابن هشام ؛ لأنه قد دعم رأي من قال بأصالة اللام الأولى .

ومسألة القول في لام (لعلَّ) الأولى ، هي مسألة خلافيَّة بين نحويي البصرة والكوفة على ما سيأتي ههنا ، وإن كان ابن هشام – رحمة الله عليه – لم يُصرِّح بذكر الفريقين ، وكذا فعل الدسوقي هنا ، فلم يُشر إلى أن هناكَ خلافاً بين الفريقين ، وسآتي إلى ذكر الخلافِ هنا .

يسوقُ أبو البركات الأنباري المسألة الخلافية هذه في كتابه (الإنصاف) ، متحدثاً عن رأي كلٍّ من الكوفيين والبصريين فيها وحججهم ، مؤيداً الكوفيين – على غير عادته – رادّاً ما ذهب إليه البصريون ، فيقول : " ذهب الكوفيون إلى أنَّ اللام الأولى في (لعلَّ) أصلية ، وذهبَ البصريون إلى أنها زائدة "[١] .

---

[٢] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٢٠٦ .

[٣] الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص١٦٧ .

[١] أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (٢٦) ، ج١ ، ص٢١٨.

وحجَّةُ الكوفيين – كما ذكر الأنباري– أن (لعلَّ) حرف ، وحروف الحروف كلها أصليَّة؛ لأن حروف الزيادة التي هي مجموعةٌ في قولك : " اليوم تنساهُ " و " لا أنسيتموه" و " سألتمونيها" إنما تختص بالأفعال والأسماء ، والحروف لا يدخلها شيءٌ من هذه الحروف على الزيادة ، فحروف الحرف أصليَّة ، فالألف زائدة أو منقلبة في الأسماء والأفعال ، وأصليَّة في (ما) و (لا) و (يا) . و اللام خاصَّة لا تكادُ تزادُ فيما يجوز فيه الزيادة إلا شاذّاً ، نحو " زيدلٍ" و " عَبدَلٍ " و " فحجَلٍ " في كلمات معدودة[٢] .

والبصريون يحتجونَ على زيادة اللام بورودِ (لعلَّ) كثيراً في كلامهم عارية عن اللام ، فبورودِ اللام محذوفة من بداية (لعَلَّ) في معنى إثباتها دلَّ على زيادتها ، فاللام في (زيدلٍ) وأشباهها زائدة ؛ لأنَّ القول في معناه (زيد) ودليلُ زيادتها أيضاً أن حروف (إنَّ) وأخواتها إنما نصبت ورفعت لشَبهٍ بالفعل ، ولو كانت اللام الأولى في (لعلَّ) أصليَّة لما شابهت الفعلَ الثلاثي أو الرباعي في أوزانها ، فـَ(لعلَّ) تعمل النصبَ والرفعَ فيحكم على لامها الأولى بالأصالة[٣] .

لكنّ أبا البركات – على غير ما جرت عادته – يصوّب رأي الكوفيين ، ويفنِّد حُجَجَ البصريين ، فردَّ حُجَّة البصريين في استدلالهم على زيادة اللام بورودها ، أي (لعلَّ) بدون اللام الأولى ، بأن ذلكَ مردُّه لكثرةِ الاستعمال ، وقد استعملوها على غير صورةٍ ، مثل : (لعَلَنَ ، ولعَنَّ ، ورَعَنَّ ، وعَنَّ ، وغَنَّ ، ولغَلَّ ، وغَلَّ) ، معلّلاً حذفهم اللام بأنهم لو حذفوا العينَ لاجتمعت ثلاث لامات ، فيؤدّي إلى الاستثقال ؛ لاجتماع اللامات الأمثال ، أو لأنَّ اللام تكونُ في موضعٍ ما من حروف الزيادة ، وليسَ العين كذلك . وردَّ حجتَهم فيما قالوهُ بزيادة اللام في : " زيدلٍ " ؛ وذلك أنَّ هذا مما تجوزُ الزيادةُ فيه ، ولا زيادة في الحروف . وردَّ حجة البصريين في زعمهم أنَّ حروف (إنَّ وأخواتها) شابهت الفعل في لفظه فقط ، بل أشبهتها (أي الأفعال) في اللفظ و المعنى . فهي تقتضي الاسم كما يقتضي الفعل الاسم ، وفيها معنى الفعل (إنَّ وأنَّ : أكَّدتُ ، ولكِنَّ : استدركتُ ، وكأنَّ : شبَّهتُ ، وليت : تمنيتُ ، ولعلَّ : ترجيتُ) ، وهي مبنية على الفتح كالفعل الماضي ، وهذه المشابهة بين هذه الحروف و الفعل كافيةٌ في إثبات عملها بحكم المشابهة . لكنَّ (لعلَّ) تنقصُ عن سائر أخواتها ؛ لأنها ليست على وزن الفعل ، وأنه قليل دخول نون الوقاية عليها كما تدخل هذه النون على سائر أخواتها[١] .

---

[٢] انظر :المصدر نفسه ، ج١ ، ص٢١٩ .

[٣] انظر : المصدر نفسه ، مسألة (٢٦) ، ج١ ، ص٢١٩ – ٢٢٤.

[١] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة رقم (٢٦) ، ج١ ، ص٢٢٤ – ٢٢٦ .

ولقد جاءَ عند سيبويه القولُ بزيادة لام (لعلَّ) الأولى ، إذ يقولُ : " ولعلَّ حكايةٌ ؛ لأن اللام هاهنا زائدة بمنزلتها في لأفعَلَنَّ . ألا ترى أنك تقول : علّكَ "[٢] .

وابن هشام يقول بورود عشر لغات في (لعلَّ) مشهورة ، ولم يذكر هذه اللغات[٣] .

لكنه قصد (علَّ) منها ؛ لأنه كان قد ذكر أنَّ (علَّ) لغةٌ في (لعلّ) ؛ فابن هشام إذاً لا يُعدُّ (علَّ) أصلاً لِـــ(لعلَّ) ، بل يعتبرها لغةً في (لعلَّ) ، وهذا يجعلك تسلِّم بأن ابن هشام قد تبع الكوفيين ، والله تعالى أعلم .ولك أن تنظر في لغات (لعلَّ) عند من صنَّفَ في الحروف ، كابن أم قاسم المُرادي[٤] (-٧٤٩ هـــ) .

(١١)- [جواز وقوع الفعل الماضي حالاً غيرَ مسبوق بـــ(قد)]

يقف ابن هشام عند هذه المسألة الخلافية بين أهل المذهبين ، وذلك في حديثه عن معاني (قد) ، إذ ينقل عن البصريين – إلاّ الأخفش – قولهم بوجوب دخول (قد) على الفعل الماضي الواقع حالاً ، وتكون إمّا ظاهرة أو مقدرة ، ويصرح بمخالفة الكوفيين والأخفش للبصريين ، حيث يقول : " وخالفهم الكوفيون والأخفش ، فقالوا : لا تحتاج لذلك ؛ لكثرة وقوعها حالاً بدون (قد) ، والأصل عدم التقدير ، لا سيما فيما كثر استعماله "[٥] .

والمراد من ذلك الفعل ، هو الماضي الذي يكون هو وفاعله في محل انتصاب على الحال ، ففي هذه المسألة يتبع ابن هشام نحاةَ الكوفة ، الذين لم يوجبوا دخول (قد) على الماضي ، وإن كان القارئ يقف متشككاً في انسياق ابن هشام لرأي الكوفة ، وذلك للَّبس المتأتي من عبارة ابن هشام المنقولة عن الكوفة ، إذ يظن القارئ أن جميع العبارة هي للكوفيين ، فمن أين يحكم الباحث على انسياق المصنف لرأي الكوفيين في المسألة ؟

والجواب : أن العبارة المنقولة عن الكوفيين والأخفش في المغني هي ليست كلها للكوفيين ، وليست الحجج الواردة فيها المدافعة عن المضمون من وضع نحاة الكوفة ، إذ إن

---

[٢] سيبويه – الكتاب ، ج٣ ، ص٣٣٢ .

[٣] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٣٧٩ .

[٤] انظر : ابن أم قاسم المرادي – الجنى الداني ، ص ٥٨٢. وفيها اثنتا عشرة لغة .

[٥] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٢٢٩ .

العبارة – لكشف اللبس والوهم الذي قد يحصل – هي من كلام الكوفيين مضمَّنة بكلام ابن هشام نفسه .

ولبيان ذلك ، إليك الجملة المصوغة بأسلوب الباحث على لسان المصنف :

(وخالفهم الكوفيون والأخفش فقالوا : لا تحتاج لذلك ؛ لكثرة وقوعها – أي الجملة الفعلية من الفعل الماضي وفاعله – حالاً بدون قد . انتهى . وبقولهم أقولُ ؛ لأن الأصل عدم التقدير ، ولا سيما فيما كثر استعماله) .

فكان حري بابن هشام فصل حجته عن حجة الكوفيين ، كي لا يوقع في الوهم واللبس ، كأن يضع (انتهى) بعد كلامهم ، ثم يبدأ بكلامه ، أو يضع (أقولُ) بعد (حجتهم) .

إلا أنني ألتمسُ للرجل عذراً ، هو معرفة المتلقي ممن له حظ في علم النحو ، بأنَّ ما ورد عن الكوفيين من حجج – كما سأذكر – لم يدخِل فيها كلامَ ابن هشام ، وعلى ذلك فعدم الوقوع في اللبس مأمون بدراية المتلقي ، وغير مأمون لمن هو خارج الصنعة ، أو للضعيف ممن هو فيها .

جاء عند عمران شعيب ذكر للمسألة هذه ، وقد أدرجها ضمن المسائل التي أيد فيها ابن هشام الكوفيين ، وفيها رد على البصريين[١] ، لكنه اكتفى بها ذكراً دون تفصيل أو إبداء رأي ، وكذا فعل الدكتور سامي عوض ، إلا أنه قال : " حيث ذكر : والأصل عدم التقدير ، لا سيما فيما كثر استعماله "[٢] .

فإذا كان الكوفيون قد جوّزوا وقوع الماضي حالاً ، ومعهم أبو الحسن الأخفش ، فقد منع البصريون ذلك ، وأجمعوا على أنه إذا كانت معه (قد) أو كان وصفاً لمحذوف ، فإنه يجوز[١] .

وحجة الكوفيين مستندة إلى دليل النقل من كلام الله تعالى ، وكلام الشعراء .

أما من كلام الله تعالى فقد قال عز وجل : (أو جَاءوكُم حَصِرَت صُدورُهم) [النساء:٩٠] فتقدير حصرت : حَصِرةً ، وقد قرأ بها بعضهم .

وأما من كلام الشعراء فقد قال أبو صخر الهذلي :

وَإنِّي لتَعروني لِذكرَاكِ نُفضَةٌ كَمَا انتفضَ العُصفُورُ بَلَّلهُ القَطْرُ[٢]

---

[١] انظر : عمران عبد السلام شعيب – منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني ، ص ١٧٠ .

[٢] سامي عوض – ابن هشام النحوي ، ص ٩٣ – ٩٤ .

وهذه العبارة لابن هشام ، استدل بها على صحة ما جاء عند الكوفيين .

[١] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة (٣٢) ، ج١ ، ص٢٥٢ .

[٢] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٢٥٣ .

واستند الكوفيون إلى القياس ، في أنه كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة ، جاز أن يكون حالاً للمعرفة. وكذلك احتجوا بكلام الله تعالى في قوله (وإذ قال اللهُ يا عِيسى بن مَريمَ) [المائدة:١١٦] فإنه جاز أن يقام الماضي مقام المستقبل ، فجاز أن يقام مقام الحال[٣] .

والبصريون قد احتجوا لما ذهبوا إليه من وجهين :

أحدهما : الماضي لا يدل على الحال ، فلا ينبغي أن يقوم مقامه .

الثاني : ما يصلح للحال هو المضارع الذي يصلح أن يقال فيه (الآن) ، أو (الساعة) ، فلا يجوز " ما زال زيد قام " ، ويجوز " مررت بزيد قد قام " ؛ لأن (قد) تقرب الماضي من الحال[٤] .

وقد أبطل أبو البركات حجة الكوفيين في استنادهم إلى الآية الكريمة في سورة النساء ، وأبطل حجة الكوفيين الأخرى[٥] .

فسيبويه قد قرن وقوع المضارع موقع الماضي بـِ(قد)[٦] ، وحين لم يقرن المضارع بقد لمعنى الماضي ، فإنه لم يقصد الماضي المنقطع المعمول لمرة واحدة ، فهو حين قال : " واعلم أن (أسيرُ) بمنزلة (سرتُ) إذا أريد بأسير معنى سرت "[٧] فإنه يُستعمَل إذا كان الفاعل قد عُرف منه ذلك الفعل خلقاً وطبعاً ، ولا ينكر عليه هذا الفعل في المضي والاستقبال ، ولا يكون هذا لفعل قد أتى به مرة من الدهر [١] .

وفي مباحث الحال التي جاءت عند سيبويه ، كان يطلق عليه – أي على الحال – لفظة الخبر[٢] .

ثم إن ابن هشام قد كرر قول البصريين – مشيراً إليه بالزعم – في وجوب (قد) مع الماضي مظهرة أو مقدّرة ، وأشار إلى مخالفة الكوفيين لذلك ، فقد اشترطوا ذلك في الماضي الواقع خبراً لكان ، وقد خالفهم البصريون في هذا الشرط[٣] .

وانظر : ابن هشام – أوضح المسالك ، ج٢ ، ص٤٥ .

[٣] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة (٣٢) ، ج١ ، ص٢٥٤ .

[٤] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٢٥٤ .

[٥] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٢٥٤ – ٢٥٨ .

[٦] انظر : سيبويه – الكتاب ، ج٣ ، ص٢٤ .

[٧] المصدر نفسه ، ج٣ ، ص٢٤ .

[١] سيبويه – الكتاب ، ج٣، ص٢٤.وهذا كلام السيرافي في الحاشية رقم(٣) ،وقد نقل كلامه عبد السلام هارون.

[٢] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٤٩ .

ويقول الدسوقي في شرح معنى الحال الذي تقدم كلام ابن هشام فيه : " المراد بالحال الوصف الفضلة المنتصب الخ ، وليس المراد به الزمن الحالي ... أي الواقع هو وفاعله في محل نصب على الحال "[٤] .

ثم قال الدسوقي في الحال التي جاءت عند ابن هشام لما كرر المسألة : " وهو مشكل من أن كلمة (قد) تقرب الماضي من الحال ، بمعنى الحال الذي هو زمن التكلم ، لا بمعنى ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول ، فإن الحال بهذا المعنى الذي فيه الكلام على حسب عاملها قد يكون ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً ، فهذا غلط نشأ من استعمال لفظة الحال "[٥] .

[١٢] – (أنَّ ومعمولها الواقعة بعد (لو) موضعها الرفع على الفاعلية) :

يعرض ابن هشام في مقدمة المغني – حين تحدث عن سبب من أسباب طول كتب الإعراب وهو كثرة التكرار – مسألة خلافية ، وهي الخلاف في كون المرفوع فاعلاً أو مبتدأ إذا وقع بعد (لو) ، في نحو قوله تعالى (وَلَو أَنَّهُم صَبَرُوا) [الحُجُرات:٥] فهو لم يخض في تفاصيل المسألة ، وقد أرجأها[٦] .

فابن هشام يذكر في المبحث الذي عقده لـِ(لو) بأن دخولها على (أنَّ) قد أشكل على بعضهم ، ويجيب هو عن هذا الإشكال بقوله : " وجوابه أن لو إنما دخلت على فعل محذوف مقدّر بعد لو ، تقديره : لو ثبت "[١] .

وكل ذلك قد ساقه ابن هشام دون الإشارة إلى أنه يرجح رأي الكوفيين ، لأنهم إنما قالوا ذلك[٢] .

ثم يذكر ابن هشام مواضع ترد فيها (أنَّ) بعد (لو) ، من مثل قوله تعالى (وَلَو أَنَّهُم آمَنُوا) [البقرة:١٠٣] وغيرها ، ثم يعرض إلى أن موضعها (الرفع) عند الجميع ، فيذكر أنها

---

[٣] انظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٨٣٣ .

[٤] انظر : الدسوقي – الحاشية ،ج١ ، ص١٨٤.

[٥] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٢٦٥ .

[٦] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص١٤ – ١٥ .

[١] ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٣٥١ .

[٢] انظر : الكنغراوي – الموفي في النحو الكوفي ، ص ٢٠ .

على الابتداء عند سيبويه ، ولا حاجة للخبر ؛ لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه ، ثم يذكر ابن هشام رأياً آخر فيها ، وهو : أن موضعها على الابتداء ، والخبر محذوف . وكذلك قيل : يقدر الخبر مقدماً ، أي : ولو ثبت إيمانهم ، ويذكر عن ابن عصفور أنه يقدر مؤخراً . وبعد عرض ابن هشام لتلك الآراء يقدم رأي المبرد والزجاج والكوفيين الذين يذهبون إلى أنه مرتفع على الفاعلية ، والفعل مقدر بعدها ، أي : ولو ثبت أنهم آمنوا . ثم يذكر ابن هشام أن مذهبهم هذا قد لقي الترجيح دون تصريح منه على أنه قد ذهب مع من رجحوه ، فيقول : " ورُجِّح بأن فيه إبقاء (لو) على الاختصاص بالفعل "[٣] .

وإن لم يكن الدسوقي قد شرح عبارة ابن هشام السابقة[٤] ، فإنني أرى أن ابن هشام قد كان من جملة من رجَّح مذهب المبرد والزجاج والكوفيين ؛ وذلك من أربعة أوجه :

أولها : لأن ذكر ابن هشام ترجيح مذهبهم في هذه المسألة بحجة قوية – وهي إبقاء (لو) على الاختصاص بالفعل – من غير المنطق أن لا يقبل هو هذه الحجة .

الثاني : إنني أراه مرجِّحاً لمذهبهم ؛ وذلك أنني لم أره قد نصَّ على ترجيح رأي من الآراء السابقة التي ذكرها ، ولا حتى الآراء اللاحقة التي ذكرها بعدما ذكر رأي المبرد والزجاج والكوفيين[٥] .

الثالث : ومما أعزز به رؤيتي لنزوع ابن هشام نحو مذهب الكوفيين في هذه المسألة ما جاء عند الباحث الدكتور سامي عوض ، الذي أدرج هذه المسألة من ضمن المسائل التي كان فيها ابن هشام يتجه مع الكوفيين ، إذ يقول عن ابن هشام : " رجَّح ما ذهب إليه الكوفيون من أن المصدر المؤول بعد (لو) فاعل بفعل محذوف مقدر بعد (لو) "[١] .

الرابع : كان ابن هشام قد نصَّ على تقدير الفعل المحذوف بعد (لو) ، وهو (ثبت)[٢] .

يقول الكنغراوي في حذف الفعل بعد (لو) : " والعامل في الفاعل هو الفعل المسند أو شبهه ، وقد يحذف فعله لقرينة ، وهو كثير بعد (لو) و(لولا) وقد يحذفان معاً "[٣] .

---

[٣] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٣٥٦ .

[٤] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٢٧٦ . إذ اكتفى الدسوقي بشرح رأي سيبويه وغيره .

[٥] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٣٥٦ – ٣٥٧ .

[١] سامي عوض – ابن هشام النحوي ، ص ٩٤ .

[٢] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٣٥١ .

وعلى ما سبق يتضح اتجاه ابن هشام في النزوع إلى مذهب الكوفيين في هذه المسألة .

(١٣)-[من معاني (لعلَّ) الاستفهام]

يسوقُ ابن هشام في بحث (لعلَّ) معانيها ، فيذكر أنها للتوقُّع ، أي : ترجي المحبوب والإشفاق من المكروه ، وأنها للتعليل ، وكذلك الاستفهام[٤] .

ويقول في المعنى الأخير لها ، أي الذي للاستفهام بأن الكوفيين قد أثبتوه ، وإن لم يُصرِّح هو بقبولٍ أو ردٍّ لما نقله عنهم إلا أنني أرى أنه قد أيَّدهم ؛ وذلك لأنه قد أوردَ كلام الله تعالى على سبيل الاحتجاج لما وردَ عنهم . إذ يقولُ : " ولهذا علِّقَ بها الفعلُ في نحوِ : (لا تدري لعلَّ اللهَ يُحدثُ بعدَ ذلكَ أمراً) [الطلاق:١] ونحو (وما يُدريكَ لعلَّه يزَّكّى) [عبس:٣] "[٥] .

وهذه الأدلةُ التي أوردها ابن هشام فكأنما هي دليلٌ على قبوله مذهبَ الكوفيين في أنَّ (لعلَّ) ترد للاستفهام .

يقول الدسوقي معرباً الآية الكريمة من سورة الطلاق : " لا : نافية . وتدري : فعل مضارع . وقولهُ (لعلَّ) : حرف استفهام . والله : اسمها . ويحدثُ : خبرها . والجملة سادَّة مسد مفعولي تدري.وإنَّما لم يتعدَّ (تدري) لمفعولين لتعلقه عن العمل بأداة الاستفهام ، أي : لعلَّ "[٦] .

وأقولُ معلِّقاً على كلام الدسوقي : إنَّ قولهُ في (لعلَّ) حرف استفهام ، لم يقصد به أنَّ (لعلَّ) حرف استفهام كالهمزة و(هل) . بل مرادُهُ أنَّه حرفٌ يفيدُ الاستفهام ؛ لأنه لو كان حرفٌ للاستفهام لما احتيجَ لاسم منصوب ولا لخبرٍ مرفوع ؛ لأنَّ حرفا الاستفهام إنما الهمزة و (هل) ، وليس لهما من اسم ولا خبر . ومراده من أنَّ (يُحدث) خبر (لعلَّ) ، إنما هو الجملة الفعلية ، وفاعل الفعل مستتر مقدَّرٌ عائدٌ على لفظ الجلالة . و الفعل (تدري) لم يتعدَّ لمفعولين لأنه عُلِّقَ عن العمل بالأداة (لعَلَّ) التي أفادت الاستفهام . أي فهي قد عوملت معاملة حرف الاستفهام لمَّا تضمنت معناه ، فهذه الأداة لها حق الصدارة في الجملة ،فما بعدها غيرُ متعلِّقٍ بما قبلها ، ولا الذي قبلها يعملُ فيما بعدها.

لكنَّ الكنغراوي لم يذكر عن الكوفيين أنَّ (لعلَّ) تأتي للاستفهام[١] .

---

[٣] الكنغراوي – الموفي في النحو الكوفي ، ص ٢٠ .

[٤] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٣٧٩ .

[٥] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٣٧٩ .

[٦] الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٢٩٠ .

ولم يرد عن سيبويه أنها تأتي للاستفهام ، فهي عنده حرف لمعنى الرجاء والخوف[٢] ، ودالّة على الطمع والإشفاق[٣] .

يذكر الأستاذ عباس حسن أن لكل واحد من حروف (إنّ) معنى خاصاً يغلب فيه ، ففي (لعلَّ) الترجي والتوقع ، وقد تكون للإشفاق ، ثم يذكر في الهامش أنها قد تكون للتعليل ، وقد تكون للاستفهام ، ثم يُمثّل بالآية الكريمة التي ذكرها ابن هشام من سورة الطلاق على أنها للاستفهام ، وقد تكون للظن ، وقد تكون للتحقيق ، ثم يقول : " وجميع هذه المعاني قياسية الاستعمال وإن تفاوتت في الكثرة "[٤] .

ويتابع قائلاً : " وإذا وقعت (لعل) أو (عسى) في كلام الله تعالى لا يكون معناها الرجاء، أو الإشفاق ؛ لاستحالة ذلك عليه ، وإنما يكون معناها التحقيق والقطع حيناً ، وحيناً الرجاء أو الإشفاق منسوباً إلى الذي يدور بصدده الكلام ، لا إلى المولى جلَّ شأنه[٥] .

(١٤)- [جملة البسملة اسمية أم فعلية ؟]

في الباب الثاني من المغني ، الذي يتعلّق بذكر ابن هشام لتفسير الجملة وأقسامها ، يعنون المصنّف فيه (ما يجب على المسؤول في المسؤول عنه أن يفصِّل فيه) وذلك لاحتمال اسميَّة وفعليَّة الجملة ؛ لأن التقدير قد يختلف ، أو يختلف النحاة . ثمَّ يذكر جملة البسملة ، فهل هي اسمية أم فعلية ؟[١]

يورد ابن هشام قول البصريين باسميتها ؛ وذلك لتقديرهم (ابتدائي باسم الله) تاركا ابن هشام رأيهم دون تضعيفٍ أو ردٍّ ، فهو وإن لم يردهم صراحة إلا أنه يقبل قول الكوفيين في المسألة نفسها ، حيث يذكر عنهم أنهم يرونها –أي جملة البسملة– فعليَّة ؛ وذلك لتقديرهم (ابدأ

---

[١] انظر : الكنغراوي – الموفي في النحو الكوفي ، ص ١١١ – ١١٣ .

[٢] انظر : سيبويه – الكتاب ، ج٢ ، ص١٤٨ .

[٣] انظر : المصدر نفسه ، ج٤ ، ص٢٣٣ .

[٤] عباس حسن – النحو الوافي ، ج١ ، ص٦٣٥ ، باب (إنَّ وأخواتها) .

[٥] المرجع نفسه ، ج١ ، ص٦٣٦ . وفي ص٦٢٢ أشار إلى أن لها معنى آخر في القرآن الكريم ، وذكره في ص ٦٣٦ .

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٤٩٣ .

باسم الله) ، ثمَّ ينعتُ قول الكوفيين بأنه المشهور في التفاسير والأعاريب ، حتَّى إنَّ الزمخشري لم يذكر غيره ، ولكنَّ الزمخشري يقدِّر الفعل مؤخَّراً ومناسباً لما جُعلت البسملة مبتدأ له . ويرتضي ابن هشام قول الزمخشري معزِّزاً إياه بحديث شريف[٢] .

وقد ذكرَ بعض الباحثين ميل ابن هشام إلى جانب الكوفيين في هذه المسألة[٣] .

وأرى أن ابن هشام كان محقَّاً في اتجاهه مع الكوفيين ، على أنَّ حُجَّتهُ بذكر الحديث الشريف قد لا تكون مرضية لبعض النحاة الذين لا يرون في الحديث الشريف مصدراً للاحتجاج ، إلا أنني أقف مع من يرون أنَّ الحديث الشريف مصدرٌ من مصادر الاحتجاج .

(١٥)- [ما فيه معنى القول يعمَل في الجُمل]

يعرض ابن هشام الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، ويذكر منها (الجملة التفسيريَّة) إذ هي فضلةٌ كاشفة لحقيقة ما تليه ، ثمَّ يذكر لها مثالاً من كلام الله تعالى (وأسرُّوا النَّجوى الذين ظَلَموا هل هذا إلا بَشَرٌ مثلُكم) [الأنبياء:٣] . فجملة الاستفهام مفسرةٌ للنجوى ، فهل هنا للنفي[١] .

فعلى كلام ابن هشام السابق ينبني أنه يعتبر جملة الاستفهام في الآية جملة مُفَسِّرة لا محل لها من الإعراب ، لكنَّه يُجوِّز أن يكون لها موقع من الإعراب ، وذلك قوله : " ويجوز أن

---

[٢] انظر : المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٤٩٥ – ٤٩٦ . والحديث هو " باسمك ربي وضعت جنبي " .

[٣] انظر : علي نيل – ابن هشام الأنصاري ، ص ٤٠٥ – ٤٠٦ .

وقد ذكر الحديث الشريف محققاً من صحيح البخاري ، ج٨ ، ص٧١ ، وأورد نص الحديث كاملاً ، وهذا الحديث هو دعاء النوم .

وانظر : عمران شعيب – منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني ، ص ١٧٠ . يُدرج هذه المسألة من ضمن المسائل التي وافق فيها ابن هشام الكوفيين .

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٥٢١ – ٥٢٢ .

تكون بدلاً منها إن قلنا إنَّ ما فيه معنى القول يعمل في الجُمل ، وهو قول الكوفيين ، وأن تكون معمولة لقول محذوف ، وهو حال "[٢] .

ويشرح كلامَ المصنِّف الدسوقيُّ قائلاً : " وقوله (بدلاً منها) : أي فلها محلٌّ على هذا ، كما أنَّ لها محلاً على الحال "[٣] . وكذلك يقول في جملة ابن هشام : (إنَّ ما فيه معنى القول يعمل في الجُمل) " أي : لأنَّ البدل على نيَّةِ تكرار العامل ، فيكون العامل في جملة البدل (أسرُّوا) "[٤] . ويقف البصريون على الضد من كلام الكوفيين ، في أن البصريين يقولون بأنها لا تعمل[٥] .

فيتماشى ابن هشام تماشياً صريحاً مع مذهب الكوفيين ، فهو يُجوِّزُ في جملة الاستفهام السابقة أن تكون بدلاً ، وهذا يجعل الجملة غير تفسيريَّة ؛ لأنَّ الجُمل التفسيريَّة ليس لها موقع من الإعراب . وهذا دليلٌ على تحكيم ابن هشام للعقل والمنطق ، وتطويع ما هو ممكن لخدمة النصِّ . وأرى أنَّ ابن هشام كان ذا عقلٍ منيرٍ في مقابلة الاحتمالات مع النصِّ . فهو يرى إمكانيَّة ورود العامل في الجملة الاستفهاميَّة ، إذ هو محذوفٌ على تقدير تكراره ، أي (أسرُّوا : هل هذا بشرٌ ...) وهو من المقبول تقديراً ومنطقاً وعقلاً .

ولعلَّ البصريين لا يرون أنَّ الجُمل التي فيها معنى القول لا تعمل ، لكي لا يُضطرُّ إلى التقدير ، فيضعف الإعراب .

(١٦) – [هل تقع الجُملةُ فاعلاً ؟ أو نائبة عن الفاعل ؟]

يعنون ابن هشام في الباب الثاني من المغني عنواناً : " الجُمل التي لا محل لها من الإعراب " . ثم يذكرها ، ويذكر أنها لم تحل محل المفرد ، إذ هو الأصل في الجُمل[١] . لكنَّه يشُذُّ عن هذه الجُمل – التي لا محل لها – الجملة التي يُرادُ بها اللفظ .

فللكوفيين في هذه المسألة آراءٌ – كما جاء عند ابن هشام – فلقد قالوا بأنّ هذه الجملة فاعلٌ ، وكان لهشام الضرير(–٢٠٩هـ) وثعلب وجماعة رأيٌ ، هو أنَّ هذه الجُمل (أي التي

---

[٢] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٥٢٢ .

[٣] الدسوقي – الحاشية ، ج٢ ، ص٥٦ .

[٤] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٥٦ .

[٥] انظر : المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٥٦ .

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٥٠٠ .

يُرادُ بها اللفظ) تقع فاعلاً في كلِّ جُملة ، نحو : " يعجِبُني تقوم " ، والفرَّاء وجماعة جوَّزوها مشروطةً بكون المسند إليها قلبيًّا ، وباقترانها بأداة معلّقة ، نحو : " ظهر لي أقامَ زيدٌ ، وعُلِمَ هل قعدَ عمرٌو ".ورأي الفرَّاء والجماعة الأخير فيه نظر عند ابن هشام لعلَّةٍ يذكرها فيقول:" لأنَّ أداة التعليق بأن تكون مانعة أشبه من أن تكون مجوزة، وكيف تعلّق الفعل عما هو منه كالجزء؟ "[٢].

وتفسير هذه العلَّة كما يقول الدُّسوقي : " أي كونها مانعة من العمل أشبه من كونها مجوِّزة له ؛ لأنها تمنع من عمل ما قبلها فيما بعدها ، أي إنَّها مانعة من العمل فكيف تكون مجوِّزة للعمل ؟ . وقوله : (وكيف يعلّق الفعل الخ) نظرٌ ثانٍ حاصلهُ : سلَّمنا أنَّ التعليق يقتضي جواز كونها فاعلاً ، لكن لا نُسلِّم تأتي التعليق هنا أي جوازه ؛ لأنه كيف يعلّق الفعل عن الفاعل الذي هو كالجزء منه ؟ تأمّل "[٣] .

وبعد عرض ابن هشام لرأي الكوفيين ، يرى أنّ المسألة صحيحة ، لأنه يمكن أن يكون مراد الفرَّاء ومن معه أنّ الإسناد في التحقيق إلى مضاف محذوف لا إلى الجُملة ، لكن لمّا حُذف المضاف وأُقيمت مقامه الجملة جُعل الإسناد إليها[٤] .

ويرى ابن هشام صحَّة المسألة (أي جعل الجُملة فاعلاً أو نائب فاعل) مشروطة مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلّقات ، وعلى أنَّ الاستفهام إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة الأخرى . إذ لا بدَّ من تقدير المضاف . يقول ابن هشام : " ألا ترى أنَّ المعنى ظهر لي جواب أقام زيد ، أي جواب قول القائل ذلك ؟ وكذلك في " عُلِم أقعد عمرٌو " وذلك لا بدَّ من تقديره دفعاً للتناقض ، إذ ظهور الشيء والعلم به منافيان للاستفهام المقتضي الجهل به "[٥] .

ويدفع ابن هشام حجَّة من يقول إنَّ هذا ليس مما تصحُّ فيه الإضافة إلى الجُمل ، بحجَّة أنَّ الجملة التي يُرادُ بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات[١] .

وقد ردَّ ابن هشام قولَ ابن عصفور الذي زعم أنَّ البصريين يقدِّرون نائب الفاعل في قِيلَ ضمير المصدر ، وجملة النهي مفسِّرة لذلك الضمير في الآية : (وإذا قيلَ لهم لا تُفسِدوا في الأرض) [البقرة :١١][٢] .

---

[٢] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٥٢٤ .

[٣] الدسوقي – الحاشية ، ج٢ ، ص٥٨ .

[٤] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٥٨ .

[٥] ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٥٢٤ – ٥٢٥ .

[١] انظر : ابن هشام– المغني ، ج٢ ، ص٥٢٥ .

[٢] انظر : المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٥٢٥ .

وردَّ ابن هشام قول من زعم أنَّ الظرف نائبٌ عن الفاعل ، وحجّة المصنِّف أنَّه لا تتم الفائدة بالظَّرف[٣] . ويرى أنّ النائب هو الجُملة ؛ لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول ، فكيف انقلبت إلى مفسِّرة ؟ والمفعول به متعيِّن للنيابة . وكذلك يردُّ ابن هشام قولهم " الجملة لا تكون فاعلاً ولا نائباً عنه " بجوابه : " أنَّ التي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات " . محتجًّا لها بحديث شريف[٤] .

وقد ذكر الدكتور سامي عوض أنَّ ابن هشام قد تبع الكوفيين في رأيهم بأنَّ الجملة يجوز وقوعها فاعلاً[١] .

يقول الأستاذ عبَّاس حسن في تفصيل الباب الموسوم بـــ(الفاعل) : " وبهذه المناسبة نشير إلى أنّ الراجح الذي يلزمنا اتباعه اليوم يرفض أن تقع الجُملة الفعليَّة أو الاسميَّة فاعلاً . وأما قوله تعالى في قصَّة يوسُف : (ثمَّ بدا لهُم مِن بعدِ ما رأوا الآيات ليَسجُنُنَّهُ) فالفاعل ضمير مستتر تقديره : (هو) عائد على المصدر المفهوم من الفعل . أي : بدا لهم بداء ، أي : ظهور رأى . وهذا أحد المواضع التي يستتر فيها الضمير "[٢] .

يردّ ابن هشام زعم ابن عصفور فيما نقله عن البصريين بتقديرهم نائب الفاعل بأنه ضمير المصدر (أي العائد على القول) انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج٢ ، ص٥٨ .

وقد ذكر ابن هشام المثل " زعموا مطيَّةُ الكذبِ " ردّاً على ابن عصفور بأنه كذب في نقله عن البصريين ، وفي ذلك يقول الدسوقي : " (قوله وفي المثل الخ) إشارة لطيفة إلى التعريض بأن ابن عصفور قد كذب في مقالته " الدسوقي – الحاشية ، ج٢ ، ص٥٨ .

وفي تفسير المثل ، يقول الدسوقي أيضاً : " أي هذا اللفظ مطية الكذب ، أي إنك إذا أردت التوصل إلى نسبة الكذب لقوم ، قلت : القوم زعموا الكذب ، فالتعبير بالزعم إشارة إلى نسبتهم للكذب ،فشبّه الزعم بالدابة التي هي المطية التي يتوصل إلى المطلوب بها،كما زعموا موصلة لنسبة الكذب لقائله "الدسوقي – الحاشية،ج٢، ص٥٨.

[٣] انظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٥٢٥ .

يذكر ابن هشام أن الفائدة لا تتم بالظرف وبعدمه في (وإذا قيل إنّ وعد الله حقٌّ) [الجاثية:٣١] ، ففي هذه الآية ليس هناك من ظرف ، إذ لو كان نائب الفاعل ظرفاً لوجب ذكره ، وشأن نائب الفاعل كالفاعل في إتمام الفائدة . انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج٢ ، ص٥٨ .

[٤] انظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٥٢٥ . ويحتج بالحديث الشريف على أنَّ الجملة التي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفرد ، ويذكر قوله – صلى الله عليه وسلَّم – : " لا حولَ ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة " فقد وقعت الجملة مبتدأ .

[١] انظر : سامي عوض – ابن هشام النحوي ، ص ٩٤ .

[٢] عباس حسن – النحو الوافي ، ج٢ ، ص٦٦ .

ثمَّ عرض الأستاذ عبَّاس للآراء – غير منسوبة لمذهبٍ نحوي – التي تحدَّثت حول وقوع الجُملة فاعلاً ، فذكر أنَّ هناك رأياً يجيزُ وقوعها فاعلاً مطلقا ، ورأيٌ آخرُ يجيز وقوعها فاعلاً بشرط أن تكون فعليَّة معلَّقة بفعل قلبي ، وأداة التعليق الاستفهام . ويرجح الأستاذ عبَّاس حسن – مكرِّراً الترجيح– للرأي الأوَّل الذي لا يرى جواز وقوعها فاعلاً ، ناعتاً إيَّاه بأنَّه أكثر مسايرة للأصول اللغوية ، وأبعد من التشتيت والتفريق ، وآثارهما السيِّئة في الإبانة والتعبير ، ويقول : " فالاقتصارُ عليه أولى "[٣] .

لكنّه يتابع فيقول : " نعم إن كانت الجملة مقصوداً لفظها وحكايتها بحروفها وضبطها جاز وقوعُها فاعلاً ؛ لأنَّها – بسبب قصد لفظها – تعتبر بمنزلة الفرد ؛ كأن تسمع صوتا يقول : " رأيتُ البشيرَ " . فتقول : " سرَّني رأيتُ البشيرَ " ؛ فتكون الجملة كلُّها باعتبارها كتلة واحدة متماسكة ، فاعلاً مرفوعاً بضمّة مقدَّرة على آخرهِ ، منع من ظهورها حركة الحكاية "[٤] .

واعلم أنَّ سيبويه في حديثه في (الكتاب) عن الفاعل ، لم يرد عنده أنَّ الفاعل قد يأتي جملة[٥] .

(١٧) – [وقوع عطف البيان في النَّكِرات]

يجوِّز ابن هشام أن تكون (جنَّات) في الآية (وإنَّ للمتَّقينَ لحُسنَ مآب جَنَّات عدنٍ مُفتَّحة لهم الأبواب) [ص:٤٩–٥٠] بدلاً أو بياناً[١] . ونقل عن البصريين أنّهم يمنعون أن تأتي (جنَّات) عطف بيان ؛ وذلك لأنه لا يجوز عندهم أن يقع عطف البيان في النكرات[٢] .

أقول بناءً على ما تقدَّم : إنَّ ابن هشام باختياره لصحّة ورود (جنَّات) بدلاً ، قد وافق أصحاب المذهب الكوفي – و إن لم يُشر إلى ذلك تصريحاً – الذي يجوِّز أن يكون عطف البيان ومتبوعه نكرتين .

---

[٣] المرجع نفسه ، ج٢ ، ص٦٧ .

[٤] المرجع نفسه ، ج٢ ، ص٦٧ .

[٥] انظر : سيبويه – الكتاب ، ج١ ، ص٣٣ – ٤٣ .

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٦٥٨ –٦٥٩ .

[٢] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٦٥٩ .

وفي ذلك يقول البيطار في شرحه على كلام الكنغراوي في عطف البيان : " إنَّ أكثر النحويين ذهبوا إلى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين ، وأثبته الكوفيون وجماعة ، ومنهم ابن مالك ، قال : قد يكونان منكَّرين كما يكونان معرَّفين "[٣] .

ثمَّ يضرب البيطار لذلك أمثلة من القرآن الكريم ، من مثل : (توقدُ من شَجرةٍ مباركةٍ زيتونَةٍ) [النور:٣٥] ، ويذكر أنَّ الباحثين يوجبون البدلية على أنَّه بدل كل من كل ، وقد خصُّوا (أي من غير الكوفيين) عطف البيان بالمعارف بحجَّة أن البيان بيان كاسمه ، والنكرة مجهولة ، والمجهول لا يبيِّن المجهول .ورُدَّ بأنَّ بعض النكرات أخصُّ من بعض، والأخصُّ يبيِّن الأعمَّ[٤].

ويشرح الدسوقي كلام ابن هشام في اختياره للبدل أو البيان بقوله : " ولا شكَّ أنَّ البدل يقع في النكرات وقوله أو بيان : أي على الرَّاجح من أنَّ البيان كالنَّعت مخصَّص في المعارف ، وموضح في النكرات . وأمَّا على قول البصريين إنَّ البيان إنما يكونُ مخصصاً فلا يصحُّ أن يكون بياناً "[٥] .

ويردُّ الدسوقي كذلك حجَّة البصريين القائلة بأنَّ النكرة غير مبينة في ذاتها فلا تبيِّن غيرها . بقوله : " وجوابه إنَّ النكرات تتفاوت فتبين بما كان واضحاً منها فتبين به غير الواضح . قال تعالى : (من ماءٍ صديدٍ) [إبراهيم :١٦][٦] .

(١٨) – [وجوب الربط بين عاملَيِّ التنازُع ، وضعف الإضمار قبل الذِّكر في باب التَّنازع]

في الآية (فلمَّا تَبيَّنَ لهُ قالَ أعلَمُ أنَّ الله على كلِّ شيءٍ قدير) [البقرة : ٢٥٩] يبطل ابن هشام قول ممن قال (أي الزَّمخشَري) إنَّ فاعل (تبيَّن) راجع إلى المصدر المفهوم من أن وصلتها بناءً على أنَّ (تبيَّنَ) و(أعلمُ) قد تنازعاه ، بحجَّة أنَّه لا ارتباط بين الفعلين ، كما أنَّه لو صحَّ لم يحسُن حملُ التَّنزيل عليه ؛ وذلك لضعف الإضمار قبل الذكر في باب التَّنازع ، ويحتجُّ لذلك ابن هشام بأنَّ الكوفيين لا يجيزونه البتَّة[١] .

---

[٣] الكنغراوي – الموفي في النحو الكوفي ، ص ٦٢ .

[٤] المصدر نفسه ، ص ٦٢ .

[٥] الدسوقي – الحاشية ، ج٢ ، ص١٥٠ .

[٦] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص١٥٠ .

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٦٦١ – ٦٦٢ .

ويشرح الدسوقي قول ابن هشام في أنَّ (تبيَّنَ) و (أعلمُ) قد تنازعاه ، بقوله : " أي فالأصلُ فلمَّا تبيَّن لهُ أنَّ الله على كلِّ شيءٍ قدير قال أعلمُ أنَّ الله إلخ ، فأعمل الثاني في قوله : أنَّ إلخ على أنَّه مفعولٌ له ، وأضمر في الأوَّل ما يحتاجه وهو ضمير الرَّفع "[٢] .

وينقل الدسوقي اعتراض الدَّماميني على ابن هشام ، إذ يرى الدماميني أنَّ الرَّبط موجود لأنَّ (لمَّا) تربط بين الشرط والجواب ، و(أعلم) معمول للجواب فبينه وبين الشرط ارتباط[٣] .

وضعف الإضمار أي إعمال الثاني و إضمار الأوَّل فيلزم الإضمار قبل الذِّكر ، وهذا لازم لما قاله الزمخشريُّ ، وقول ابن هشام (وضعف الخ) أي إذا أعمل الأوَّل و أهمل الثَّاني وهذا على غير ما قاله الزمخشري[٤] .

ويستعين ابن هشام بمذهب البصريين كذلك إلى جانب مذهب الكوفيين في الرَّدِّ على الزمخشري . فالبصريون لا يجيزونَ حذف مفعول العامل الثَّاني إذا أُهمِلَ ، وهو عند ابن هشام ضعيف[٥] .

وقول ابن هشام في أنَّ البصريين لا يجيزونه ؛ وذلك لما فيه من تهيئة العامل للعمل ثمَّ قطعه عنه[٦] .

والصَّواب عنده أنَّ فاعل (تبيَّنَ) ضمير مستتر : إمَّا للمصدر ، أي فلمّا تبيَّن له تبيُّنٌ ، أو لشيءٍ دلَّ عليه الكلام ، أي فلمّا تبين له الأمر أو ما أشكل عليه[١] .

وقد أشار صاحب الإنصاف إلى أنَّ ضعف الإضمار قبل الذِّكر قاعدة كوفيَّة[٢] .

---

[٢] الدسوقي – الحاشية ، ج٢ ، ص١٥٢ .

[٣] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص١٥٢ .

[٤] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص١٥٢ .

[٥] انظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٦٦٢ .

[٦] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج٢ ، ص١٥٢ .

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٦٦٢ .

[٢] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (١٣) ، ج١ ، ص٨٧ .

وهي مسألة أولى العاملين بالعمل في باب التنازع ، ولهذه القاعدة – أي ضعف الإضمار قبل الذكر – اختار الكوفيون إعمال الأول ، إذ إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر ، وهذا لا يجوز عندهم .

(١٩) – [يجوز كون (الذي) في : (تماماً على الذي أحسَنَ) [الأنعام:١٥٤] موصولاً اسميًّا ، وموصولاً حرفيًّا ، ونكرة موصوفة]

يرجِّح ابن هشام رأي الجُمهور في كون (أحسَنُ) خبراً بتقدير مبتدأ (هوَ) في الآيةِ (تماماً على الذي أحسَنُ) . فيستبعد قول التّبريزي (– ٥٠٢ هـــ) في قراءة يحيى بن يعمر (– ١٢٩ هـــ) برفع (أحسن) : أنَّ الأصل فيه : أحسنُوا ، فحُذفت الواو اجتزاءً عنها بالضَّمَّة[٣] ، ويرفض ابن هشام إطلاق (الذي) على الجماعة ، وقال عنهُ : " ليس بالسَّهل "[٤] .

وترجيح ابن هشام هذا لا يجعلُهُ منساقاً وراءَ أحد المذهبين ؛ لأنَّ ذلك قول الفريقين ، لكنَّ الوجوه التي جوَّزها ابن هشام للكوفيين ، هي التي جعلت ابن هشام يؤيِّد ما ذهبوا إليه ، فبذلك تكون المسألة هنا (أي في هذا الفصل من الرِّسالة) .

وإليك هذه الأوجه :

أوَّلُها : يجوِّز ابنُ هشام أن تكون (الَّذي) في (تماماً على الذي أحسنَ) [الأنعام : ١٥٤] موصولاً اسميًّا ، فيحتاج هذا الموصول الاسمي إلى تقدير عائدٍ ، أي زيادةً على العلم الَّذي أحسنهُ .

ثانيها : يجوِّز أن يكون هذا الموصول موصولاً حرفيًّا ، فلا يحتاج لعائد ، أي تماماً على إحسانهِ.

ثالثها : يجوِّز كذلك أن يكون نكرةً موصوفة ، فلا يحتاج إلى صِلة ، ويكون (أحسن) في هذه الحالة اسم تفضيل ، لا فعلاً ماضياً ، وفتحته إعراب لا بناء ، وهي علامة الجرِّ .

ثمَّ يصرِّح ابن هشام بالمذهب الذي قال به ، حيثُ يقولُ : " وهذان الوجهان كوفيان ، وبعض البصريين يوافق على الثَّاني "[١] .

واعلم أن كلام ابن هشام فيه ما يلبس ؛ وذلك لأنه قد ذكر ثلاثة وجوه في (الذي) ، ثم إنه لم يبين أي الوجهين من هذه الثلاثة للكوفيين ، ولما ذكر موافقة بعض البصريين على الوجه الثاني ، فإنَّه قد يُظن أنه الوجه الثاني مرتباً على ما ذكر(أي : أن يكون موصولاً حرفياً) وليس كذلك .

والصَّحيحُ – للخروج من اللَّبس – أنَّ الوجهين اللَّذين للكوفيين هما الثَّاني والثالث مرتَّبان بحسب ما ذكر ، أي : كونه موصولاً حرفياً ، ونكرة موصوفة ، فيكون الوجه الَّذي وافق عليه لبعض البصريين هو الثالث ، وهو : كون (الَّذي) نكرة موصوفة .

---

[٣] انظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٧١٦ .

[٤] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٧١٧ .

[١] ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٧٣٧ .

ويُنسب الوجه الأوّل في كونه موصولاً اسميًّا – على ما ذكر الدُّسوقي– لابن قتيبة ، واعتمده الزَّمخشري . فابن هشام يُجوِّز هذا الرأي ، ويحتاجُ فيه الموصول الاسمي إلى تقدير عائد ، أي زيادةً على العلم الذي أحسنه . ويشرح هذا التقدير الدُّسوقي ، فيقول : " أي أجاد معرفته من قولك : (أحسنَ الشَّيء) إذا أجاد معرفته . وهذا القول لابن قتيبة ، وهو بناء على أنَّ المراد بالذي غير من يعقل ، وهو العِلمُ . وعليه فسَّرَ الزَّمخشري ، حيثُ قال : " ثمَّ آتينا موسى الكتاب تماماً على الذي أحسن ، أي على الذي أحسن موسى من العلم والشَّرائع . من أحسنَ الشَّيء إذا أجاد معرفته ، أي آتيناه الكتاب زيادةً على علمه على وجه التَّتميم "[٢] .

واعلم أنَّ (الَّذي) من الموصولات الاسميَّة ، وهو : (اسم غامض المعنى ، مبهم الدِّلالة) فيحتاج إلى جملة أو شبهها في تعيين مدلوله ، وإيضاح المراد منه[٣] ، ويختصُّ بالمفرد المذكَّر ؛ سواءٌ أكان عاقلاً أم غير عاقل ، وهو مبني على السُّكون دائماً ، غير أنها تكون في محل رفع ، أو نصب ، أو جر[٤] ، وهذا الموصول الاسمي كسائر الموصولات (اسميَّة أو حرفيَّة) لا بدَّ له من شيءٍ بعده واجب التَّأخير عنه يزيل إبهامه وغموضه ، وهو ما يسمَى (الصِّلة)[٥] .

ولمّا كان (الذي) موصولاً اسميًّا وجب أن تشتمل صلته على رابط ، وهو الضمير أو ما يقوم مقامه[١] . وجملة الصِّلة تشتمل على الرَّابط حتماً[٢] .

والوجه الثَّاني مما جوَّزه ابن هشام في الموصول الحرفي (الذي) في آية الأنعام ، هو (أن يكون موصولا حرفيًّا) فلا يحتاجُ إلى العائد ، أي تماماً على إحسانه . لكنَّ الدسوقي لم يشرح هذا الوجه في اعتباره موصولاً حرفيّاً ، لكنّه ذكر التَّقدير الذي ذكره ابن هشام شارحاً إيَّاهُ بقوله : " على هذا في (أحسن) ضمير عائد على موسى ، أي : تماماً على إحسان موسى بطاعتنا وقيامه بأمرنا ونهينا . وقيل : الضمير في (أحسن) يعود على (الله) ومتعلق الإحسان

---

[٢] الدسوقي – الحاشية ، ج٢ ، ص٢٠١ .

[٣] انظر : عباس حسن – النحو الوافي ، ج١ ، ص٣٤٠ – ٣٤١ .

[٤] المرجع نفسه ، ج١ ، ص٣٤٣ .

[٥] المرجع نفسه ، ج١ ، ص٣٧٣ .

[١] انظر : عباس حسن – النحو الوافي ، ج١ ، ص٣٩٤ .

[٢] المرجع نفسه ، ج١ ، ص٣٩٤ . في الحاشية رقم (١) .

إلى أنبيائه وإلى موسى . وعلى هذا ففي الآية التفات ، أي : آتيناه الكتاب زيادةً على إحساننا إليه وإلى الأنبياء على وجه التتميم "[٣] .

لكنّ اعتبار (الذي) موصولاً حرفيًّا لم يذكر عند الأستاذ عبّاس حسن ، فقد ذكر الموصولات الحرفيَّة خالية من (الَّذي) ، فهو يورد أن الموصولات الحرفيَّة خمسة : (أنْ) ليست مخفَّفة من الثَّقيلة ، و (أنَّ) الناسخة المشدَّدة النون ، أو الساكنة النون للتَّخفيف ، و (ما) و (كي) و(لو) . وفيها فروق عن الموصولات الاسميَّة ، فيذكر ستَّةً منها[٤] .

وأحد هذه الفروق : أنَّ صلة الموصول الاسمي لا بد أن تشتمل على ما يسمى (العائد) ، أمَّا صلة الحرفي فلا تشتمل عليه مطلقاً[٥] .

والوجه الثالث – كما ذكر ابن هشام – أن يكون نكرة موصوفة ، أي فتكون (أحسن) صفة ، أي : تماماً على شيء أحسن ، أي : زائد في الحسن ، وهو عِلمه وقيامه بالأوامر والنواهي[٦] .

(فأحسن) على الوجه الثالث تكون اسماً ، لا فعلاً ماضياً ، كما كان في الوجهين السابقين ، وفتحته إعراب لا بناء ، وهي علامة الجر ، أي : لأنه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل[٧] .

فإن ابن هشام قد رأى في (أحسن) هذه – كما رأى الكوفيون وبعض البصريين – أنها اسم تفضيل ، إلا أنك حينما تطالع ما كتبه الأستاذ عباس حسن في الصفة الصريحة التي تكون صلة للموصول ، يقول في إتيان شبه الجملة بعد الموصول الاسمي : " شبه الجملة في باب الموصول فثلاثة أشياء : الظرف ، والجار والمجرور ، والصفة الصريحة "[١] .

ويعرِّف الصفة الصريحة بأنها اسم مشتق بمعنى الفعل ، وله مرفوع خاص به ، يجيء بعده ظاهراً أو مستتراً ، لكن المراد بها هنا (أي التي تأتي صلة) لا تشمل إلا نوعين : اسم الفاعل مع مرفوعه ، واسم المفعول مع مرفوعه[٢] .

---

[٣] الدسوقي – الحاشية ، ج٢ ، ص٢٠٢ .

[٤] انظر : عباس حسن – النحو الوافي ، ج١ ، ص٤٠٧ – ٤٠٨ .

[٥] المرجع نفسه ، ج١ ، ص٤٠٧ .

[٦] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج٢ ، ص٢٠٢ .

[٧] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٢٠٢ .

[١] انظر : عباس حسن – النحو الوافي ، ج١ ، ص٣٨٤ .

[٢] المرجع نفسه ، ج١ ، ص٣٨٤ .

ثم يقول في هذه الصفة الصريحة إنها الاسم المشتق الذي يشبه الفعل في التجدد والحدوث شبهاً صريحاً ، ولم تغلب عليه الاسمية الخالصة ، وهذا ينطبق على اسم الفاعل ، وصيغ المبالغة ، واسم المفعول . ويعلّق عليها في الهامش ، بعدما ذكر أنواع المشتقات ، أنّ شبهها بالفعل متفاوت ، وما يشبهه في الأشياء كلها هو : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، لذا يسميان (الصفة الصريحة) أي المحضة . ثم يجعل اسم التفضيل مع الصفة المشبهة أقل منهما ، وهكذا[٣] .

ومراد ابن هشام من أن بعض البصريين يوافق على الثاني ، إخراجهم من موافقتهم الأول ، وأن باقي البصريين لا يوافقون على الأول والثاني ، والله أعلم .

فابن هشام قد جوَّز هذا الوجه ، وكان قد منع أن تُرفع كلمة (أحسن) في الآية (تماماً على الذي أحسن) ، فحينما عرض ابن هشام للكاف الاسمية الجارّة ، وقف فنبّه على أنها تتعيّن الحرفية في موضعين :

أحدهما : أن تكون زائدة .

والثاني : أن تقع هي ومخفوضها صلة ، كقوله :

ما يُرتجى وما يُخافُ جمعاً فهْو الذي كالليث والغيث معاً[٤]

ثم يصرّح ابن هشام أنه يخالف ابن مالك الذي يجوِّز أن يكون حرف الكاف مضافاً ، والليث مضافاً إليه ، على إضمار مبتدأ ، كما في قراءة بعضهم (تماماً على الذي أحسنُ) [الأنعام:١٥٤] ثم يقول ابن هشام في استدلال ابن مالك : " وهذا تخريج للفصيح على الشاذ "[١].

ومعنى ذلك أن ابن هشام لم يقبل تخريج ابن مالك في كون الكاف اسماً ، بل يراها ابن هشام حرفاً ، ثم إن ابن مالك يجعلها على إضمار مبتدأ ، أي : هو أحسن ، وهذا لم يقبله ابن هشام في المقارنة ، وجعل القراءة صحيحة لكنها شاذة ، والشعر فصيح ، فلا يخرَّج الفصيح ، وهو الشعر على الشاذ ، وهي قراءة (أحسنُ) بالرفع .

---

[٣] المرجع نفسه ، ج١ ، ص٣٨٦ .

[٤] لم أعثر على قائله . وهو من الرجز .

انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص ٢٣٩ .

[١] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٢٣٩ .

واعلم أن مخالفة ابن هشام لابن مالك في تقدير المبتدأ (هو) قبل (أحسن) في الآية ، فيه موافقة لسيبويه أيضاً ، وذلك أن سيبويه يجعل هذه القراءة بالرفع على تقدير (هو) ، وذلك قوله : " واعلم أن (كفى بنا فضلاً على مَنْ غيرُنا) أجْودُ ، وفيه ضعف ، إلا أن يكون فيه (هو) ؛ لأن (هو) من بعض الصلة ، وهو نحو (مررتُ بأيُّهم أفضلُ) ، وكما قرأ بعض الناس هذه الآية (تماماً على الذي أحسنُ) "[٢] . فسيبويه إذاً يرى فيها ضعفاً إلا أن يكون فيها (هو) .

ويذكر محمد محيي الدين عبد الحميد أن ابن هشام قد قال بترجيح رأي الجمهور ، في أن (أحسن) أفعل تفضيل ، وليس فعلاً ماضياً ، وهو خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : تماماً على الذي هو أحسن[٣] .

المبحث الرابع : الآراء الكوفية التي فنّدها ابن هشام

(١)- [الجزم بأنْ]

يتحدث ابن هشام عن (أنْ) ويعقد فيه تنبيهاً ، تلا الوجه الأول لهذا الحرف ، الذي يكون فيه حرفاً مصدرياً ناصباً للمضارع ، يقول : " ذكر بعض الكوفيين ، وأبو عبيدة[١] ، أنّ بعضهم يجزم بأنْ ، ونقله اللحياني[٢] عن بعض بني صُباح بن ضُبَّة ، وأنشدوا عليه قوله :

---

[٢] سيبويه – الكتاب ، ج٢ ، ص١٠٧ – ١٠٨ .

[٣] انظر : في تحقيقه لكتاب الإنصاف للأنباري ، مسألة (٥٦) ، ج١ ، ص٣٨٦ ، وهي (إعراب الاسم الواقع بعد " مُذ " و " مُنذ ") .

إذا ما غدونا قال ولْدان أهلنا تعالوا إلى أنْ يأتِنا الصيدُ نَحْطِبِ[٣]

وقوله :

أُحاذِرُ أنْ تعلمْ بها فتردُّها فتتركَها ثِقْلاً عليَّ كما هِيا[١] "[٢]

---

[١] معمر بن المثنى (١١٠-٢٠٩هـ) ، وأخباره مذكورة عند السيرافي (-٣٦٨هـ) – انظر : السيرافي (أبوسعيد الحسن بن عبد الله) – كتاب أخبار النحويين البصريين ، ٦٧ – ٧١ . وانظر : نهاد الموسى – أبو عبيدة معمر بن المثنى .

[٢] أبو الحسن علي بن حازم اللحياني ، من بني لحيان ، أخذ عن الكسائي ، وهو من تلاميذ أبي عبيدة ، وأبي زيد الأنصاري ، والأصمعي ، وله النوادر . انظر : أبو الطيب اللغوي – مراتب النحويين ، ص ٨٩ – ٩٠ . ومعه أخبار (أبو الحسن علي الأحمر) .

[٣] البيت لامرئ القيس (-٥٦٥م) .

انظر : حسن السندوبي – شرح ديوان امرئ القيس . ومعه أخبار المراقسة وأشعارهم في الجاهلية وصدر الإسلام ، ص ٣٧ .

لكن البيت هو : إذا ما ركبا قال ولدان أهلنا تعالوا إلى أن يأتي الصيد نحطِبِ

(يأتي) ، وهنا لا شاهد فيه . والبيت من القصيدة مطلعها :

خليليَّ مرا بيَ على أم جُنْدَبِ لِنُقضي لُباناتُ الفؤادِ المُعذَّبِ

والقصيدة (٦٦) بيتاً ، ص ٣١ – ٤١ . والبيت غير مذكور في ديوان امرئ القيس ، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ص ٤١ – ٥٥ . والقصيدة فيه (٥٥) بيتاً .

وانظر : شرح ديوان امرئ القيس – بلا مؤلف ، ص ٦٤ – ٧١ ، طبعة دار صادر ، ودار بيروت ، والقصيدة (٥٧) بيتاً .

[١] البيت لجميل بثينة .

انظر : حسين نصار – ديوان جميل ، شعر الحب العذري ، ص ٢٢٤ .

والبيت من قصيدة بعنوان (كتمان) ، وقد جاء برواية :

أخاف إذا أنبأتها أن تضيعها .....

وينوّه المحقق إلى أن البيت يروى :

أحاذرُ أن تعلم بها فتردها .....

ويقول : " واستشهد الكوفيون بهذه الرواية على الجزم بأنْ ، والثقل : الحمل " ص٢٢٤ .

ويرفض ابن هشام قول بعض الكوفيين وأبا عبيدة بقوله : " وفي هذا نظر ، لأن عطف المنصوب عليه يدل على أنه مُسَكَّن للضرورة ، لا مجزوم "[٣] .

وقول ابن هشام السابق قد عنى به الاستشهاد بالبيت الثاني (بيت جميل بثينة) ، لأن الشاعر قد عطف المنصوب (تردَّها) بحرف العطف (الفاء) على الفعل المنصوب (تعلمْ) الذي سُكِّن للضرورة الشعرية ، فهو ليس مجزوماً أصلاً .

ولم ينقل الكنغراوي عن الكوفيين الجزم بأنْ في مبحث الجوازم ، إلا أنه قد أورد أنهم – أي الكوفيين – يجزمون بـِ(لنْ)[٤] .

وقد شرح البيطار قول الكنغراوي بقوله : " ذكر اللحياني أن ذلك لغة لبعض العرب ، يجزمون بالنواصب ، وينصبون بالجوازم "[٥] .

(٢)- [(إنَّ ذلك لحقٌّ) [ص:٦٤] جواب لـِ(ص والقرآن ذي الذِكْر) [ص:١]]

في الباب الخامس من المغني ، يذكر ابن هشام الجهات التي يدخل الاعتراض على المُعرب من جهتها ، وفي الجهة الرابعة (أن يُخرِّج على الأمور البعيدة ، والأوجه الضعيفة ، ويترك الوجه القريب والقوي) ، ينكر ابن هشام قول الكوفيين والزجاج في قوله تعالى (ص والقرآن ذي الذكر) [ص:١] إن جوابه (إنَّ ذلك لحَق) [ص:٦٤][١] .

والبيت غير مذكور في ديوان جميل بثينة ، بتحقيق بطرس البستاني .

[٢] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٤٥ .

[٣] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٤٦ .

[٤] انظر : الكنغراوي – الموفي في النحو الكوفي ، ص ١٢٠ . ومبحث الجوازم ، ص ١١٨ – ١٢٣ .

[٥] المصدر نفسه ، ص ١٢٠ . في الحاشية .

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٧١١ .

مع أن ابن هشام قد قال بإبعاد رأي الكوفيين ، فإنه لا يعني بهم جمهور الكوفيين ، بل معظم أهل المذهب ، إذا ما دقّق الباحث في كتبهم ، فإنه لا يسلَّم بأن هذا قول الجمهور منهم ؛ لأن الفراء وثعلب لم يعتمدوا هذا الرأي[٢] .

وكذلك فإن ابن هشام يعرض للآراء في جواب (ص والقرآن) [ص:١] دون انتقاء منه لرأي بعينه ، ولربما قيل بها دون الذي أشار إلى ردِّه[٣] .

ففي عرضه للآراء يتضح مدى توسع الرجل في معرفة علم السابقين عليه ومعاصريه ، وفي ردِّه لرأي بعض النحاة ترتسم ملامح شخصية العالم ابن هشام النحوية ، في موازنة الآراء واستبعاد ما يراه لا يستقيم ومنطق النحو .

وقد صرَّح ابن هشام بعد ذلك بأن الفراء وثعلب يريان أن الجواب هو (ص) ، وقد ردَّه ابن هشام بقوله : " ويردُّه أن الجواب لا يتقدم "[٤] . لكنه يرى أنه إن أريد به دليل الجواب فهو قريب .

والفراء قد ردَّ زعم من قال إن جواب (والقرآن) هو (إن ذلك لحقٌّ تخاصُمُ أهل النار) [ص:٦٤] ، فقال : " وذلك كلام قد تأخر كثيراً عن قوله (والقرآن) وجرت بينهما قصص مختلفة فلا نجد ذلك مستقيماً في العربية ، والله أعلم "[٥]. وكان الفراء قد قال بأن (ص) هي الجواب[٦].

وقد سبق عرض لآراء العلماء في الجواب ، حين تحدثت عن الآراء التي فنّدها ابن هشام في بداية هذا الفصل .

---

[٢] طرح المصنف بعد عرضه لرأي الكوفيين ورأي العلماء بمخالفة الفراء وثعلب لما جاء عند الكوفيين .
انظر : المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٧١٣ .

[٣] انظر : المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٧١٢ – ٧١٣ .

[٤] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٧١٣ .

[٥] الفراء – معاني القرآن ، ج٢ ، ص٣٩٦ – ٣٩٧ .

[٦] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٣٩٦ – ٣٩٧ .

الفصل الثالث : آراء ابن هشام المعلَّقة بين البصرة والكوفة

(١) – [إعمال الضَّمير الذي مع المبتدأ في الظَّرف والاسم الجامد الَّذي يقع خبراً]

يعرض ابن هشام لحرف الجر (الباء) ، ويذكر معانيه ، ومن هذه المعاني : التّوكيد ، والباء فيه زائدة ، ويعرض لزيادتها في ستَّة مواضع ، ومنها : زيادتها في الفاعل ، وهي فيه : واجبة ، وغالبة ، وضرورة . ثمَّ يذكر أنَّ الغالبة تزاد في فاعل (كفى) ، نحو : (كفى بالله

---

(٢) طرح المصنف بعد عرضه لرأي الكوفيين ورأي العلماء بمخالفة الفراء وثعلب لما جاء عند الكوفيين .
انظر : المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٧١٣ .

(٣) انظر : المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٧١٢ – ٧١٣ .

(٤) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٧١٣ .

(٥) الفراء – معاني القرآن ، ج٢ ، ص٣٩٦ – ٣٩٧ .

(٦) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٣٩٦ – ٣٩٧ .

شَهيداً)[١] [الرَّعد:٤٣] ، ثم يعرض رأي الزجَّاج ، وابن السَّراج ، وجمهور البصريين في هذا الحرف[٢] .

فرأي الزَّجَّاج أنَّ الباء دخلت لتَضمُّن (كفى) معنى (اكتَفِ) ، ويرجِّحه ابن هشام بقوله : " وهو من الحُسن بمكان "[٣] ، ثمّ يصحِّح هذا الرأي بما ورد عن العرب قولهم : " اتَّقى اللهَ امرؤٌ فعل خيراً يُثبْ عليه " أي (ليتَّقِ) و (ليفعَلْ) . وقول الزجَّاج هذا واجبٌ – كما يذكر ابن هشام – قولهم " كفى بهندٍ " بترك التَّاء . وإن احتُجَّ بالفاصل فهو مجوَّز لا موجب ، ويُدلّل على ذلك بـِ(وما تسقُطُ من وَرقةٍ) [الأنعام:٥٩] و (وما تخرُج من ثمراتٍ) [فُصِّلت:٤٧] ، وإنْ عورضَ هذا بالقول " أحسن بهندٍ " فالتَّاء لا تلحقُ صيغَ الأمر ، وإن كان معناها الخبر[٤] .

وشرحُ ذلك كلّه أنّ ابن هشام يتحدّث عن (كفى) التي بمعنى (حسب) ، إذ هي فعلٌ قاصرٌ ؛ لأنَّه يتحرَّز فيما بعدها فيذكر أنَّ (الباء) لا تُزاد في فاعل (كفى) التي بمعنى (أجزأ ، وأغنى ، ووقى)[٥] .

فالزجَّاج يعد (كفى) هنا فعلاً ماضياً بمعنى الأمر ، وفاعله مستتر تقديره (أنتَ) ، وشبهُ جملة الجَّار والمجرور متعلِّقة بكفى ، والباء للتعدية ، وليست بزائدة . ويرجِّح ذلك ابن هشام ، فكلام الزَّجَّاج في مكانٍ عظيم منَ الحُسن .

ويؤيده ابن هشام بتصحيح رأيه في كون (كفى) فعلاً ماضياً بمعنى الأمر ، فذلك لورودها عن العرب ، فمعنى (اتَّقى) ، و (فَعَلَ) مع كونهما بصيغة الماضي ، إلا أنَّهما للأمر بمعنى : ليتَّقِ و لِيفعلْ ، وكلام الزَّجاج عنده موجبٌ في قول العرب (كفى بهندٍ) أي (كفى) : فعلٌ ماضٍ بمعنى الأمر ، وفاعله – كما في الآية – مستتر ، والباء للتعدية . فصحَّ ترك التَّاء ؛ إذ لو كان الفاعل (هند) ، والفعل ليس بمعنى الأمر ، لكان الواجب قولك (كفت بهندٍ) ، فترك

---

[١] يورد مازن المبارك ومحمد حمد الله (محققا كتاب المغني في النسخة التي اعتمدتها) أن الآية هي من [سورة الرعد: آية ٤٣] ، وهذا صحيح ، لكنها وردت أيضاً في [سورة النساء:٧٩،١٦٦] ، [وسورة الفتح:٢٨] .

[٢] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص١٤٤ .

[٣] المصدر نفسه ، ج١ ، ص١٤٤ .

[٤] المصدر نفسه ، ج١ ، ص١٤٤ .

[٥] المصدر نفسه ، ج١ ، ص١٤٥ .

التَّاء هنا دليلٌ على أنَّه ضُمِّنَ (كفى) معنى (اكتَفِ) ، وأنَّ الفاعل ضمير ، لا أنَّه (هندٌ) . وتركت التَّاء لتَضمَّنه معنى الأمر ، فكما لا تلحق التَّاء الأمر لا تلحق ما بمعناه[١] .

وأنت خبيرٌ أنَّ ابن هشام يقول بأنَّ الماضي في (اتَّقَى ، وفعلَ) : (ليتَّق ، وليفعل) لأنه إنما يقول بما يذهب إليه الكوفيون – كما مرَّ بك – بأنَّ الأمر معربٌ لا مبني ، وهو إنما حُذف منه اللام ، مخالفاً بذلك نحاة البصرة .

ويتابع ابن هشام في ترجيحه لرأي الزَّجاج ؛ وذلك أنَّه لو احتجَّ بالفاصل فإنه مجوَّز لا موجب ، وربما هذا الذي جعل ابن هشام يورد أنَّ رأي الزجَّاج في مكان عظيم من الحسن لا كلّه .

فحاصل الرَّد في هذا الفاصل أنَّه إنما ترك التاء في (كفى) مع كون (هند) الفاعل للفصل بالباء ، والفاصل إنما يبيح ترك التَّاء لا يوجبه . بدليل ترك التَّاء على التَّجويز فحينما اعترض الفاصل (حرف الجر) أُنِّثَ في قوله (تسقُطُ) في : (وما تسقُطُ من ورَقةٍ) [الأنعام:٥٩] وقولُهُ (تَخرُجُ) في : (وما تخرُجُ مِن ثمَراتٍ) [فُصِّلت:٤٧] ، فقد أُنِّثت في قول الله تعالى مع وجود الفاصل ، وهو (مِن) الزَّائدة ، ولو كان الفاصلُ يوجب لقيل (يَسقُطُ) و (يَخرُجُ) بالياء . وإن عورض بأنَّ الفاصل أوجب الترك للتاء في (أحسن بهندٍ) فيجاب بأنَّ (أحْسِن) صورته صورة أمر بخلاف (كفى) ، والقاعدة أنَّ صورة الأمر لا تؤنَّث بالتَّاء فالموجب لترك التَّاء كونه صيغة الأمر ، لا الفاصل . وهذا دليل على أنَّ الفصل يبيح التَّرك لا يوجبه . وتُحمل (كفى) على (أحسن) لأنَّ (أحسَنْ) بمعنى (أحسَنَ) في الماضي ، والباء فاصلة ، والتأنيث ممتنع ، أي لا تدخل التَّاء على الفاعل فيصير مؤنَّثاً[٢] .

ففي كلِّ ما مضى يُستنتج ارتضاء ابن هشام لما قاله الزَّجَّاج ، وهو سيعرض رأي ابن السَّراج – وفي رأي ابن السَّراج تبدَّت مسألة الخلاف بين نحاة الكوفيين والبصريين – كما سيأتي ههنا .

---

[١] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص١١٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ج١ ، ص١١٤ .

فابن السراج يذهب إلى أنَّ الفاعل ضمير الاكتفاء ، أي إنَّ في (كفى) ضميراً يعود على الاكتفاء المفهوم من المقام[١] .

ويعلِّق ابن هشام الأخذ برأيه ؛ لأن صحَّة قول ابن السَّراج عند ابن هشام موقوفةٌ على جواز تعلُّق الجارِّ بضمير المصدر ، وهذا قول الفارسيِّ و الرُّمانيِّ (- ٣٨٤ هـ) ، فلقد أجازا (مروري بزيدٍ حسنٌ وهو بعمرٍو قبيحٌ) ، ثمَّ يذكر ابن هشام أنَّ الكوفيين قد أجازوا إعماله في الظَّرف وغيره (أي ضمير المصدر) ، وينقُل عن جمهور البصريين إعماله مطلقاً[٢] .

لكنه قد يقال في كلام ابن السَّراج : يجوز كون الجار يتعلق على قوله بمحذوف ، لا بضمير المصدر ، والمعنى : (كفى) هو . أي الاكتفاء في حال كونه ملتبساً بالله[٣] .

والقول في تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ مسألة خلافية بين نحاة الكوفة والبصرة . فالكوفيون يقولون بتحمل الخبر الجامد – وهو الاسم الخالص الذي لا تشوبه شائبة الفعل ، ولا يتضمن معناه ، وهو عكس الاسم المشتق الذي يتضمن معنى الفعل ، ومشوب برائحته – ضميراً يرجع إلى المبتدأ ، نحو (زيدٌ أخوك وعمرٌو غلامُك) وذهب إلى هذا الرُّماني من البصريين . أمّا البصريون يذهبون إلى أنه لا يتضمن ضميراً[٤] .

والكوفيون يحتجون على قولهم بأنَّ ذلك الخبر يتضمَّن ضميراً – وإن كان اسماً غير صفة – لأنه في معنى ما هو صفة ، فقولك (زيدٌ أخوك) في معنى (زيدٌ قريبك) . أما البصريون فيرفضون ذلك لأن الخبر اسم محض غير صفة ، فإذا كان عارياً عن الوصفيَّة فينبغي أن يكون خالياً عن الضمير ؛ لأن الأصل في تضمن الضمير أن يكون للفعل ، وإنما يتضمن الضمير من الأسماء ما كان مشابهاً له ومتضمناً معناه ، كاسم الفاعل والصفة المشبَّهة به[٥] .

---

[١] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص١١٤ .

[٢] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص١٤٤ .

[٣] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص١١٤ .

[٤] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (٧) ، ج١ ، ص٥٥ – ٥٦ .

[٥] انظر : المصدر نفسه ، مسألة (٧) ، ج١ ، ص٥٦ – ٥٧ .

وإقامة ضمير المصدر مقامه لم يجُز ، وإن كان ضمير المصدر في معناه ؛ لأن المصدر إنما عَمِل عملَ الفعل لتضمنه حروفه ، وليس في ضمير المصدر لفظ الفعل . فجاز (ضربي زيداً حسَنٌ) ولم يجُز (ضربي زيداً حسنٌ وهو عمرًا قبيحٌ)[١] .

فابن هشام حينما نقل عن الكوفيين أنهم يُعملون الضمير مع المبتدأ في الظَّرف وغيره ، قد قصد بغيره الاسم الجامد .

ثم يعود ابن هشام لما قاله البصريون في هذه الباء ، التي في آية (كفى بالله شهيداً) ، فهي عندهم زائدة ، ومن مجيء فاعل (كفى) مجرَّداً عن الباء قول سُحَيم[٢] :

عُمَيرَةَ ودِّع إنْ تَجَهَّزتَ غادِياً كفى الشَّيبُ والإسلامُ للمرء ناهياً

لكنَّ ابن هشام لم يرتضِ ما ذهب إليه البصريون ، من أنهم يقارنون (كفى) التي في الآية بكفى التي في قول الشاعر هنا . فالبصريون يجعلون (الباء) بعد (كفى) التي بمعنى حسب غالبة الاقتران بما بعدها ؛ لكن ابن هشام الأنصاري يترك كلامهم هذا ليأخذ بكلام الزجاج . وخرَّج ابن هشام (كفى) في قول سُحَيم على أنها ليست بمعنى (كفى) التي في الآية[٣] .

وعلى ذلك فالباء زائدة بعد (كفى) ، وما بعدها فاعل عند البصريين . وإن لم تأت الباء بعد (كفى) فما بعدها فاعل باتفاق ، ولا تضمين[٤] .

ولقد جاء عند سيبويه القول بزيادة الباء في الآية الكريمة[٥] ، وفي بيت سُحَيم[٦] .

فأنت ترى هنا تعليق ابن هشام الحُكم على رأي كلٍّ من نحويي البصرة والكوفة ، وذلك قد اتَّضح عندما توقف ابن هشام في كلام ابن السَّراج . فتأمّل .

---

[١] أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (٧) ، ج١ ، ص٥٧ . وهذه حجة أبي البركات في تفنيد رأي الكوفيين .

[٢] هو سُحَيم عبد بني الحسَّاس ، قُتل بسبب تغزله بنساء قومه (–٣٥هـ) .

انظر : ديوانه ، ص ٦ .

[٣] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص١٤٤ – ١٤٥ .

[٤] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص١١٥ .

[٥] انظر : سيبويه – الكتاب ، ج١ ، ص٣٨ ، ٤١ .

[٦] انظر : المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٢٦ ، ٢٢٥ .

وأشار إليها كذلك حين قال : " زيادة (من) للتوكيد ، كما زيادتها في قولك : كفى بالشيب والإسلام " . ج٢ ، ص٣١٦ .

(٢) – [(لكنَّ) مركَّبةٌ أم بسيطةٌ ؟]

يذكر ابن هشام عن البصريين أنهم يقولون ببساطتها ، ويذكر عن الكوفيين أنهم يرونها مركبة من : (لا) و (إنَّ) ، والكاف زائدة لا للتشبيه ، وحُذفت الهمزة تخفيفاً . ونَقل عن الفرَّاء رأيه فيها ، إذ يرى أنها : " لكنْ أنَّ " ، فطُرحت الهمزة للتخفيف . ولم يُبدِ ابنُ هشام رأيه في هذه المسألة[١] .

فالكوفيون يرون أنها مركَّبة من (إنَّ) زيدت عليها (لا) والكاف ، فصارت جميعاً حرفاً واحداً ؛ ولهذا شبَّهوها بـِ (إنَّ) في جواز دخول اللام على خبرها . ودلَّلوا على أن أصلها (إنَّ) زيدت عليها اللام والكاف بأنّه يجوز العطف على موضعها[٢] .

والبصريون يرون أنَّ (لكنَّ) ليس الأصل فيها كما زعم الكوفيون ، فاعتبروا ما زعمه الكوفيون أنّه مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى . وهذا ردُّ صاحب الإنصاف على الكوفيين ، وتابع ردَّه لهم بأن ردَّ دليل الكوفيين القائلين بأنَّ أصلها (إنَّ) لأنه يجوز العطف على موضع (لكِنَّ) ، فيذكر أنّه يجوز ذلك لأن (لكنَّ) لا تغير معنى الابتداء ؛ لأنَّ معناها الاستدراك ، والاستدراك لا يزيل معنى الابتداء والاستئناف[٣] .

وأشار الدُّكتور عبد الرَّحمن السيد إلى هذا الخلاف بين أهل البلدين[٤] .

وكذلك فعل الدكتور مهدي المخزومي ، إلاّ أنَّه يرى أنَّ الكوفيين بقولهم في تركيبها أدقُّ من حيثُ الحسُّ اللُّغوي من البصريين ، وذلك بحجَّةٍ يذكرها فيقول : " لأنَّ بناءها غريب ، ليس له نظير في أبنية المفردات البسيطة ، ولكنهم أخطئوا وجه الصَّواب "[٥] .

---

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٣٨٤ .

[٢] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (٢٥) ، ج١ ، ص٢٠٩ – ٢١٤.

[٣] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٢١٤ – ٢١٧ .

[٤] عبد الرحمن السيد – مدرسة البصرة النحوية ، ص ٣٩٦ .

[٥] مهدي المخزومي – مدرسة الكوفة ، ص ٢٢٠ .

ويقول الدكتور المخزومي فيما نُقل عن الفرَّاء : " أما الفراء فلا زالت المشكلة أمامه قائمة ، لأنه قد حللها نصف تحليل ، وترك النصف الآخر دون أن يُبدي رأيه فيه ، ولعلَّه كان يعتبره جزءاً واحداً لا تركيب فيه ، وأما بقيَّة الكوفيين ، فاستطاعوا أن يلمحوا النَّفي فيها ، فجعلوا (لا) أصلا من أصولها ، ثمَّ اختلط الأمر عليهم ، فافترضوا اعتباطاً وجود كاف زائدة ، لا للتشبيه "[١] .

وقد جعل الدكتور المخزومي الخطأ واختلاط الأمر عند الكوفيين ناشئاً من أن الكوفيين درسوا اللغة العربية في نطاق العربية نفسها ،جهلا بوجود الصلة بينها وبين اللغات السامية الأخرى . ويتابع قائلاً : " أما المحدثون فأيَّدوا فكرة التركيب فيها ، ولكنهم قالوا بأنها مركبة من (لا) و (كِنْ) المقابلة لكلمة (ken) العبرية ، التي معناها (هكذا) "[٢] .

لكنَّ الدسوقي قد عدَّ كلام الكوفيين والفراء دعاوى لا يقوم عليها دليل ، فلا شبهة إليها ، وهذا لا يحملني على جعل الكلام من ابن هشام ، حتَّى لا أُحمِّل الرَّجل كلاماً لم يقله[٣] .

(٣) – [إعراب (منذُ ، و مذْ) إن وليَهما اسمٌ مرفوعٌ ، وإعراب هذا الاسم خبرٌ أم فاعلٌ ؟]

يعرض ابن هشام في الحالة التي يلي (منذُ ، ومذ) اسمٌ مرفوعٌ ، نحو (مذ يومُ الخميس ، ومنذ يومان) آراءً لبعض النحاة ذاكراً أعلامهم ، ناسباً إليهم أقوالهم في (منذُ ، ومذْ) والمرفوع بعدهما ، على خلافٍ بينهم ، معلِّقاً حكمه على الفريق الأول منهم فيما ذهبوا إليه ، رادَّا الرأي الذي قال به الفريق الثاني ، ناعتا إياه بالتعسُّف ، وسآتي إلى رأي هذين الفريقين ههنا . ثمَّ يعرض ابن هشام لرأي الكوفيين في (منذُ ، ومذْ) والاسم المرفوع بعدهما على خلاف بينهم ، وهذا الخلاف بينهم يقسمه ابن هشام بحسب الكثرة والقلَّة ، لا بحسب الأعلام على فريقين كما ذكر الخلاف الأوَّل . إلاَّ أنَّ ابن هشام لم يأخذ أو يرد أيَّاً من هذين الرأيين ، فبقي حكمه على رأي الفريق الأوَّل من الأعلام الذين ذكرهم ، ورأيا الكوفة : (الأكثر ، والبعض) معلَّقاً ، لا بنيَّة الأخذ أو الرَّد[٤] .

---

[١] مهدي المخزومي – مدرسة الكوفة ، ص ٢٢٠ .

[٢] المرجع نفسه ، ص ٢٢٠ .

[٣] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٢٩٣ .

[٤] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٤٤١ – ٤٤٢ .

فالفريق الأوَّل الذي يذكره ابنُ هشام ، ويترك الأخذ برأيه أو ردِّه يضمُّ ثلاثة نحويين ، وهم : المُبرِّد (-٢٨٥هـ)[١] ، وابن السَّرَّاج (-٣١٦هـ)[٢] ، والفارسي (-٣٧٧هـ)[٣] ، حيث يقولون في الاسم المرفوع بعد (منذُ ، ومذ) : إنَّه خبر ، و(منذ ومذ) : مبتدآن ، ومعناهما الأمد إن كان الزمان حاضراً أو معدوداً ، وأوَّلُ المُدة إن كان ماضياً[٤] .

---

[١] محمد بن يزيد بن عبد الله الأزدي ، لقَّبه أستاذه المازني (-٢٤٩هـ) به ، لإتيانه بالإجابة على أصولها .

انظر ترجمته في : السيوطي – بغية الوعاة ، ج١ ، ص٢٦٩ – ٢٧١ . وقد وضعه الزبيدي في طبقات النحويين البصريين في الطبقة الثامنة ، انظر : الزبيدي – طبقات النحويين ، ص ١٠٩ .

[٢] أبو بكر محمد بن السِّري ، تلميذ المبرد ، ثم الزجاج (-٣١٠هـ) ، صنّفه الزبيدي في طبقاته ، في الطبقة التاسعة ، انظر : الزبيدي – طبقات النحويين ، ص ١٢٢ .

وقد ترجم له الدكتور شوقي ضيف على أنه من تلامذة المبرد ، ولم يُبنْ إن كان ذا نزعة بصرية أم كوفية ، انظر : شوقي ضيف – المدارس النحوية ، ص ١٤٠ – ١٤٤ .

ويرى الدكتور محمود مغالسة أن ابن السراج هو الثاني من أوائل البغداديين البصريين ، بعد أبي إسحاق الزجاج (-٣١٠هـ) ، حيث يقول فيه : " كان متأثراً بالبصريين والكوفيين في آرائه ، إلا أنه كان إلى البصريين أميَل ، دون تجاهل لمذهب الكوفيين " . محمود مغالسة – المدرسة البغدادية ، ص ٢٠٨ .

ويصنفه عمران شعيب على أنه من المدرسة البغدادية ، الذين غلبت عليهم النزعة البصرية ، انظر : عمران شعيب – منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني ، ص ١٦٠ .

[٣] الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار بن محمد ، الإمام أبو علي الفارسي (-٣٧٧ هـ) .

انظر ترجمته في : السيوطي – بغية الوعاة ، ج١ ، ص٤٩٦ .

وهو من الجيل الثاني للمدرسة البغدادية ، الذي غلبت عليه النزعة البصرية ، وقد نَسَب هو وتلميذه ابن جنّي (-٣٩٢هـ) نفسَيهما إلى البصريين في كثير من تصانيفهما .

ولكن الدكتور شوقي ضيف رفض أن يعتبرهما من البصريين ، إذ يقول : " ولا يكفي أن يَنسب ابن جني وأبو علي الفارسي أنفسهما في البصريين لنعدّهما حقاً منهم ، فإنهما اتّبعا في مصنفاتهما المذهب البغدادي الانتخابي ، وإن كانت قد غلبت عليهما النزعة البصرية ، وهي لا تخرجهما عن دوائر الاتجاه البغدادي ، القائم على الانتخاب من آراء البصريين والكوفيين " . شوقي ضيف – المدارس النحوية ، ص ٢٤٦ . وانظر أيضاً : ص ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٥٥ – ٢٦٥ .

[٤] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٤٤٢ .

والفريق الثاني الذي يذكره ابن هشام ويردُّهُ بقوله : " ولا خفاء بما فيه من التَّعسُّف "[١] .
وهم : الأخفش (-٢١٠هـ)[٢] ، والزَّجَّاج (-٣١٠هـ)[٣] ، والزجَّاجي (-٣٢٩هـ)[٤] ،

---

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٤٤٢ .

[٢] أبو الحسن سعيد بن مسعدة .

انظر ترجمنه في : السيوطي – بغية الوعاة ، ج١ ، ص٥٩٠ – ٥٩١ .

وجعله الزبيدي في الطبقة السادسة ، انظر : الزبيدي – طبقات النحويين ، ص ٧٤ .

ولا تختلف المصادر والمراجع في كونه بصريّ المذهب ، إلا ما وجدته عند الدكتور مغالسة ، حين تحدث عن كتاب (الأصول) لابن السراج ، فيقول : " إن ابن السراج عوّل في الكثير منه على مسائل الأخفش الأوسط – مؤسس المدرسة البغدادية – وعلى كثير من مذاهب النحويين الكوفيين ، ومخالفاً – بكثرة – البصريين في مسائلهم " . محمود حسني مغالسة – المدرسة البغدادية ، ص ٢٠٨ .

[٣] أبو إسحاق إبراهيم بن السِّري بن سهل .

ذكره الزبيدي في الطبقة التاسعة من البصريين ، انظر : الزبيدي – طبقات النحويين ، ص ١٢١ .

وكان يمزج بين مدرستي البصرة والكوفة ، انظر : شوقي ضيف – المدارس النحوية ، ص ٣٦٩ .

ويعُدُّه عمران شعيب أنه ممن غلبت عليه النزعة البصرية ، انظر : عمران شعيب – منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني ، ص ١٦٠ .

ويرى محمود مغالسة أنه لم يكن متعصباً لأيٍّ من المذهبين . انظر : محمود مغالسة – المدرسة البغدادية ، ص ٢٠٧ .

[٤] أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق .

ذكره الزبيدي في الطبقة العاشرة من البصريين ، انظر : الزبيدي – طبقات النحويين ، ص ١٢٩ .

ويرى الدكتور شوقي ضيف أن الزجاجي كان يخلط بين المدرستين ، نازعاً نزعة بصرية قوية . انظر : شوقي ضيف – المدارس النحوية ، ص ٢٤٦ – ٢٤٨ .

ويقول الدكتور مغالسة في الرأي الذي يقول في الزجاجي (إن طريقته في النحو طريقة متوسطة ، فلا هي بصرية ، ولا هي كوفية) يقول : " ولعل هذا الحكم هو أصدق الأحكام ، وأقربها إلى حقيقة مذهب الزجاجي " . محمود مغالسة – المدرسة البغدادية ، ص ٢١٤ .

وقد ذكرت في مقدمة هذا البحث أنني ابتعدت عن حقيقة وجود مدارس نحوية غير البصرة والكوفة ؛ كي لا يطول بي البحث ، ويفضي إلى غير المرجو منه ، لكنني أقول : لعل ابن هشان قد أدرك انتماء الفريقين إلى مذاهب مختلفة ، لذا لم يقسمهم إلى فريقين بصريين ، واكتفى بذكر أعلامهم ، وقد يكون ابن هشام قد اعتبر هذين الفريقين بصريين ؛ إلا أنه أوضح أعلامهم كي لا يحصل لبس ، والله أعلم .

إلا أنني أرى أن ابن هشام قد ذكر الأعلام هذه للسبب الأول الذي ذكرت ؛ وذلك لأنه قد ذكر في المغني آراء لبعض البصريين دون ذكر أعلامهم ؛ فلو كان قد اهتم بعدم حصول اللبس من قِبل القارئ ، لكان قد ذكر أعلامهم . ولك أن تنظر في مثل هذا في المغني ج١ ، ص٧٧ : " أجاز الكوفيون ، وبعض البصريين ، وكثير من المتأخرين ، نيابة (أل) عن الضمير المضاف إليه ... " . =

وهؤلاء يقولون في (منذُ ، ومذْ) : ظرفان مخبر بهما عمَّا بعدهما ، ومعناهما (بين وبين) مضافان ؛ فمعنى (ما لقيته مذ يومان) : بيني وبين لقائه يومان[١] .

ثمَّ يعرض ابن هشام لرأي أكثر الكوفيين في إعراب (منذُ ، ومذ) ، فينقل عنهم قولهم فيهما : " ظرفان مضافان لجملة حُذف فعلها وبقي فاعلها ، والأصل : مذ كان يومان "[٢] .

أي فإذا كانت الجملة (ما رأيته مذ يومان) فما : نافية ، ورأيته : فعل وفاعل ومفعول . ومذ : ظرف متعلِّق بالفعل ، ويومان : فاعل لفعل محذوف ، والجملة في محل جر بالإضافة لمذ . و(كان) في أصل الجملة عندهم تامَّة[٣] .

وبعض الكوفيين – على ما يذكر ابن هشام – يقولون : " خبر لمحذوف ، أي ما رأيته من الزمان الذي هو يومان ، بناءً على أنَّ (مذ) مركبة من : (من) و(ذو) الطَّائيَّة "[٤] .

والظاهر من كلامه (خبر) أنَّه يتحدث عن (منذ، ومذ) لأنَّ السِّياق في الحديث عنهما ، وليس هذا مراده ، بل هو يتكلَّم بهذا قاصداً الاسم الواقع بعدهما ، ويقصد بالمحذوف (الضَّمير هو)[٥] .

إذاً الضمير المحذوف هذا (هو) يقع مبتدأ ، و (منذ ، ومذ) خبران له ، ويعتبرون (منذ ومذ) ظرفان ، هذا رأي بعض الكوفيين .

= ومثال ذلك في انقسام البصريين إلى فرق في رأيهم الذي يتحدث عن معنى (أو) في قوله (وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون) [الصافات:١٤٧] ، فمنهم من يقول : إنها للإبهام ، ومنهم من يقول : إنها للتخيير ، ومنهم من يقول : إنها للشك مصروفاً عن الرأي . انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٩١ – ٩٢ . وغيرها .
لذا فقد رجَّحتُ السبب الأول ، وهو إدراك ابن هشام لانتماء النحويين الذين ذكرهم في مسألة (منذ ومذ) إلى مذاهب مختلفة ، والله أعلم .

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٤٤٢ .

[٢] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٤٤٢ .

[٣] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٣٣١ .

[٤] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٤٤٢ .

[٥] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٣٣١ .

يتحدَّث الأنباري في كتابه (الإنصاف) عن هذه المسألة الخلافية بين نحويي الكوفة والبصرة ، إذ يذهب الكوفيون إلى أنَّ الاسم يرتفع بتقدير فعلٍ محذوف ، والفرَّاء إلى أنه يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف ، ودليلهم على ارتفاعه بفعل محذوف أنهما مركبان من : (من) و (إذ) ، فتغيرا عن حالهما في إفراد كلٍّ واحدٍ منهما ، فحذفت الهمزة ووُصلت (من) بالدَّال وضُمَّت الميم ؛ للفرق بين حالة الإفراد والتركيب ، ويستدلون على هذا التركيب بقول ناسٍ من العرب في (منذ) : (مِنذُ) بكسر الميم . وإذا ثبت هذا فيقدَّر الفعل ؛ لأنَّه يحسُن بعد إذ[١] .

ويحتج البصريون لجعلهم الاسم المرفوع على الخبرية عنهما ؛ لأنَّ معناهما الأمد ، وهو في موضع رفع بالابتداء في أصل جملة : (ما رأيته مذ يومان ، ومنذ ليلتان) : أمد انقطاع الرُّؤية يومان ، وأمد انقطاع الرَّؤية ليلتان ، وثبت أنهما مرفوعان بالابتداء (أي منذ ومذ) وجب أن يكون الاسم بعدهما خبراً عنهما . وبناء (مُذ) على السكون لأنَّه الأصل في البناء ، وبناء (منذُ) على الضَّم ، لأنه وجب تحريكها لالتقاء الساكنين ؛ لأنَّ من كلامهم إتباع الضَّم الضَّم[٢] .

وردّ أبو البركات الأنباري حُجَّة الكوفيين منحازاً إلى البصريين كما في أكثر المسائل في إنصافه[٣] . فاطَّلع عليها فإنَّ لك فيها كبيرَ فائدة .

(٤) – [هل نونا التوكيد (الخفيفة والثقيلة) أصلان ؟ أم الخفيفة فرعٌ على الثقيلة؟]

يقول ابن هشام في نوني التوكيد (الخفيفة والثقيلة) : " وهما أصلان عند البصريين ، وقال الكوفيون : الثقيلة أصلٌ ، ومعناهما التوكيد ، قال الخليل : والتوكيد بالثقيلة أبلغ "[٤] .

وأنت عليم بأنَّ كلام ابن هشام هذا لم يُبدِ فيه ترجيحه لأيٍّ من نحاة أهل المذهبين . فقد ذكر ابن هشام الخلاف بينهما دونما ترجيح ، فبقية المسألة معلَّقة الحكم منه رحمه الله .

وقول الخليل في جعله الثقيلة أبلغ في التوكيد من الخفيفة ، لأنَّ زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى[٥] .

---

[١] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (٥٦) ، ج١ ، ص٣٨٢.

[٢] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٣٩١ .

[٣] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٣٩٢ – ٣٩٣ .

[٤] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٤٤٣ .

[٥] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج٢ ، ص٢ .

وقد قال الخليل بذلك كما جاء عند سيبويه ، يقول سيبويه : " وزعم الخليل أنهما توكيد كما التي تكون فصلاً ، فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكِّدٌ ، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشدُّ توكيداً "[١] .

والكوفيون قد قالوا بأنَّ نون التوكيد الخفيفة مخففة من الثقيلة ، وجعلوها حجَّة لجواز دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النِّسوة ، نحو (افعلانْ ، وافْعَلَنَانْ) بالنون الخفيفة ، وإليه ذهب يونُس بن حبيب من البصريين . لكنَّ البصريين لا يجوزون إدخالها في هذين الموضعين[٢] .

وقد أجاب أبو البركات الأنباري على حجة الكوفيين بقوله : " أما قولهم : (إن النون الخفيفة مخففة من الثقيلة) قلنا لا نسلِّم ، بل كلٌّ واحد منهما أصل في نفسه ، غير مأخوذ من صاحبه ؛ فالنون الشديدة والخفيفة ، وإن اشتركا في التأكيد فهما متغايران في الحقيقة ، وكلتاهما لتأكيد الفعل ، وإخراجه عن الحال ، وإخلاصه للاستقبال ، والثَّقيلةُ آكدُ في هذا المعنى من الخفيفة "[٣] .

ويتابع الأنباري في سوق دليل آخر على أن الخفيفة ليست مخففة من الثقيلة ، وهذا الدليل هو : أن الخفيفة تتغير في الوقف ، ويوقف عليها بالألف ، قال تعالى : (لنسْفَعاً بالنَّاصِية) [العلق : ١٥] . وقال أيضاً : (لَيُسْجَنَنَّ وليكوناً من الصَّاغِرينَ) [يوسُف : ٣٢] ، ويذكر أنَّ القُرَّاء قد أجمعوا على أن الوقف في هذين الموضعين بالألف لا غير[٤] .

ومن الأدلة التي ذكرها الأنباري على أن (النونين) أصلان : أنهما لو كانت هذه النون مخففة من الثقيلة لما كانت تتغير في الوقف ، فنون (إنْ) و(لكنْ) المخففتين من (إنَّ) و (لكنَّ) الثقيلتين ، لما كانتا مخففتين من الثقيلتين لم تتغيرا في الوقف عما كانتا عليه في الوصل ؛ فلما تغيرت النون الخفيفة في الوقف دلَّ على أنها ليست مخففة من الثقيلة ، يدل عليه أنَّ نون الخفيفة تحذف في الوقف إذا كان ما قبلها مضموماً أو مكسوراً ، تقول في الوصل (هل تضربُنْ زيداً ، وهل تَضْرِبنْ عمْرًا) فإن وقفت قلت : (هل تضربُون ، وهل تَضربِينْ) فتَرُدَّ نون الرفع التي كنتَ حذفتَها للبناء ؛ لزوال ما كنتَ حذفتَ النون من أجله ، ولو كانت مثل نون (إنْ ولكن) المخففتين من الثقيلة لما جاز أن تُحذف[٥] .

---

[١] سيبويه – الكتاب ، ج٣ ، ص٥٠٩ .

[٢] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (٩٤) ، ج٢ ، ص٦٥٠.

[٣] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٦٥٢ .

[٤] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٦٥٢ .

[٥] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٦٥٨ – ٦٥٩ .

(٥)- [وجه توكيد النّفي في (لام الجُحُود)]

يقف ابن هشام عند مسألة وجه توكيد النفي في لام الجحود ، ويشير إلى إفادتها توكيد النفي حين تحدث عنها[١] ، ويكتفي بإفادتها إياه دون ترجيح لما ذهب إليه نحاة الكوفيين و البصريين حيث يعرض لوجه الخلاف بينهم . فهو ينسب إلى الكوفيين أنهم ذكروا في أصل (ما كان يفعل) ما كان يفعل ، ثمَّ أدخلت اللام زيادة لتقوية النفي ، كما دخلت الباء في (ما زيد بقائم) . فهي عندهم حرف زائد غير مؤكّدٍ . لكن وجه النفي فيها – كما ذكر – عند البصريين أن أصل (ما كان يفعل) ما كان قاصداً للفعل ، ونفي القصد أبلغ من نفيه ، وعلى هذا تكون هذه اللام عندهم حرف جرٍّ معدٍّ متعلّق بخبر كان المحذوف[٢] .

وإدخال اللام عند الكوفيين زيادةً لتقوية المعنى : بمعنى حال كونها زائدة لتقوية النفي ؛ لأن الحرف الزائد عندهم بمنزلة تكرير الجملة . وأصل جملة (ما كان يفعل) ما كان قاصداً للفعل عند البصريين : بمعنى ما كان قاصداً للضَّرب ، ويلزم انتفاء الضرب بالأولى ؛ لأنه إذا فُقد السبب فقد المُسبَّب[٣] . ذلك لو اعتبرنا أصل المثال (ما كان زيدٌ ليضرب) . ومعنى كلامهم في نفي القصد أبلغ من نفيه – أي كلام البصريين – بمعنى : وقد يقال إنَّ التوكيد إنما جاء من انصباب النفي على القصد الذي هو السبب ، لا من اللام كما هو المدَّعى ، وأجيبَ بأنَّ اللام لمَّا كانت تالية للقصد من حيثّ إنَّ التَّعلق به فكأنها المفيدة للتوكيد[٤] .

فالدليل على أنَّ ابن هشام لم ينحز إلى أيٍّ من الفريقين ، أنه قال في هذه اللام : " توكيد النفي ، وهي الداخلة في اللفظ على الفعل المسبوق بما كان أو بلم يكن ، ناقصتين مسندتين لما أسند إليه الفعل المقرون باللام "[٥] .

وفي كلامه السابق لم يُبن ابن هشام عن وجه إفادتها للتوكيد ، وحين تعرَّض لرأي الفريقين لم يصرِّح أو يلمِّح بما يوحي أنه اختار رأي أحد أهل البلدين أو فضَّله أو استحسنه على رأي الآخر .

---

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٢٧٨ .

[٢] المصدر نفسه ، ج١ ، ص١٧٩ .

[٣] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٢٢٣ .

[٤] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٢٢٣ .

[٥] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٢٧٨ .

(٦) – [محلُّ الضَّمير المسمَّى فصلاً وعِماداً]

يعرض ابن هشام لرأيي : البصريين والخليل على خلاف بينهم ، والكوفيين والكسائي والفراء على خلاف بينهم ، في مسألة محل ضمير الفصل والعماد . يقول : " زعم البصريون أنه لا محل له ، ثم قال أكثرهم : إنه حرف ، فلا إشكال . وقال الخليل : اسم ، ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال فيمن يراها غير معمولة لشيء ، و(أل) الموصولة ، وقال الكوفيون : له محل ، ثمَّ قال الكسائي : محله بحسب ما بعده ، قال الفراء : بحسب ما قبله ، فمحله بين المبتدأ والخبر رفع ، وبين معمولي (ظنَّ) نصب ، وبين معمولي (كان) رفع عند الفرَّاء ، ونصب عند الكسائي ، وبين معمولي (إنَّ) بالعكس "[١] .

وقول أكثر البصريين في أنه حرف أي : تسميته بضمير مجازاً نظراً للصورة ، ومن أجل كون صورته صورة الضمير ثنِّي وأفردَ وجُمِعَ ، وقول الخليل في أنَّ نظيره أسماء الأفعال ، و(أل) الموصولة أي : هذا جواب من ابن هشام في سؤالٍ واردٍ على الخليل . وحاصله أنَّ كل اسم لا بدَّ له من محل ، فكيف هو اسمٌ ولا محل له كما قلت ؟ فيجيب ابن هشام بأنَّ الكليَّة ليست مُسلَّمة ، بل بعضها لا محل له ، كأسماء الأفعال ، و (أل) الموصولة . ويعترض الدماميني على جواب ابن هشام ، ويقول بأن جواب ابن هشام إنما زاد الإشكال ولم يدفعه ، وحجته أنَّه كيف تكون أسماء الأفعال أسماء ولا محلَّ لها؟ وكذا يُقال في (أل) . والشُّمني يُجيب على اعتراض الدماميني على ابن هشام ، وذلك أنَّ مراد ابن هشام التنظير ، وليس مراده الجواب عن الخليل . وحاصل التنظير هو : أنَّ الخليل يقول بالاسمية ولا محل لها ، فابن هشام لا يستبعد كلامه ؛ لأنَّ لذلك نظيراً كأسماء الأفعال . ويحكم الدسوقي على انتصار الشمني لابن هشام بأنَّ جواب الشمني لا يردُّ شيئاً[٢] .

وصحيحٌ أنَّ ما أورده الدسوقي معلّقاً على كلام الشمني – ولكن ليس مراد الدسوقي الانتصار للدماميني ، وتفنيد جواب ابن هشام – من أنَّ جوابه لا يردَّ شيئاً في المسألة ، فالدسوقي يريد الإجابة الشافية في سبب عدم حلول هذا الضمير محلاً في الإعراب . وهذا يدفعني إلى القول بموضوعيَّة الدسوقي ، وعدم انحيازه لابن هشام .

وبقول الشمني أقول ، فابن هشام قد قصدَ إلى التنظير في كلامهم ، وهذا يسوقني إلى القول بأنَّ ابن هشام ترك كلام الخليل معلّقاً ، لا بنيَّة القبول أو الرَّفض .

---

[١] ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٦٤٥ .

[٢] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج٢ ، ص١٤٠ .

ولعلَّك تلمحُ من عبارة ابن هشام في القول بأسماء الأفعال ، أنه إنما قال بالاصطلاح البصري تاركاً ما كان عند الكوفة من الاصطلاح لتلك الأسماء بِـ (الفعل الدَّائم)[١] ، فقد جاء ذكر أسماء الأفعال عند سيبويه[٢]. ولك أن تنظر في جمع ابن هشام لمصطلحي البصرة والكوفةِ في (ضمير الفصل والعِماد) . فالبصريون يسمّونه فصلاً ، والكوفيون عِماداً[٣] .

ويقول ابن هشام فيمن يرى أنَّ أسماء الأفعال غير معمولة لشيء ، أي إنَّ بعضهم يرى أنها مبتدآت أغنى مرفوعها عن الخبر ، وبعضهم جعلها مفعولات مطلقة ، وقول ابن هشام : (أل موصولة) باعتبارها اسم ، والأولى حذفه ؛ لأنَّ إعرابها على هذا القول نقلٌ لما بعدها لكونها على صورة الحرف ، فحينئذٍ لها محلٌّ[٤] .

والكوفيون يرون أن له محل ، والكسائي يرى أن محله بحسب ما بعده ، ويذكر الدسوقي أن كلام الكسائي قد اعترض بأنه يقتضي أن يكون هذا الضمير تابعاً لما بعده ، والتابع لم يعهد فيه أن يكون لما بعده ، بل لما قبله ، وقول الفراء بحسب ما قبله لأن ضمير الفصل عنده ضمير رفع ، وهذا يرد عليه شيء ، وهو أنه إذا تقدمه اسم ظاهر لا يصح أن يكون مؤكداً له ؛ لأن الضمير لا يؤكد الظاهر عند الجمهور ، ومنهم الفراء . ومحل هذا الضمير بين المبتدأ والخبر رفعٌ باتفاق عند الكوفِيين (الكسائي والفرَّاء) ، وكذا موقعه النَّصب باتفاقٍ بينهما إن كان بين معمولي (ظنّ) . وما ذكره ابن هشام عنهما .

واعلم أنَّ ما أورده ابن هشام عن الفريقين لم يرجِّح فيه مذهباً على آخر . ثمَّ إنَّ أبا البركات الأنباري يورد هذه المسألة الخلافية بين البصريين والكوفيين ، لكنَّه لم يذكر ما جاء عن الخليل والكسائي والفراء ، إلاَّ أنه قد ذكر عن الكوفيين أنَّ بعضهم يرى أنَّ حكمَه حكمُ ما قبله ، وبعضهم يذهب إلى أنَّ حكمه حكم ما بعده[٥] .

---

[١] انظر : عبد الرحمن السيد – مدرسة البصرة ، ص ٣٤٦ .

[٢] انظر : سيبويه – الكتاب ، ج١ ، ص٢٤١ – ٢٥٣ ، ج٣ ، ص٢٧٠ – ٢٧٢ . وغيرها ،

[٣] انظر : عبد الرحمن السيد – مدرسة البصرة ، ص ٣٤٦ .

ويرجح الدكتور عبد الرحمن السيد تسمية البصريين في قوله : " وهي تسمية معقولة ، مستمدة من وضع الضمير وعمله " . ص ٣٤٦ .

وذلك لأنه فصل الاسم الأول عما بعده ، وآذن بتمامه ، ولم يبقَ منه بقية من نعت ولا بدل إلا الخبر ، والكوفيون يقولون بذلك ؛ لأن عمدة الاسم الأول ، وقواه بتحقيق الخبر بعده . انظر : ص ٣٤٦ منه .

[٤] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص١٤٠ .

[٥] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (١٠٠) ، ج٢ ، ص٧٠٦ .

وقد قصد بذلك الكسائي والفراء ، كما جاء عند ابن هشام .

ولك أن تنظر في حجة الفريقين عند الأنباري ، ثمَّ انظر في تأييد أبي البركات للبصريين[١] .

فابن هشام قد ترك ترجيح مذهبٍ على آخر ؛ فلذا جاءت المسألة ههنا . فتأمَّل .

(٧) – [دخول (قد) على الماضي الواقع خبراً لِـــ(كان أو إحدى أخواتها)]

مرَّ بك في الفصل الثاني من هذا البحث في الآراء التي أيَّدها ابن هشام للكوفيين ، أنَّ ابن هشام قد رجّح للكوفيين في عدم وجوب دخول (قدْ) على الماضي الواقع حالاً ظاهرةً أو مقدَّرةً ؛ وذلك لكثرة وقوع الجملة حالاً بدون (قد) ، حيث يذكر أنَّ الأصل عدم التقدير ، ولا سيما فيما كثُر فيه الاستعمال[٢] .

لكنَّ ابن هشام عندما عرض لحذف (قد) في الباب الخامس من (المغني) ، يذكر خلافاً بين البصريين والكوفيين مصرِّحاً بهذا الخلاف ، غير منحازٍ أو مرجِّحٍ لأحدهما ، وهذا الخلاف في دخول (قد) على الماضي الواقع خبراً لإحدى أخوات (كان) . فالكوفيون يرفضون وجوب دخول (قدْ) على الماضي الواقع حالاً كما جاء عن البصريين ، لكنهم يشترطون دخولها على الماضي الواقع خبراً لِـــ(كان) . والبصريون يخالفون الكوفيين في ذلك[٣].

فالكوفيون يشترطون اقتران خبر (كان) أو إحدى أخواتها في حالة كون الماضي خبراً لها . سواءٌ أكانت (قد) ظاهرة أو مضمرة ، والبصريون يخالفونهم فلا يقدِّرون في خبر كان الماضي (قد)[٤] .

---

[١] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (١٠٠) ، ج٢ ، ص٧٠٧ .

[٢] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٢٢٩ .

[٣] انظر : المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٨٣٣ .

[٤] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج٢ ، ص٢٦٥ .

الفصل الرابع :

بعض آراء ابن هشام التي تفرّد بها عن مذهبَي البصرة والكوفة

(١)- [(مهما) بسيطة وليست مركبة]

يتحدث ابن هشام عن تركيب (مهما) – وحديثه هذا إنما يُوهم أنه يقول بتركيبها ، وليس كذلك – من (ما) الشرطية ، و(ما) الزائدة ٠وذلك في حديثه الذي يسوقه عن (إنْ) النافية، فيعرض ابن هشام إلى خلافٍ وقع في تخريج (إنْ) في قوله تعالى: (إنْ كُنَّا فاعِلِين) [الأنبياء:١٧] ، وقوله : (قل إن كان للرحمن ولدٌ) [الزخرف:٨١] ، وقوله تعالى : (ولقد مَكَّناهُم فِيما إنْ مَكَّناكُم فِيهِ) [الأحقاف:٢]. وحاصل الخلاف أنَّ جماعة تُخرِّجُ (إنْ) فيه نافية ، وقيل : زائدة . لكنَّ ابن هشام يؤيد من قال بأنَّها نافية . ويؤيدهم بدليل من قوله تعالى ؛ ذلك أنَّ (إنْ) نافية في : (فيما إنْ مكَّناكُم فيه) لأنَّ آية أخرى بتفسيرها وردت فيها (ما) ، وهي : (مَكّناهم في الأرضِ مَا لم نُمَكِّن لكُم) [الأنعام:٦] ثمَّ يذكر ابن هشام باقي الخلاف في تخريج (إنْ) ، فقيل : بمعنى قد ، وقيل ظاهره الشرط[١] .

فابن هشام يستدلُّ بآية الأنعام في ورود (ما) للنفي ، كما وردت (إنْ) للنفي أيضاً في آية الأحقاف ، والآيتان لمعنى واحد في التفسير ؛ ذلك أنَّ المخاطب فيهما كفار مكَّة ، والمعنى : لم نعطِ أهل مكَّة ، نحو ما أعطينا عاداً وثمودَ وغيرهم من البسطة في الأجسام ، والسَّعةِ في الأموال[٢] .

وقد علل ابن هشام العدول عن وضع (ما) بعد (فيما) في قوله تعالى (فيما إن مكَّناكم فيه) وحلولها ممحل (إنْ) ؛ كي لا يتكرر فيثقل اللفظ[٣] ٠ فلذا جاءت (إنْ) للنفي ، حتى لا يتكرر لفظ حرف (ما) فيستثقل ٠

ثم يورد ابن هشام قولاً فيه تعليل لعدم التكرار للاستثقال ٠ يقول : " قيل : ولذا لما زادوا على (ما) الشرطية قلبوا ألف (ما) الأولى هاءً ، فقالوا : مهما "[٤] .

---

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٣٤ – ٣٥ .

[٢] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٢١ .

[٣] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٣٥ .

[٤] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٣٥ .

أقولُ : إن ابن هشام في إيراد هذا التعليل في تركيب (مهما) من (ما) الشرطية ، و (ما) الزائدة ، وارد لا على نية الإجماع به ، أو قبوله ، بل بنيَّة بيان العلة في الاستثقال أنه التكرار٠ فابن هشام يقبل بأنَ تكرار الحرف يؤدي إلى الاستثقال ، لكنه لا يتبع قولهم في تركيبها ، على ما سيأتي .

وأنت عالم بأن من قال بتركيب (مهما) من (ما) الشرطية ، و(ما) الزائدة هم البصريون ؛ فيقول شيخهم في هذا : " وسألت الخليل عن (مهما) ، فقال : هي (ما) أدخلت معها (ما) لغواً ٠٠٠٠ ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظاً واحداً ، فيقولوا : ماما ، فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى ٠ وقد يجوز أن يكون (مه) كإذ ضم إليها ما "[١] .

فرأى الخليل إذاً أن (مهما) مركبة ، م ، (ما) الشرطية ، و(ما) الزائدة ، أو (مه) و(ما) لكن ابن هشام لم يبن أن هذه حجة البصريين في تركيبها ، بل إنه تجاوز ذكرهم ، وكذا فعل الدسوقي والأمير في حاشيتيهما على مغني اللبيب[٢] .

ثم إن الذي يحملك على القول بأن ابن هشام لم يؤيد تركيب (مهما) ، ما جاء عنده بقوله الصَّريح في نفي تركيبها ، إذ يقول في (مهما) : " وهي بسيطة لا مركَّبة من (مه) و(ما) الشَّرطيَّة ، ولامين (ما) الشرطية ، و(ما) الزائدة ثمَّ أبدلت الهاء من الألف الأولى دفعاً للتكرار ، خلافاً لزاعمي ذلك "[٣] .

واعلم أنَّ ابن هشام لمَّا قال ببساطتها نافياً تركيبها كما ذكر ، إنما هو يخالف في ذلك مذهب البصريين القائلين بتركيبها من (ما) الشرطية ، و(ما) الزائدة ، كما جاء عند سيبويه ، وتركيبها قد يجوز من (مه) و(ما) ،عند الخليل[٤] .

ويخالف ابن هشام أيضاً مذهب الكوفيين القائلين بأنَّ (مهما) إنما هي مركَّبة من (مه) و(ما) . و(مه) بمعنى : اكفُفْ ، زيدت عليها (ما) فحصل بتركيبها معنى لم يكن[٥] .

ولك أن تنظر أنَّ ابن هشام في قوله ببساطة (مهما) قد تفرَّد عن رأي البصريين والكوفيين ، مخلِّصاً الإشكال الذي حدث في القول بتركيبها ، ومما رُكِّبت .

---

[١] سيبويه – الكتاب ، ج٣ ، ص٥٩ –٦٠ .

[٢] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٢٤ .

وانظر : الأمير – الحاشية ، ج١ ، ص٢١ .

[٣] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٤٣٦ .

[٤] انظر : سيبويه – الكتاب ، ج٣ ، ص٦٠ .

[٥] انظر : مهدي المخزومي – مدرسة الكوفة ، ص ٢٢٨ .

(٢) – [تأتي (إلاّ) صفة بمنزلة (غير) فتكون هي وما بعدها صفة ، وما بعدها يكون مُخَصَّصاً أو مؤكَّداً]

يذكر ابن هشام في وجهٍ من أوجه (إلاّ) الأربعة أن تكون صفة بمنزلة (غير) فيوصَفُ بها وبتاليها جمع منكَّر أو شبهه . ويمثّل على الجمع المنكر بقوله تعالى (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) [الأنبياء:٢٢] ف (إلاّ) في هذه الآية عند ابن هشام لا يجوز أن تكون للاستثناء – مخالفاً بذلك المبرد – من جهة المعنى ، ومن جهة اللفظ . أما من جهة المعنى لما يترتب عليها من إثبات التعدد بمقتضى مفهومه ، أي فيصير التقدير حينئذ لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا ، وذلك يقتضي بمفهومه ، أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا ، وليس ذلك المراد كما يرى ابن هشام . وأما من جهة اللفظ فلا يصح اعتبار (إلا) للاستثناء ؛ لأن آلهة جمع منكر في الإثبات فلا عموم له ، فلا يصح الاستثناء منه[١] .

ثم ينقل ابن هشام رأي الشلوبين (– ٦٤٥ هـ) ، وابن الضائع (–٦٨٠ هـ) في (إلا) التي في الآية ، حيث يقولان كما نقل عنهما ذلك ابن هشام : " ولا يصح المعنى حتى تكون (إلا) بمعنى (غير) التي يراد بها البدل والعوض "[٢] .

أي يقصدان أن المعنى لا يكون صحيحاً إن اعتبرنا أنَ (إلا) في الآية بمعنى غير مطلقاً ، لكن يصح اعتبارها بمعنى (غير) إن كانت تفيد البدلية والعوض ، أي فيصبح التقدير : لو كان فيهما آلهة مكان أو عوض الله لفسدتا .

وموقف ابن هشام من رأي الشلوبين وتلميذه ابن الضائع الرفض ، إذ يقول : " وليس كما قالا ، بل الوصف في المثال وفي الآية مختلف ؛ فهو في المثال مخصص مثله في قولك : (جاء رجل موصوف بأنه غير زيد) ، وفي الآية مؤكد ، مثله في قولك : (متعدد موصوف بأنه غير الواحد) وهكذا الحكم أبداً : إن طابق ما بعدها (إلا) موصوفها مخصص له ، وإن خالف بإفراد فالوصف مؤكد ، ولم أر من أفصح عن هذا "[٣] .

---

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٩٩ .

[٢] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٩٩ .

[٣] المصدر نفسه ، ج١ ، ص١٠٠ .

ففي المثال على قول الشلوبين وابن الضائع يصحُّ أن تكون (إلاّ) بمعنى البدل والعِوض، أمَّا في الآية فلا يصح ذلك كما يرى ابن هشام .

ولعلَّك تلحظ حسنَ تخريج ابن هشام ، وفهمه المتعمِّق في المسألة ، ولعلَّه هو أوَّل من أوضحَ هذا التَّخريج في معنى (إلاّ) في الآية الكريمة ، ومعناها (أي : إلاّ) حسب تاليها وسابقها، وذلك واضحٌ في كلامه : " ولم أرَ من أفصحَ عن هذا " فتدبَّر .

(٣) – [تُزاد (الباء) مع المبتدأ الواقع بعد (إذا) الفجائيَّة ، و المبتدأ المخبر عنه بـِ(كيفَ)]

يذكر ابن هشام أنَّ الباء تُزادُ مع المبتدأ إذا كان لفظ (حسبُ) ، و إذا وقع بعد (إذا) الفجائيَّة ، و المُخبَر عنه بِ (كيفَ) ، مُمثِّلاً على ذلك بقولهم : (بحسبك درهمٌ) و(خرجتُ فإذا بزيدٍ) و(كيف بك إذا كانَ كذا)[١] .

لكنَّ النحاة يذكرون أنَّ الباء لا تُزاد مع المبتدأ إلا في موضعٍ واحدٍ ، وهو إذا كان لفظه (حسب) – كما ذكر ذلك الدكتور نيل نقلاً عن الأشموني – على الاختلاف بينهم في خبره هل يُشترط كونه نكرة كما ذكر ذلك ابن مالك ، أو يجوز أيضاً كونه معرفة كما ذهب إلى ذلك الرَّضي (–٦٨٦ هـ)[٢] .

وفي قول ابن هشام بزيادة الباء في المبتدأ الواقع بعد (إذا) الفجائيَّة ، وبزيادتها مع المبتدأ المُخبر عنه بكيف ، يكون ابن هشام قد أضاف موقعين لزيادتها جديدين لم يقل بهما النُّحاةُ.

ويتتبَّع هذا الرأي لابن هشام الدكتور نيل ، مورداً هذا الرأي مما تفرد به ابن هشام ، ويسجِّلُ ملاحظة لمحمد محيي الدين عبد الحميد ، وردت في هامش شرح الأشموني بتحقيق عبد الحميد ، يرى فيها المحقق عبد الحميد أنَّ كلام ابن هشام هذا قد أنكر عليه من بعض شُرَّاحه ، زاعمين أنَّ زيادة الباء في هذين الموضعين شاذَّةٌ لا يُقاسُ عليها ، ومردُّ هذا الإنكار اعتمادُ الشُّراح على أنَّ الرَّضي صرَّح بانحصار زيادة الباء مع المبتدأ في (حسبُ) ، وكلام محمد محي الدين كأنه بنية الرد على هؤلاء الشراح ؛ لأنه يذكر هذا الاعتماد منهم على كلام الرضي كأنه ليس بمقبول ، فهم قد فرضوا أن الرضي استقرأ جميع الأساليب ولم يَفُته شيء . ثم يذكر محمد محي الدين أنه لم يجد شواهد من كلام العرب على ذلك ، أي على زيادة الباء في الموضعين اللذين زادهما ابن هشام ، لكنه يقرر أنه وجد في (الأغاني) في أخبار عبد الله بن علقمة حديثاً

---

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص١٤٨ .

[٢] انظر : علي فودة نيل – ابن هشام آثاره ومذهبه النحوي ، ص ٤٦٨ .

عن ابن عاصم عن أبيه يقول في أوله : (فبينا نحن إذا بفتى يسوق ظعائن) . ووجد حديثاً عن خالد بن الوليد يحدث به النبي صلى الله عليه وسلم يقول : " فتبعناهم فإذا بغلام له ذوائب على فرس ذنوب في أخريات القوم " . وحكى صاحب القاموس عن الفراء أنه يقال : (كيف لي بفلان)[١] .

فلعل ابن هشام قد اطلع على هذين الموضعين أو على غيرهما مما جعله يجعل ذلك مقيساً في الكلام ، وهذا وإن كان ثابتا برأيي أنه لا يقاس عليه لقلته .

(٤)- [تأتي (بل) عاطفة للمفرد إن سُبقت بأمرٍ أو إيجابٍ أو نهيٍ ولكنَّه قليلٌ]

يتحدَّث ابن هشام عن شروط العطف بـِ(بل) ، ثمَّ يقف على شرط منها ، وهو: أن تدخل على مفرد ، وإن تقدمها أمر أو إيجاب كَـ: (اضرب زيداً بل عمرًا ، وقام زيدٌ بل عمرٌو) فـَ(بل) تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه ؛ فلا يُحكم عليه بشيءٍ ، وإثبات الحُكم لما بعدها ، وإن تقدمها نفي أو نهي فهي لتقرير ما قبلها على حالته ، وجعل ضدَّه لما بعده ، نحو: " ما قام زيدٌ بل عمرٌو ، ولا يقم زيدٌ بل عمرٌو"[٢] .

ثمّ يتحدث ابن هشام عن موقف الكوفيين في مسألة تقدُّم الأمر أو الإيجاب على (بل) . إذ ينقل ابن هشام عن الكوفيين أنَّهم منعوا أن يُعطف بها بعد غير النَّفي وشبهه (أي إنَّهم منعوا أن تكون (بل) عاطفة إن سبقها أمرٌ أو إيجابٌ أو نهيٌ) فهم يمنعون أن يُقال : (ضربتُ زيداً بل إياك) . ثم يقول ابن هشام في هذا المنع : " ومنعهم ذلك مع سَعَة روايتهم دليلٌ على قلَّته "[٣] .

يقول الدسوقي في شرح عبارة ابن هشام : " أي إنَّ كلام البصريين من قولهم إنَّه يعطف بها بعد الأمر والإيجاب حقٌّ ، لكن هو قليلٌ بدليل منع الكوفيين له "[٤] .

وعلى هذا يتضِّح أنَّ ابن هشام قد خرج برأي تفرَّد به عن نحاة أهل المذهبين ، فكان ذلك التفرُّد نتيجة محاولته التَّوفيق بين المذهبين .

والبصريون – مع عدم إشارة ابن هشام إلى ما في مذهبهم نص صريح – يجعلون التَّجويز لأن تُسبق (بل) في العطف بأمر أو إيجاب أو نهي مطلقاً ، والكوفيون يجعلون ذلك – كما نقل ابن هشام عنهم رأيهم – ممنوعاً مطلقاً .

---

[١] انظر : علي فودة نيل – ابن هشام آثاره ومذهبه النحوي ، ص ٤٦٨ – ٤٦٩ .

[٢] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص١٥٢ .

[٣] المصدر نفسه ، ج١ ، ص١٥٣ .

[٤] الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص١٢١ .

والدليل على أخذ ابن هشام لما جاء عن البصريين من أنهم يجعلونه جائزاً هو أنَّه يضرب لذلك مثالاً ، ثمَّ يستأنس ابن هشام برأي الكوفيين في المنع ؛ ليدلّل على أنَّ رأي البصريين في جواز تقدُّم الأمر أو الإيجاب أو النَّهي على (بل) العاطفة إنما هو قليلٌ . وحجَّة ابن هشام على قلّة ذلك أنَّ الكوفيين منعوه مع سَعَةِ روايتهم .

والكوفيون– كما نقلت المصادر عنهم– قد توسَّعوا في الرِّواية، واعتدُّوا بالمثل الواحد[١].

والكلام السابق يدلُّ على أنَّ ابن هشام لم يكن ليقبل التسليمَ بكل ما جاء عن نحاة أحد البلدين ، بل زد على ذلك ما جاء عن مدارس أخرى أو نحاة آخرين ، ولا هو متحيِّزٌ لمذهب على مذهب آخر ، بل هو يفاضل ويقارن ويُقايس ، وما بدا له صحَّة الرأي فيه اعتمَده . فتأمَّل .

(٥)- [(حاشا) اسمٌ في قوله تعالى : (حاشا للهِ ما هَذا بَشَرَاً) [يوسُف : ٣١]]

يعرض ابن هشام الأنصاري لوجوه (حاشا) ، فهي تردُ فعلاً متعدِّياً متصرِّفاً ، وترد تنزيهيَّة ، وترد للاستثناء . وفي الوجه الثاني يتبدَّى فيه تفرُّد ابن هشام عن رأي نحاة البصرة والكوفة ؛ ذلك أنَّه يقول ك " أن تكون تنزيهية ؛ نحو : (حاشَ للهِ) [يوسُف:٣١] وهي عند المبرِّدِ وابن جني والكوفيين فعلٌ ، قالوا : لتصرفهم فيها بالحذف ؛ ولإدخاهم إياها على الحرف ، وهذان الدليلان ينافيان الحرفيَّة ، ولا يثبتان الفعليَّة ، قالوا : والمعنى في الآية : جانبَ يوسُفُ المعصية لأجل الله ، ولا يأتي هذا التأويل في مثل : (حاشَ للهِ ما هذا بشراً) والصحيحُ أنَّها اسمٌ مرادفٌ للبراءة من كذا ؛ بدليل قراءة بعضهم (حاشاً للهِ) بالتَّنوين ... "[٢] .

ويتابع ابن هشام الاستدلال على اسميتها ، فيقول رادّاً الزَّعم بأنها حرف جر :

" لأنها إنَّما تجرُّ في الاستثناء ، ولتنوينها في القراءة الأخرى ، ولدخولها على اللام في قراءة السبعة ، والجارُّ لا يدخل على الجارِّ ، وإنما ترك التنوين في قراءتهم لبناء (حاشا) لشبهها بحاشا الحرفيَّة "[٣] .

فابن هشام يرد المبرد وابن جني (– ٣٩٢ هـ) والكوفيين الذين زعموا أنَّ (حاشا) في آية يوسف هي فعل . إذ حجتهم – كما ذكر المصنِّف – أنهم تصرَّفوا فيها بالحذف (أي العرب) ، وكذلك يحتجون بأنَّ العرب أدخلوها على الحرف .

---

[١] انظر : المخزومي – مدرسة الكوفة ، ص ٣٧٦ – ٣٨٩ .

وانظر : عبد الرحمن السيد – مدرسة البصرة ، ص ١٤٥ – ١٥٤ .

[٢] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص١٦٤ – ١٦٥ .

[٣] المصدر نفسه ، ج١ ، ص١٦٥ .

وشرح تلك الحجَّة الكوفية – كما يذكر الدسوقي – على أنَّ (حاشا) فعل هو : أي إنَّ فاعل الفعل (حاشا) يعود على من يقصد تنزيههُ ، واللام للتعليل[١] .

لكنني أنبِّه على أنَّ قصد الدسوقي من أنَّ اللام للتعليل هو بيان المُنَزَّه ، وليست لام التعليل كما عهدها دارس النحو العربي من أنها الناصبة ؛ لأنَّ لام التعليل إنما تكون داخلة على الفعل المضارع المنتصب بعدها ، على خلاف في ناصبه ، هل هو باللام نفسها كما جاء عن الكوفيين ؟ أم أنّ الناصب (أنْ) مضمرة بعدها كما جاء عن البصريين ؟ وهذا لا يخفى على الدسوقي في الفرق بين اللام الناصبة والجارة ، فهي – أي اللام – داخلة على لفظ الجلالة ، فهي جارَّة وليست ناصبة للتعليل ؛ لأنَّ التعليلية داخلة على المضارع ، والجارَّة على الاسم .

ويحتج المبرد ، وابن جني ، والكوفيون على أنها فعل ؛ لأنَّ العرب تصرفوا فيها بالحذف ، ومعنى ذلك : أنهم يحذفون الألف التي بعد الشين ، وقد تُحذف الألف التي بعد الحاء ، وهذا الحذف لا يكون في الحروف . ثم إنهم يحتجون بالقول في فعليتها أنها ليست حرف ؛ لأنَّ الحرف لا يدخل على الحرف[٢] . وابن هشام يرى في حجَّة الكوفيين وهنٌ – وإن لم يصرِّح بذلك – وهذا الوهن متأتٍّ من أنَّ حجتهم لا تُثبت لِـ(حاشا) الفعليَّة ، بل تنفي عنه الحرفيَّة . وقصده أنَّ نفي الحرفية لا يثبت الفعليَّة .

واعلم أنَّ ردَّ ابن هشام لحجَّة القائلين بفعليَّة (حاشا) فيه ضعفٌ في الاستدلال ، وفيه مناقضة لما تبنَّاه الكوفيون ، ومناقضة لابن هشام نفسه . فالتناقض حاصلٌ من الكوفيين أنفسهم ، بل أضف إلى ذلك أنَّ فيه تناقضاً لابن هشام نفسه ؛ ذلك لأنَّ الكوفيين يمنعون أن تكون (حاشا) حرفاً ؛ لأنه يدخلها حذفٌ ، أي فأيُّ كلمةٍ يدخلها الحذفُ ليست بحرف ، لكن ما بالهم إذاً يزعمون أنَّ السين الداخلة على المضارع مقتطعة من سوف ، وأنَّ (سوف) حرفٌ يدخله الحذف ، فيقال فيه : (سف) بحذف الوسط ، ويقال فيه : (سو) بحذف الأخير . وكذلك فإنَّ ابن هشام نفسه يُسلِّم بأنَّه يُقتطعُ من (سوف) ،فيُحذف منها الواو لتصبح (سف) وكذا يُحذف منها الفاء لتصيرَ (سو)[٣] . فمع كلِّ ذلك تبقى (سوف) عندهم وعنده حرفاً.

وأنت عالمٌ أيضاً بأنَّ ابن هشام رأى أنَّ (لعلَّ) تُحذف منها اللام ، وتبقى حرفاً ، متابعاً

---

[١] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص١٣١ .

[٢] المصدر نفسه ، ج١ ، ص١٣١ .

[٣] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص١٨٤ –١٨٥ . وانظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (٣٧) ، ج١ ، ص٢٨٦ –٢٨٧ ، في قول الكوفيين في (سوف) .

بذلك الكوفيين[١] – كما مرَّ في الفصل الثاني من البحث هذا – على أنَّه يصحُّ ما ردَّ بـه ابـن هشام على الكوفيين ، لكن في الشقِّ الثاني من الردَّ . وهو أنَّ ذلك لا يثبُت الفعليَّة لـِ(حاشـا) . فتأمَّل .

وحجَّة زاعمي فعليَّة (حاشا) بأنها تدخل على حرف . والمعتَرَض من ابن هشام بأنَّ هذا ينافي الحرفيَّة معترَضٌ ؛ لأنَّه لا ينافي الحرفيَّة ؛ لاحتمال أنَّ اللام حرف جر زائد أتى به لقصد العوض عن ألف (حاشَ) عن كان قد يجمع بينهما ، وعند الجميع لا يُقصد التعويض ، فلا يُسلَّمُ أنَّ الدليلين ينافيان الحرفيَّة[٢] .

ثُمَّ ينفي ابن هشام حجة زاعمي فعليَّة (حاشا) في آية يوسف – عليه السَّلام – لأنَّهم قالوا : إنها بمعنى : (جانَبَ يوسُف المعصية لأجل الله) ، فيردهم ابن هشام بأنَّ هذا التأويل لا يتـأتَّى في هذه الآية . ووجه الاعتراض من ابن هشام كما ذكر الدسوقي : " هذا اعتراض من المصنِّف عليهم بأنَّه لا يتأتى في قوله تعالى : (حاشا لله ما هذا بشرا) وذلك أنَّ النسوة لمَّا لُمْـنَ زليخـا (امرأة العزيز) في عشقها ليوسف فقالت له : اخرج عليهنَّ . فبمجرّد أنْ رأينه قطَّعن أيديهنَّ من شدَّة العشق ، وقلن (حاشَ لله) تعجُّباً من حُسنه ، وليس المعنى : جانب يوسف المعصية لأجـل الله ؛ لأنه ليس مقام تنزيه من معصية ، إذ ليس هناك معصية ينزَّه عنها "[٣] .

ولعلَّك ترى تفسير الآية ورأي ابن هشام في تخريجه للمقصود بالتنزيه أخرجه إلى القول باسميتها .

ثمَّ يصرح ابن هشام الأنصاري بأنها اسم مرادف للبراءة من كذا – وفي هذا مخالفة لمن قال بفعليتها – مستدلاً على أنها تُقرأ بالتنوين ، أي براءة الله ثم براءة يوسف .

يقول الدسوقي : " والمعنى : أنزه الله عن كونه لا يطهر يوسُف من البشريَّة ، ثم تعجبوا منه وكذلك قوله : (قلن حاش لله) ما علمنا أنزه الله عن كونه لا يطهر يوسُف من المعـصية ، وقوله (بالتنوين) أي : وهو إنما يكون في الأسماء "[٤] .

---

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٢٠٦ ، مبحث (عَلَّ) . و ج١ ، ص٣٧٩ ، مبحث (لعَلَّ) .

[٢] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص١٣١ .

[٣] المصدر نفسه ، ج١ ، ص١٣١ .

[٤] المصدر نفسه ، ج١ ، ص١٣١ – ١٣٢ .

انظر : ابن زنجلة – حجة القراءات ، ص ٣٥٩ . وفيه أنَّ (حاشَ لله) قراءة الجميع إلا أبا عمرو .

وتخريج ابن هشام – معتمداً على المعنى في التفسير – على أنَّ (حاشَ) اسم قد خالف به الكوفيين ، والمبرد ، وابن جنِّي ، إضافةً إلى مخالفته البصريين – وإن لم يصرِّح بذلك – لأنَّهم يرون أنَّ (حاشا) لا تكونُ إلاَّ اسماً .

فسيبويه يقول : " فحرف الاستثناء إلاَّ . وما جاء من الأسماء فيه معنى إلاَّ فغير ، وسوى . وما جاء من الأفعال فيه معنى إلاَّ فلا يكون ، وليس ، وعدا ، وخلا . وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشى وخلا في بعض اللغات "[١] .

ويقول سيبويه أيضاً : " وأما (حاشا) فليس باسم ، ولكنَّه حرف يجرُّ ما بعده كما تجرُّ حتَّى ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء "[٢] .

والحقيقةُ أنَّ (حاشا) في الاستثناء عند البصريين مختلفٌ فيها على رأي فريقين ، في كونها حرف جر دائماً بمعنى إلاَّ ، لكنها تجر المستثنى ، وهذا مذهب سيبويه وأكثر البصريين ، ورأي آخر فيها أنها تستعمل كثيراً حرفاً جارَّاً ، وقليلاً فعلاً متعدياً جامداً لتضمنه معنى إلاَّ ، وهذا رأي الجرمي ، والمازني ، والمبرد ، والزجاج ، والأخفش ، وأبو زيد ، ومعهم من الكوفيين الفراء ، وأبو عمرو الشيباني (– ٢٠٦هـ)[٣] . وتفرُّد ابن هشام عن نحاة أهل البصرة والكوفة يكمن في كونه يرى أنها تكون تنزيهية ، وهو وجهٌ لم يره الباحث عند البصريين أو الكوفيين ، وكذلك تفرُّده في أنه يرى اسميتها . فليست بحرفٍ ولا بفعلٍ .

وكونها تنزيهية أي إنها لمجرد التنزيه ، فلا ينافي الاستثنائية أنَّ فيها تنزيهاً ، وهي تُذكر لتنزيه المولى ابتداءً ثمَّ تنزيه من يراد تنزيهه بعد ذلك ، أي فهي الداخلة على لفظ الجلالة (الله) مجرورا باللام ، أو غير مجرور بها ؛ وسببها أنهم إذا أرادوا تنزيه شخص عن أمر قدَّموا لفظ الجلالة ، فكأنهم يقولون : تنزَّه الله عن أن يوجد هذا الشيء في الشخص ، وهذا فيه مبالغة على ما صحَّحه ابن هشام من أنها اسمية ، أما على فعليتها فالقصد بها تنزيه من أراد المتكلم تنزيهه من الخلق لا من الله[٤] . وانظر في قولي البصرة والكوفة في (حاشا) التي للاستثناء، وحجج كل فريق منهما فيما ذكره الأنباري في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف)[٥].

---

[١] سيبويه – الكتاب ، ج٢ ، ص٣٠٩ .

[٢] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٣٤٩ .

[٣] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص١٦٥ .

[٤] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص١٣١ .

[٥] انظر : أبو البركات الأنباري – الإنصاف ، مسألة (٣٧) ، ج١ ، ص٢٧٨ – ٢٨٧ .

(٦) – [تسمية السين وسوف حرفا استقبال أجود من تسميتهما بحرفي تنفيسٍ]

يذكر ابن هشام في (حرف السين المفردة) معنى التنفيس فيها ، فيقول : " ومعنى قول المعربين فيها (حرف تنفيس) حرف توسيع ، وذلك أنها تقلب المضارع من الزمن الضيِّق – وهو الحال – إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال ، وأوضح من عبارتهم قول الزمخشري وغيره (حرف استقبال) "[١] .

وهذا اختيارٌ واضحٌ من ابن هشام لما جاء عند الزمخشري ، في أنَّ الثاني يختار اصطلاح (حرف استقبال) في هذه السين ، وقد ارتضاه ابن هشام ورأى أنه أوضح من عبارة المعربين في قولهم حرف تنفيس . واختيار ابن هشام لعبارة الزمخشري وغيره قد جعله يحذِّرُ من هذا الأمر المشهور بين المعربين ، ففي الباب السادس من المغني المعنون بِـ(في التحذير من أمور اشتُهرت بين المعربين والصَّواب خلافها) يرفض ابن هشام الأنصاري أن يقال في السين وسوف حرف تنفيس ، ويختار أنَّ الأحسن حرف استقبال ؛ لأنَّ ذلك أوضح[٢] .

لكنَّ ابن هشام بعدما صرَّح بأنَّ اختيار (حرف استقبال) أحسن من (حرف تنفيس) الذي اختاره من كلام الزمخشري وغيره ، يذكر عبارة (حرف تنفيس) بقصد السين وسوف ، ولم يذكر عبارة (حرف استقبال) على غير ما اختار وارتضى . وقد جاء ذكر (حرف تنفيس) في حديثه عن (قد) حينما ترد حرفية ، فيقول : " وأما الحرفيَّة : فمختصَّة بالفعل المتصرِّف الخبري المثبت المجرَّد من جازم وناصب وحرف تنفيس ، وهي معه كالجزء ، فلا تفصل منه بشيء اللهم إلاَّ بالقسم "[٣] . فلعلَّ ذكر ابن هشام هنا لحرف التنفيس يثبت تأثُّر ابن هشام بعبارة المعربين ؛ لأنه كان من المنطق أن يستخدم عبارة (حرف استقبال) ، ولاسيما أنَّه اختارها من الزمخشري وغيره ، ثمَّ إنَّه اختارها ليضعها مكان العبارة المشتهَرة عند المعربين ، ورأى أنَّ جملتهم خطأٌ وهي (حرف تنفيس) . ولمَّا كان ابن هشام قد اختار هذا المصطلح لنحوي ومفسر وغيرهما ، ممن لم أعثر لهم طريقاً ، أكانوا من المفسرين أم النحويين أم غير ذلك ، كان قد تميَّز بهذا الرأي متفرِّداً به عن جمهور نحاة البصرة والكوفة .

وقد جاء عند سيبويه أنَّ (سوف) حرفٌ للتنفيس ، فيقول : " وأمَّا (سوف) فتنفيسٌ فيما لم يكن بعد . ألا تراه يقول : سوَّفتُهُ "[٤] .

---

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص١٨٤ .

[٢] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٨٦٩ .

[٣] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٢٢٧ .

[٤] سيبويه – الكتاب ، ج٤ ، ص٢٣٣ .

(٧) – [وقوع (عَن) مرادفة لـِ(مِن)]

يذكر ابن هشام من معاني (عن) أن تكون مرادفة لِـ(مِن) ، ثم يذكر الشاهد في ذلك وهو الآية: (وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات) [الشورى:٢٥] فالشاهد في ذلك (عن) الأولى ، أي : عن عباده ، فهي مرادفة لـ(من) أي : من عباده .

ثُمَّ يدلّل على ذلك بقوله تعالى : (فَتُقُبِّلَ من أحَدِهِما ولَم يتقبَّل من الآخَرِ) [المائدة:٢٧] ، وكذلك : (ربَّنَا تَقَبَّلْ منَّا) [البقرة:١٢٧] . وقد ذكر أنَّ الشاهد على (عن) الأولى في آية الشُّورى ، هو قوله تعالى : (أولئك الذين نَتَقَبَّلُ عنهم أحسَنَ ما عَمِلُوا)[١] [الأحقاف:١٦] .

وكان من ابن هشام أنَّه أورد ذكر معنى المجاوزة للجارِّ (عن) ، وقد ذكر أنَّ البصريين لم يذكروا سواه ، وإيراده لهذا على نيَّة الردِّ لما جاء عندهم ؛ ذلك أنَّ ابن هشام يورد لها عشرة معانٍ[٢] .

فسيبويه يذكر معنى المجاوزة في (عن) ، واكتفى بهذا المعنى لها ، فيقول : " وأما (عن) فلما عدا الشيء ، وذلك قولكَ : أطعَمَهُ عن جوعٍ ، جعل الجوع منصرفاً تاركاً له قد جاوزه ... وتقول : أضرَبْتُ عنه ، وأعرضتُ عنه ، وانصرف عنه ، ‘نما تريد أنه تراخى عنه وجاوزه إلى غيره . وتقول : أخذتُهُ عنهُ حديثاً ، عدا منه إليَّ حديثٌ "[٣] .

وقد اعترض الدسوقي على ابن هشام في جعله (عن) مرادفة (من) في آية الشُّورى ، حيثُ يرى أنَّ الآية لا تصلح شاهداً ؛ لاحتمال أنَّ التقدير (وهو الذي يقبل التوبة صادرة عن عباده) ، ثمَّ إنَّ الدسوقي يرى أنَّ آية الأحقاف (نتقبَّلُ منهم) محتمِلة أن المعنى : أولئك الذين يُتَقَبَّل أحسنَ ما عملوا صادر عنهم ، ثم يقرُّ أن الآيتين تكفيان في مقام التمثيل[٤] . أي لا في مقام الاستشهاد .

واعلم أنه ربما كان الدافع لابن هشام لأن يقول في (عن) إنها مرادفة لِـ(من) هو تأثره لما في مذهب الكوفيين من قولهم بتناوب حروف الجر ، مع أنَّ الكوفيين لم يرد عندهم القول بأنَّ (عن) تقع مرادفة لـِ(من) .

---

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج٤ ، ص٢٢٦ – ٢٢٧ .

[٢] المصدر نفسه ، ج١ ، ص١٩٦ . في ذكره رأي البصريين في (عن) ومعناها ، والمعاني مذكورة في المصدر نفسه ، ج١ ، ص١٩٦– ١٩٨ .

[٣] سيبويه – الكتاب ، ج٤ ، ص٢٢٦ – ٢٢٧ .

[٤] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص١٦١ .

وبرأيي أنَّ كلام الدسوقي السابق في اعتراضه على ابن هشام مـــردودٌ هـــشام لـــصحَّة تفسير كلام ابن هشام ، وقبوله في السياق . لكن الدسوقي قد يكون متأثراً بما ورد عن البصريين من أنهم لا يقولون بتناوب حروف الجرِّ .

أضف إلى تأثُّر ابن هشام بنحو الكوفيين في القول بتناوب حروف الجرِّ بعـــضها عـــن بعضها الآخر ، فقد كان على تأثر كبير أيضا بنحو البصريين في استعمال مصطلح (حـــروف الجر) ؛ ذلك أنَّ الكوفيين يسمُّونها (حروف الصفات)[١] .

وفي هذا جمعٌ من ابن هشام لما كان في المدرستين ، ودليلٌ على عدم انحيازه لإحداهما.

ويشير الدكتور سامي عوض – دونما تفصيلٍ – إلى أنَّ قول ابن هشام في مسألة مرادفة (عن) لِـــ(مِن) من الآراء التي تميَّز بها ابن هشام[٢] .

(٨) – [اللام في (لِتَزُولَ) في قوله تعالى (وإنْ كانَ مَكْرُهمْ لِتَزُولَ مِنهُ الجِبالُ) [إبراهيم:٤٦] لام كي]

يقفُ ابن هشام – في حديثه عن حرف اللام – على الآية الكريمة من سورة إبـــراهيم ، فينقلُ زعم كثيرٍ من الناس في أنَّ هذه اللام – في غير قراءة الكسائي[٣] – المكسورة (أي الـــلام الأولى) والثانية مفتوحة في (لِتَزولَ) هي لام الجُحودِ . واللام المقصودة هي الـــلام الأولـــى ، والثانية أصلية . فهو لم يرتَضِ هذا التخريج ؛ لأنَّ النافي غير (ما) و(لم) ، وكـــذلك لاخـــتلاف فاعلي كان وتزول ، ويظهر له أنها لام كي ، وأن (إنْ) شرطيَّة ، أي فليست نافية ، وعلى هذا فالتقدير : " أي وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر أعظم منه وإن كان مكرهم لشدَّته معدًّا لأجـــل زوال الأمور العظام المشبَّهة في عظمها بالجبال ، كما تقول : أنا أشجعُ من فلانٍ وإن كان معدًّا للنوازل "[٤] .

---

[١] انظر : عبد الرحمن السيد – مدرسة البصرة ، ص ٣٤٧ .

يسميها البصريون (حروف الجر ، وحروف الإضافة) وبعض الكوفيين يسمونها (حروف الصفات) ، وتسمية الكوفيين كما يذكر ليست دقيقة .

[٢] انظر : سامي عوض – ابن هشام النحوي ، ص ١٠٤ .

[٣] انظر : ابن مجاهد – السبعة في القراءات ، ص ٣٦٣ .

وفيه : أن الكسائي وحده قرأ (لتزولُ) بفتح اللام الأولى وضم الثانية ، وقرأ الباقون (لِتزولَ) بكسر الأولـــى وفتح الثانية .

[٤] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٢٧٩ .

أدرك أنّ قول ابن هشام في أنها لام كي ، إنما هو قول الزمخشري ، لا كما يظهر من قوله : " والذي يظهر لي " أنه لم يُسْبَق إليه ، ويقول الدسوقي مشيراً إلى عبارة ابن هشام في ظهور رأيه في هذه اللام : " ليس من مخترعاته ، بل من كلام الزَّمخشري "[١] .

واعلم أن الزمخشري يقول : " وإن عظم مكرهم وتبالغ في الشدَّة ، فضرب زوال الجبال منه مثلاً لتفاقمه وشدته : أي وإن كان مكرهم مسوًّى لإزالة الجبال معدًّا لذلك ، وقد جُعلت إن نافية واللام مؤكّدة لها كقوله تعالى (وما كان الله ليضيع إيمانكم) "[٢] .

فلك أن تنظر أنَّ ابن هشام لم يوافق ما جاء عن الزمخشري بكليَّة قول الزمخشري ؛ ذلك أن ابن هشام وإن وافق الزمخشري في نوع اللام هذه فإنه يخالفه في (إنْ) فابن هشام جعلها شرطية ، والزمخشري يجعلها نافية . وفي هذا يظهر تمكُّن ابن هشام من سَعَةِ العلم بالتفاسير ، وأقوال النحاة في هذه اللام ، أضفْ إلى ذلك اطلاعه على القراءات بشكلٍ متبحِّر . فهو يختار من هذه الأقوال قول الزمخشري لمَّا بدا له صحَّة ذلك غير منحاز إلى فريقٍ أو رأيٍ .

(٩) – [(قد) لا تفيد التوقُّع أصلاً مع الماضي ، أو مع المضارع]

يقف ابن هشام عند معاني الحرف (قد) ، فيذكر معانيها الخمسة ، وهي (التوقع ، وتقريب الماضي من الحال ، والتقليل ، والتكثير ، والتحقيق)[٣] ، ففي المعنى الأول وهو (التوقع) يذكر ابن هشام إفادة (قد) مع المضارع وهو واضح كقولك (قدْ يقدُمُ الغائبُ اليومَ) إذا كنت تتوقع قدومه . ثم يتحدث عن وقوعها مع الماضي ، وقد أثبته الأكثرون ، ثم ينقل عن الخليل قوله في دخولها على الماضي ، يقول ابن هشام : " قال الخليل : يقال (قد فعل) لقوم ينتظرون الخبر ، ومنه قول المؤذّن : قد قامت الصَّلاة ؛ لأنَّ الجماعة منتظرون لذلك ، قال بعضهم : تقول (قد ركب الأميرُ) لمن ينتظر ركوبه ، وفي التَّنزيل (قد سمع الله قول التي تجادلكُ) [المجادلة:١] لأنها كانت تتوقع إجابة الله سبحانه وتعالى لدعائها "[٤] .

---

[١] الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٢٢٤ .

[٢] الزمخشري – الكشاف ، ج٢ ، ص٣٨٣ .

[٣] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٢٢٦ – ٢٣٣ . لكنه يذكر معنى سادساً وهو النفي ، وربما لم يقبله ابن هشام ؛ لذلك لم يذكر هذا المعنى ، وجعل معانيها خمسة .

[٤] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٢٢٨ .

وانظر : سيبويه – الكتاب ، ج٣ ، ص١١٥ : " هي لقوم ينتظرون شيئاً " ، وانظر ج٤ ، ص٢٢٣ : " زعم الخليل أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر " .

ثم يذكر ابن هشام أنَّ بعضهم – دون الإشارة إلى أعلام – أنكر كونها للتوقع مع الماضي ، فالتوقُّع انتظار الوقوع ، والماضي قد وقع[١] . ومراد المثبتين أنها تدل على التوقع مع الماضي كان قبل الإخبارية متوقَّعاً ، لا أنه الآن متوقَّع – كما ذكر ابن هشام – فهذا هو قولهم[٢] .

أما ابن هشام فقد ظهر له رأي ثالث في المسألة ، إذ الآراء السابقة هي : الأول : إثبات وقوع (قد) مع الماضي للتوقع ، والثاني : إنكار وقوع (قد) مع الماضي لمعنى التوقع . ورأيه هو : أن (قد) لا تفيد التوقع أصلاً ، لا مع المضارع ، ولا مع الماضي ، أمَّا المضارع فإنَّ (قد) لا تفيد التوقُّع في قولك : (يقدمُ الغائبُ) – وهذه الجملة هي نفسها التي ذكرها في بداية الحديث عن معنى التوقُّع – ويعلل ابن هشام لعدم إفادتها التوقع في المضارع ؛ لأن معنى التوقع يفيد بدون ذكر (قد) ، إذ المُخبرُ ظاهرٌ من حاله حينَ أخبر عن مستقبلٍ أنه مُتَوَقِّعٌ له . ويعلل أنها لا تفيد (التوقُّع) في الماضي بأنه لو صحَّ إثبات التوقع لها بمعنى أنها داخلة على ما هو متوقَّع لصحَّ أن يقال في (لا رجلَ) بالفتح إنَّ (لا) هي للاستفهام ؛ لأنها لا تدخل إلا جواباً لمن قال : (هل من رجلٍ) ، فما بعد (لا) مُستَفهَمٌ عنه من جهة شخصٍ آخر ، كما أنَّ الفعل الماضي الواقع بعد (قد) متوقَّعٌ كذلك[٣] . ثمَّ يشير ابن هشام إلى عبارة ابن مالك بأنها حسنة ، فقد قال في (قد) : إنها تدخل على ماضٍ متوقَّع ولم يقل إنها تفيد التوقَّع . ثم يصرِّح ابن هشام ، بأنَّ ابن مالك لم يتعرَّض للتوقُّع في (قد) التي تدخل على المضارع البتة ، ويقول ابن هشام فيما نقله عن ابن مالك " هذا هو الحق "[٤] . أي يقصد كلام ابن مالك في أنها غير مفيدة للتوقع مع الماضي ؛ لأن الماضي متوقَّع في ظاهر حال المُخبر ، وعدم ذكر ابن مالك (قد) تاليها المضارع بأنها تفيد التوقع هو حقٌّ ؛ لأنها لا تفيده .

ولا يُفهم من كلام ابن هشام حينما تحدَّث في بداية معنى (التّوقُّع) لـِ(قد) الداخلة على المضارع بأنها واضحةٌ حين اتصلت به ، بل هو يعني أنَّ التوقع واضحٌ من الفعل في ذاته ، لا من وجود(قد) .

---

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٢٢٨ .

[٢] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٢٢٨ .

[٣] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٢٢٨ .

[٤] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٢٢٨ .

وبكلام ابن هشام أقولُ ؛ لصحَّة رأيه وقبوله في العقل والمنطق . فلقد أحسنَ التنظير والاستدلال، فانظر إلى رجاحة العقل وحسن تقليب المسألة والتميُّز في الرأي .

(١٠) – [أصلُ لام المُستَغاث]

ينقل ابن هشام رأي الكوفيين في أصل لام المستغاث ، حيثُ يزعمون أنها بقيَّة اسم وهو (آل) ، والأصل (يا آل زيدٍ) ، ثم حُذفت همزة آل للتخفيف ، وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين ، ثمَّ يذكر انهم يستدلون بقوله :

فَخيرٌ نَحْنُ عِندَ النَّاسِ منكُم إذا الدَّاعي المُثوِّبُ قالَ يا لا[١]

فإنَّ الجارَّ لا يقتصرُ عليه . أي إنَّ الكوفيين يرون أنَّ هذه اللام هي لام متبقية من اسم هو (آل) ، ثم حُذفت الهمزة الأولى منه طلباً للتخفيف ، فأصبح (أل) ، وبعدها حُذفت الهمزة منه لأنها قد التقت بألف قبلها ، وهي الألف في أداة النداء (يا) ، فأصبحت اللام مفردة ، واحتجوا بقول الشاعر : (يا لا) فالمُستغاث محذوف ، والألف في آخر البيت هي ألف الإطلاق كما عُهد في الشِّعر ، أو ألف الإشباع . وعلَّةُ استدلالهم أن الجارَّ (حرف اللام) لا يقتصر على المستغاث . لكنه في البيت قد اقتصر على الجارِّ .واعلم أنَّ إيراد ابن هشام لزعم الكوفيين بأن لام المستغاث هي بقية اسم ، هو ردٌّ منه لهم ؛ لأنه كان قد ذكر حرفيتها المطلقة (أي حرفية اللام التي للاستغاثة) على الخلاف بين النحويين في زيادتها أو أصالتها[٢] .

---

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٢٨٩ – ٢٩٠ . والبيت لزهير الضَّبِّي كما نسبه ابن عقيل – انظر البيت في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك بتحقيق الفاخوري : ج١ ، ص١٥٤ ، الشاهد (٤٠) ، حيث يورد ابن عقيل شاهداً على أن ابن مالك أجاز استعمال الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه نفي أو استفهام ، وإشارة ابن مالك لذلك في قوله : " وقد يجوز نحو : فائزُ أولو الرَّشَد " ويقول ابن عقيل : " وزعم المصنف أن سيبويه يجيز ذلك على ضعف ، ومما ورد منه قوله : ... " ، ثم يذكر بيت زهير بن مسعود ،وقد أشار ابن هشام إلى البيت ذاته في المغني ، ج٢ ، ص٥٨١ ، ويجعل البيت من المشْكل ؛ لأنه إن قُدِّر (نحن) فاعلاً لزم إعمال الوصف غير معتمد ، ولم يثبت ، وكذلك عمل أفعل التفضيل في الظاهر ، في غير مسألة الكُحل ، وهو ضعيف ، وإن قُدِّر مبتدأ لزم الفصل به ، وهو أجنبي بين أفعل ومِن ، ثم يذكر تخريج أبي علي ، ويتبعه ابن خروف ، على أن الوصف خبر لـ(نحن) محذوفة ، وقُدِّر (نحن) المذورة توكيداً للضمير في أفعل . ويرى ابن عقيل في شرحه ، ج١ ، ص١٥٥ : أن (خير) مبتدأ ، و(نحن) فاعل سدَّ مسدّ الخبر ، ولم يسبق (خير) نفي ولا استفهام . ويشير محققا المغني ج١،ص٢٨٩ –٢٩٠ :إلى البيت بنسبته إلى الفرزدق في اللسان وليس في ديوانه.

[٢] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٢٨٨ – ٢٨٩ .

فابن هشام لم يكتفِ بردِّهم في قولهم بأنها بقيَّة اسم – على أنه يزعم حرفيتها – بل يرى أن اللام التي هي (لام المستغاث) ليس أصلها كما زعم الكوفيون ، فيقول : " وأجيب بأنَّ الأصل : يا قوم لا فرار ، أو لا نَفرٌ ، فحُذف ما بعد لا النافية ، أو الأصل : (يا لفلان) ثم حُذف ما بعد الحرف كما يقال : (ألا تا) فيُقال : (ألا فا) يريدون : ألا تفعلون ، وألا فافعلوا "[١] .

يذكر الدسوقي أنَّ زعم الكوفيين في أن لام المستغاث بقية اسم وهو (آل) مردود عند الرضي (–٦٨٦هـ) بأن ذلك يقال فيما لا آل له ، نحو : يا للهِ ، ويا للدواهي ، وبأن المقصود نداء الشخص لا آله ، إلا أن يراد بالآل الشخص نفسه مجازاً ، نحو (أدخِلوا آلَ فرعون) ، و(اعمَلوا آلَ داودَ شُكْراً)[٢]. وهما آيتان : فالأولى من سورة [غافر:٤٦] ، والثانية من سورة [سبأ:١٣] . فابن هشام يرفض زعم الكوفيين في أنها (أي لام المستغاث) بقية اسم هو (آل) ويرى أنَّ الأصل : يا قوم لا فرار ، أو لا نفرٌ ، فحُذف ما بعد لا النافية كما حُذف المنادى ، أو أنَّ أصلها : يا لفلان ، فهو لا يُسلَّم أنَّ الحرف الجارَّ لا يقتصر عليه ، بل يقتصر عليه لأنه كلمة مستقلة ، كما اقتصر على حرف النداء وهو أضعف من الجار ، وحذف ما بعد الحرف : أي وبقي الحرفُ فلا محظور فيه كما في تمثيله بقولهم : (ألا تا) فيُجاب (ألا فا) امتثالاً . وكذلك فإنَّ حجَّة الكوفيين في استدلالهم على أنَّ الجار لا يقتصر عليه مردودٌ عند ابن هشام ، إذ لو كان أصله يا لفلان وأنها لام مفردة ليست بقية آل للزم الاقتصار على الحرف الجار ، ولا يجوز الاقتصار عليه[٣] .

لكنَّ ابن هشام اكتفى بذكر رأي الكوفيين في هذه اللام ، وأغمض البصريين رأيهم فيها . فإن قلت : كيف تجعل رأي ابن هشام هذا هو مما تفرَّد به عن مذهب البصريين والكوفيين ولم ترد الإشارة إلى البصريين ؟ قلتُ : إنَّ كلام ابن هشام في هذه اللام مخالف لما جاء عند البصريين في رأيهم بهذه اللام .

فاعلم أنَّ سيبويه يورد رأي الخليل فيها ، وذلك قوله : " وزعم الخليل – رحمه الله – أنَّ هذه اللام بدلٌ من الزيادة التي تكون في آخر الاسم إذا أُضفتَ ، نحو قولك : يا عَجَبَاهُ ، ويا بَكْراهُ ، إذا استغثتَ أو تعجَّبتَ "[٤] .

---

[١] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٢٩٠ .

[٢] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٢٣٠ .

[٣] انظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص٢٣١ . ولا يجوز الاقتصار عليه عند ابن جني وابن عصفور .

[٤] سيبويه – الكتاب ، ج٢ ، ص٢١٨ .

ولعلَّك لا ترى علاقة بين اللام هذه وبين الزيادة في آخر الاسم في (يا عجبــاه ، ويــا بكراهُ) في كلام الخليل ، فيترجَّح لكَ إما قول الكوفيين أو قول ابن هشام . ولما كان لكثيرٍ مــن النحاة – على ما ذكر ابن هشام في المغني – رأيٌ في أنها حرف على الخــلاف فــي الزيــادة والأصالة بينهم ، فضعفت حجَّة الكوفيين في اسميتها ، وكذلك ضعفت في تفنيــد ابــن هــشام لاستدلالهم على ذلك ، ترجَّح عندك قول ابن هشام ، وأنت على علم بأنَّ الأصل فيها على الخيار بين أن تكون أصلاً لــِ: (يا قوم لا فرار ، أو لا نفرٌ) أو أصلاً لِ : (يا لفلان) – وهذان الرأيان مذكوران عند ابن هشام – ولعلَّ الثانية أقوى في الاستدلال ، وهي (يا لفلان) فاستبدل المستغاث مكان (فلان) ، وهذا أقرب ؛ لسلامته من الحذف والتصرُّف كما في (يا قوم لا فرار، أو لا نفرٌ) لأنَّ الحذف والتصرُّف قد دخلاهما حتى تستقر اللام وحدها . أمَّا (يــا لفــلان) فقامــت علــى الاستبدال بذكر المستغاث مباشرةً دون حذف وتصرُّف . وكذلك تترجَّح لديك (يا لفلان) لأنَّ فيها ذكر المفرد وتلك مقصودٌ فيها جماعة (قوم) حتى وإن كان لفظها مفردٌ . والله تعالى أعلم .

(١١) – [أجود تفسيرٍ لِــ(لو) هو أن يقال فيه : (حرف يقتضي في الماضي امتناع ما يليــه واستلزامه لتاليه)]

ينص ابن هشام على فساد قول المعربين في (لو) بأنها حرف يفيــد امتنــاع الــشرط وامتناع الجواب جميعاً ، وهذا قد نصَّ عليه – كما عبَّر ابن هشام – جماعة من النحويين[١] .

ثم يقف ابن هشام على الأمور التي يدلُّ عليها الحرف (لو) ، فيقول : " وقد اتــضَّح أنّ أفسد تفسير لِــ(لو) قول من قال : حرف امتناع لامتناع ، وأنَّ العبارة الجيدة قول سيبويه رحمه الله : حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ، وقول ابن مالك : حرف يدال على انتفاءٍ تالٍ ، ويلــزم لثبوته ثبوت تاليه "[٢] .

أي إنَّ ابن هشام – رحمه الله – يرى فساد قول من يرى أنَّ تفسير (لو) هو أنَّه حــرف يدل على امتناع الجواب لأجل امتناع الشرط ، بل ويرى أنَّ في اختيار زاعم ذلك لقول سيبويه وابن مالك في (لو) – كما ينقل – فيه فسادٌ أيضاً .

---

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٣٣٩ .

[٢] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٣٤٢ .

واعلم أنَّ سيبويه قد قال بما أورده عنه ابن هشام ، فسيبويه يقول : " وأما (لو) فلما كان سيقع لوقوع غيره "[١] .

وتعليل ابن هشام ذلك الفساد في تفسير من زعم أنه (حرف امتناع لامتناع) يقوم على أنه قد ذكر (أي ابن هشام) أنَّ (لو) تُحقِّقُ ثبوت الثاني (وهو الجواب) وأنَّ الامتناع في الأول (وهو الشرط) فإنه وإن كان حاصلاً لكنَّه ليس المقصود[٢] .

ويذكر الدسوقي ذلك الفساد في تفسير (لو) في عبارة (حرف امتناع لامتناع) لأنه يفيد على هذا امتناع الأمرين دائماً ، مع أنها قد تكون لامتناع الأول ، وأما الثاني فقد يُنفى ولا يُنفى ، وأنَّ (لو) قد يكون لتقرير الجواب سواءٌ وُجد الأوَّل أم لا . لكنَّ الدسوقي يُسجل اعتراضاً على ابن هشام في أنَّه قد لا يكون هناك فسادٌ ، بل هو صوابٌ نظراً لأصل (لو) . وما أورده ابن هشام في أنَّ (لو) قد تكون لتقرير الجواب فهو مما خرج عن الأصل لدليل[٣] .

ثمَّ إنَّ ابن هشام يرى أنَّ عبارة سيبويه فيها إشكالٌ ونقصٌ لا من جهة ابن هشام نفسه ، بل من جهة المُتلقِّي ، فابن هشام يوضح سبب هذا الإشكال والنقص مبرِّراً ومُدافعاً عن سيبويه أنَّه لا إشكال في عبارته ولا نقص – دون تصريح بذلك الدفاع ، لكن بيان ردِّه لهذا فهو قد نصر سيبويه ، لكنَّه تحرَّزَ في الدفاع مبدياً تفسيراً جديداً لِـ(لو) يخرِّجه من النقص والإشكال – على عكس موقف ابن هشام من ابن مالك في أنَّ ابن هشام يرى أنَّ النقص متحصِّلٌ في عبارة ابن مالك ، وبهذا الإثبات للنقص في عبارة ابن مالك فإن ابن هشام يرى فسادَ قول من اختار عبارة ابن مالك في (لو) ، وسآتي إلى ذكر الإشكال والنَّقص في عبارة سيبويه من جهة المتلقي وردِّ ابن هشام لذلك منتصراً لسيبويه كما سآتي إلى ذكر ردِّ ابن هشام لكلام ابن مالك .

أما الإشكال فحاصله أنَّه قد يُظنَّ أنَّ اللام في قول سيبويه (لوقوع غيره) ظاهره أنها لام التعليل ، وينعت ابن هشام ذلك التفسير بأنه فاسدٌ ، مُعلِّلاً ذلك بأنَّ عدم نفاد الكلمات ليس مُعلَّلا بأنَّ ما في الأرض من شجرة أقلام وما بعدهُ . بل إنَّ صفاته سبحانه لا نهاية لها ، يقصد

---

[١] سيبويه – الكتاب ، ج٤ ، ص٢٢٤ .

[٢] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٣٤٢ . وقد ذكر أن (لو) يفيد امتناع الشرط خاصة ، ولا دلالة له على امتناع الجواب ، ولا على ثبوته ، وإن كان مساوياً للشرط في العموم لزم انتفاؤه ، كقولك : " لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً " ، وإن كان أعم فلا يلزم انتفاؤه ، كما في قولك : " لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً " . وإنما يلزم انتفاء القدر المساوي منه للشرط ، ج١ ، ص٣٤٠ .

[٣] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٢٦٨ .

ابن هشام قوله تعالى : (وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقلامٌ وَالبَحرُ يَمدُّهُ مِن بَعدِهِ سَبعةُ أَبْحرٍ ما نَفدتْ كَلِمَاتُ اللهِ)]القمان:٢٧[، وكذلك فإنَّ الإمساك خشية الإنفاق ليس معلَّلاً بملكهم خزائنَ رحمة الله بل بما طبعوا عليه من الشُّح ، يقصد بذلك قوله تعالى : (لو أنتُم تملكون خزائن رحمة ربي إذاً لأمسكتم خشية الإنفاق) [الإسراء:١٠٠] . وغيرها من الأدلة قاصداً ذكرها انتصاراً منه بأنَّ هذه اللام هي ليست للتعليل ، مُريداً بها إنصاف سيبويه بأنها لا تخفى عليه . ثمَّ يذكر ابن هشام بأنَّ جواب هذه اللام – أي معترضاً سؤال السائل : لِمَ هذه اللام ؟ أو ماذا أفادت ؟ – أن تُقدَّر للتوقيت ، ممثِّلا لها بقوله عزَّ وجلَّ : (لا يُجَلِّيها لوقتها إلاَّ هو) [الأعراف : ١٨٦] أي إنَّ الثاني يثبت عند ثبوت الأوَّل[١] .

أما النقصُ الذي يعتَورُ عبارة سيبويه من جهة المتلقي يكمن في أنَّ عبارته لا تدلُّ على أنَّ (لو) دالَّة على امتناع شرطها ، وجواب ذلك عند ابن هشام قوله : " والجواب أنه مفهوم من قوله (ما كان سيقع) فإنَّه دليلٌ على أنه لم يقع "[٢] .

أي ومراد ابن هشام في ذلك الانتصار لسيبويه أن يُفسَّر كلام سيبويه بأنَّه يقصد عدم وقوع الشرط .

لكنَّ الدسوقي يردُّ ذلك الانتصار من ابن هشام لسيبويه بقوله : " رُدَّ بأنَّ قوله سيقع يفيد عدم وقوع الجواب ، ولا يفيد عدم وقوع الشرط أصلاً .والجواب أنه يلزم من عدم وقوع الجواب عدم وقوع الشرط "[٣] .

وينقل الدسوقي اعتراض الدماميني على ابن هشام في تفسيره عبارة سيبويه ، بأنَّ التفسير لعبارة سيبويه في قول سيبويه : " ما كان سيقع " . هو الشرط وما قبله يقتضي أنه الجواب ، لكنَّ الدسوقي – محاولاً الحياد والموضوعية – ينقل إنصاف الشمني لابن هشام في تفسيره عبارة سيبويه ، فالشمني يرى قول ابن هشام بأنه يُفهم باللزوم ؛ لأنَّ امتناع الجواب لامتناع الشَّرط ،وفيه أنَّ المصنِّف لا يقول بامتناع الشيئين[٤] .

---

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٣٤٢ .

ولمّا ذكرتُ قصده من قوله تعالى ، كان ذلك قد ورد عند المصنف لمّا اعترض على قول المعربين فيها ، وانظرها في المغني ، ج١ ، ص٣٣٩ – ٣٤٢ ، وكذلك ذكره لآيات أخرى سبقت كلامه هنا .

[٢] انظر : ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٣٤٢ .

[٣] الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٢٦٨ .

[٤] انظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص٢٦٨ .

ثمَّ يقر ابن هشام باعتوار النقص في عبارة ابن مالك ، وذلك في قول ابن هشام : " فإنها لا تفيد أنَّ اقتضاءها للامتناع : في الماضي "[١] . وذلك أنَّ عبارته لا تفيد القِسمَ الثاني لنوع (لو)، وهو (ما لا يعقل فيه بين الجزأين ارتباط مناسب) لأنه ليس بين الشرط والجواب تلازم[٢].

يخلص ابن هشام إلى وضع تفسير لِـ(لو) يُخلِّصُها من الإشكال والنَّقص ، فيقول : " فإذا قيل (لو حرف يقتضي في الماضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه) كان أجود العبارات "[٣] .

لكنَّ الدسوقي قد اعترض على ابن هشام في هذا التفسير ؛ لأنه لا يشمل النوع الثاني بقسميه ؛ لأنه لا استلزام فيه أي الشرط[٤] .

ثمَّ يذكر ابن هشام بأنَّ عبارة المعربين في (لو) قولهم : (إنها حرف امتناع لامتناع) هو من الأمور التي اشتهرت بين المعربين ، والصواب خلافها . ثمَّ يقول : " وبسطنا القول فيه بما لم نُسبقْ إليه "[٥] .

ولعلك تلاحظ تصريح ابن هشام بأنَّ العبارة الجيدة التي استخلصها هي من نسجه ، ولم يُسبق إليها . وهي قوله في مبحث (لو) : " حرف يقتضي في الماضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه "[٦] .

لكنه في الباب السادس لم يُفصِّل القول في ذلك ؛ لأنه قد أشار إليها في السَّابق ؛ وهذا مردُّه إلى عدم التكرار والإطالة . والمولى أعلم بالنَّوايا .

---

[١] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٣٤٢ .

لكن ابن مالك في ألفيته قد أوضح أن (لو) في الماضي ، يقول :

" لو حرف شرط في مُضيٍّ ويَقِلّ إيلاؤه مستقبَلاً لكن قُبِلْ "

ابن مالك – الألفية ، ص ٥٩ .

[٢] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٢٦٨ .

[٣] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٣٤٢ – ٣٤٣ .

[٤] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج١ ، ص٢٦٨ – ٢٦٩ . وقسما (لو) هما : ما يراد فيه تقرير الجواب ، وجد الشرط أو فقد ، وامتناع الشرط وتحقيق الجواب بثبوته .

[٥] ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٨٥٤ .

[٦] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٣٤٢ – ٣٤٣ .

(١٢) – [تقدير متعلّق شبه الجملة في الخبر ، والحال ، والصِّفة يكون بمعنى حَسَبِ الجملة في حاليتها ، أو استقباليتها ، أو مُضيِّها]

يعرض ابن هشام اختلافَ النحويين في تقدير متعلّق شبه الجملة في : الخبر ، والحال ، والصِّفة ، فالأكثرون يذهبون إلى أنَّه الفعل ؛ لأنه الأصل في العمل . وغيرهم يقدِّرون الوصف ؛ لأنّ الأصل في الخبر والحال والصِّفة الإفراد ، ولأنَّ تقليل المقدَّر أولى[١] .

ثمَّ يرفض ابن هشام الرأي القائل بدعوى تقليل المقدَّر فهو ليس بشيء عنده ، لأنَّ الحقَّ أنَّ الضمير لم يحذف بل نُقِلَ إلى الظرف ، فالمحذوف فعل أو وصف ، وكلاهما مفردٌ . وعند ابن هشام أنّ المقدَّر لا يترجَّحُ اسماً أو فعلاً ، بل هو بحسب المعنى ، ثم يذكر أنَّه سيبين ذلك[٢].

ويبين ابن هشام ذلك في موضع آخر ، حيث يقول : " ... وأمَّا في البواقي نحو : (زيدٌ في الدار) فيقدر كوناً مطلقاً ، وهو كائنٌ أو مستقرٌ أو مضارعهما إنْ أُريد الحال أو الاستقبال نحو : (الصَّومُ اليومُ) أو (في اليوم) و(الجزاء غداً) أو (في الغد) . ويُقدَّر كان أو استقرَّ أو وصفهما إن أُريدَ المضي . هذا هو الصَّواب وقد أغفلوه "[٣] .

وعلى ما تقدّم يرفض ابن هشام قولَ الأكثرين في تقديرهم متعلّق شبه الجملة في الخبر ، والصِّفة ، والحال أنه الفعل ، ويرفض تقدير الوصف لانّ الأصل في الخبر ، والصفة ، والحال الإفراد ، ولأنَّ تقليل المُقدَّر أولى ، ورفضه يقوم على أنَّ المقدَّر إنما هو بحسب المعنى ، وهذا المعنى معتمدٌ على الجملة ، فإن أُريد بها الحال أو الاستقبال فإنَّ التقدير : (كائن أو مستقر) ، أو (يكون أو يستقر) وإن كان معنى الجملة في الماضي فإنَّ المتعلّق يكون تقديره (كان أو استقرَّ) ، أو (كائنٌ أو مستقرٌّ) .

فتقدير الوصف : (كائنٌ أو مستقرٌ) مُشتركٌ بين جملةِ الحال والاستقبال ، والمضي . لكنَّ المختلفَ بينهما هو الماضي أو المضارع من (كان أو استقر) بحسب معنى الجملة .

لكنَّ ابن مالك يُقدِّرُ (كائن أو استقرَّ) في قوله في الألفية :

وَأخبَروا بِظَرفٍ أو بحرفِ جرّ نَاوينَ معنى كائنٍ أو استَقَرّ[٤]

---

[١] انظر : ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٥٨٤ .

[٢] انظر : المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٥٨٤ .

[٣] انظر : المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٥٨٤ .

[٤] انظر : ابن مالك – الألفية ، ص ١٧ .

وكشَّف عن هذا الرأي لابن هشام في تفرُّده هذا الدكتور علي فودة نيل ، إذ يجعل عنوان هذا الرأي (هل المتعلَّق الواجب الحذف فعلٌ أو وصفٌ ؟)[١] .

وهذا العنوان إنما هو نفسهُ الذي وضعه ابن هشامٍ في الباب الثالث من المغني ، وكان اختيار ابن هشام المتعلَّقَ المقدَّر بحسب معنى الجملة في الباب نفسِهِ ، تحت عنوان (كيفيَّة تَّقديره باعتبار المعنى) يقصد المتعلّق .

(١٣) – [قد يُظن أنَّ حذف المفعول أو المفعولين اقتصاراً في بعض المواطن ، وهو ليس من باب الحذف]

كان من ابن هشام في مصنَّفه (أوضح المسالك) ، إشارة إلى حذف المفعول والمفعولين عند النحاة ، فهم يجمعون على أنَّ حذف المفعول اقتصاراً ممتنع بالإجماع ، أمَّا حذف المفعولين اقتصاراً فلهم فيه ثلاثة مذاهب :

الأول : سيبويه والأخفش يمنعان هذا النوع من الحذف مطلقاً ، وتبعهم ابن مالك .

الثاني : الأكثرون يجيزونه مطلقاً ، لقوله تعالى : (واللهُ يعلمُ وأنتم لا تَعلمون) [البقرة:٦٠][٢] و(أعنده علمُ الغيب فهو يَرى) [النجم:٣٥] ، و(ظَنَنْتُمْ ظنَّ السَّوءِ) [الفتح:٨٢] ، وقولهم :(مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ)[٣] .

الثالث : الأعلم (– ٤٧٦ هـ) يجيزه في أفعال الظَّن دون أفعال العلم[٤] .

وابن هشام في المغني يعقد موضوعاً يسميه (بيان أنه قد يُظن أنَّ الشيء من باب الحذف ، وليس منه) وفي هذا الموضوع يختار ابن هشام بأنَّه ليس هناك حذفٌ أصلاً ، مخالفاً تنظير النُّحاة في حذف المفعولين اقتصاراً كما أورد ذلك عنهم في (أوضح المسالك) .

---

[١] انظر : علي فودة نيل – ابن هشام آثاره ومذهبه النحوي ، ص ٤٦٥ .

[٢] وانظر أيضاً : [الأعراف:٣١] ، [الطور:١٩] ، [الحاقة:٢٤] ، [المرسلات:٤٣] .

[٣] انظر : الميداني – مجمع الأمثال ، ج٢ ، ص٣٣٢ . وفيه : وهو مثل معناه : من يسمع أخبار الناس ومعايبهم يقع في نفسه عليهم المكروه ، والأفصح (إخال) بكسر الهمزة . وبنو أسد يقولون (أخال) بفتح الهمزة ، وهو القياس.

[٤] انظر : ابن هشام – أوضح المسالك ، ج١ ، ص٣٢٤ .

ويذكر ابن هشام في المغني في موضوع (ظنَّ) (الحذفَ وليس منه) قوله : " جرت عادة النحويين أن يقولوا : يُحذف المفعول اختصاراً واقتصاراً ، ويريدون بالاختصار الحذف لدليل ، وبالاقتصار الحذف لغير دليل ، ويمثلونه بنحو(كُلُوا واشرَبُوا) [البقرة:٦٠] أي أوقعوا هذين الفعلين ، وقول العرب فيما يتعدى إلى اثنين (مَنْ يسمع يخَلْ) أي تكن منه خيلة "[١] .

وبعد ذلك فالتحقيق عند ابن هشام – كما يذكر – أنْ يُقال : " إنَّه تارة يتعلَّق الغرض بالإعلام بمجرَّدِ وقوع الفعل من غير تعيين مَن أوقعَه عليه ، فيجاء بمصدره مُسنداً إلى فعل كون عام ، فيقال : حصلَ حريقٌ أو نهب . وتارة يتعلَّق بالإعلام بمجرَّد إيقاع الفاعل للفعل ، فيقتصر عليهما ، ولا يذكر المفعول ، ولا ينوى ، إذ المنوي كالثابت ، ولا يُسمَّى محذوفاً ؛ لأنَّ الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ، ومنه : (رَبِّي الذي يُحيي ويُميتُ) [البقرة:٢٨٥] ، (هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون) [الزُّمر:٩] ، (وكُلوا واشربُوا ولا تُسرفوا) [الأعراف:٣١] ، (وإذا رَأيت ثَمَّ) [الإنسان:٢٠] إذ المعنى : ربي الذي يفعل الإحياء والإماتة وهل يستوي من يتصف بالعلم ومن ينتفي عنه العلم ، وأوقعوا الأكل والشُّرب ، وذروا الإسراف ، وإذا حصلت منك رؤية هنالك "[٢] . ويشير الدكتور علي نيل إلى اختيار ابن هشام هذا الرأي ، فيجعل هذا الرأي من اختياراته التي لم تنسب إلى إحدى المدارس النحوية المعروفة ، أو لإمام من أئمة النحو الذين وضَّح موقفَ ابن هشام منهم[٣] ، وهم : (سيبويه ، والأخفش ، وأبو علي الفارسي ، والزمخشري ، وابن عصفور ، وابن مالك ، وأبو حيَّان)[٤].

(١٤) – [الفاء الواقعة في جواب الشَّرط]

يعترض ابن هشام على قول المعربين في أنهم يطلقون على الفاء التي ترتبط بجواب الشرط مصطلح (الفاء جواب الشرط) ، فيحاول تعديل ذلك الاصطلاح في الباب السادس من مصنَّفه (المغني) ، فيقول : " والصَّواب أن يُقال : رابطة لجواب الشرط ، وإنما جواب الشرط جملة "[٥] .

---

[١] ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٧٩٧ .

[٢] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٧٩٧ – ٧٩٨ .

[٣] انظر : علي فودة نيل – ابن هشام آثاره ومذهبه النحوي ، ص ٤٧٦ – ٤٧٧ .

[٤] المرجع نفسه ، ص ٤١٧ – ٤٦١ .

[٥] ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٨٥٦ .

ويعترض الدماميني – كما نقل ذلك الدسوقي – على ابن هشام في هذا القول ؛ ذلك أنَّ الدماميني يرى أنهم حذفوا مضافاً لقيام قرينة عليه ، فلا محذور في ذلك ، ولا يُقال إنَّ الصَّواب خلافه ، مستدلاً على أنه واردٌ في كتاب الله ، وسُنَّة نبيِّه عليه أتمُّ السَّلام، وكلام العرب ما لا يُحصى[١] .

فمقصد الدماميني أنَّ قولهم (الفاء جواب الشرط) إنما هو سليمٌ في الاستعمال ، لدلالة حذفهم كلمة : (رابطة) بعد الفاء ؛ لأنَّ كلام الله تعالى ، وكلام النبي ، وكلام العرب ورد فيه الكثير من حذف المضاف وبقاء المضاف إليه لورود قرينة دالَّة على ذلك الحذف وبقاء المعنى سليماً .

وأقولُ : إنَّ كلام الدماميني مع أنَّه غايةٌ في الصَّواب إلاَّ أنَّ ما ذهب إليه ابن هشام أبلغ في تقريب المصطلح إلى الأذهان لدِّقته ، مع أنني أرى أنَّ الأحرى بابن هشام أن لا يقول : " والصَّواب " في كلامه السابق ؛ ذلك أنَّه قد يُفهم أنَّ كلام المعربين خطأٌ ، وليس كذلك . فكان حريٌّ بابن هشام – عليه رحمة الله – أن يقولَ : والأحسنُ ، أو والأولى – أو ما يصلُح لأن يكون بمنزلتهما – ففي ذلك تحرُّز ورفع ما قد يُوهم بأنَّ عبارة المعربين خاطئة في اختيارهم ذلك الاصطلاح . فلو قالَ :(والأحسنُ – أو ما في لفظها – لفُهم أنَّ عبارة المعربين صوابٌ لكنها غير بالغةٍ فيه ، وهذا أحسنُ . ولو قال ابن هشام (والأحسن أو والأولى أو ما في مقامهما) لما كانَ اعتراضُ الدَّماميني متَّجِهاً .

لكن ما بال ابن هشام يُنَظِّرُ لاستخدام الصَّواب في الاصطلاح ولا يلتزمه هو ؟ فحين ذكرَ وجهاً لـِ(أمَّا) تكون فيه حرف شرط أراهُ لم يلتزم بما قالَ به من صواب مخالفته عبارةَ المعربين ؛ إذ ساق ابن هشام كلاماً في حديثه عن (أما) الشرطية ، فهي شرطية بدليل لزوم الفاء بعدها ، ويمثِّل على ذلك بقول الله تعالى : (فأمَّا الذين آمنوا فيعلمونَ أنه الحقُّ من ربِّهم ، وأمّا الذين كفروا فيقولونَ) [البقرة:٢٦] ، حيثُ يقولُ في الفاء هذه (يقصد الفاء التي مع يعلمون ، ويقولون) : " فاء الجزاء "[٢] . وكذلك قوله : " وزعم بعض المتأخرين أنَّ فاء جواب (أمَّا) لا تُحذف في غير الضَّرورة أصلاً "[٣] .

---

[١] انظر : الدسوقي – الحاشية ، ج٢ ، ص٢٧٩ .

[٢] ابن هشام – المغني ، ج١ ، ص٨٠ .

[٣] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٨٠ .

وكذلك فإنه لم يلتزم بما زعم أنه الصواب ، (أي أن يقال في الفاء : رابطة لجواب الشرط) ، في قوله – حين جعل عنوناً في الباب الخامس يتعلَّق بذكر أماكن من الحذف يتمرَّن بها المُعرب – : " حذف فاء الجواب "[١] ، وهو مكان من هذه الأمكنة التي يُحذف فيها الفاء . ويجعل حذفها مختصَّاً بالضرورة الشعرية .

ومن الإنصاف بمكان القول إنَّ عدم التزامه ليس مطلقاً ؛ لأنه استخدم المصطلح الذي يراه صواباً في القول بهذه الفاء إنها رابطة جواب الشرط ، فهو يقول : " كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشَّرط ، وذلك في نحو (الذي يأتِيَنِي فله درهمٌ) وبدخولها فُهمَ ما أراده المتكلِّم من ترتُّب لزوم الدِّرهم على الإتيان ، ولو لم تدخل احتمل ذلك وغيره "[٢] .

ويتحدث ابن هشام عن الفاء التي تربط الجواب ، لكن في الجواب الذي لا يصلحُ لأن يكون شرطاً ، فيقول في الوجه الثاني من اوجه الفاء – وقد ذكر لها ثلاثة أوجه – : " أن تكون رابطة للجواب ، حيث لا يصلُح لأن يكون شرطاً "[٣] .

وفي كلامه السابق اتَّضح أنه قد التزم بما ادَّعى صحَّته في أن يقال فيها (رابطة لجواب الشرط) وإن كان ذلك لا يصلُح على ربط ما قاله في الوجه الذي ذكره للفاء مع ما قاله في المصطلح ؛ لأن ذلك لا يطلُب أن يكون الجواب شرطاً ، وهو في اصطِلاحه واضحٌ أن يكون الجوابُ شرطاً . لكنني إنما أوردته استدلالاً على أنه التزم لأنَّ تنظيره يقتضي التَّركيز على أنها رابطة لا أنها هي فاء الجواب سواءٌ أكان الجواب شرطاً أم لم يكن .

ويسوقني الحديث هنا إلى القول بأنه من الغريب بمكانٍ أن لا يجعل ابنُ هشام وجهاً رابعاً للفاء تكون فيه رابطة لجواب الشَّرط . فهو قد قصر كلامه على ثلاثة أوجه وهي : أولاً: أن تكون عاطفة . ثانياً: أن تكون رابطة للجواب ، حيث لا يصلح الجواب أن يكون شرطاً ، وهو في ستِّ مسائل . ثالثاً: أن تكون زائدة[٤] .

---

[١] ابن هشام – المغني ، ج٢ ، ص٨٣٢ .

[٢] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٢١٩ .

[٣] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٢١٧ .

[٤] المصدر نفسه ، ج١ ، ص٢١٣ – ٢٢٣ .

جاء في كتاب سيبويه – باعتباره المُلهم للنحاة ، وممثلاً لنحو مدرسة البصرة على الأغلب – القول في هذه الفاء ، فيقول : " وزعم الخليل أنَّ إدخال (الفاء) على (إذا) قبيحٌ ، ولو كان إدخال (الفاء) على (إذا) حسناً لكان الكلامُ بغير (الفاء) قبيحاً ؛ فهذا قد استغنى عنه (الفاء) كما استغنت (الفاء) عن غيرها ، فصارت (إذا) هاهنا جواباً كما صارت (الفاء) جواباً "[١] .

ففي كلام سيبويه ما يدلُّك أنه يستخدم الاصطلاح بأن (الفاء جواب الشرط) ، وإن لم يصرِّح بأنَّ هذا اصطلاحٌ ، فقد استعمله . وهذا هو الكلامُ عينُه الذي رفضه ابن هشام .

وقد أشار الدكتور سامي عوض – دون تفصيل – إلى محاولة ابن هشام تعديل هذا المصطلح عند المعربين فكان في محاولته هذه قد امتاز برأي جديد مشتقًا لنفسه طريقاً غير ما هو مألوف في كتب النحو[٢] .

وأخلصُ إلى الاستنتاج بأنَّ ابن هشام إنما اصطبغت عقليته بما كان عند المعربين من اصطلاحات اصطلحوا عليها في النحو العربي ، ومهما كان الأمر فإنَّ ابن هشام متأثر بتلك المصطلحات لكثرة ما اطَّلع على كتب المعربين ، ولا أغفل اطِّلاعه على كتب المفسِّرين والمُحَدِّثين وغيرهم ممن عُني بالقراءات وغيرها ، فهو وإن حاول الخروج على مصطلحاتهم إلاَّ أنَّه يعود ليستعملها وإن خالفها . وهذا السبب هو مما جعله يختار عبارة الزمخشري في (السين) أنها حرف استقبال ، وينظِّر أنها أجود من عبارة المُعربينَ في قولهم إنها حرف تنفيس ، إلاَّ أنَّه عاد فاستعمل اصطلاح حرف تنفيس – وهي ليست في الجَودة بمكان مثلَ عبارة الزمخشري – على ما مرَّ بك في هذا الفصل من هذا البحث .

واعلم أنَّ هذا الاستنتاج من بنات أفكار الباحث واعتلاله في المفارقة المتحصِّلة من المُصنِّف ، فإن كنتُ وفَّقتُ فلله الحمدُ والمنَّة ، وإن كنتُ أخطأتُ فلي أجر المجتهد غير المُصيب.

---

[١] سيبويه – الكتاب ، ج٣ ، ص٦٤ .

[٢] انظر : سامي عوض – ابن هشام النحوي ، ص ١٠٥ .

الخـــاتمـــة

في نهاية هذه الرسالة أودُّ الإشارة إلى أهم النتائج التي خلصت إليها :

- يستحق كتاب مغني اللبيب تلك الشهرة التي طارت إلى أنحاء الأمصار ، ذلك أنه وُصف بما وصف من أجلِّ علمائنا في الشرق والغرب ، إذ يمثل قيمة علمية عالية ؛ لما فيـــه من مستوى علمي رفيع تجلَّى على يد عالم أشهر من أن يُعرَّف .
- استنتجت هذه الدراسة من خلال الآراء التي أيَّدها ابن هشام للبصريين ، التي وصـــلت إلى اثنين وسبعين رأياً ، اتَّضح مدى تأثر ابن هشام بنحوهم ، فكان أكثر توجهـــاً فـــي آرائه إلى البصريين منه إلى الكوفيين ، الذين بلغت آراؤه المؤيدة لهم تسعة عشر رأياً .
- ابن هشام ليس مقلِّداً لمدرسة نحوية بذاتها ، فجمع من بين المدرستين البصرية والكوفية ، وخرج بآراء تفرَّد بها عما جاء عند نحاتها ، فبدا ذا شخصية مستقلة في التفرُّد بآراء من نتاج فكره .
- ردَّ ابن هشام خمسة آراء للبصريين ورأيين للكوفيين في مصنفه المغني ، وهـــذا يـــدلل على عدم انسياق ابن هشام انسياقاً مطلقاً وراء نحاة المذهبين ، لكنَّـــه غلَّـــب المدرســـة البصرية في مصنَّفه وكان كثير الإشارة إليهم ، وكان أحياناً ينسب نفسه إليهم في قوله : " قلنا " وغيرها ، وكان يقصدهم في قوله : " أصحابنا " ، و" الجمهور " .
- حاول ابن هشام التقريب بين مذهبي البصرة والكوفة في استخدامه لمـــصطلحاتهم فـــي المسألة نفسها ، مع أنَّ المصطلحات البصرية كانت أكثر استعمالاً عنده .
- تركَ المصنِّف الحُكم على بعض المسائل البصرية – لكنها قليلة – فلم يأخذ بها أو يردها ، وفعل كذلك الشيء نفسه مع الكوفيين .
- كان لابن هشام ترتيبٌ عجيب في مغني اللبيب ، وله دور عظيم في التأثير فيمن بعده ، وكانت تقسيماته للجملة شيء فريد ، دعا ذلك أن سجَّل أحد الباحثين ملاحظة في ذلك ، هي أنَّ مفهوم الجملة بقسميها : المفيد وغير المفيد ، ظلَّ مصطلحاً متداولاً إلى أن جاء ابن هشام فأفرد لها بحوثاً مستقلَّة بيَّن من خلالها أقسام الجملة المختلفة .[1]

---

[1] انظر : محمد علي فالح مقابلة – بناء الجملة في ديوان الحطيئة " دراســـة تركيبيـــة دلاليـــة " ، ص١٧٩ ، رسالة ماجستير .

- بيَّنت هذه الدراسة آراء ابن هشام المعلّقة بين البصريين والكوفيين ، فكان يكتفي فيها بإيراد رأيهم لا على نيَّة القبول أو الرَّد ، وهذا دليلٌ واضح على أنه لم ينسق وراء أحد هذين المذهبين ، واتضح كذلك سَعة اطلاع الرَّجل .
- لم يكن ابن هشام دائم الإشارة في نقله المصدرَ الذي نقل عنه أو جاء به ، بل إنه قد يُغفل نَسْب الرأي إلى العالم ، أو المدرسة التي شُهرت بالقول في هذا الرأي .
- إنَّ كثيراً من كلام المصنِّف صعب الفهم ، ويحتاج إلى قراءة متأنية متبصرة للكشف عن مراده ، وكذلك فإنَّ كثيراً من عبارات المغني توقع في الوهم وخصوصاً في نسبة الرأي لصاحبه .
- احتجَّ ابن هشام بالقراءات القرآنية ليدللَ على صحَّة المسألة التي يعرضها ، ولم يَردَّ ابن هشام أيَّاً من هذه القراءات . وقد جاءت كثيرة في مصنَّفه .
- احتجَّ ابن هشام الأنصاري بالحديث النبوي الشريف ، فهي من مصادر الاحتجاج لديه .
- أورد ابن هشام في المغني الشعر العربي ، وكان إيراده له لأغراض :الاستشهاد والاحتجاج ، أن يكون تمثيلاً لا للاستشهاد كأبيات المتنبي ، أن يكون بهدف استحسانه إياه كذكره قصيدة القرطاجني في وصفه واقعة سيبويه والكسائي ، فاستحسنَ ابن هشام أبيات القرطاجني ، فذكرها في عرضه للمسألة الزّنبورية ، واحتجَّ ابن هشام لسيبويه .
- وردَ في المغني آراء لمختلف النحاة ، ولمختلف المذاهب والمدارس النحوية – غير البصرية والكوفية كما ذكر ذلك المصنِّف – كالأندلسيَّة والمغربيَّة والبغداديَّة ، لكن أقلّ مما نقل عن نحاة البصرة والكوفة ، ثمَّ إنه استحسن بعضها وردَّ بعضها .
- خالف ابن هشام ما قعَّده وارتضاه في الرأي و الاصطلاح ، وذلك في حديثه عن حرفي السين وسوف ، فاستحسن اصطلاح الزمخشري بأنَّها حرف استقبال ، واستخدمه ، لكنَّه عاد فاستخدم مصطلح التنفيس في موضع آخر من المغني .
- قد يظن الباحث في عبارات ابن هشام بأن الرأي له غير مسبوق إليه ، كما في قوله : (والذي يظهر لي) ، أو (وأقول) وما في حكمهما . وليس الأمر كذلك في الغالب ؛ لأنه كان قد أخذ هذا الرأي عن علماء قبله ، ولمَّا استحسنه ورأى فيه الجَودَة والإحكام نسبه إلى نفسه . وهذا مما يُشكلُ على القارئ .
- مصنَّف ابن هشام الأنصاري (المغني) فيه مادَّة لغوية وشرعية وافرة ، فكتابه يحتوي الكثيرَ من الآراء الصَّرفية ، والصَّوتية ، واللَّهجية ، والتَّفسيرية .
- توسَّع ابن هشام في الكثير من مواضع المغني ، لكنَّه توسُّعٌ ذو فائدة مرجوَّة .

المقترحات والتوصيات :

وهنا أذكر عدداً من الملاحظات علَّها تفيد الباحث مستقبلاً :

- تقديم شرح جديد للمغني فيه سهولةُ لغةٍ تقربنا من عصر المصنِّف ، لا يغفل فيه الشارح الاستفادة من شروح المغني السابقة ، مسجلاً اعتراضات العلماء ، ويعمل الباحثُ فيه على بيان كلام ابن هشام مِنْ كلام مَن نَقلَ عنهم ، وراصداً فيه الآراء التي وافقها ابن هشام أو خالفها أو علَّقها للعلماء الأجلاء .
- تسجيل اعتراضات الدسوقي على ابن هشام ، وقد يُستفاد من هذا الموضوع لأن يُطرح للدراسة ، وفيه يعمد الباحث إلى تتبع اعتراضات الدسوقي على ابن هشام ، مناقشاً إياها بالرَّد أو القبول .
- ملاحظة موقف ابن هشام من أحد المفسرين في المغني ، كالزمخشري مثلاً ، ودراسة العلاقة القائمة بينهما في النحو ، فيصاغ من هذه الملاحظة موضوعاً جيداً للدراسة والبحث .
- النظر في تلك المسائل الخلافية بين النحويين في المذهب نفسه ، فيؤخذ مثلاً (سيبويه والمبرد) ليكونا موضوعاً للدراسة والبحث . أو ينظر في تلك المسائل التي كانت بين (الكسائي والفراء) .

وفي الختام ، اللهَ أسألُ أن يتقبل هذا العمل ، ويجعله في موازين أعمالي يوم الحساب ، وأن يَجبرَ ضعفي ، ويغفر زلتي ، فإن قصَّرتُ فمن نفسي ، وإن أحسنتُ فمن الله تعالى ، وذلك حسبي .

والحمد لله ربِّ العالمين

قائمة المصادر والمراجع

أ-المصادر :

المصادر المطبوعة :

١- الأشموني ، علي بن محمد بن عيسى (- ٩٠٠ هـ) - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (المسمى : منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) ، ط١ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة المصرية ، مطبعة السعادة ، القاهرة- مصر ، ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م .

٢- الأصفهاني ، أبو فرج علي بن الحسين بن محمد القرشي - الأغاني ، ب.ط ، صلاح يوسف الخليل ، دار الفكر للجميع ، بيوت - لبنان ، ١٣٩٠ هـ ، ١٩٧٠ م .

٣- الألوسي ، محمود أفندي (-١٢٧٠ هـ) - روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني ، ط٢ ، تحقيق محمد السيد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٤ هـ .

٤- الأمير الكبير ، محمد بن محمد بن أحمد الأزهري (١٥٥٤ هـ-١٢٣٢ هـ) - حاشية الأمير على مغني اللبيب ، ب.ط ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة- مصر ، د.ت .

٥- الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (٥١٣هـ-٥٧٧ هـ) - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد ، ب.ط ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، د.ت .

٦- نفسه - نزهة الألبَّاء في طبقات الأدباء ، ط٢ ، تحقيق إبراهيم السامرائي ، مكتبة الأندلس ، بغداد - العراق ، ١٩٧٠ م .

٧- البستاني ، عبد الله البستاني - البستان ، ب.ط ، المطبعة الأميريكانية ، بيروت - لبنان ، ١٩٢٧ م .

٨- نفسه - الوافي ، ب.ط ، مكتبة لبنان ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٠ م .

٩- البغوي ، أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء (-٥١٦ هـ) - معالم التنزيل ، ط٢ ، تحقيق خالد العك ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

١٠- البنَّا ، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي (-١١١٧هـ) - إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، ط١ ، وضع حواشيه أنس مهرة ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

١١- البيضاوي ، عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي (-٦٩١ هـ) - أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، ط٢ ، تحقيق عبد القادر حسونة ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م .

١٢- الثعالبي ، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف (-٨٧٦ هـ) - الجواهر الحسان في تفسير القرآن ، ط٢ ، تحقيق عبد القادر حسونة ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت - لبنان ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .

١٣- ثعلب ، أبو العباس أحمد بن يحيى (٢٠٠ هـ - ٢٩١ هـ) - مجالس ثعلب ، ط٥ ، شرح وتحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة - مصر ، د.ت .

١٤- ابن جني ، أبو الفتح عثمان (-٣٩٢هـ) - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، ط١ ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

١٥- ابن الجوزي ، عبد الرحمن بن علي بن محمد (-٥٩٧ هـ) - زاد المسير في علم التفسير، ط٣ ، تحقيق محمد السيد ، المكتب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٤ هـ .

١٦- أبو حيان الأندلسي ، محمد بن يوسف الغرناطي (-٧٥٤ هـ) - البحر المحيط في التفسير، ب.ط ، عناية الشيخ عرفات العشا حسونة ، مراجعة صدقي محمد جميل ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

١٧- خالد الأزهري (- ٩٠٥ هـ) - التصريح بمضمون التوضيح ، ب.ط ، المكتبة التجارية، ١٣٥٨ هـ .

١٨- ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي(- ٧٣٢هـ -٨٠٨ هـ) - المقدمة ، ط١، تحقيق علي عبد الواحد وافي ، لجنة البيان العربي ، القاهرة - مصر ، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م.

١٩- الدسوقي ، محمد عرفة (- ١٢٣٠ هـ) - حاشية الدسوقي وبهامشه متن مغني البيب ، ط٢ ، منشورات الرضي ومنشورات زاهدي ، مطبعة أمير قم ، إيران .

٢٠- الرازي ، محمد بن عمر (-٦٠٦ هـ) - مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير ، ب.ط ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، د.ت .

٢١- الرضي الاستراباذي (- ٦٨٦ هـ) - شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، تحقيق يوسف حسن عمر ، ب.ط ، منشورات جامعة قار يونس ، ليبيا ، د.ت .

٢٢- الزُّبيدي ، أبو بكر محمد بن الحسن (- ٣٧٩ هـ) - طبقات النحويين واللغويين ، ط١ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ١٩٥٤ م .

٢٣- الزَّبيدي ، السيد مرتضى (- ١٢٠٥ هـ) - تاج العروس من جواهر القاموس ، ط١ ، دار ليبيا ، بنغازي - ليبيا ، ١٣٠٦ هـ .

٢٤- الزمخشري ، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (- ٥٣٨ هـ) - أساس البلاغة ، ط١، تحقيق عبد الرحيم محمود ، عرَّف به : أمين الخولي ، مطبعة أولاد أورفاند ، ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٣ م .

٢٥- نفسه - الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، ب.ط ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، د.ت .

٢٦- ابن زنجلة ، عبد الصمد بن محمد – حجة القراءات ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .

٢٧ – السعود ، محمد بن محمد العمادي (-٩٥١ هـ) – إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ط٢ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، ١٤٠٤ هـ .

٢٨- السكري ، أبو سعيد الحسن بن الحسين بن عبيد الله (٢١٢ هـ – ٢٧٥ هـ) – شرح ديوان الحطيئة ، ب.ط ، اعتنى بتصحيحه أحمد بن الأمين الشنقيطي ، مطبعة التقدم ، القاهرة – مصر ، د.ت .

٢٩- ابن السكيت ، أبو يوسف يعقوب بن اسحاق (-٢٤٤ هـ) ، والسكري (أبو سعيد الحسن بن الحسين ٢١٢ هـ – ٢٧٥ هـ) ، والسجستاني – شرح ديوان الحطيئة ، ط١ ، تحقيق نعمان أمين طه ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة – مصر ، ١٣٧٨ هـ – ١٩٥٨ م.

٣٠- السمرقندي ، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد (-٣٧٥ هـ) – بحر العلوم ، ط١ ، تحقيق علي معوض وآخرون ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م.

٣١- سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (-١٨٠ هـ) – الكتاب ، ط٣ ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة – مصر ، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .

٣١- السيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (-٣٦٥ هـ) – كتاب أخبار النحويين البصريين، ب.ط ، عناية : فريتس كرنكو ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت – لبنان ، نشرات معهد المباحث الشرقية ، الجزائر ، ١٩٣٦ م .

٣٢- ابن السيرافي ، أبو محمد يوسف بن الحسن بن عبد الله بن أبي سعيد (٣٣٠ هـ – ٣٨٥ هـ) – شرح أبيات سيبويه ، ب.ط ، تحقيق محمد علي السلطاني ، مطبعة الحجاز ، دمشق – سوريا ، ١٣٩٦ هـ – ١٩٧٦ م .

٣٤ – السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن (–٩١١هـ) – بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، ط١، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة – مصر،١٣٨٤ه– ١٩٦٥م .

٣٥– نفسه – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ب.ط ، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٣٩٥ هـ ، ١٩٧٥ م .

٣٦– نفسه – شرح شواهد المغني ، ب.ط ، تعليق الشيخ محمد الشنقيطي ، لجنة التراث العربي، د.ت .

٣٧– نفسه – الدر المنثور في التفسير المأثور ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م .

٣٨– ابن الشجري ، أبو السعادات هبة الله بن علي (–٥٤٢ هـ) – أمالي ابن الشجري ، ب.ط ، مطبعة الأماني ، القاهرة – مصر ، ١٩٣٠ م .

٣٩– الشمني ، تقي الدين أحمد بن محمد (– ٨٧٢ هـ) – المنصف من الكلام على مغني ابن هشام وبهامشه شرح الدماميني على متن مغني اللبيب ، ب.ط ، المطبعة البهية ، ومطبعة محمد مصطفى ، القاهرة – مصر ، ١٨٨٧ م .

٤٠– الشوكاني ، محمد بن علي (١١٧٣ هـ – ١٢٥٠ هـ) – فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ، ط١ ، تحقيق أحمد عبد السلام ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م .

٤١– الصبان ، أبو العرفان محمد بن علي (–١٢٠٦ هـ) – حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني ، ب.ط ، دار إحياء الكتب العربي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة – مصر ، د.ت .

٤٢- الطبري ، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد (-٣١٠ هـ) - جامع البيان في تأويل آي القرآن ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .

٤٣- أبو الطيب اللغوي ، عبد الواحد بن علي الحابي (-٣٥١ هـ) - مراتب النحويين ، ب.ط، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة نهضة مصر ، الفجالة ، القاهرة - مصر ، ١٩٥٤ م.

٤٤- العسكري ، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد (-٣٩٥ هـ) - جمهرة الأمثال، ط٢ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، عبد المجيد قطامش ، دار الجيل ، بيروت - لبنان ، د.ت .

٤٥- ابن عصفور ، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي (-٦٦٩ هـ) - المقرَّب ومعه مُثُل المقرِّب ، ط١ ، تحقيق وتعليق ودراسة عادل أحمد وعلي محمد معوَّض ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

٤٦- ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن الهمذاني المصري (-٧٦٩ هـ) - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ط١ ، ضبط وتعليق وإعراب الشواهد وفهرسة أحمد الحمصي ومحمد قاسم ، دار جروس ، طرابلس - لبنان ، ١٩٩٠ م .

٤٧- نفسه - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ط١ ، تحقيق ح. الفاخوري ، دار الجيل ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

٤٨- العكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (-٦١٦ هـ) - التبيان في إعراب القرآن ، ط١، وضع حواشيه محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

٤٩- نفسه - إعراب القراءات الشواذ ، ط١ ، تحقيق محمد السيد أحمد عزوز ، عالم الكتب ، بيروت - لبنان ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .

٥٠- الفرَّاء ، أبو زكريا يحيى بن زياد (-٢٠٧ هـ) – معاني القرآن ، ط٢ ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، ١٩٨٠ م .

٥١- ابن أم قاسم ، بدر الدين أبو محمد الحسن بن قاسم المرادي (-٧٤٩ هـ) – الجنى الداني في حروف المعاني ، ط١ ، تحقيق فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، المكتبة العربية ، حلب-سوريا ، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م .

٥٢- القرطبي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (-٦٧١ هـ) – الجامع لأحكام القرآن، ب.ط ، مراجعة صدقي محمد جميل ، دار الفكر ، بيروت – لبنان ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

٥٣- القزويني ، جلال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن (-٧٣٩ هـ) - الإيضاح في علوم البلاغة ، ط٤ ، دار إحياء العلوم ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٨ م .

٥٤- القفطي ، علي بن يوسف (-٦٤٦هـ) – إنباه الرواة على أنباه النحاة ، ب.ط ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتب المصرية ، القاهرة – مصر ، ١٩٥٠م .

٥٥- ابن كثير ، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل (-٧٧٤ هـ) – تفسير القرآن العظيم ، ب.ط ، دار الجيل ، بيروت – لبنان ، د.ت .

٥٦- الكنغراوي ، سيد صدر الدين الاستنبولي (-١٣٤٩هـ) – الموفي في النحو الكوفي ، ب.ط ، شرح محمد بهجة البيطار ، المجمع العلمي العربي ، دمشق – سوريا ، د.ت .

٥٧- المالقي ، أحمد بن عبد النور (-٧٠٢هـ) – رصف المباني في شرح حروف المعاني ، ط٢ ، تحقيق أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق – سوريا ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

٥٨- ابن مالك ، محمد بن عبد الله الأندلسي (-٦٧٢ هـ) – ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ط٢ ، مكتبة الفكر العربي ، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية ، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .

٥٩- نفسه – تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ب.ط ، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٧ م .

٦٠- المبرِّد ، أبو العباس محمد بن يزيد (-٢٨٥ هـ) – الكامل في اللغة والأدب ، ب.ط ، تحقيق زكي مبارك ، وأحمد محمد شاكر ، مطبعة الحلبي ، القاهرة – مصر ، ١٣٥٦ هـ – ١٩٣٧ م .

٦١- نفسه – المقتضب ، ب.ط ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة – مصر ، ١٨٣٦ هـ .

٦٢- ابن مجاهد ، أحمد بن موسى بن العباس (-٣٢١هـ) – السبعة في القراءات ، ط٢ ، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة – مصر ، ١٤٠٠ هـ .

٦٣- ابن مُضاء القرطبي ، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي (٥١٣ هـ – ٥٩٢ هـ) – الرَّد على النحاة ، ط١ ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، القاهرة – مصر ، ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م .

٦٤- ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرَّم الأنصاري (٦٣٠ هـ – ٧١١ هـ) – لسان العرب ، ب.ط ، المؤسسة المصرية العامة ، د.ت .

٦٥- الميداني ، أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري (-٥١٨ هـ) – مجمع الأمثال ، ب.ط ، دار مكتبة الحياة ، بيروت – لبنان ، ١٩٦٢ م .

٦٦- النحاس – معاني القرآن ، ط١ ، تحقيق محمد علي الصابوني ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية ، ١٤٠٩ هـ .

٦٧- النسفي ، عبد الله بن أحمد (-٧١٠ هـ) – مدارك التنزيل وحقائق التأويل ، ط٢ ، تحقيق أحمد عبد العليم ، دار الشعب ، القاهرة – مصر ، ١٣٧٢ هـ .

٦٨- ابن هشام الأنصاري ، عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن هشام (٧٠٨ هـ - ٧٦١ هـ) - شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ط٧ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، مطبعة السعادة ، القاهرة - مصر ، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م .

٦٩- نفسه - رسالة في توجيه النصب في إعراب فضلاً ولغةً وخلافاً وأيضاً وهلم جرًّا ، ط١ ، تحقيق الأستاذ حسن موسى الشاعر ، دار الأرقم ، مطبعة رفيدي ، عمان - الأردن ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

٧٠- نفسه - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه كتاب هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٦ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الندوة الجديدة ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٠ م .

٧١- نفسه - فوح الشذا في مسألة كذا ، ب.ط ، تحقيق سهير محمد خليفة ، ١٩٨٧ م.

٧٢- نفسه - شرح قطر الندى وبلِّ الصدى ، ط١٠ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية ، القاهرة - مصر ، ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م .

٧٣- نفسه - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ط٤ ، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، ومراجعة سعيد الأفغاني ، مكتبة سيد الشهداء ، مطبعة أمير قم ، ١٩٧٢ م .

٧٤- الواحدي ، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي (-٤٦٨ هـ) - الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، ط١ ، تحقيق صفوان عدنان داوودي ،دار القلم ، دمشق - سوريا ، ١٤١٥ هـ .

٧٥- الورَّاق ، أبو الحسن محمد بن عبد الله (-٣٨١ هـ) - علل النحو ، ط١ ، تحقيق محمد محمود نصار ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م .

٧٦- ابن يعيش ، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (-٦٧٣ هـ) – شرح المفصَّل ، ب.ط ، دار صادر ، بيروت – لبنان ، د.ت .

ب- المراجع :

١) المراجع الحديثة :

١- الأيوبي ، ياسين – ديوان امرئ القيس ، ط١ ، المكتب الإسلامي ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٢- البرقوقي ، عبد الرحمن – شرح ديوان المتنبي (- ٣٥٤ هـ) ، ب.ط ، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان ، ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م .

٣- البستاني ، بطرس – ديوان جميل بثينة ، ب.ط ، دار صادر ودار بيروت ، بيروت – لبنان، ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م .

٤- البستاني ، كرم – ديوان الخنساء (تماضر بنت عمرو السلمية -٢٤ هـ) ، دار صادر ، بيروت – لبنان ، ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م .

٥- نفسه – ديوان الفرزدق (همام بن غالب بن صعصعة -١١٤ هـ - ٧٣٣ م) ، ب.ط ، دار صادر ودار بيروت ، بيروت – لبنان ، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م .

٦- الحديثي ، خديجة – موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ، ط١ ، دار الرشيد ، العراق ، ١٩٨١ م .

٧- حسَّان ، تمام – اللغة العربية معناها ومبناها ، ط٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة – مصر ، ١٩٧٩ م .

٨- حسن ، عباس – النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة ، ط٥ ، دار المعارف ، القاهرة – مصر ، د.ت .

٩- الحلواني ، محمد خير – أصول النحو العربي ، ب.ط ، الأطلسي ، الرباط ، ١٩٨٣ م.

١٠- الحموز ، عبد الفتاح – الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر ، ط١ ، دار عمار ، عمان – الأردن ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .

١١- الزوزني ، أبو عبد الله الحسين بن احمد بن الحسين – شرح المعلقات السبع ، الطبعة الأخيرة ، مكتبة القاهرة ، القاهرة – مصر ، ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م .

١٢- السامرائي ، إبراهيم – المدارس النحوية ، أسطورة وواقع ، ط١ ، دار الفكر ، القاهرة – مصر ، ١٩٨٧ م .

١٣- السندوبي ، حسن – شرح ديوان امرئ القيس ومعه أخبار المراقسة وأشعارهم في الجاهلية وصدر الإسلام ، ب.ط ، المكتبة التجارية الكبرى ومطبعة الاستقامة ، القاهرة – مصر ، د.ت.

١٤- السيد ، عبد الرحمن – مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها ، ط١ ، دار المعارف ، القاهرة – مصر ، د.ت .

١٥- الشاعر ، حسن موسى – تطور الآراء النحوية عند ابن هشام الأنصاري ، ط١ ، دار البشير ، عمان – الأردن ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

١٦- نفسه – النحاة والحديث النبوي الشريف ، ط١ ، وزارة الثقافة والشباب ، عمان – الأردن، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

١٧- شرح ديوان امرئ القيس – بلا مؤلف ، ب.ط ، دار صادر ودار بيروت ، بيروت – لبنان ، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م .

١٨- شعيب ، عمران عبد السلام – منهج ابن هشام من خلال كتاب المغني ، ط١ ، الدار الجماهيرية ، بنغازي – ليبيا ، ١٩٨٦ م .

١٩- الشَّوا ، أيمن – إعراب القرآن الكريم من مغني اللبيب ، ط١ ، دار ابن كثير ، دمشق – سوريا ، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م .

٢٠- الصَّاوي ، عبد الله إسماعيل – شرح ديوان جرير مضافاً إليه تفسيرات العالم اللغوي أبي جعفر محمد بن حبيب ، ط١ ، مطبعة الصاوي ، القاهرة – مصر ، د.ت .

٢١- نفسه – شرح ديوان الفرزدق ، ط١، المكتبة التجارية الكبرى ومطبعة الصاوي ، القاهرة – مصر ، ١٣٥٤ هـ .

٢٢- ضيف ، شوقي – المدارس النحوية ، ط٧ ، دار المعارف ، القاهرة – مصر ، ١٩٦٨ م.

٢٣- الطنطاوي ، محمد – نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، ط١ ، بلا معلومات .

٢٤- عطوي ، فوزي – شرح المعلقات العشر ، ب.ط ، الشركة اللبنانية للكتاب ، بيروت – لبنان ، ١٩٦٩ م .

٢٥- العطية ، خليل إبراهيم – شرح ديوان توبة بن الحمير الخفاجي ، ب.ط ، مطبعة الأرشاد، بغداد – العراق ، ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٨ م .

٢٦- عوض ، سامي – ابن هشام النحوي (٧٠٨ هـ – ٧٦١ هـ) عصره ، بيئته ، فكره ، مؤلفاته ، منهجه ومكانته في النحو ، ط١ ، دار طلاس ، دمشق – سوريا ، ١٩٨٧ م .

٢٧- فاعور ، علي – شرح ديوان الفرزدق ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .

٢٨- الليثي ، أحمد عبد اللطيف محمود – النحو في مجالس ثعلب ، ب.ط ، دار العدالة ، القاهرة – مصر ، د.ت .

٢٩- المبارك ، مازن – الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، ط١ ، مطبعة جامعة دمشق ، دمشق – سوريا ، ١٣٨٣ هـ – ١٩٦٣ م .

٣٠- المخزومي ، مهدي – مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، ط٢ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة – مصر ، ١٣٧٧ هـ – ١٩٥٨ م .

٣١- مصطفى ، إبراهيم – إحياء النحو ، ب.ط ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة – مصر ، ١٩٥٩ م .

٣٢- مغالسة ، محمود حسني محمود – المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، ودار عمان ، عمان – الأردن ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٦ م.

٣٣- مكرم ، عبد العال سالم – المدرسة النحوية في مصر والشام ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م .

٣٤- الموسى ، نهاد – أبو عبيدة مَعْمَر بن المثنى (١١٠ هـ – ٢٠٩ هـ) ، ط١ ، دار العلوم، الرياض – المملكة العربية السعودية ، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .

٣٥- الميمني – ديوان سُحيم عبد بني الحساس ، ب.ط ، دار الكتب المصرية ، القاهرة – مصر، ١٩٥٠ م .

٣٦- ناصر الدين ، مهدي محمد – شرح ديوان جرير ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م .

٣٧- نصَّار ، حسين – ديوان جميل شعر الحب العذري ، ب.ط ، دار مصر للطباعة ، القاهرة – مصر ، د.ت .

٣٨- نيل ، علي فودة – ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحـــوي ، ط١، عمـــادة شـــؤون المكتبات جامعة الملك سعود ، الرياض – المملكة العربية السعودية ، ١٤٠٥ هـــ - ١٩٨٥ م.

٢) الرسائل الجامعية :

١- بوريني ، عمر عبد العزيز – تفسير الضَّحاك بن مزاحم الهلالي الخرســـاني مـــن ســـورة الفاتحة إلى سورة الأنفال : جمع وتوثيق ودراسة ، رسالة ماجستير ، جامعـــة آل البيـــت ، المفرق – الأردن ، ٢٠٠١ م .

٢- الربابعة ، هارون "محمد بدر الدين " – منهج ابن هشام الأنصاري في كتابه شـــرح شـــذور الذهب ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، عمان – الأردن ، ٢٠٠٢ م .

٣- عبابنة ، محمد – ابن خروف وآراؤه اللغوية ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، إربد – الأردن ، ١٩٨٧ م .

٤- فلاح ، عبد المجيد – الفتح القريب على مغني اللبيـــب للـــسيوطي (-٩١١ هـــ) دراســـة وتحقيق، رسالة دكتوراة ، جامعة دمشق ، دمشق – سوريا ، ١٩٩٩ م .

٥- مصطفى ، عمر يوسف – منهج الدماميني في تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيـــب مع تحقيق فصل منه ، رسالة دكتوراة ، جامعة دمشق ، دمـــشق – ســـوريا ، ١٤١٨ هـــ - ١٩٩٧ م .

٦- مقابلة ، محمد علي – بناء الجملة في ديوان الحطيئة دراســـة تركيبيـــة دلاليـــة ، رســـالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، إربد – الأردن ، ١٤٢٢ هـــ - ٢٠٠٢ م .

٧- النجار ، عبير– مغني اللبيب دراسة لسانية حديثة في ضوء منهج التوليد والتحويل ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، عمان – الأردن ، ١٩٩٩ م .